رئاسة مجلس الوزراء

برنامج عمل الحكومة

٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١

مصر تنطلق

حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية

بناء الإنسان المصري

التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي

النهوض بمستويات التشغيل

تحسين مستوى معيشة المواطن المصري

رئاسة مجلس الوزراء

برنامج عمل الحكومة

٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١

مصر تنطلق

حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية

بناء الإنسان المصري

التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي

النهوض بمستويات التشغيل

تحسين مستوى معيشة المواطن المصري

قائمة المحتويات

مقدمة ٥

ملخص تنفيذي ٧

الإطار الفكري لبرنامج عمل الحكومة ١٧

الأهداف الاستراتيجية

حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية ٣٣

بناء الإنسان المصري ٦٧

التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي ٩٧

النهوض بمستويات التشغيل ١٤٣

تحسين مستوى معيشة المواطن المصري ١٥٩

ملاحق مؤشرات الأداء ٢٠١

مقدمة

تعتبر الحكومة حماية الأمن القومي المصري حجر الزاوية لبرنامجها خلال السنوات الأربع المقبلة (٢٠١٨/١٩ - ٢٠٢١/٢٢)، والذي تم اعداده استناداً لتوجيهات القيادة السياسية وخطاب التكليف الرئاسي (يونيو ٢٠١٨) للانتقال من مرحلة تثبيت أركان الدولة إلى الانطلاق نحو مرحلة جني الثمار مع وضع تحسين مستوى معيشة المواطن المصري محور التركيز والاهتمام.

ينطلق برنامج الحكومة متسقاً مع الاستحقاقات الدستورية، (ورؤية مصر ٢٠٣٠) للتنمية المستدامة، ومؤكداً على وضع (بناء الإنسان المصري) هدفاً استراتيجياً من خلال تطوير شامل للعملية التعليمية والارتقاء بمستوى الخدمات الطبية وبدء تطبيق التأمين الصحي الشامل، وترسيخ الهوية المصرية، مع الحفاظ على منظومة القيم بالمجتمع المصري.

ستعمل الحكومة جاهدةً لتحقيق النمو المتوازن في مجالات تحسين جودة الحياة وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، مع تحقيق تنمية عمرانية حضارية حديثة في إطار تعزيز مباديء المواطنة، مع التوسع في الحماية الاجتماعية والتركيز على تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطن المصري.

يتضمن البرنامج وضع حلول وسياسات لمواجهة التحديات المختلفة التي تواجه الدولة المصرية ولعل أبرزها الزيادة المتسارعة في معدلات النمو السكاني، والتي تشكل عبئًا على موارد الدولة وتقلل من فرص شعور المواطنين بثمار التنمية، كما يضمن البرنامج زيادة كفاءة وفعالية الجهاز الإداري لتمكين الحكومة من سرعة الإنجاز بما يتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة، ومنها الإنتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة في إطار النهضة العمرانية في ربوع مصر.

يقوم هذا البرنامج على منهجية موازنة البرامج والأداء، ويتضمن خمسة أهداف استراتيجية محددة، وبرامج تنفيذية واضحة، مع توضيح مؤشرات أداء كل برنامج وتكلفته، بما يسمح بمتابعة وقياس النتائج على امتداد الأعوام الأربعة القادمة.

والله الموفق،،،

مصطفى مدبولي

مُلخص تنفيذي

تنطلق فلسفة برنامج عمل الحكومة خلال السنوات الأربع المُقبلة "٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١" مُرتكزةً على توجيهات القيادة السياسية الواردة بخطاب التكليف الرئاسي "يونيو ٢٠١٨"،لتراعي المحاور الرئيسية اللازمة للبناء على مُكتسبات المرحلة الماضية "مرحلة تثبيت الدولة" مُنطلقةً نحو مرحلة أكثر إشراقاً "مرحلة جني الثمار"، في إطار من التركيز على أولوية تحسين مستوى معيشة المواطنين وضمان جودة الحياة، وأيضًا بناء الإنسان المصري، إيمانًا بأنه لا تنمية دون مواطن متمتع بمستوى معيشة وخدمات ذات جودة عالية دون تمييز.

ويأتي البرنامج مُتسقًا مع رؤية "مصر ٢٠٣٠" للتنمية المستدامة ودافعًا في اتجاه تحقيق مستهدفاتها، تلك الرؤية التي تستهدف تحقق النمو المتوازن وبناء اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع ومنضبط قائم على المعرفة، وكذا أيضًا تحقيق تنمية عمرانية في إطار ترسيخ مباديء المواطنة والتكافؤ الاجتماعي.

و في إطار مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، يأتي البرنامج ليشمل تنفيذ حزمة من السياسات الهيكلية، مستهدفاً ترشيد الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، وتنمية رأس المال البشري، اتساقاً مع الاستحقاقات الدستورية الخاصة بالتعليم والصحة والبحث العلمي، وبما يكفل توفير حياة كريمة وتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في إطار من العدالة الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، روعي في إعداد برنامج الحكومة للسنوات الأربع القادمة، شمول أهم الأولويات ومؤشرات الأداء الأساسية الخاصة بكل أولوية، وبما يكفل تسهيل عملية رصد ومتابعة وتقويم إنعاكاسات ذلك خاصةً على جودة حياة المواطنين في كافة ربوع الوطن.

ويتضمن البرنامج خمسة أهداف رئيسية، وفيما يلي عرض مُختصر لأهم ما تتضمنه من أولويات.

الهدف الاستراتيجي الأول: حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية

المفهوم الشامل للأمن القومي، بما يضمن استشعار المواطن بالأمن والأمان والسلامة في وطنه، وتنامي إحساسه بالتفاؤل في استشراف المستقبل. ويتم ذلك من خلال:

- أمن المواطن: ويشمل تحقيق الاستقرار الأمني في الداخل، وحماية وتأمين حدود مصر الخارجية، وتطوير أساليب مُكافحة الإرهاب خاصةً من خلال نشر سماحة الإسلام وتجديد الخطاب الديني، ويشمل أيضًا تطوير أنشطة مكافحة الجرائم وأمن المعلومات والشبكات الإليكترونية، ورعاية حقوق الإنسان بجوانبها المُختلفة وأهمها حقوق المشاركة السياسية وعدم التمييز.
- الأمن المائي: بما يشمل الحفاظ على حقوق مصر المائية، وتنمية وترشيد استخدام الموارد المائية المُتاحة للاستخدام، بإنشاء ١٤٢ بئراً جوفياً و٧١ محطة رفع و٦٦ محطة معالجة ثلاثية بطاقة ١,٥ مليون م٣/يومياً، و٩٢

محطة خلط نيلية توفر ٨٠٠ مليون م٣، وتبني آليات ترشيد من شأنها توفير حوالي ١٠ مليار م٣/سنوياً، وتطبيق الري الحقلي في ٦٠ ألف فدان سنوياً.

- الأمن الغذائي: ويشمل زيادة القدرة التخزينية من السلع الاستراتيجية بنسبة ٣٩٪ بإنشاء ١٢ صومعة معدنية رأسية، والعمل على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي منها بزيادة المساحة المحصولية الزراعية بنسبة ٨٪ بنهاية البرنامج.

وفي ذات السياق، وفي إطار السياسات المستهدفة لتخفيض معدلات التضخم وإتاحة السلع بأسعار وبجودة عالية في كافة المحافظات، يستهدف البرنامج إتاحة السلع الأساسية في ٤٠ ألف منفذ حكومي لبيع السلع الاستهلاكية، وإضافة حوالي ١٣٠٠ منفذ من منافذ مشروع جمعيتي، وإتاحة السلع في حوالي ٢٠٠٩ جمعية استهلاكية بتكلفة ١٨ مليار جنيه، وإنشاء ٣ مناطق لوجيستية حدودية بمطروح والعريش وجنوب سيناء بتكلفة ٣ مليار جنيه.

- أمن الطاقة: بضخ استثمارات تتجاوز ٤٩٣ مليار جنيه تعمل على زيادة الطاقة الكهربائية المولدة بنسبة ٢٦٪ بنهاية البرنامج، وبحوالي ٣٧٠ مليار جنيه في أنشطة البحث والتنقيب تعمل على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية لتصل إلى ٨٨٪، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٩٨٪، وتوصيل الغاز الطبيعي لحوالي ٣,٤ مليون وحدة سكنية تعمل على توفير حوالي ٦,٢ مليار جنيه. وفي ذات السياق، من المستهدف توريد ٣,١٤ مليون كشاف (على أعمدة الإنارة) موفر للكهرباء بتكلفة ٣ مليار جنيه تعمل على تحقيق وفر بحوالي ٢,٣ مليار جنيه سنوياً.

الهدف الاستراتيجي الثاني: بناء الإنسان المصري

المفهوم الشامل لبناء الإنسان، بما يعمل على تكوين شخصية مصرية قادرة على التفاعل الإيجابي مع الأحداث والمستجدات، والإدراك الواعي لتأثيراتها الراهنة والمحتملة، وكذا التأثير الفاعل في الظروف المحيطة، ويشمل:

- ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية بتفعيل دور المؤسسات الثقافية والدينية والإعلامية ونشر ثقافة العلوم والابتكار والتوعية الاعلامية بمنظومة القيم والموروث الحضاري.
- تطوير منظومة التعليم "استراتيجية التعليم الجديدة"، وإنشاء ١٠٠ مدرسة للتعليم بالنظام الياباني و٢٢ مدرسة جديدة، من مدارس النيل، وتغطية كافة المحافظات بمدارس المتفوقين بنهاية البرنامج.
- إنشاء صندوق الوقف الخيري لكل من التعليم والبحث العلمي لتوفير موارد مالية للنهوض بالمستوى التعليمي والبحثي.
- إنشاء ١٠٠ كلية جديدة بالجامعات الحكومية.
- الاهتمام بالجانب الرياضي ورعاية الشباب بإنشاء ١٦٥ ملعب مفتوح للشباب و٢١٠ ملعب كرة قدم.
- تطبيق المرحلة الأولى من منظومة التأمين الصحي الجديد في محافظات إقليم قناة السويس، وهو ما يتطلب التطوير الشامل لـ ٣٣ مستشفى و١٣٥ وحدة رعاية صحية أولية وميكنة ١٥ مستشفى، فضلاً عن إنشاء ٣١ مستشفى

جديد وخفض نسبة انتشار الالتهاب الكبدي من ٣,٦٪ حالياً إلى ٢,٥٪ بنهاية البرنامج، وإمداد المستشفيات الجامعية بحوالي ٧٤٤ حاضنة أطفال جديدة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: التنمية الإقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي

المفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي، بما يضمن تحقيق معدل نمو حقيقي يصل إلى ٨٪ بحلول (٢٠٢١/ ٢٠٢٢)، وذلك لأن النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام يُعد السبيل لمواجهة النمو السكاني السريع وكبح جماح التضخم.

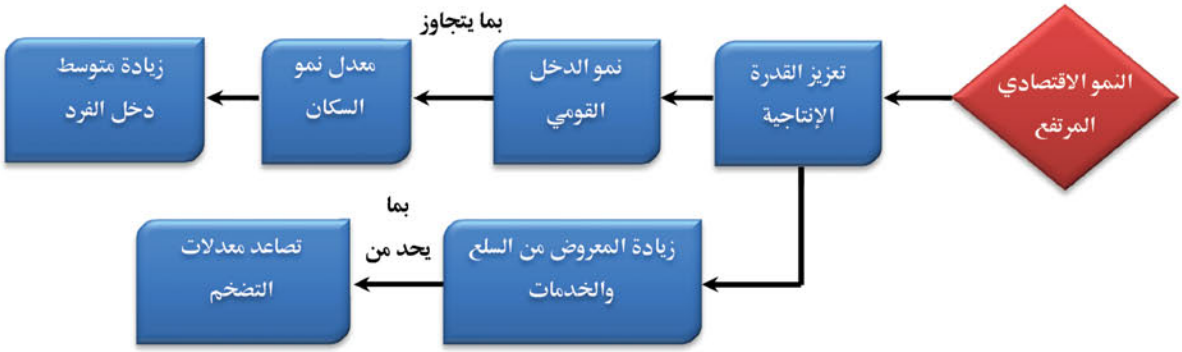

- كما يستهدف البرنامج اتباع حزمة من السياسات والإجراءات التي تستهدف خفض عجز الموازنة إلى ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية البرنامج، والارتقاء بكفاءة التحصيل الضريبي، فمن شأن النمو الاقتصادي المرتفع أيضاً، زيادة الإيرادات العامة للدولة، وتمكين الحكومة من توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والإسكان والمرافق العامة، وتوفير الدعم والحماية الاجتماعية للفئات الأقل دخلاً وتضييق الفجوات التنموية بين الأقاليم.

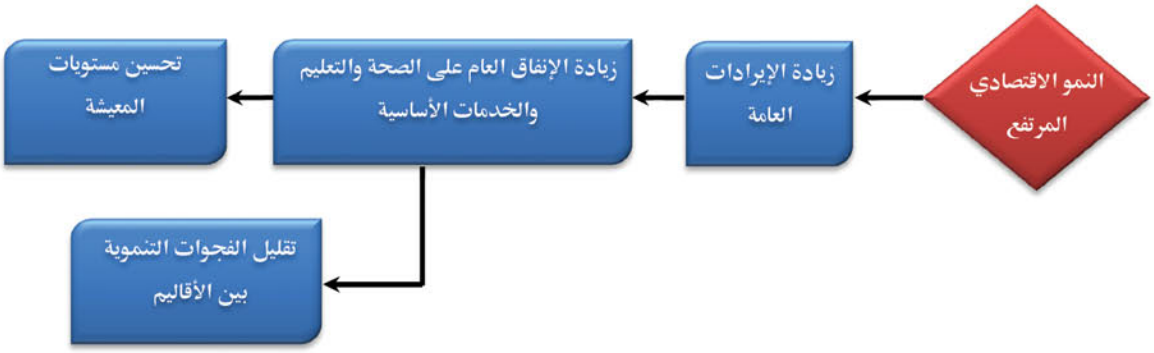

- وإدراكاً لحتمية الارتقاء بمعدل النمو الاقتصادي لتحقيق المستهدفات سالفة الذكر، يتضمن برنامج الحكومة – في هذا الخصوص – الالتزام الصريح باتباع حِزم السياسات والإجراءات التي من شأنها تسريع معدل النمو الاقتصادي وفي مقدمة هذه الحزم ما يتعلق بتعبئة المدخرات وتوفير الموارد المالية اللازمة لبلوغ معدلات الاستثمار المنشودة، والتي يتعين زيادتها على نحو مطرد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٦٪ حالياً (٢٠١٨/١٧) إلى أن تصل إلى نحو ٢٥٪ عام ٢٠٢٢/٢١.

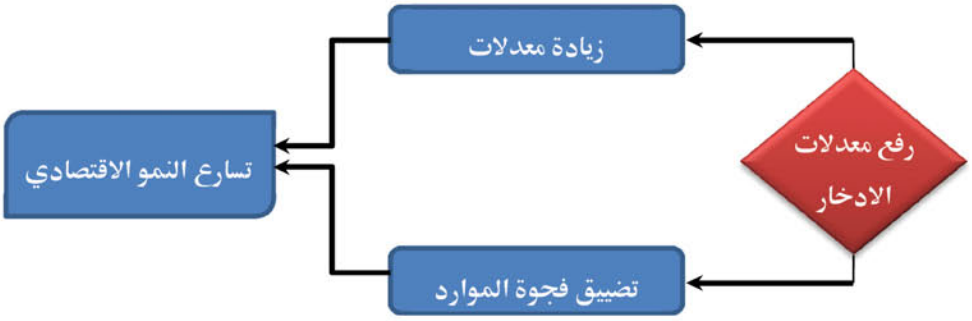

- وفي هذا السياق أيضاً، يشتمل برنامج عمل الحكومة على مجموعة برامج داعمة للادخار والاستثمار، تستهدف تعزيز الشمول المالي، وتنمية أوعية ادخارية جديدة ومبتكرة، وإزكاء ثقافة الادخار، وتشجيع تحويلات المصريين بالخارج، والتوسع في تأسيس صناديق وشركات استثمار وريادة أعمال، وتوسيع قاعدة التمويل بالمشاركة مع المؤسسات الدولية والإقليمية، والمشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص (نظام PPP)، فضلاً عن تعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة للدولة، وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام وتسوية مديونياتها المتراكمة، وتحفيز المشاركة في الاستثمار في طروحات الشركات العامة لرفع كفاءتها وتنشيط سوق الأوراق المالية.

وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية، يستهدف برنامج الحكومة تحقيق التنمية المتوازنة، بحيث تتحقق التنمية في كل قطاع أو نشاط وفقاً لما يحظى به من مزايا نسبية وتنافسية.

- ففي مجال التنمية الصناعية، يهدف البرنامج إلى تحسين تنافسية قطاع الصناعة التحويلية وتعزيز قدرته على النفاذ للأسواق الدولية، وذلك من خلال تنمية الصناعات الواعدة، والارتقاء بجودة المنتج الصناعي بما يتوافق والمقاييس الدولية، والمعايير البيئية، وتحفيز الاستثمار الصناعي الخاص بطرح نحو ٣٨ مليون متر مربع من الأراضي للاستثمار الصناعي، وإنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة في مختلف المحافظات، وتبسيط إجراءات منح التراخيص وخفض تكلفة ممارسة الأعمال، هذا بالإضافة إلى إقالة المصانع والمشروعات المتعثرة، وخاصة تلك التي تمثل أهمية ملحة ولها مردود مباشر على المواطنين، والتي خصص لها البرنامج اعتماداً قدره ٤,٢ مليار جنيه لإقالتها من عثرتها.
- ويبرز البرنامج الحكومي أهمية التوجه التصديري (السلعي والخدمي) لمصر في المرحلة القادمة، ومن ثم الحاجة إلى تنمية القدرات التصديرية للقطاعات الواعدة وزيادة تنافسيتها على الساحة الدولية. فالصادرات الصناعية غير

البترولية مستهدف تنمية صادراتها لتصل إلى ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢١، مع توفير المساندة التصديرية اللازمة لبلوغ هذا الهدف، وتطوير منظومة المساندة لتوسيع قاعدة الشركات المستفيدة منها، والتوسع في إنشاء المراكز اللوجيستية (١٠ مراكز) والتوسع في تنظيم المعارض الدولية (٤٠ معرضاً كل عام).

- وكذلك الصادرات الزراعية، من المستهدف تناميها بمعدلات متسارعة من خلال التوسع في المنتجات الزراعية التي تشهد إقبالاً في الأسواق الدولية، مع التوسع في الزراعة العضوية وفي إقامة الصُّوب الزراعية، وفي الزراعات القاعدية، ومراعاة الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات البيئية والدولية.
- وفي مجال تطوير خدمات النقل الجوي وفي إطار التأثير الإيجابي لذلك على قطاع السياحة، يستهدف البرنامج زيادة الطاقة الاستيعابية للموانيء الجوية الجديدة إلى ٧٩ مليون راكب / سنة، وزيادة حركة الركاب المتوقعة إلى ٤٠ مليون راكب / سنة بحلول عام ٢٠٢٢/٢١ من خلال توسعات مطاري شرم الشيخ وبرج العرب وإنشاء مطار جديد برأس سدر، ورفع كفاءة أداء كافة المطارات المصرية، وتطبيق المعايير الدولية لأمن وسلامة الطيران المدني، وتطوير أنظمة الملاحة الجوية، وتدعيم أسطول الناقل الوطني، ورفع كفاءة الشركة الوطنية من حيث الخدمات الأرضية وأعمال الصيانة وخدمات الأسواق الحرة.
- ويؤكد البرنامج في هذا السياق أيضاً أهمية تصدير خدمات المقاولات للخارج، وخاصة، للمنطقة العربية، والمنطقة الإفريقية. وبالمثل، يؤكد البرنامج الميزة التصديرية التي يحظى بها قطاع تكنولوجيا المعلومات في مجال خدمات التعهيد والبرمجيات. وخاصة تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنترنت والذكاء الاصطناعي والتصنيع الرقمي، مما يهيىء السبيل لتنامي صادرات القطاع لتبلغ ما يعادل ١٧٥ مليار جنيه بحلول عام ٢٠٢٢/٢١.
- ويؤكد برنامج الحكومة أيضًا، على أهمية تطوير الأداء الحكومي والمؤسسي بجانب تطوير الخدمات الحكومية المُقدمة للمواطن والاستفادة القصوى من منصات تبادل البيانات بين ١٠٠ جهة حكومية، وإتاحة حوالي ١٥٠ خدمة حكومية على تطبيقات الهاتف المحمول، وتطوير خدمات كافة مكاتب مصلحة الشهر العقاري بدلاً من أربعة مكاتب حالياً، وميكنة وحدات نيابات المرور (١٥ خدمة عام ٢٠٢٢/٢١) مقابل ثلاث خدمات حالياً، وإنشاء قاعدة بيانات قومية للأحكام القضائية، تتضمن زيادة ميكنة المحاكم وأقسام الشرطة والنيابات ومكاتب الطب الشرعي، إضافة إلى إنشاء ١١ محكمة جزئية جديدة، وميكنة المراكز التكنولوجية بالمحليات وإنشاء ٦٠ مركز تكنولوجي جديد، وزيادة أعداد البوابات الإليكترونية بالمحافظات إلى ١٦ بوابة وبالوزارات إلى ٨ بوابات.

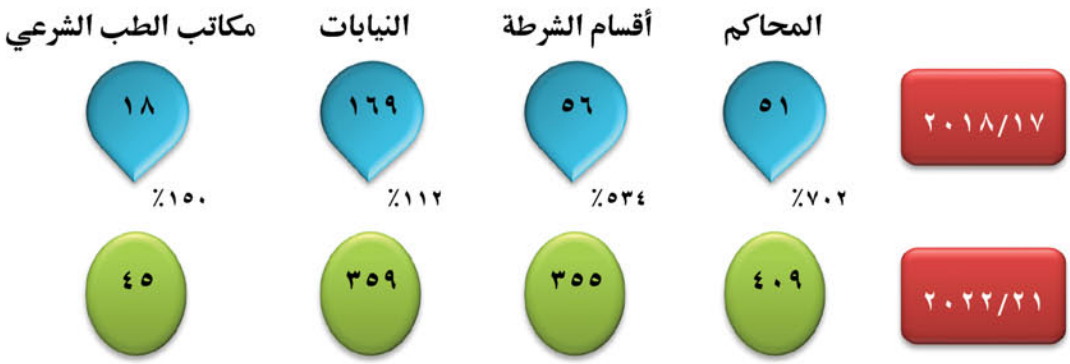

الهدف الاستراتيجي الرابع: النهوض بمستويات التشغيل

المفهوم الشامل للنهوض بمستويات التشغيل، تأتي قضية التشغيل وخفض مُعدلات البطالة كأهم ملامح المرحلة القادمة "مرحلة جني ثمار الإصلاح الاقتصادي"، التي تستهدف توفير نحو ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنويًا بإجمالي ٣,٦ مليون فرصة عمل على امتداد الـــ ٤ سنوات المُقبلة، الأمر الذي يُخفض مُعدل البطالة إلى نحو ٨,٤٪ بنهاية المدة وذلك من خلال تنمية العنصر البشري والتركيز على المشروعات المُتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وأيضًا إحداث إصلاح تشريعي ومؤسسي يُشجع العمل الحر وريادة الأعمال ويزيد من دمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية.

فإزاء النمو السكاني السريع، وما يفرزه من عرض متزايد في قوة العمل، تصبح قضية استيعاب هذه الأعداد الغفيرة من المُنضمين لسوق العمل على رأس أولويات البرنامج الحكومي، خاصة في ظل تواجد رصيد من المتعطلين يصل إلى نحو ٣,٢ مليون فرد.

ولذلك، يتضمن برنامج العمل الحكومي استراتيجيات وسياسات تستهدف الارتقاء بمستويات التشغيل لتوفير ما يقرب من ٣,٦ مليون فرصة عمل خلال السنوات الأربع القادمة، بمتوسط سنوي ٩٠٠ ألف فرصة، وبما يسمح بتراجع معدلات البطالة إلى ٨,٤٪ عام ٢٠٢٢/٢١.

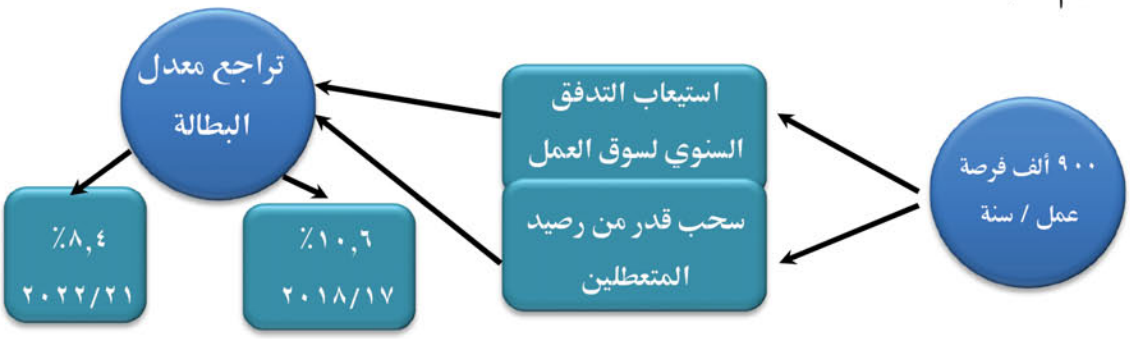

وتستند رؤية التشغيل ببرنامج عمل الحكومة إلى مجموعة ركائز، منها إحداث تطوير مؤسسي وإصلاح تشريعي، وربط مخرجات التعليم بإحتياجات سوق العمل من خلال تطوير نظم ومناهج التعليم، وإنشاء مراكز ريادة الأعمال وبرامج التعليم الفني والتدريب المهني، ومنها تكثيف الجهود الإنمائية بالأنشطة كثيفة العمل كالزراعة والصناعة والتجارة والتشييد،

خاصة في محافظات الصعيد التي تعاني من ارتفاع نسبي في معدلات البطالة، وكذلك التركيز على تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودعم علاقاتها التشابكية مع المنشآت الكبيرة الحجم. ويندرج أيضاً تحت هذه الرؤية تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل، وتهيئة بيئة الأعمال لقطاع الأعمال الصغيرة وتنمية المهارات البشرية وإدراج القطاع غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي.

إصلاح تشريعي ومؤسسي

- تخصيص ١٠٪ من الأراضي المتاحة للاستثمار والمرفّقة للمشروعات الصغيرة.
- تفعيل دور جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (مشاريع مصر) في دعم هذه المنشآت.
- إطلاق منصة تفاعلية لتقديم الخدمات للمشروعات الصغيرة.
- تصميم قاعدة بيانات متكاملة ومحدثة عن المشروعات الصغيرة.

تشجيع ثقافة العمل الحر

- إنشاء ٢٠٠ حاضنة أعمال سنوياً.
- تصميم برامج خاصة للتدريب على ريادة الأعمال بالجامعات والمدارس (رواد ٢٠٣٠).
- توفير مساندة مالية لنحو ٣٣٥ ألف مشروع صغير.
- تنفيذ ٢٤٠٠ برنامج لنشر الوعي بثقافة العمل الحر (للشباب والفتيات).
- زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال برنامج (قرية واحدة / منتج واحد).

الهدف الاستراتيجي الخامس: تحسين مستوي معيشة المواطن المصري

المفهوم الشامل لتحسين مستوي معيشة المواطن المصري، ويستهدف بشكل أساسي:

- الحد من الزيادة السكانية من خلال إجراءات تحفيزية ، وتكثيف حملات التوعية، والعمل على تحقيق الانتشار السكاني بتطوير المدن الجديدة القائمة بتكلفة كلية تتجاوز ٦٥ مليار جنيه، وطرح ٢٥٠ ألف قطعة بهذه المدن بمساحة إجمالية ٣٠ ألف فدان، وكذا إضافة ١٢٠٠ كم لشبكة الطرق .
- كما تستهدف الحكومة إنشاء ١٤ مدينة جديدة متكاملة (مدن الجيل الرابع) على محاور الطرق التنموية على مساحة ٤٥٠ ألف فدان وبتكلفة تبلغ حوالي ١٥٠ مليار جنيه خلال السنوات الأربع القادمة.
- فضلاً عن الانتهاء بالكامل من تطوير جميع المناطق غير الآمنة من خلال استكمال تنفيذ حوالي ٨٠ ألف وحدة سكنية ليصل عدد الوحدات السكنية إلى ٢٠٠ ألف وحدة، و١١٠٠ سوق عشوائي، وتطوير ٨١ منطقة عشوائية بمساحة ٦١,٧ ألف فدان.

- التوسع في تقديم وحدات الإسكان المناسبة لكافة المواطنين، بإنشاء ٧٦٤ ألف وحدة سكنية بمشروع الإسكان الاجتماعي ليصل العدد الإجمالي إلى ١,١ مليون وحدة سكنية بتكلفة ١٥٠ مليار جنيه خلال السنوات الأربع القادمة، وحوالي ٤٠٠ ألف وحدة سكنية للاسكان المتوسط بتكلفة تقدر بحوالي ١٤٠ مليار جنيه.
- كما يستهدف البرنامج تخفيف حدة الفجوات التنموية بين المحافظات، بإعطاء أولوية لمحافظات الصعيد، والمحافظات الحدودية، وتوجيه استثمارات تتجاوز ٢٧٥ مليار جنيه لمشروعات تنمية شبه جزيرة سيناء لاستكمال تنفيذ مدينة شرق بورسعيد (سلام) والبدء في مدينتي رفح الجديدة وبئر العبد الجديدة وتنفيذ مشروعات طرق وخدمات وصحة وتعليم وتنمية صناعية وزراعية وسياحية.
- وفي ذات السياق، يستهدف البرنامج توجيه حوالي ٧,٣ مليار جنيه لتطوير ٢٠٨ قرية (ضمن مشروع تنمية وتطوير القرى المصرية) بإنشاء ١٤٥ كم شبكات مياه، و٤٠ خزان مياه شرب، و٢٠ محطة مياه شرب، و١٠ محطات معالجة صرف صحي، فضلاً عن توصيل ٥٠٠ ألف وصلة نهائية للصرف المنزلي بعدد ٣٠٢ قرية لخدمة ٢ مليون مواطن.
- كما يأتي على أولويات الحكومة خلال الفترة القادمة، تطوير مستوى خدمات مياه الشرب بتنفيذ ٢٦٥ مشروع بطاقة ٤,٣ مليون م٣/ يومياً، وتنفيذ ٥٩٤ مشروع صرف صحي بطاقة ٥ مليون م٣/يومياً تعمل على زيادة نسبة تغطية الصرف الصحي في المدن إلى ١٠٠٪ في المدن، وإلى نسبة ٦٠٪ في القرى بعدد ١١٥٢ قرية، بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي ١٠٠ مليار جنيه.
- وفي إطار استمرار الجهود المبذولة لتطوير خدمات النقل، من المستهدف إنشاء ١٦٠٠ كم بشبكة الطرق القومية بتكلفة ٢٥ مليار جنيه، وطرق أخرى داخلية وخارجية بتكلفة تبلغ حوالي ٩,٦ مليار جنيه، وإضافة حوالي ٩٧,٢كم لشبكة مترو الأنفاق بنسبة نمو تتجاوز ١٢٦٪.
- كما يعطي البرنامج أولوية مُطلقة للتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي لتُغطي نسبة ٦٠٪ من السكان تحت خط الفقر (تكافل وكرامة) وبعدد يبلغ ٣,٥ مليون أسرة تتضمن حوالي ١٨ مليون مواطن وبتكلفة تبلغ ٨٠ مليار جنيه، بالإضافة إلى توجيه حوالي ٥ مليارات جنيه لتلبية متطلبات ذوي الإحتياجات الخاصة، ورفع كفاءة منظومة الدعم العيني والتحول التدريجي إلى الدعم النقدي وضمان وصوله لمستحقيه، إلى جانب مراعاة عدم التمييز النوعي وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً بإطلاق برنامج جديد للتشغيل كثيف العمالة يتيح حوالي ١٠٠ ألف فرصة عمل، ودعم أنشطة الأسر المنتجة بتعزيز قدرات حوالي ١٨٠ ألف سيدة في مجال ريادة الأعمال والوصول بعدد المستفيدات من برامج تنمية المرأة الريفية إلى ٨٠ ألف مستفيدة بنهاية البرنامج.
- وفي إطار تفعيل دور الدولة في رعاية أبنائها من المقيمين بالخارج وتعزيز مشاركتهم في التنمية الاقتصادية، يستهدف البرنامج ولأول مرة تفعيل مظلة تأمينية شاملة للمصريين بالخارج يستفيد منها حوالي ٢ مليون مواطن مصري بالخارج في ١٥ دولة بتكلفة تقدر بحوالي ٣٦٥ مليون جنيه، فضلاً عن ميكنة الخدمات القنصلية المقدمة لهم، وتطبيق نظام التأشيرة الإليكترونية.

- وفي ضـوء الاهتمام بتكثيف المشـروعات المنفذة للتحسـين البيئي في ضـوء تأثيراتها المباشـرة على صـحة المواطنين، يستهدف برنامج الحكومة إنشاء ٢٧ محطة رصد جديدة لنوعية الهواء، و٨ محطات لرصد نوعية مياه نهر النيل، وتوجيه حوالي ٢,٢مليار جنيه لتدوير المخلفات، وبما يعمل على زيادة نسـبة التخلص من المخلفات الصلبة بصورة آمنة من ٤٪ إلى ٤٠٪، فضلاً عن تغطية ٣٠ كم من الترع والمصارف داخل الكتل السكنية بتكلفة ٣٢٠ مليون جنيه.

الإطار الفكري
لبرنامج عمل الحكومة

الإطار الفكري لبرنامج عمل الحكومة

ينطلق برنامج عمل الحكومة من غاية أساسية يسعى إلى تحقيقها ألا وهي التحسين المطرد في جودة حياة المواطن المصري، بمفهومها الواسع الذي يغطي كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فتحسين جودة الحياة لا يرتبط فقط بالارتقاء بجودة الخدمات العامة المتاحة من مياه وصرف صحي وكهرباء ومسكن ووسائل انتقال ... وإنما يمتد ليشمل تعليماً جيداً مُحفزاً للإبداع والابتكار، وعملاً لائقاً يتفق ومهارات الفرد ويفجر ملكاته، ودخلاً مناسباً يرقى لمستوى تطلعاته في معيشة أفضل، وبيئة ثقافية وسياسية واجتماعية مواتية تهيىء له سبل المواطنة الجيدة والمشاركة المجتمعية الفاعلة في شتى مناحي الحياة.

هذا هو مفهومنا لتحسين جودة الحياة، وهو ليس شعاراً نتغنى به أو نتشدق به، ولكنه تعهداً مِنّا أمام جموع الشعب سنسعى بكل ما أوتينا من جهد للوفاء به.

ومن هذه الغاية النبيلة، تنبثق خمسة أهداف استراتيجية تَتبنّاها الحكومة في الفترة القادمة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)، وهي أهداف متداخلة ومتكاملة تصبو في مجموعها لتوفير الحياة الكريمة لكافة المواطنين.

<u>وتتمثل هذه الأهداف الاستراتيجية فيما يلي:</u>

- حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية.
- بناء الإنسان المصري.
- التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي.
- النهوض بمستويات التشغيل.
- تحسين مستوى معيشة المواطن المصري.

وسوف يستعرض برنامج عمل الحكومة هذه الأهداف الاستراتيجية والبرامج التنفيذية لها موضحاً مفردات وعناصر منظومة كل برنامج على حِدة وتكلفته الكلية، وكذا مؤشرات الأداء التي يتم على أساسها قياس النتائج على امتداد الأعوام الأربعة القادمة حتى يتيسَّر تقويم

مستويات الإنجاز ومقارنتها بالمُستهدفات على نحو سليم وبشكل دقيق، اتفاقاً ومنهجية موازنة البرامج والأداء، وإطار الإنفاق متوسط المدى.

قبل أن نتطرق إلى الأهداف الاستراتيجية والبرامج التنفيذية، قد يكون من المناسب استعراض المنطلقات الأساسية التي يرتكز عليها منهاج العمل، وتُشّكل الإطار الفكري لبرنامج الحكومة.

وتتمثل هذه المنطلقات في الآتي:

(١) الاستحقاقات الدستورية:

يلتزم برنامج عمل الحكومة بالوفاء بالاستحقاقات الدستورية، التي تكفل تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير حياة كريمة للكافة. وتشمل الاستحقاقات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وتلك المعنية بالأبعاد الاجتماعية ذات الصلة بالتنمية البشرية، بالإضافة إلى الجوانب العمرانية والبيئية.

وفيما يخص الجوانب الاقتصادية، يلتزم البرنامج الحكومي على وجه الخصوص بما ورد في الدستور المصري، خاصةً:

- أن الهدف من النظام الاقتصادي يتمثّل في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المُستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفُل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، وتخفيف حدة الفقر.
- أن يتم ذلك في إطار الالتزام بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، ومنع الممارسات الاحتكارية.
- يلتزم النظام الاقتصادي اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول.

ويبرز النص السابق ما يلي:

فيما يخص الخدمات الاجتماعية تحديداً، فقد تضمنت الاستحقاقات الدستورية في المواد (من ١٨ وحتى ٢١) تخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، ويُقابلها نسبة لا تقل

عن ٤٪ للتعليم المدرسي، وعن ٢٪ للتعليم الجامعي، وعن ١٪ للبحث العلمي، علاوة على إقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين، وتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني والتوسع في أنواعه كافة وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

وفيما يخص الأبعاد العمرانية والبيئية، فقد نص الدستور في المادة (٧٨) على " تنظيم استخدام أراضي الدولة ومدّها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى، واستراتيجية لتوزيع السكان، بما يُحقّق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين، ويحفظ حقوق الأجيال القادمة".

وكذلك نص الدستور في ذات المادة على: "وضع خطة قومية شاملة لمواجهة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفُل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدّة زمنية مُحدّدة".

وفي ضوء ما تقدم، يلتزم برنامج عمل الحكومة بالوفاء بالاستحقاقات الدستورية سالفة الذكر والتي تستهدف في جملتها تنمية الموارد البشرية وصون الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان وإعلاء قيم المواطنة، ومناهضة كافة صور التميز، وتحقيق التوازن المنشود بين اعتبارات النمو والكفاءة الاقتصادية من ناحية، والعدالة والتكافؤ الاجتماعي من ناحية أخرى، وبما يتوافق ومفهوم التنمية المستدامة.

(٢) التكليفات الرئاسية:

تعكس التكليفات الرئاسية للحكومة (يونيو ٢٠١٨) حرص القيادة السياسية على شمول برنامج العمل الحكومي على عدة محاور أساسية تتناول قضايا بالغة التأثير في الجهود الإنمائية التي تبذلها الدولة، وفي المستويات المعيشية للمواطنين.

وسوف تلتزم الحكومة بإدراج هذه المحاور بشكل مباشر وصريح في برنامج عملها، وبتدارس أبعادها على نحو مستفيض، واتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة لتفعيل انعكاساتها وتأثيراتها المحتملة.

وتتمثل هذه المحاور الأساسية للعمل الحكومي – والواردة في خطاب التكليف – في الآتي:

(أ) حماية الأمن القومي والحفاظ على السيادة الوطنية بالقضاء على كافة صور الإرهاب والفكر المتطرف، وتنمية الوعي الوطني بالمخاطر التي تحيق بالبلاد، والتوعية العامة بحرص الدولة الشديد على الحفاظ على حقوق مصر المائية، والسعي الدؤوب لتنمية مصادر المياه، باعتبارها شريان الحياة.

(ب) تحسين مستوى معيشة الشعب المصري ومراعاة حقوق الفئات الأكثر فقراً والمُهمّشة، من خلال تنظيم السوق وضبط الأسعار ومنع صور الاحتكار والممارسات غير السوية، وتطوير منظومة الخدمات الإلكترونية، وزيادة المظلة التأمينية وشبكات الأمان الاجتماعي، ورفع كفاءة منظومة الرعاية الصحية توطئة لإتمام تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل، مع العمل على تحسين مستوى معايير جودة المعيشة للمواطن، ومتطلباته الحياتية اليومية، في إطار من المكاشفة والمصارحة.

(ج) إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال الآليات التالية:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع بما يُمكِّن من مواجهة التحديات القائمة، من خفض معدلات التضخم والبطالة وعجز الموازنة العامة للدولة، ومواجهة تداعيات النمو السكاني السريع.
- مُضاعفة جهود التنمية الصناعية والزراعية، مع إيلاء أهمية خاصة للمشروعات الصغيرة، ومتناهية الصغر، وتذليل المعوقات التي تجابه المصانع المتوقفة والمتعثرة.
- دمج القطاع غير الرسمي تحت مظلة الاقتصاد الرسمي للاستفادة القصوى من القدرات الإنتاجية القائمة والكامنة وتحسين كفاءتها.
- تكثيف الاستثمار في تنمية الثروات التعدينية واستغلالها في إقامة صناعات وطنية ذات قيمة مضافة عالية.

- تفعيل أداء المشروعات القومية الكُبرى في تحقيق مستهدفاتها وفقاً للخطط الزمنية المقرّرة، مع إعلام المواطنين بإنجازاتها.
- مُضاعفة معدلات الاستثمار لتسريع عجلة النمو الاقتصادي، مع تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لضوابط جادة تضمن ارتفاع مردوده الاقتصادي والاجتماعي، مثل تأثيره على مستويات التشغيل والتصدير والتقنية الحديثة ...
- إعطاء دفعة قوية للنشاط السياحي لأهميته البالغة في توفير فرص العمل ومكافحة البطالة وتنويع مصادر الدخل والتنمية العمرانية.
- ترشيد الاستدانة من الخارج لتخفيض أعباء خدمة الدين، وتعظيم الاستفادة من المنح الدولية المتاحة.

(د) بناء الإنسان المصري للحفاظ على الهوية الوطنية، وتنمية الملكات وترسيخ القيم الروحية ومفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وذلك من خلال التنفيذ الفاعل والشامل لاستراتيجية تطوير المنظومة التعليمية، والارتقاء بالتعليم الفني والتدريب المهني، وتطوير الرسالة الإعلامية، شكلاً ومضموناً، وإنشاء صندوق للوقف المصري للتعليم، وآخر للبحث العلمي لتخفيف الأعباء على موازنة الدولة.

(ه) رفع كفاءة الأداء الحكومي من خلال تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات، وترشيد الإنفاق الحكومي، ومكافحة الفساد المالي والإداري، وتنفيذ الخطة الشاملة للإصلاح الإداري.

(و) تفعيل سياسة مصر الخارجية تجاه قضايا المنطقة، والتعامل الإيجابي الواعي مع المستجدات والأحداث المتلاحقة، مع تعزيز بناء الثقة وتنمية المصالح المشتركة مع الدول الإفريقية بوجه عام، ودول حوض النيل بوجه خاص.

(٣) رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة:

تعتبر الرؤية طويلة الأجل بمثابة الشُعلة التي توقد حماس المجتمع وتستنفر جهوده للتصدي للتحديات القائمة ولإثبات الذات والرغبة في الإنجاز تطلّعاً لحياة أفضل في المستقبل.

وقد تبلورت الرؤية التنموية لمصر حتى عام ٢٠٣٠ في:

"أن يكون الاقتصاد المصري .. اقتصاد سوق مُنضبط يتميّز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مُستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع، ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادراً على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومُنتج، ويصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع."

(٤) البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي:

اتبعت الحكومة – منذ عام ٢٠١٦/١٥ – برنامجاً وطنياً يستهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وخفض معدلات التضخم والعجز في الموازنة العامة للدولة، مع تحييد أثر البرنامج على محدودي الدخل من خلال تقوية شبكات الأمان الاجتماعي. وشمل البرنامج عِدَّة إجراءات متعلقة بالسياسات النقدية والمالية والهيكلية والحماية والمساندة الاجتماعية، منها تحرير سعر الصرف، وإقرار قانون ضريبة القيمة المضافة وترشيد دعم المواد البترولية وتطبيق قانون الخدمة المدنية، وإصدار قانون الاستثمار، والتوسع في برامج الحماية الاجتماعية، وإصلاح منظومة بطاقات التموين الحالية.

وقد أسفر التطبيق الفعلي للبرنامج الوطني عن نتائج إيجابية أبرزتها مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وتفيد في مجملها نجاح البرنامج في وضع الاقتصاد المصري على بداية الطريق الصحيح.

وليس بخافٍ على أحد أننا واجهنا تحديّات جسام في الأعوام الماضية، ولكنا صمدنا بشجاعة وتصدينا ببسالة، وحدَّدنا معالم الطريق، وصار الدرب مُمهداً أمامنا الآن لاستكمال المسيرة.

مؤشرات إيجابية لبدء تعافي الاقتصاد الوطني:

نكتفي هنا بعرض لمحة سريعة عن بعض الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع خلال الأعوام القليلة السالفة والتي تجسد بجلاء بدء تحسن أداء الاقتصاد الوطني واستعداده

للانطلاق السريع في رحاب التنمية في المدى القريب، وهي تعكس في مُجملها قدرة المواطن المصري على الصمود أمام التحديات وإرادته القوية في تخطي الصعاب، وبذل المشقة، كما أننا نوردها في مستهل عرض برنامج الحكومة عِرفاناً وتقديراً للحكومة السابقة على جهودها الحثيثة في بدء مسيرة الإصلاح الاقتصادي وعدم ترددها في اتخاذ التدابير الحاسمة في ظل ظروف أقل ما يقال عنها أنها كانت ضبابية حينذاك.

ولعل أول هذه الإنجازات هو ما يستشعره المواطن المصري من تحسن مطرد في الأوضاع الأمنية للبلاد. فقد كان اقتلاع جذور الإرهاب – وما زال – على رأس قائمة أولويات الدولة لضمان عودة الاستتباب الأمني ولتوفير حياة آمنة للمواطن وتحسين المناخ الاقتصادي العام، وتهيئة بيئة مواتية للعمل والإنتاج. وقد شهدت الفترة (يوليو ٢٠١٤ – يونيو ٢٠١٨) تطوراً جذرياً في منظومة الأمن، وتجلت مظاهرها في تكثيف جهود مكافحة الإرهاب، مع التركيز على الرصد المُبكِّر للمنظمات الإرهابية، وتوجيه عديدٍ من الضربات الاستباقية والمؤثرة لإحباط مخططات التنظيمات الإرهابية والتخريبية، ومنها "العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨"، وكذلك الارتقاء المتواصل بالأداء الأمني، مع تشديد الإجراءات الأمنية وضبط عديدٍ من قضايا الجرائم الجنائية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن إزالة التعديات على أراضي الدولة والممتلكات العامة والخاصة.

ولا يفوتنا الإشارة في هذا السياق أيضاً إلى التطوير المستمر للقدرات الدفاعية والهجومية للقوات المسلحة لتحقيق السيطرة التامة على المناطق الحدودية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يُمكننا رصد المؤشرات الإيجابية التالية:

- تصاعد معدلات النمو الاقتصادي إلى أكثر من ٥٪ (٥,٤٪ في الربع الثالث لعام ٢٠١٨/١٧) بعد أن كانت بالغة الانخفاض (٢٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠١١/١٠ – ٢٠١٣/١٢)، ولا تتجاوز ٢,٩٪ عام ٢٠١٤/١٣.
- تنامي معدلات الاستثمار إلى ١٧,٣٪ في عام ٢٠١٨/١٧، بعد أن كانت متدنية لمستوى ١٣,٦٪ في عام ٢٠١٤/١٣.

- تزايد صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نحو ٨ مليار دولار عام ٢٠١٧/١٦ بعد أن كان لا يتجاوز ٢,٢ مليار دولار عام ٢٠١١/١٠.
- زيادة الصادرات السلعية بنسبة ١٧,٦٪، وتراجع العجز في الميزان التجاري بنسبة ١,٣٪ ليصل إلى ٢٨ مليار دولار (التسعة شهور الأولى من عام ٢٠١٨/١٧).
- تحوّل العجز في ميزان المدفوعات – والذي كان قد بلغ ١١,٣ مليار دولار عام ٢٠١٢/١١ –إلى فائض في الأعوام الأخيرة (١٣,٧ مليار دولار عام ٢٠١٧/١٦، و ١١ مليار دولار في التسعة شهور الأولى من عام ٢٠١٨/١٧).
- التصاعد المتواصل في الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي إلى ٤٤,١ مليار دولار (بنهاية مايو ٢٠١٨)، بعد أن كانت قد انخفضت إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠١٤/١٣ باستقرارها عند ١٤,٩ مليار دولار.
- زيادة تغطية الاحتياطيات الدولية للواردات السلعية لفترة تصل إلى ٩ شهور (نهاية مايو ٢٠١٨) بعد أن كانت فترة التغطية لها لا تتعدى في أقصاها ثلاثة شهور فيما سبق (عام ٢٠١٤/١٣).
- تزايد ثقة المؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد المصري، وتحسّن التصنيف الائتماني لمصر من سالب إلى موجب، وموافقة صندوق النقد الدولي على توفير ١٢ مليار دولار لمساندة البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك رفع البنك الدولي تقديره لمعدل النمو الاقتصادي لمصر إلى ٥,٥٪ لعام ٢٠١٩/١٨.
- زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بصورة مطردة لتصل إلى ٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٨/١٧، مقارنة بنحو ١٨,٥ مليار دولار عام ٢٠١٤/١٣.
- استقرار سعر الصرف – بعد تحريره في نوفمبر ٢٠١٦ – عند ١٧,٨٢ جنيه / دولار في ٢٨ يونيو ٢٠١٨.
- تنامي الودائع المصرية إلى ٣,٤ تريليون جنيه (يناير ٢٠١٨)، مقارنة بنحو ١,٤ تريليون جنيه (يونيو ٢٠١٤)، بنسبة نمو تتجاوز ١٣٧٪.

وعلى مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية؛ تفيد المؤشرات ما يلي:

- نمو الناتج الصناعي بمعدل ٥,٣٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨/١٧ بالمقارنة بنحو ٢,٤٪ عام ٢٠١٣/١٢، وبمعدل أقل (١٪ عام ٢٠١٢/١١) ومعدل سالب (-١٪ عام ٢٠١١/١٠).
- نمو الإنتاج من الغاز الطبيعي بنسبة ٢٨٪ (الربع الثالث من عام ٢٠١٨/١٧).
- تحسن إيرادات قناة السويس بنسبة ١٣٪ لتصل إلى ٤,١ مليار دولار (التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨/١٧).
- بداية عودة الحركة السياحية الوافدة إلى مسارها الطبيعي، مع تزايد أعداد السائحين والليالي السياحية المُناظرة.
- تواصل تنفيذ مشروعات قومية كبرى في مجال البنية الأساسية بتكلفة استثمارية ٢٥٠ مليار جنيه (٢٠١٨/١٧ و ٢٠١٩/١٨).
- إضافة ٢١ مليار ك.و.س للطاقة الكهربائية المولدة ما بين عامي ٢٠١٤/١٣ و٢٠١٧/١٦، بنسبة زيادة ١٥٪.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تفيد المؤشرات تحقّق النتائج الإيجابية التالية:

- تراجع معدل البطالة إلى ١٠,٦٪ في الربع الثالث لعام ٢٠١٨/١٧، بعد أن كان في حدود ١٣,٤٪ في الربع الثالث لعام ٢٠١٤/١٣.
- احتواء التضخم وانخفاض معدله إلى ١١,٥٪ (مايو ٢٠١٨)، بعد أن وصل إلى ٣٤,٢٪ (يوليو ٢٠١٧).
- التوسع في الإنفاق على البرامج ذات البعد الاجتماعي والحماية الاجتماعية المباشرة لتصل إلى نحو ٣٣٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٨/١٧ بنسبة ٢٧٪ من إجمالي المصروفات العامة.

- التوسع في برامج الدعم النقدي ودعم السلع التموينية وصناديق المعاشات لتصل إلى ٤٣٪ من إجمالي بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية عام ٢٠١٨/١٧، بعد أن كانت لا تتجاوز نسبتها ٢٦٪ عام ٢٠١٢/١١.

ولضمان استدامة النمو والانطلاق بخُطى متسارعة، سوف تلتزم الحكومة بمراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وبتبني حزم السياسات والإجراءات الكفيلة باستكمال مسيرة الإصلاح بخطى مطردة، وضمان التوزيع العادل للمكاسب الناجمة عنها.

وبناءً على ما تقدم، تزمع الحكومة الاستفادة من الدعائم القوية التي تم التأسيس لها خلال السنوات الأربع الماضية (٢٠١٥/١٤ – ٢٠١٨/١٧) والبناء عليها لتحقيق طفرة تنموية في المرحلة القادمة، وكذلك مواصلة الجهود الرامية لمعالجة بعض انعكاسات برامج الإصلاح الاقتصادي على مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً، وبما يكفل توفير حياة كريمة لائقة ترقى إلى مستوى التطلعات.

التحديات القائمة

لا تفوتنا الإشارة إلى أنه بالرغم من الإنجازات الملموسة التي نوّهنا عن بعض منها، فإن ما قطعناه هو خطوة أولي علي الطريق الصحيح، ويبقي أمامنا الكثير لتحقيق طموحات المواطن المصري في غدٍ أكثر إشراقاً، ولانطلاق أمتنا وارتقائها إلي مصاف الدول المتقدمة القائمة علي اقتصاد المعرفة. وواقع الأمر، أنه ما زال هناك تحديات قوية تواجه الاقتصاد المصري وتحول دون الانطلاقة الكبرى.

فعلي الصعيد العالمي، يمكننا رصد مجموعة من التحديات الخارجية التي يُواجهها الاقتصاد المصري. ويتعين التحوط منها وتوخي الحذر، فمن ناحية أولي، مازالت التحديات الأمنية قائمة – بدرجة أو بأخرى – في ظل استمرار الاضطرابات العسكرية والسياسية في المنطقة العربية والمحيط الإقليمي، وهو ما يقتضي منا مزيداً من الجهود الأمنية الاحترازية.

ومن ناحية ثانية، تشهد أسعار الفائدة العالمية اتجاهاً تصاعدياً في الآونة الأخيرة، مما ينعكس سلباً علي تكلفة تمويل خطط التنمية وأعباء خدمة الدين الخارجي لمصر، ويتطلب ذلك منا إيلاء أهمية خاصة لملف المديونية الخارجية واتخاذ ما يلزم نحو الإدارة الحصيفة لهذا الملف.

ومن ناحية ثالثة، تتجه الأسعار العالمية للزيت الخام والمعادن والمواد الغذائية للارتفاع، وهو ما يؤدي بدوره إلي زيادة معدل التضخم بفعل ارتفاع أسعار الواردات. وتقتضي مواجهة هذا التضخم المستورد التوجُّه نحو زيادة المعروض المحلي من المنتجات الوطنية، ورفع نسب الاكتفاء الذاتي، بجانب التوجُّه العام نحو ترشيد الاستهلاك.

ومن ناحية رابعة، تعاني دول متقدمة عديدة – منذ فترة ممتدة – من تزايد العجز في الميزان التجاري وفي الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يُقلل من فرص الحصول علي تمويل كافٍ من المصادر الخارجية، ومن ارتفاع تكلفته، فضلاً عن احتمالات تراخي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يستوجب التحوّط بالاعتماد المتزايد علي المدخرات الوطنية والاستثمارات المحلية لتضييق فجوة الموارد.

ومن ناحية خامسة، تشهد الفترة الحالية تزايد الاتجاه نحو تطبيق سياسات تجارية حمائية تقودها الولايات المتحدة وتسير علي خُطاها الدول الأخرى (الشركاء التجاريون) مما يثير مخاوف تباطؤ حركة التجارة الدولية، وتراخي انتقالات الأفراد ورؤوس الأموال، وهو ما يتطلب منا تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية، وتعزيز العلاقات التجارية العربية البينية، وفتح آفاق التعاون مع القارة الإفريقية، بجانب مُضاعفة الجهود التنشيطية لترويج المقاصد السياحية المصرية، ومجالات الاستثمار الواعدة لرؤوس الأموال الأجنبية.

ومما يُضاعِف من التحديات الخارجية سالفة الذكر ما يعانيه الاقتصاد المصري من تحديات داخلية

ما زالت تفرض ذاتها علي الساحة، وهي تحديات حادة بالغة التأثير، رغم الجهود التي بُذلت لاحتوائها ودرء مخاطرها في الأعوام الماضية.

- فما زالت الزيادة السكانية – التي جاوزت معدلاتها سقف الـ ٢,٥٪ وفقاً لتعداد السكان الأخير لعام ٢٠١٧ – تلتهم ثمار النمو، وتؤثر سلباً على الخدمات الاجتماعية التي يحظى

بها المواطنون، كماً ونوعاً، ومن ثم يُخشى معها تباطؤ نمو الدخل الحقيقي للفرد وعدم إحساس المواطن بحدوث تحسن ملموس في نوعية الحياة.

- ما زالت معدلات النمو الاقتصادي – رغم تجاوزها ٥٪ سنوياً – لا ترقى بعد إلى المستوى المنشود الذي يتوافق وتطلعات المواطن المصري في غدٍ أفضل ومستقبل واعد.
- ما زالت مستويات الفقر بالغة الارتفاع، وقد قفزت إلى ٢٧,٨٪ على المستوى القومي وفقاً لمؤشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٥، بل وتصل في بعض محافظات الصعيد إلى ما يربو على ٦٠٪ (مثل محافظتي سوهاج وقنا)، مما يُخل باعتبارات العدالة الاجتماعية وبتكافؤ الفرص، فضلاً عن عدم الاستغلال الكامل أو المناسب للميزات المكانية وانتشار العشوائيات وغيرها من مظاهر التدهور البيئي.
- ما زال معدل البطالة – رغم تراجعه إلى ١٠,٦٪ في الوقت الراهن – شديد الوطأة ومع وجود نحو ٣,٢ مليون عاطل في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٨/١٧، وتفاقم الظاهرة بين الإناث والفئات العمرية الشابة على وجه الخصوص، وهو ما يُشكِّل هدراً للموارد البشرية ولمردود مُخرجات التعليم، فضلاً عن شيوع القيم الاجتماعية السلبية.
- ما زالت معدلات التضخم – والتي بلغت ١١,٥٪ (مايو ٢٠١٨) – تُثقل كاهل المواطن المصري الذي عليه مواجهة أعباء ارتفاع تكاليف المعيشة.
- وما زالت معدلات الأمية (١٠ سنوات فأكثر) بالغة الارتفاع (٢٥,٨٪ عام ٢٠١٧)، رغم التوسع في برامج محو الأمية، الأمر الذي يعوق بناء مجتمع المعرفة والمعلومات، ويُبطئ عملية التحوّل إلى الاقتصاد المعرفي، وإلى الاقتصاد غير النقدي القائم على فكرة الشمول المالي.
- وما زالت الجموع السكانية تتركز في نحو ٧٪ من المساحة الكلية لمصر، وما زال الزحف العمراني والاعتداء على الأراضي الزراعية مستمراً، مما يُشكِّل هدراً للثروة القومية وتعارضاً صريحاً مع متطلبات التنمية المستدامة، ومساساً بقدرة الدولة على استغلال مواردها في تحقيق الأمن الغذائي.

- وما زالت معدلات الادخار بالغة التواضع (أقل من ٥٪ في النصف الأول من عام ٢٠١٨/١٧) مما يحُد من القدرة على تعبئة الموارد ورفع معدل الاستثمار للمستوى المنشود، وبالتالي من إمكانية النمو الاقتصادي السريع. كما دفع تواضع معدل الإدخار مع حرص الدولة على زيادة الاستثمار والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي إلى تنامي الدين العام الذي شهد تصاعداً مستمراً، حيث بلغ الدين الداخلي نحو ٨٩,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية يونيو ٢٠١٧، الأمر الذي يترتب عليه إضعاف القدرة على النمو المستدام بالاعتماد على الذات، فضلاً عن تزايد الالتزامات ونقل العبء إلى الأجيال القادمة.

وإدراكاً لهذه التحديات ومخاطرها، سوف تعمد الحكومة إلى تبني برنامج عمل يتسم بالآتي:

- مفهوم النمو الاحتوائي الشامل، بحيث يغطي البرنامج كافة جوانب النشاط، اقتصادياً واجتماعياً ومكانياً، وتمتد تأثيراته لتشمل جموع المواطنين بلا استثناء.
- المكاشفة والمصارحة، من حيث الإفصاح عن حقيقة الأوضاع والتحديات وأبعاد السياسات التي يرتكز عليها برنامج العمل، مع توسيع دائرة الحوار المجتمعي.
- الجمع بين الطموح والواقعية، دون تهويل أو تهوين.
- المرونة الكاملة لمواجهة المستجدات التي قد تطرأ أثناء التنفيذ، وتتطلب المراجعة أو التعديل.
- المتابعة الدقيقة والمساءلة والرقابة الشديدة للبرامج والأعمال التنفيذية وفقاً لمبادئ الحوكمة الجيدة.

(٥) مستهدفات خطة التنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١):

يتواكب برنامج عمل الحكومة مع المدى الزمني لخطة التنمية المستدامة للدولة متوسطة المدى من عام ٢٠١٩/١٨ حتى عام ٢٠٢٢/٢١، وهي الخطة الأولى من ثلاث خطط رباعية للتنمية لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠. ولذا، فإنه من منطق الأمور أن يُجسِّد البرنامج الحكومي مُستهدفات الخطة متوسطة المدى وما تتبناه من استراتيجيات وسياسات وبرامج وآليات

تنفيذية، وأخذاً في الحسبان اضطلاع الجهاز الحكومي والهيئات العامة بتنفيذ نحو ٤٣٪ من الاستثمارات الكلية المستهدفة والبالغ إجماليها نحو ٥,٨٧ تريليون جنيه. ولذلك، لا ينطلق برنامج عمل الحكومة من فراغ، وإنما يواصل جهود البناء التزاماً بمستهدفات الخطة الرباعية، وأهمها ما يلي:

- تحقيق معدل نمو مرتفع يصل إلى ٨٪ في العام الأخير من البرنامج (٢٠٢٢/٢١)، وما يتطلبه من رفع معدلات الاستثمار إلى حوالي ٢٥٪.
- خفض معدل البطالة بشكل تدريجي ليصل إلى ٨,٤٪ بحلول عام ٢٠٢٢/٢١، من خلال توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري، وتوفير ما يقرب من ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين وتخفيض معدلات الفقر إلى ما دون ٢٥٪ بنهاية البرنامج، والحد من التفاوتات الدخلية بين فئات المجتمع والأقاليم المختلفة.
- إتاحة الخدمات الاجتماعية والعامة الأساسية للمواطنين والارتقاء بجودتها.
- تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بصون الموارد الطبيعية والاستغلال الرشيد لها بما يضمن الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
- خفض معدل النمو السكاني من ٢,٥٦٪ عام ٢٠١٧ إلى ٢,١٪ في عام ٢٠٢٢/٢١.
- تخفيض نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة من ٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨/١٧ إلى أقل من ٥٪ في عام ٢٠٢٢/٢١، وخفض نسبة العجز التجاري للناتج من ١٣,٧٪ إلى ٧,٧٪.
- زيادة مساحة المعمور المصري لترتفع نسبة المساحة المأهولة من حوالي ٧٪ إلى ١٠٪ عام ٢٠٢٢/٢١، بالتوسع في إقامة المدن والتجمعات العمرانية الجديدة ونشر المجمعات الصناعية والزراعية والخدمية والمنتجعات السياحية لاستيعاب ١٠ ملايين نسمة.

- التوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة، وفي مشروعات إعادة التدوير للمخلفات في إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة البيئة.
- تنمية القدرات الابتكارية والمعرفية للاقتصاد لزيادة التنافسية الدولية وتسريع التوجّه نحو الاقتصاد المعرفي.
- توطيد المكانة الدولية لمصر وتعزيز دورها الريادي على المستوى الإقليمي والمنطقة العربية.

(٦) المطالب الجماهيرية ذات الأولوية العاجلة:

في إطار استهداف تحسين جودة الحياة للمواطن، يلتزم البرنامج الحكومي بالوفاء بالمطالب الجماهيرية ذات الأولوية والتي تمس الحياة اليومية للمواطن، وبصفة خاصة الفئات الأقل دخلاً، مثل التوسع في برامج الإسكان الاجتماعي، وتطوير كافة المناطق العشوائية غير الآمنة في القريب العاجل، ومد شبكات الصرف الصحي لكافة المدن المصرية ولعدد ضخم من القرى.

حماية الأمن القومي
وسياسة مصر الخارجية

- √ تدرك الحكومة أن الأمن القومي يتحقق عندما يستشعر المواطن المصري بالأمن والأمان، والسلام، والتفاؤل في استشراف آفاق المستقبل.
- √ تتبنى الحكومة الأمن القومي بمفهومه الشامل الذي يتسع ليشمل: الاستقرار الأمني، والأمن المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة.
- √ أنه لا يوجد تعارض بين محاربة الإرهاب والتطرف من ناحية، والبناء والتعمير في ذات الوقت "فيد تبني وتقدم التنمية والعمران، ويد تحمل السلاح دفاعاً عن الوطن" .
- √ أن محاربة التطرف تتطلب تضافر كافة الجهود والتنسيق التام بين كافة الأطراف المعنية، من قوى الشرطة، ودور العلم، وعلماء الدين، وأجهزة الثقافة والإعلام، وقبل كل ذلك دور الأسرة في التوعية بخطورة تبني الأفكار المتطرفة التي تدعو للكراهية والحقد والعنف.
- √ الاهتمام بتعزيز حقوق الإنسان وصون حرياته الأساسية تحت مظلة القانون، وتقتضي المواطنة الجيدة الموازنة بين الحقوق والواجبات.
- √ تأكيد الحكومة التزامها الكامل بعدم التفريط في حقوق مصر المشروعة في المياه، وفي الوقت ذاته السعي الدؤوب لزيادة الموارد المائية، واتخاذ التدابير اللازمة لترشيد استخدامات المياه حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة.
- √ ضرورة تأمين إحتياجات المواطنين من السلع الغذائية الأساسية، والعمل على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي منها، وإتاحة السلع للمواطنين في كافة المحافظات بأسعار مناسبة، وبجودة عالية.
- √ أن الطاقة هي القوة المحركة للنشاط الاقتصادي، وأن تأمينها وتنويع مصادرها شرط أساسي لاستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين جودة الحياة.

حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية

يُقصد بالأمن القومي استشعار المرء بالأمن والأمان والسلامة في وطنه، وتنامي إحساسه بالتفاؤل في استشراف المستقبل.

وبادئ ذي بدء، يقتضي الأمر توفير الاستقرار الأمني باقتلاع جذور الإرهاب ومحاربة التطرف الفكري وتصويب الخطاب الديني بالدعوة إلى الوسطية والفكر المُستنير، فضلاً عن تدعيم ركائز المواطنة الجيدة، وتقوية أواصر الأمن القومي العربي، وتعزيز المصالح المصرية في القارة الأفريقية ومنطقة حوض النيل، وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية.

وعلى جانب آخر، يأتي الأمن المائي لمصر في مقدمة أولويات الحكومة – في ظل ما تشهده مصر من عجز مائي بلغ ١٣,٤ مليار متر مكعب / سنة، ومن تراجع مطرد في نصيب الفرد من المياه إلى حد الفقر المائي، وهي قضية جد خطيرة تستوجب العمل الدؤوب على ثلاث جبهات لمواجهتها، أولها، تنمية الموارد المائية من مصادرها المختلفة، وثانيها، ترشيد استخدامات المياه ورفع كفاءة البنية القومية للري والصرف، وثالثها – وهي الأكثر إلحاحاً في المدى القريب – مواصلة مفاوضات سد النهضة بكل حسم وإصرار للحفاظ على حقوقنا المشروعة، ولحل النقاط الخلافية، ولاسيما ما يتعلق بقواعد ملء الخزان، والمدى الزمني المقرّر لذلك، والآثار المُحتملة على دول المصب.

ويرتبط بما تقّدم، الأمن الغذائي وأهمية توفيره على نحو مُستدام لضمان استقلالية الإرادة الوطنية لشعب يملِك قوت يومه دون الوقوع تحت سيطرة الاحتكارات الدولية للشركات الكبرى والحيلولة دون التضرّر من اتجاهات التضخم العالمي.

ويدخل في نطاق الأمن الغذائي أيضاً العمل على ضمان توفير مخزون كافٍ من السلع الاستراتيجية في المدى القصير، وتحسين الإنتاجية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسية في المدى المتوسط، والتوسع في استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة في المدى المتوسط والطويل.

وبالتوازي، وعلى ذات الدرجة من الأهمية، يأتي أمن الطاقة، التي تُمثل المُحرّك الأساسي للنشاط الاقتصادي بحكم تعريفها كقوى مُحركة. ولذا، تبرز أهمية بذل الجهد لمزيدٍ من الاكتشافات من الزيت الخام والغاز الطبيعي، ولتنمية مصادر الطاقة المتجدّدة البديلة كالطاقة الشمسية ومزارع الرياح، بجانب الطاقة النووية، وتلك المعتمدة على مصادر مائية، فضلاً عن

ترشيد استخدامات الطاقة في كافة المجالات حفاظاً على ثروتنا القومية الطبيعية واستدامتها بغية انتفاع الأجيال القادمة منها.

البرامج الرئيسية والفرعية الداعمة للأمن القومي

انطلاقاً من المفهوم السابق للأمن القومي، يشتمل برنامج عمل الحكومة على أربعة برامج رئيسية داعمة للأمن القومي، تنبثق منها عدة برامج فرعية على النحو الموضح بالشكل رقم (١).

شكل رقم (١) الصورة الإجمالية للبرامج الداعمة للأمن القومي

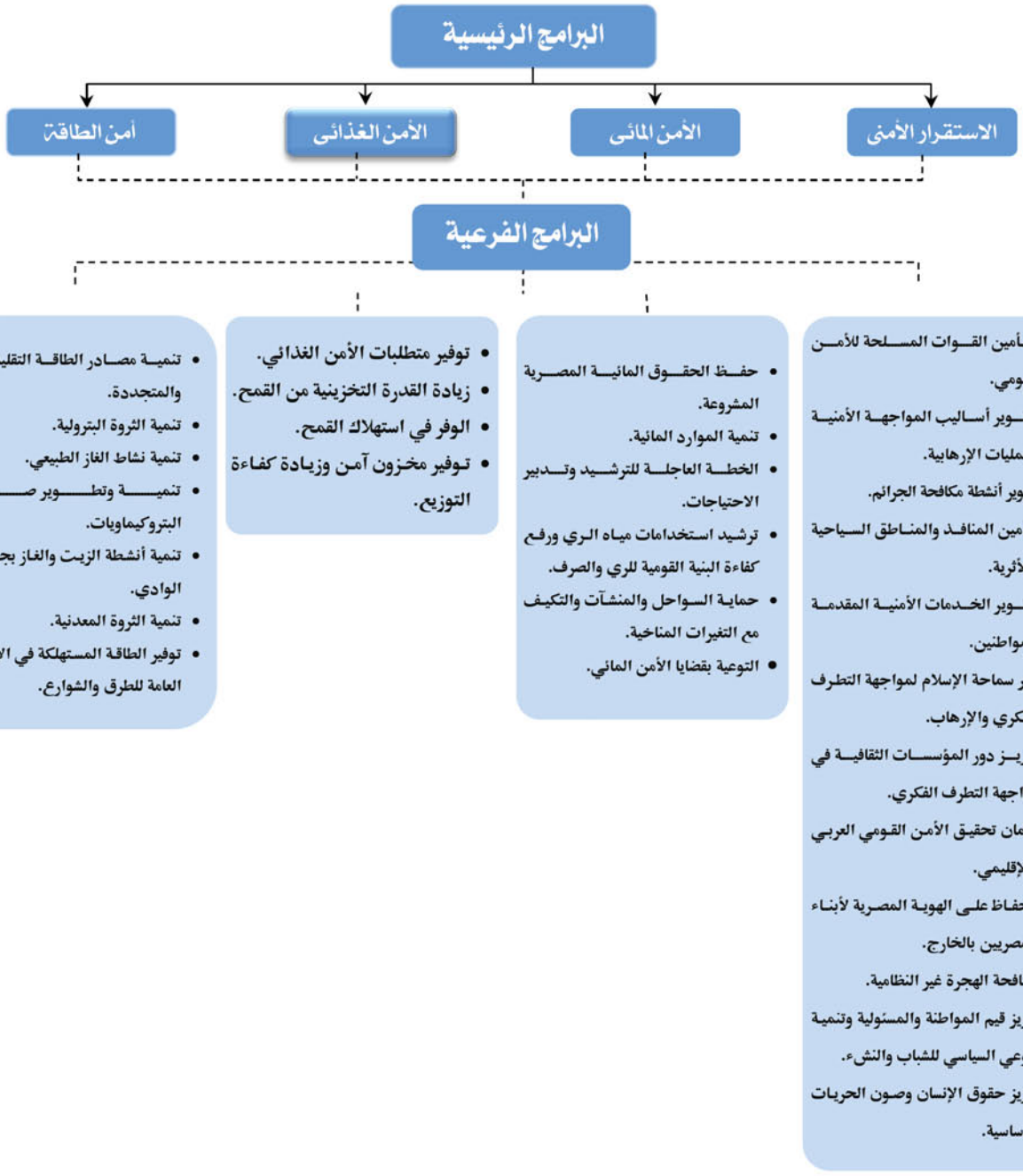

وفيما يلي عرض لأهداف كل برنامج ومكوناته الأساسية والفرعية ومؤشرات قياس الأداء والتكلفة الكلية المناظرة لمشتملاته.

البرنامج الرئيسي الأول: الاستقرار الأمني

البرنامج الفرعي الأول: تأمين القوات المسلحة للأمن القومي

يهدف البرنامج إلى توكيد فاعلية دور القوات المسلحة في الحفاظ على الأمن القومي المصري، وذلك من خلال الآتي:

- الاستمرار في الارتقاء بمستوى الكفاءة القتالية والاستعداد القتالي لكافة وحدات القوات المسلحة لضمان الجاهزية العملياتية والقدرة على مجابهة كافة التهديدات والتحديات.
- تأمين الحدود البرية والساحلية على مختلف الاتجاهات الاستراتيجية، والمجرى الملاحي لقناة السويس.
- استمرار توجيه الضربات الأمنية الاستباقية للبؤر الإجرامية التي يتم رصدها معلوماتياً.
- إنشاء مجمعات تنموية بسيناء في المجالات المختلفة والعمل على منح الأولوية لتشغيل أبنائها.
- المشاركة في تأمين الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية، وذلك ضمن منظومة التأمين الشامل للمقار الانتخابية.
- تنفيذ التدريبات المشتركة مع الدول الشقيقة والصديقة (بري، بحري، جوي، قوات خاصة).

البرنامج الفرعي الثاني: تطوير أساليب المواجهة الأمنية للعمليات الإرهابية

يهدف هذا البرنامج إلى تفعيل آليات التصدي لعمليات الإرهاب التي تُهدّد استقرار الأمن القومي،

وذلك من خلال:

- رصد مصادر تمويل أنشطة التنظيمات الإرهابية والعمل على كشفها.
- التوسع في إجراءات متابعة مواقع التواصل الاجتماعي التي تُدعّم الفكر المتطرّف مع تطوير آليات تلك الإجراءات.
- تكثيف الضربات الاستباقية ضد التنظيمات الإرهابية.
- التصدي للاستهدافات الإرهابية الرامية لتعطيل المرافق العامة بالتدابير الوقائية اللازمة.
- ملاحقة العناصر الإرهابية في الداخل والخارج وتقديمهم للعدالة.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب.
- تكثيف الدورات التدريبية لجميع رجال الشرطة لصقل خبراتهم في أعمال مكافحة الإرهاب.
- استحداث آليات فنية متكاملة تساهم في إحكام السيطرة على كافة المعابر من وإلى شبه جزيرة سيناء، وإعداد إحصائيات وتقارير متابعة لتلك المعابر بما يسهم في ضبط العناصر المتردّدة.
- تفعيل العمل بنظام البصمات الحيوية (بصمات الأصابع، الوجه، العينين) بكافة موانئ السفر والوصول لمنع دخول العناصر الإرهابية.
- مراجعة وتطوير خطط تأمين المنشآت الحيوية والاقتصادية والدينية والسياحية والشخصيات الهامة.
- إحكام السيطرة على كافة المنافذ البرية والجوية والبحرية من خلال ضبط العناصر الإرهابية المُدرجة بمختلف أنواع القوائم.

- توعية النشء والشباب بآليات عمل التنظيمات المتطرفة والإرهابية، وتكثيف حملات الوقاية الفكرية لهم خاصة في المحافظات الحدودية.
- تعزيز الثقة بين الشرطة والمجتمع بإرساء مفاهيم إحترام حقوق الإنسان والمواطنة، والتوسع في العمل بنظام قسم الشرطة الذكي الذي يعتمد العمل به على عدة محاور (إنفاذ القانون، الخدمات الجماهيرية، الدوريات الذكية).

البرنامج الفرعي الثالث: تطوير أنشطة مكافحة الجرائم

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير منظومة الأمن لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتهيئة مناخ آمن للاستثمار والنمو الاقتصادي. ويتأتى ذلك من خلال التصدي للجرائم الجنائية والاقتصادية والاجتماعية.

<u>ففي مجال مكافحة الجرائم الجنائية، تشمل أعمال التطوير ما يلي:</u>

- استكمال المشروع القومي لإنقاذ القانون القائم على ميكنة أقسام ومراكز الشرطة.
- التنسيق بين جهات الدولة المختلفة في مجال تداول المعلومات بهدف تكوين منظومة معلوماتية متكاملة تعتمد على الرقم القومي للمواطن.
- تكثيف مظاهر التواجد الأمني لتحقيق الانضباط بالشارع المصري وتعزيز إحساس المواطن بالأمن والاستقرار.
- الارتقاء بمعدلات تنفيذ الأحكام القضائية.
- تطوير المعامل الجنائية القائمة ودعمها بأحدث التقنيات، والتوسع في استخدام المعامل الجنائية المتنقلة.
- استكمال منظومة كاميرات المراقبة بأقسام ومراكز الشرطة (تم الانتهاء من تركيب عدد ١١١ منظومة كاميرات مراقبة بالأقسام والمراكز، وجاري تركيب عدد ٢٥٥ منظومة كاميرات).
- إنهاء الخصومات الثأرية من خلال تعزيز المُصالحات العرفية بالمناطق المختلفة.

وفي مجال مكافحة الجرائم الاقتصادية، تشمل أعمال التطوير ما يلي:

- العمل على رفع معدلات الجهود المبذولة لمكافحة جرائم الفساد.
- منع عمليات تهريب الأموال من وإلى البلاد وضبط القائمين عليها.
- تطوير أساليب مكافحة جرائم التزييف والتزوير.
- مواجهة حالات التعدي على ممتلكات الدولة والأراضي الزراعية والصحراوية.
- حماية أراضي الدولة الواقعة في الجزر على امتداد نهر النيل والبحيرات الطبيعية والصناعية ومنع ردمها.
- تأمين حركة الملاحة النهرية بنهر النيل والملاحة البحرية بجنوب سيناء، وبصفة خاصة العائمات السياحية.
- ضبط مخالفات الأراضي والمباني بالمدن الجديدة.
- فحص البلاغات والشكاوى المتعلقة بالسلع التموينية المدعمة.
- تكثيف الرقابة على المخابز والمطاحن، وأسواق الجملة والتجزئة، ومحطات الوقود ومستودعات أنابيب الغاز.
- التوسع في ضبط الجرائم المرتبطة بالمصنفات وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وفي مجال مكافحة الجرائم الاجتماعية، تشمل أعمال التطوير ما يلي:

- مكافحة جرائم المخدرات من خلال إجهاض محاولات جلبها إلى البلاد، وتوجيه حملات مبكرة لتصفية مناطق الزراعات المخدرة والبؤر الإجرامية.
- توجيه حملات مستمرة للتصدي لـ " المظاهر الخادشة للحياء، ظاهرة التحرش والعنف ضد الفتاة والمرأة".
- تكثيف الحملات الأمنية لضبط الأطفال بلا مأوي واتخاذ الوسائل الكفيلة بإصلاح مسارهم وإعادة دمجهم في المجتمع، وإعداد حملات دورية لضبط جرائم التعرض للأطفال واستغلالهم.

البرنامج الفرعي الرابع: تأمين المنافذ والمناطق السياحية والأثرية

يشمل هذا البرنامج أعمال التطوير التالية:

- مراجعة وتطوير خطط تأمين المنافذ والمطارات والمناطق السياحية والأثرية، وتأمين تحركات الأفواج السياحية.
- تقديم الدعم الفني لمنظومة المراقبة بالكاميرات للمقاصد السياحية، وتعميم تركيب أجهزة تتبع (GPS) بكافة الحافلات السياحية.
- التوسع في العمل بنظام منح تأشيرة الدخول الإليكترونية، وإنشاء منظومة إليكترونية للربط بين وزارتي الداخلية والسياحة.
- تكثيف الحملات الأمنية في المناطق السياحية والأثرية لضبط المتسولين والباعة الجائلين وبائعي السلع التذكارية السياحية بدون ترخيص.
- إلزام شركات السياحة بالإخطار المُسبق عن البرامج السياحية قبل موعدها بوقتٍ كافٍ والحصول على التصاريح اللازمة.
- وضع برنامج مُؤمّن ومُحدّث لربط جميع الفنادق على مستوي الجمهورية بهدف تسجيل كافة بيانات النزلاء.
- تطوير شبكة الاتصالات اللاسلكية لكافة الفروع الجغرافية التابعة للإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار على مستوي الجمهورية لرفع كفاءتها وتحقيق سرعة الاتصال.
- تغطية المناطق السياحية بسيارات نجدة مجهزة لتحقيق التواجد الأمني المكثف بتلك المناطق.

البرنامج الفرعي الخامس: تطوير الخدمات الأمنية المقدمة للمواطنين

يهدف هذا البرنامج إلى الارتقاء بالخدمات المُقدمة للمواطنين من خلال:

- التوسع في تقديم خدمات إلكترونية للمواطنين من خلال تطوير البوابة الإلكترونية.
- تحسين مستوي الخدمات في مجالات الجوازات والهجرة والجنسية وتصاريح العمل والحماية المدنية.

- إنشاء مواقع جديدة للسجلات المدنية بتخصيص قطع أراضي على مستوي الجمهورية لإنشاء مكاتب سجل نموذجية، وتطوير القائم منها (عدد ٤٣٠ موقعاً).
- تيسير وتطوير الخدمات المرورية، من خلال استخدام الرصد الإلكتروني الأوتوماتيكي للمركبات، ومراقبة حركة المرور وإدارتها بالطرق الذكية، والتوسع في الحملات المرورية لضبط مخالفات السرعة.

البرنامج الفرعي السادس: نشر سماحة الإسلام لمواجهة التطرف الفكري والإرهاب

في إطار حرص الدولة على تجديد الخطاب الديني وتصويب المفاهيم الخاطئة درءاً للفكر المتطرّف والأعمال الإرهابية الناجمة عن عدم الفهم الصحيح للدين، يتضمّن برنامج الحكومة دعم الأنشطة الدعوية والتوعوية والتدريبية والتي من شأنها:

- تصويب المفاهيم المغلوطة التي يُروّجها البعض لتبرير العمليات الإرهابية، والدين براء منها.
- التوعية بقضايا التعامل مع الآخر والتعايش السلمي المشترك واحترام التعددية والحوار المجتمعي بين أبناء الوطن واحترام الآخر واحترام دور العبادة والتواصل والحوار بين الرموز الدينية.
- إحياء منظومة القيم، ومنها: التعايش، والرحمة، والتسامح، والشهامة، والمروءة، وإغاثة الملهوف، والمواطنة، والمحبة، والإيثار، والتكافل الاجتماعي، والتعاون، واحترام المعلم، والتفاني في العمل، وصلة الرحم، والعطف، وحسن الظن، والأمانة.
- تقديم رؤى واقعية للمساهمة في حل مشكلات الشباب، مثل البطالة وأزمة الهوية والغزو الفكري والأمية وأزمة الفراغ والتقليد الأعمى.
- التوعية بقضية إدمان المخدرات، ومخاطرها الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن الآليات التي يرتكز عليها البرنامج في تحقيق ما تقدم، ما يلي:

- تفعيل دور وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية في تجديد الخطاب الديني من خلال:
  - تعيين ٦٠٠٠ من الأئمّة المُتميزين الجُدد (١٥٠٠ سنوياً).
  - الارتقاء بمستوى الأئمّة والدُعاة، من خلال تنظيم ٤٤ برنامجاً تأهيلياً على مدار سنوات البرنامج الأربع، لصقل المهارات وتعلم اللغات المختلفة.
  - التوسع في مجال الواعظات والمُحفظات، لدعم دور المرأة في مجال الدعوة، ولقطع الطريق أمام الجماعات المتطرفة لاستغلال مُصليّات النساء في المساجد.
  - استقدام محاضرين دوليين من دول أوروبا خاصة، لنقل الحضارة وتزويد الدعاة والأئمّة بها، وفي الوقت ذاته، زيادة عدد الأئمّة الموفدين للخارج بنسبة ٢٠٪ سنوياً، لنشر صحيح الإسلام وترسيخ دور مصر في نشر الفكر الوسطي وخدمة الإسلام.
  - التوسع في تنظيم المؤتمرات الدولية والمسابقات العالمية، بهدف تعزيز دور مصر في مجال تجديد الخطاب الديني.
  - التوسع في إنشاء مراكز الثقافة الإسلامية والمدارس العلمية والقرآنية، من خلال إنشاء ٣٠ مركزاً للثقافة الإسلامية على مدار سنوات البرنامج.
  - منع غير الأئمّة والدعاة والمتخصّصين من اعتلاء المنابر، بهدف كبح جماح الجماعات المتطرّفة من نشر أفكارها داخل المُجتمع.
  - التوسع في مَكَاتب تحفيظ القرآن الكريم العصرية لبناء شخصية الأطفال بناءً فكرياً وأخلاقياً سليماً بإنشاء ١٢٠٠ مكتب جديد، بالإضافة إلى إنشاء ٨٠٠ مدرسة مسجد جامع قُرآنية وإنشاء ٢٤٠ مدرسة علمية جديدة لتدريس العلوم الشرعية بطريقة مبسطة لرواد المدارس خلال سنوات البرنامج.

  وذلك بتكلفة إجمالية للبرنامج تبلغ حوالي ١,٦ مليار جنيه.

- دعم أنشطة مجمع البحوث الإسلامية المزمع القيام بها خلال السنوات الأربع القادمة، وبتكلفة تصل إلى ٣,١ مليار جنيه، وتشمل:
  - تنفيذ ما يربو على ١٨ ألف قافلة دعوية، ونحو ١٥٠ حملة توعوية، ونحو ٣٠ ألف ندوة ثقافية، وتنظيم نحو ٣٠٠ دورة تدريبية.
  - التوسع في إنشاء لجان الفتاوى الدينية من ٢٣٠ لجنة حالياً إلى ٤٥٦ لجنة بنهاية البرنامج.
  - زيادة عدد الوعاظ من ٤١٠٥ حالياً إلى ١٠ آلاف واعظ بنهاية عام ٢٠٢٢/٢١.
- تطوير مدينة البعوث الإسلامية بالقاهرة، وفرعي المدينة بالإسكندرية ودمياط الجديدة، وكذلك مدينة الطالبات بالقاهرة، وذلك بتكلفة إجمالية حوالي ١٣١ مليون جنيه، بهدف تعزيز الدور الريادي المصري في نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف واللغة العربية وتقديم الفكر الوسطي.

البرنامج الفرعي السابع: تعزيز دور المؤسسات الثقافية في مواجهة التطرف الفكري

يستهدف برنامج الحكومة تعزيز ثقافة جديدة تقوم على الاعتدال وسعة الأفق واحترام الاختلاف باعتباره مصدر إثراء ثقافي وفكري وفني وحضاري لا مصدر صراع وانقسام وإقصاء، وذلك من خلال نشر ثقافة التذوق الفني والإبداعي، وتعزيز التفكير النقدي، وثقافة الحوار والاحتواء، وثقافة النجاح والطموح والشعور بالأمل، وتنظيم قوافل التنوير في المدارس والجامعات، وتبلغ التكلفة الإجمالية لتنفيذ هذا البرنامج حوالي ٩٥ مليون جنيه.

البرنامج الفرعي الثامن: ضمان تحقيق الأمن القومي العربي والإقليمي

يستهدف هذا البرنامج مساندة الجهود الرامية لتعزيز الأمن القومي على المستويين العربي والإقليمي وباستخدام المحافل الدولية.

- ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، من خلال استمرار التنسيق في إطار الرُباعية الدولية (مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين).
- تبني موقف صريح وحاسم في القضايا المثارة بالدول العربية التي تشهد صراعات سياسية وعسكرية، منها عدم المساس بوضعية القدس كعاصمة لدولة فلسطين، والعمل على التسوية السلمية على أساس حل الدولتين، ومنها العمل على الوصول لاتفاق سياسي يسمح بالحفاظ على وحدة الأراضي في ليبيا، وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتوحيد الجيش، وكذلك الدفع بأهمية التوصل لتسوية سياسية للأزمة السورية وحث المعارضة السورية على توحيد الصف والتمسك بمبادئ واقعية وغير متطرفة لتجاوز الأزمة، وأيضاً دعم الجهود الأممية الرامية للتوصل لحل سياسي للأزمة اليمنية يضمن وحدة اليمن واستقراره وسلامة الملاحة في البحر الأحمر، ومن ذلك أيضاً ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العراقية والمساهمة بفاعلية في جهود إعادة إعمارها.
- ضمان تحقيق الأمن القومي في المحيط الإقليمي الإفريقي، من خلال توسيع الحضور وترسيخ الدور المصري في منطقة القرن الإفريقي (جيبوتي، الصومال، إريتريا)، وتشكيل آلية دائمة للتعاون بين الدول العربية والإفريقية المُشاطئة للبحر الأحمر بما يضمن حماية أمنه والاستفادة من موارده.
- تعزيز التعاون على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي، خاصة مع جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي.
- تفعيل دور مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، وإبراز جهود مصر في مكافحة الإرهاب والترويج للخبرات المصرية في هذا المجال، وتدشين مُنتدى دولي سنوي عن قضايا السلم والأمن في إفريقيا.

البرنامج الفرعي التاسع: الحفاظ على الهوية المصرية لأبناء المصريين بالخارج

يهدف البرنامج – البالغ تكلفة تنفيذه حوالي ٤١ مليون جنيه – إلى الحفاظ على الهوية المصرية لأبناء الجيل الثاني والثالث من المصريين بالخارج، وزيادة الوعي والفكر البناء بين الشباب والأسر بالمحافظات التي تنتشر بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال ما يلي:

- تنظيم دورات للتوعية بالأمن القومي، بواقع ثمان دورات، يشارك فيها نحو ألف فرد من أبناء المصريين بالخارج، بالإضافة إلى تقديم ثمانية برامج لتعليم اللغة العربية، يستفيد منها ٢٠ ألف فرد، وستة منتديات حوار ومنصات تفاعل اجتماعي لعدد ٣٠ ألف مشارك [ملحق رقم (١)].
- التوسع والتنوّع في الخدمات الشبابية والرياضية المُقدّمة لأبناء الجيل الثاني والثالث من المصريين بالخارج، بتنظيم سبعة معسكرات شبابية بمحافظات مختلفة، وإقامة ١٦ نشاطاً مجتمعياً على مدار السنوات الأربع.

البرنامج الفرعي العاشر: مكافحة الهجرة غير النظامية

في إطار حرص الدولة على الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية (غير الشرعية)، يستهدف برنامج الحكومة زيادة الوعي بمخاطر الهجرة غير النظامية خاصةً بين الشباب والأُسر في المحافظات التي تنتشر بها هذه الظاهرة، وتوفير البدائل الإيجابية من فرص العمل اللائق، وتنفيذ أنشطة التنمية المجتمعية بالمحافظات المستهدفة، وذلك من خلال تنظيم ١٤٠ برنامجاً توعوياً للشباب والأسر، بالإضافة إلى برامج للتدريب والتوظيف وريادة الأعمال، يستفيد منها ٣٦٠٠ أسرة وشاب، وتدشين عشرة مشروعات للتنمية المجتمعية، يستفيد منها نحو ثلاثة آلاف أسرة وشاب، وكذا تنظيم برامج اعتماد مدربي توعية من مختلف الجهات الحكومية للعمل الميداني بالمحافظات المستهدفة. وتصل تكلفة تنفيذ هذا البرنامج إلى نحو ٤٨ مليون جنيه.

البرنامج الفرعي الحادي عشر: تعزيز قيم المواطنة والمسؤولية وتنمية الوعي السياسي للشباب والنشء

يشمل هذا البرنامج عقد لقاءات حوارية وورش عمل في مراكز الشباب تتناول البرنامج القومي للتنشئة الوطنية وبرنامج تنمية أبناء سيناء. ومن المستهدف زيادة نسبة المُشاركين في تلك اللقاءات من ٩١ ألف حاليًا (٢٠١٧/١٦) إلى ٢٧٦ ألف بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١).

وتُقدَّر تكلفة تنفيذ البرنامج بحوالي ١٨٠ مليون جنيه، كما تستهدف الحكومة تنفيذ برنامج لتنمية الوعي والمشاركة السياسية، من خلال عقد ندوات ودورات تدريبية لإلمام الشباب بالتحديات التي تواجه الأمن القومي المصري والعربي، وفتح آفاق جديدة للحوار مع الشباب ودمجهم في العملية السياسية، وتفعيل دور الشباب في مواجهة الفساد. ويستفيد من هذه الأنشطة حوالي مليون شاب وشابة خلال سنوات البرنامج الأربع، وذلك بتكلفة تُقدّر بحوالي ٨٩ مليون جنيه.

البرنامج الفرعي الثاني عشر: تعزيز حقوق الإنسان وصون الحريات الأساسية

يستهدف برنامج الحكومة تعزيز احترام حقوق الإنسان، وصون حرياته الأساسية بإعتبارها من الثوابت الوطنية التي يشكل الإلتزام بها أساسًا لمجتمع يقوم على مباديء المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، فضلاً عن توفير السبل والضمانات اللازمة لتمكين المواطن من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وترسيخ الممارسة الصحيحة لحقوق الإنسان في سلوكيات المواطنين، وذلك بالتوعية المستمرة بكيفية هذه الممارسة. وفي هذا السياق، يستهدف برنامج الحكومة تحقيق ذلك من خلال الآليات التالية:

- التوعية بحقوق الإنسان: بنشر تدريس حقوق الإنسان في مختلف مراحل التعليم، ووضع برامج تدريب للموظفين بالجهاز الإداري عن الموضوعات المتعلقة بذلك، وتفعيل دور الأحزاب السياسية والنقابات والأندية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وكيفية ممارستها في الإطار القانوني، ومشاركة الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان وفقًا للقوانين المنظمة لها.

- تعزيز مشاركة المجتمع المدني: بوضع آليات واضحة للتواصل الجاد مع كيانات المجتمع المدني، والاطلاع على مقترحاتها والتقارير الصادرة عنها في مجال حقوق الإنسان والاستفادة منها، وتعزيز سبل مشاركتها في تقديم الأنشطة والخدمات الملحة للمواطنين.
- تعزيز التفاعل مع المنظمات الدولية: بالمشاركة في فعالياتها، وإعداد التقارير التعهدية في توقيتاتها بهدف كسب الثقة وخلق انطباع عن جدية الدولة في دعم وتعزيز حقوق الإنسان.

البرنامج الرئيسي الثاني: الأمن المائي

يمثل الأمن المائي أهمية قصوى في برنامج عمل الحكومة باعتباره شريان الحياة، ولما نعانيه حالياً من فقر مائي، وما تشهده المنطقة من صراعات مستمرة على المياه.

البرنامج الفرعي الأول: حفظ الحقوق المائية المصرية المشروعة

يستهدف برنامج الحكومة استثمار رئاسة مصر للإتحاد الإفريقى عام ٢٠١٩ لتكون ركيزةً لصياغة استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز العلاقات مع القارة الإفريقية تضمن تعزيز التعاون الشامل والمتوزان خاصةً مع دول حوض النيل بما يحول دون جعل نهر النيل مصدراً للتهديد للمصالح المصرية أو بؤرةً للصراع حول موارده ويجعله بدلاً من ذلك محوراً للتعاون والتكامل الذى يحفظ حقوق مصر المشروعة فى المياه. وذلك من خلال الأولويات التاليـــة:

- التوصل لاتفاق مع إثيوبيا بشأن قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة أخذاً في الاعتبار إتفاق إعلان المباديء الموقع فى مارس ٢٠١٥.
- التوصل لتوافق حول الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل من خلال حث دول الحوض على تبني منهج أكثر شمولية يضمن المنافع المشتركة وفرص التعاون فى إدارة الموارد المائية المشتركة مع الحفاظ على الثوابت المصرية فى قضية مياه النيل والحفاظ على الحقوق التاريخية لمصر فى مياه النيل فضلاً عن توفير تمويل دولي لتحقيق ذلك وزيادة المشروعات التنموية من خلال المبادرة المصرية لتنمية دول

حوض النيل والتي خصص لها فى موازنة العام المالي الأول من البرنامج حوالى ٥٠٠ مليون جنيه.

- تعزيز التعاون مع كل دول حوض النيل من خلال إنشاء ممرات تنمية والربط الكهربائي وتحويل مجرى نهر النيل لممر ملاحي بما يدعم التعاون الإقليمي، وإنهاء دراسات الجدوى لمشروع الممر الملاحي (فيكتوريا/ البحر المتوسط).
- تعزيز العلاقات الثنائية مع دول حوض النيل للحفاظ على المصالح الحيوية لمصر وعلى رأسها تحقيق الأمن المائي ومن المستهدف ضخ استثمارات بحوالى ١ مليار جنيه لاستكمال المشروعات الجارى تنفيذها بجنوب السودان وأوغندا وباقي الدول وتشمل آبار مياه الشرب في السودان ودرء مخاطر الفيضان وسدود حصاد الأمطار.
- تدشين صندوق لتمويل المشروعات التنموية بين مصر والسودان وإثيوبيا بالشراكة بين الحكومات الثلاث والقطاع الخاص والجهات الدولية المانحة.
- تفعيل دور الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية فى تقديم المساعدات التنموية فى مجالات الصحة والزراعة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

البرنامج الفرعي الثاني: تنمية الموارد المائية

في ظل محدودية الموارد المائية، يهدف هذا البرنامج إلى تنمية المصادر المائية من خلال مجموعة الآليات التالية:

- تعزيز إمكانات استخدام المياه الجوفية، والخزان النيلي وحمايتها من الاستنزاف العشوائي غير المُخطط.
- استغلال المياه الجوفية شبه المالحة في أغراض استصلاح الأراضي الجديدة والاستزراع السمكي.
- تنمية المياه الجوفية العميقة بالصحراء الغربية وشبه جزيرة سيناء.
- رفع كفاءة استخدام الموارد المائية المطرية والحد من الفاقد غير المستغل منها، مع التوسع في مشروعات تخزين مياه الأمطار والسيول ومشروعات تحلية المياه في المناطق الساحلية.

وفي هذا السياق، يتبنى البرنامج تنفيذ الأعمال التالية على وجه الخصوص:

- حفر ١٤٢ بِئراً جَوَفيه في إحدى عشرة محافظة (الوادي الجديد، ومطروح، الشرقية، والجيزة، وأسوان، وأسيوط، والبحيرة، وشمال سيناء، وجنوب سيناء، والمنيا، وبني سويف)، بالإضافة إلى إحلال وتجديد ١٠٦ آبار جوفية، وإنشاء الآبار الإنتاجية لتغذية نهايات الترع بمحافظة قنا، وتطوير ٥٠ عَيناً طبيعية، وإضافة ٥٠٠ خزان أرضي، والبدء في المرحلة الثانية من خطة الحماية من أخطار السيول بمحافظات (المنيا، وسوهاج، وأسيوط، وقنا، وأسوان) بتكلفة كُلية ١٤,٦ مليار جنيه [ملحق رقم (٢)].
- إنشاء ٧١ محطة رفع، و٥٠ مُغذياً لإعادة استخدام حوالي ١,٥ مليار م^{٣} سنوياً من مياه الصرف الزراعي.
- إنشاء وإحلال وتجديد ١٥٧٨ قَنطرة ومنشأة كبرى واستكمال أعمال إنشاء قناطر أسيوط الجديدة، وإنشاء قناطر ديروط الجديدة، ورفع كفاءة قناطر إسنا ونجح حمادي و(الباجورية / الإسماعيلية) بمحافظة البحيرة، والبدء في تأهيل وتدعيم قنطرة إدفينا بمحافظة البحيرة، وذلك بتكلفة ٨,٢ مليار جنيه.
- إنشاء محطة معالجة لإعادة استخدام ١,٨ مليار م^{٣} سنوياً من مصرف بحر البقر، وإعادة استخدام ٥٥٠ مليون م^{٣} سنوياً من مصرف المحسمة عبر سحّارة المحسمة لرى ٥٠ ألف فدان شرق القناة.
- تأهيل وتبطين ٦٣٣ كم من المجاري المائية، واستكمال مخرات للحماية من السيول وصيانة للكباري، في إثنتى عشرة محافظة، وإنشاء ست سحارات بمحافظة القليوبية، وإحلال وتجديد ١٣ كوبرياً بمحافظتي الدقهلية وسوهاج، وذلك بتكلفة إجمالية ٦,٥ مليار جنيه.
- تحسين نوعية المياه من بعض المصارف الملوّثة التي تصُب مباشرةً في النيل مثل مصرف بحر البقر بمحافظات الشرقية والقليوبية وبورسعيد.

- تعميق وتوسيع خور توشكى وإنشاء قنطرة تحكم على قناة مفيض توشكى، وتدعيم المنطقة الصخرية للكتف الغربي للسد العالي، وتأهيل وتدعيم خزان أسوان، وبتكلفة إجمالية بحوالي ٣,٨ مليار جنيه.
- استكمال إنشاء عدد ٩٢ محطة خلط نيلية، وبما يعمل على توفير حوالي ٠,٨ مليار م^{٣} من محطات الخلط النيلية، وكذا توفير حوالي ٠,٢ مليار م^{٣} من خلال إحلال وتجديد البوّابات المُتهالكة.

البرنامج الفرعي الثالث: الخطة العاجلة للترشيد وتدبير الاحتياجات

تكاملاً مع البرامج الفرعية السابقة، وفي إطار التحوط من أية مخاطر مستقبلية تؤثر في حجم التدفقات المائية مستقبلاً من جراء أعمال تخزين المياه بسد النهضة بإثيوبيا، فقد تبنى هذا المشروع مجموعة آليات من شأنها توفير نحو ٩,٦ – ٩,٩ مليار متر مكعب / سنة، وذلك في إطار جهود الترشيد الواردة بخطط الوزارات ذات الصلة، وموجزها كالتالي:

الجهة المنفذة	العائد المادي (مليار م^{٣} / سنة)	التكلفة (مليار جنيه)
وزارة الموارد المائية والري	٣,٨	٢,٢٦
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	٤,٩	١,٥٠
وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	٠,٩ – ١,٢	٢٧,٩٠
الإجمالي	٩,٦ – ٩,٩	٣١,٦٦

وفيما يلي إشارة موجزة لكل منها:

(١) وزارة الموارد المائية والري:

الإجراءات الخاصة بالترشيد	توفير مياه (مليار م^{٣}) سنوياً	التكلفة (مليون جنيه)	ملاحظات
التوسع في استخدام الصرف الوسيط بتنفيذ ١٢١ مغذياً للترع من المصارف عن طريق محطات رفع صغيرة (٧٠ محطة)	١,٥	٣١٠	تم إدراجها بخطة الوزارة وجاري التعاقد على التنفيذ
تغيير البوابات المتهالكة	٠,٢	١٥٠	بدأ التنفيذ الفعلي
استخدام مياه مصرف بحر البقر بعد المعالجة واستخدام مياه مصرف المحسمة.	٢,١	١٨٠٠	بخلاف محطة معالجة المياه المركزية
الإجمالي	٣,٨	٢٢٦٠	

(٢) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي:

البند	المساحات حتى ٢٠٢١	توفير مياه (مليار م٣ / سنة)	التكلفة (مليون جنيه)
إدارة مشروعات ترشيد استخدامات المياه في الزراعة			٦
استخدام أصناف وسلالات جديدة	٧٠٠ ألف فدان أرز ١,٢٥ مليون فدان ذرة ٢ مليون فدان قمح ١٢٠ ألف فدان فول	١,٤ ٠,٦ ٠,٨ ٠,٠٥	٩٥ ٢٣٧ ١٩٠ ١٢
اتباع تقنيات زراعية حديثة (مصاطب)	٢ مليون فدان قمح ١٢٠ ألف فدان فول	١,٠ ٠,٠٤	١٠٠
الدورة والتجمعات الزراعية			١٢٠
تحسين الأراضي (تحسين تربة وتسوية ليزر)	١,٥ مليون فدان	١,٠	٧٥٠
الإجمالي		٤,٨٩	١٥٥٠

(٣) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية:

البند	توفير مياه (مليار م٣) سنوياً	التكلفة (مليون جنيه)	ملاحظات
الاعتماد على المياه الجوفية	٠,٤	٢,٤	التكلفة تشمل إنشاء محطات معالجة حديد ومنجنيز.
مشروعات التحلية	٠,٤	٢١,٧ أو بنظام *BOT*	محطة جبل الجلالة (١٥٠ ألف م٣/يوم) جنوب العلمين (١٥٠ ألف) شرق التفريعة (١٥٠ ألف) محافظة الدقهلية (٦٠ ألف) كفر الشيخ (٦٠ ألف) دُمياط (٢٦ ألف) شمال سيناء (١٥ ألف) جنوب سيناء (٨٦ ألف) البحر الأحمر (١٤٣ ألف) مطروح (١٠٣ ألف)
مشروعات تقليل الفاقد	٠,١ – ٠,٣	٣,٨	التكلفة تتضمن تقسيم وعزل شبكات مياه الشرب لكافة المناطق *DMAs* على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى تكاليف أعمال عمليات الإحلال والتجديد لكافة المناطق.
الإجمالي	٠,٩ ~ ١,٢	٢٧,٩	

وبالإضافة لذلك ,تستهدف الحكومة تنفيذ معالجة ثلاثيةوثنائية مطورة لعدد ستين محطة معالجة بالصعيد تصب على المجاري المائية المتصلة بنهر النيل بتكلفة عشرة مليارات جنيه ,وتنفيذ معالجة ثنائية مطورة لصرف صحي أبو رواش بتكلفة ستة مليارات جنيه ,وتوصيل خدمة الصرف الصحي للقرى الملوثة لمصرف الرهاوي وترعة السلام وفرع رشيد.

البرنامج الفرعي الرابع: ترشيد استخدامات مياه الري، ورفع كفاءة البنية القومية للري والصرف

يتضمّن هذا البرنامج (البالغ تكلفته الكلية حوالي ٤٦,٦ مليار جنيه) تنفيذ الأعمال التالية:

- التوسع في تطبيق نظام الري الحقلي في الزراعة بإضافة ٦٠ ألف فدان سنوياً، بإجمالي ٢٤٠ ألف فدان في محافظات كفر الشيخ والبحيرة والشرقية والدقهلية وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر بغرض رفع كفاءة الري الحقلي من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ في مساحة ٥ مليون فدان بحلول عام ٢٠٢٢.
- الحد من الزراعات شرهة الاستخدام للمياه خاصة الأرز بتقليص المساحة من ١,٣ مليون عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٧٢٤ ألف فدان عام ٢٠١٩/١٨، علاوة على استنباط أصناف مبكرة النُضج، والأرز الهجين، وكذلك الأصناف قصيرة العُمر من الذرة والقمح والفول البلدي.
- التوسع في زراعة المحاصيل ذات المُقنّنات المائية القليلة والتي تتحمّل ظروف الجفاف وملوحة التربة والحرارة العالية في المناطق الصحراوية، مثل زراعات الشعير والخضر والزيتون والتين والنخيل والمحاصيل الزيتية والنباتات الطبية والعطرية التي تجود زراعاتها بالأراضي الصحراوية وتتسم بارتفاع إنتاجيتها، وزراة نباتات مستحدثة تعتمد على موارد مائية غير مُستغلة، مثل زراعة "الهوهوبا" والجاتروفا" على مياه الصرف الصحي.
- رفع مستوى إنتاجية مختلف المنتجات الزراعية لوحدة المياه.
  - التوسع في نُظُم الري الحديث في الأراضي الجديدة، بتحويل ٥٠ ألف فدان من ري بالغمر إلى ري بالتنقيط.
- تفعيل نُظُم إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي.

<u>وفي هذا السياق، يتبنى البرنامج تنفيذ الأعمال التالية على وجه الخصوص:</u>

- تنمية وتطوير مجرى نهر النيل بأطوال تصل إلى ٢٠٠ كم.
- إنشاء وإحلال وتأهيل ورفع كفاءة ٣٠٢ محطة رَيّ وصَرفّ، والتشغيل الذاتي لمحطة توشكي، وذلك بتكلفة إجمالية ١٠,٣ مليار جنيه.

- إنشاء وإحلال وتجديد شبكات الصرف المغطى في زمام ٢١٠ آلاف فدان، واستكمال إنشاء السحارة أسفل قناتي السويس القديمة والجديدة لنقل مياه مصرف المحسمة إلى شرق القناة، وذلك بتكلفة إجمالية ١١ مليار جنيه.
- إزالة المزارع السمكية المعتمدة على المياه العذبة مما يدخر نحو ٠,٧ مليار م^{٣} لمساحة ١٣٠ ألف فدان شرق وغرب القناة.
- تنفيذ بدائل لتوفير مياه الشرب بالمدن الساحلية عن طريق التحلية لتوفير المياه النيلية.
- تقليل الفواقد في كميات مياه الشرب بمقدار ٢ مليار م^{٣} من خلال خفض الفواقد بشبكات التوزيع.
- توسيع وتعميق وتأهيل المصارف العمومية المكشوفة في زمام ١٠ آلاف فدان سنوياً.
- تنفيذ أعمال تأهيل الشبكات والمساقي ضمن أعمال تطوير الري بزمام ٢٠٧ ألف فدان (٥٠ ألف فدان في كلٍ من الإسكندرية على ترعة النصر، والوادي الجديد بواحة الداخلة، و٥٢ ألف فدان على ترعة الرمادي بالأقصر، و٥٥ ألف فدان على ترعة سري بالمنيا).
- البدء في تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية على زمام ٣٠٠ ألف فدان في محافظتي البحيرة وكفر الشيخ.
- تطوير نحو ٢١٥٠ مَأخَذ ومَسقىَ وتوصيل شبكات الري إلى ٥٥,٥ ألف فدان بعشر محافظات، وإنشاء محطة رفع بمحافظة الفيوم، وذلك بتكلفة كُلية ٦,٨ مليار جنيه [شكل رقم(٢)].

شكل رقم (٢) المآخذ والمساقي والزمامات المستهدف تطويرها

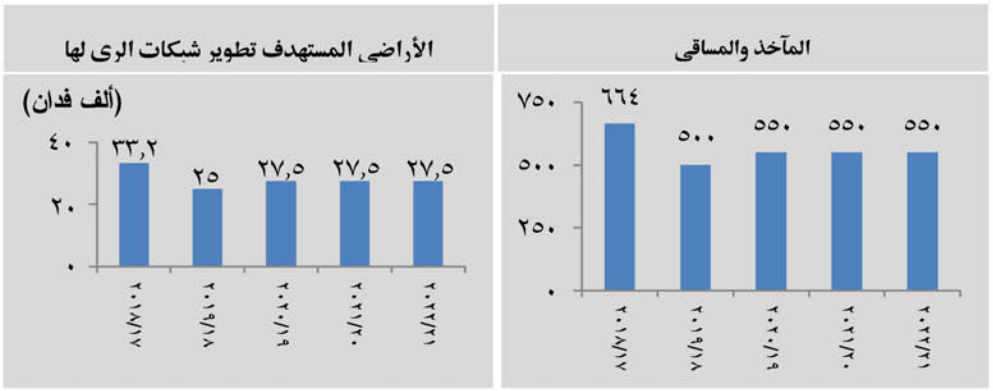

المصدر: وزارة الموارد المائية والري.

ويضم الملحق رقم (٣) بعض مؤشرات قياس أداء المُخرجات والنتائج الاستراتيجية لبرنامج ترشيد ورفع كفاءة استخدام مياه الري.

البرنامج الفرعي الخامس: حماية السواحل والمنشآت والتكيف مع التغيرات المناخية

تستهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج حماية الشواطيء من ارتفاع منسوب سطح البحر وحماية الدلتا من تداخل المياه المالحة مع الخزان الجوفي، وذلك بتنفيذ أعمال حماية لنحو ٦٦ كم من الشواطيء في ست مُحافظات (مطروح، والبحر الأحمر، والإسكندرية، ودمياط، والغربية، وجنوب سيناء) وتتضمن إنشاء سلسلة من الحواجز الغاطسة، وذلك بتكلفة إجمالية ٢,٥ مليار جنيه.

البرنامج الفرعي السادس: التوعية بقضايا الأمن المائي

تستهدف الحكومة نشر الوعي بين المواطنين بأهمية الأمن المائي وترشيد المياه، من خلال تدريب ١٦ ألف فرد على وسائل إدارة المياه في جميع محافظات الجمهورية (بواقع ٤ آلاف فرد سنوياً)، بالإضافة إلى تنظيم أكثر من ٤٨٠٠ حملة توعية بقضايا المياه تشمل إعداد ٥١ فيلماً وثائقياً وتوعوياً وندوات ونشرات ومسابقات وتنويهات إعلامية خلال سنوات البرنامج.

البرنامج الرئيسي الثالث: الأمن الغذائي

يمثل الأمن الغذائي أهمية قصوى في برنامج عمل الحكومة باعتباره من ضروريات الحياة ومن متطلبات التنمية المستدامة. وتتجلى أهميته على وجه الخصوص في ظل انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من عدد من السلع الغذائية الرئيسية والاعتماد المتزايد على الاستيراد لسد الفجوة الغذائية.

البرنامج الفرعي الأول: توفير متطلبات الأمن الغذائي

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق درجة أعلى من الاعتماد على الذات فيما يخص توفير سلع الغذاء الرئيسية، وذلك بتقليل الاعتماد على الخارج في استيفاء المواد الغذائية ولدرء التأثيرات السلبية للتضخم المستورد.

ومن الآليات التي يرتكز عليها هذا البرنامج ما يلي:

- زيادة إجمالي المساحة المحصولية لتصل إلى ما يربو من ١٨ مليون فدان عام ٢٠٢٢/٢١ مقابل ١٦,٧ مليون فدان عام ٢٠١٧/١٦.
- التوسع في نظام الزراعة التعاقدية (القمح/ القصب/ بنجر السكر/ الموالح/ البطاطس/ الطماطم) لدعم المزارعين بإتاحة عائد مناسب، فضلاً عن تحديد المنتجات الأكثر طلباً [جدول رقم(١)].

جدول رقم (١) التوسع في نظام الزراعة التعاقدية

المحصول	الإنتاج (مليون طن)	المحصول	الإنتاج (مليون طن)
القصب	١١	طماطم	٧,٣
القمح	٩,٥	بطاطس	٤,١
البنجر	٩	الموالح	٣,٠

- رفع المستويات الإنتاجية الفدانية من مختلف المجموعات المحصولية، مما يُؤدي إلى تحسين الدخول الزراعية بنسبة تتراوح ما بين ١٥٪ و٢٥٪، فضلاً عن زيادة المعروض من المحاصيل لمُواجهة الطلب المُتزايد من السكان.

- خفض الفاقد أثناء عملية الحصاد وتداول الحبوب وحتى الاستهلاك، والتي تتراوح نسبته

ما بين ٢٠٪ و٢٥٪ من جُملة الإنتاج، وذلك بتعميم طرق الزراعة الحديثة، وخاصة الزراعة بآلات التسطير والزراعة على المصاطب مما يُقلل كمية المياه المُستخدمة بنسبة ٢٠٪، وكمية التقاوي بنسبة ٢٥٪، وكذلك خفض الفاقد أثناء التخزين بالتوسّع في إقامة الصوامع المعدنية والخرسانية.

- التوسع في زراعة النباتات الزيتية التي يُمكن زراعتها في المناطق الجديدة لتقليل الفجوة الغذائية من الزيوت كنبات الكانولا.
- التوسع في إنتاج المحاصيل الحقلية والبستانية ومنتجات الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة بما يكفل التصاعد المطرد في نسب الاكتفاء الذاتي [ملحق رقم(٤)].
- تحسين جودة شبكات الري والصرف العام والصرف المُغطى.
- تطوير منظومة الجمع والتخزين والتسويق للحاصلات المعنيّة، وتفعيل سياسات الحد من الفاقد التسويقي، وتحفيز التسويق التعاوني.
- وضع المعايير والمواصفات الخاصة بالغذاء الجيد، وتحديد المعايير التي تضمن عدم تلوث الغذاء بالمبيدات، وتحديد الشروط والمعايير اللازمة لتسجيل أي منتجات أو مواد حافظة للأغذية.
- تحديد الحدود القصوى للمتبقيات من المبيدات والمستحضرات في الأغذية المتداولة.
- خفض أحمال الملوثات التي تصل للمجاري المائية والشواطيء والبحيرات.
- إحكام الرقابة على دخول المنتجات الغذائية المستوردة.
- تطوير الأنماط الاستهلاكية لصالح منتجات عالية القيمة.

البرنامج الفرعي الثاني: زيادة القدرة التخزينية من القمح

تهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى توفير وزيادة سعات تخزينية تكفي للاحتفاظ باحتياطي استراتيجي من القمح يقدّر بنحو (٤٠٣٠) ألف طن، مقارنة بسعات حالية تبلغ (٢٩٠٠) ألف طن أي بنسبة نمو تبلغ ٣٩٪، وذلك بإنشاء (١٢) صومعة معدنية رأسية جديدة في ١٩ محافظة بسعة تخزينية (٨٣٠) ألف طن، وكذلك تطوير مراكز تجميع القمح بإنشاء صوامع حقلية بسعة (٣٠٠) ألف طن، ويبلغ حجم الاستثمارات المقدرة لإنشاء تلك الصوامع (٣,٥٨٧) مليار جنيه.

البرنامج الفرعي الثالث: الوفر في استهلاك القمح

يستهدف هذا البرنامج تخفيض استيراد القمح خلال الأربعة أعوام القادمة وذلك بزيادة نسبة استخراج دقيق القمح من ٨٢٪ إلي ٨٥٪ مما يساعد في تضييق الفجوة الاستيرادية.

البرنامج الفرعي الرابع: توفير مخزون آمن وزيادة كفاءة التوزيع

تهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج والمقدر تكلفته بحوالي ٢٨ مليار جنيه، ضمان توفير مخزون آمن من السلع الغذائية الرئيسية يكفي لمدة ٩ أشهر، بإنشاء ٧ مجمعات تخزينية استراتيجية (محافظات: الجيزة، القليوبية، بني سويف، قنا، الغربية، البحيرة، الإسماعيلية) تابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية.

البرنامج الرئيسي الرابع: أمن الطاقة

البرنامج الفرعي الأول: تنمية مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة

يهدف هذا البرنامج إلى تأمين مصادر التغذية الكهربائية من خلال الآليات التالية:

- رفع كفاءة المحطات القائمة، وتشجيع التوليد المتناثر بالأماكن البعيدة عن الشبكة.
- تحويل الوحدات الغازية للعمل بنظام الدورة المركبة.

- استخدام مزيج أمثل لتوليد الكهرباء من المصادر التقليدية، بالإضافة إلى تعظيم دور الطاقات المتجددة، واستخدام تكنولوجيات حديثة لإنتاج الكهرباء من المصادر النووية ومن الفحم، وكذلك تكنولوجيا الضخ والتخزين.
- تخفيض الفاقد الكهربي بشبكات النقل والتوزيع، والاعتماد على الشبكات الذكية في مجال نقل وتوزيع الكهرباء.
- التوسّع في إصدار شهادات كفاءة الطاقة وتكثيف حملات توعية المواطنين بأهمية الترشيد.
- استخدام العدّادات الذكية.
- التوسّع في تعميم لمبات LED ذات الكفاءة العالية، وتغيير لمبات الإنارة العامة بأخرى أعلى كفاءة.
- الربط الكهربي والذي يساعد على تأمين الشبكة وتقويتها.
- إصدار تعريفة التغذية الكهربية، وكذلك قانون الكهرباء الموحد.
- تعديل النظام الأساسي لهيئة تنمية واستخدام الطاقة المتجددة بما يسمح لها بالمشاركة مع القطاع الخاص في إنتاج وتشغيل وبيع هذه الطاقات.

ويستهدف هذا البرنامج البالغ تكلفته التقديرية حوالي ٤٩٣,٤ مليار جنيه تنفيذ أربعة مشروعات أساسية (تطوير قدرات التوليد الحرارية، وتطوير شبكات نقل الكهرباء، وتطوير شبكات توزيع الكهرباء، وربط شبكة الكهرباء مع الدول الإقليمية)، وذلك بتكلفة تبلغ حوالي ٣٦٠ مليار جنيه، وتنفيذ مشروعين لتعزيز قدرات مصر على تنويع مزيج الطاقة (إضافة قدرات كهربائية من المصادر المتجددة، المحطة النووية بالضبعة)، وذلك بتكلفة حوالي ١٣٣,٤ مليار جنيه. ومن المستهدف أن تنعكس هذه المشروعات على زيادة الطاقة الكهربائية المولدة من ٢٠٠ مليار ك.و.س عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٢٥٢,٥ مليار ك.و.س، وذلك بنسبة نمو تتجاوز ٢٦٪ [شكل رقم (٣)].

شكل رقم (٣) تطور الطاقة الكهربائية المولدة

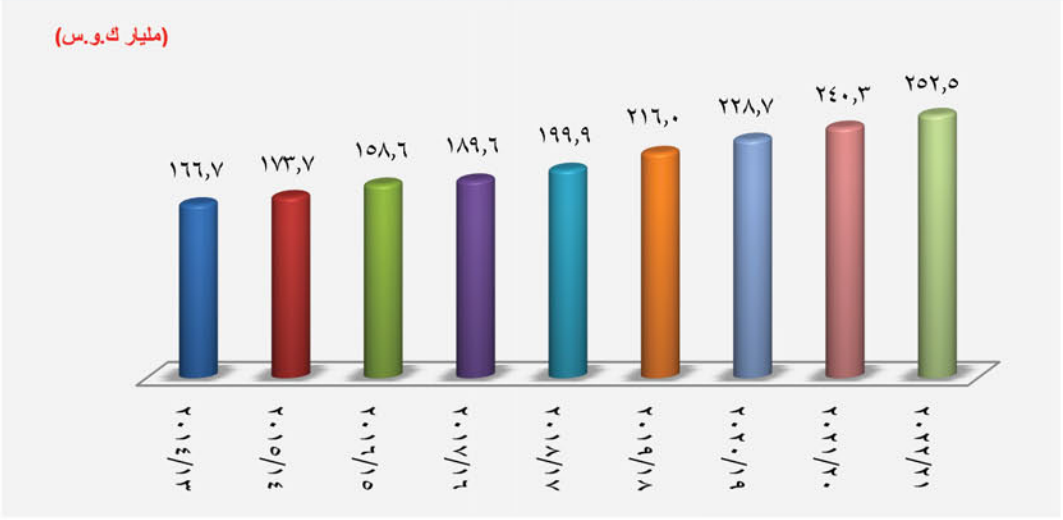

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

وفيما يلي عرض مختصر للملامح الأساسية لهذه المشروعات:

- مشروعات تطوير قدرات التوليد الحرارية: بقدرة إجمالية ٣٨٤٠ ميجاوات، بتكلفة إجمالية ١٩٥,٥ مليار جنيه، [ملحق رقم (٥)].

- مشروعات تطوير شبكات نقل الكهرباء: بسعات إجمالية ٣٥,٧٥ ألف ك.ف.أ على الجُهد الفائق (٥٠٠ ك.ف.أ)، و١٨,١ ألف ك.ف.أ (٢٢٠ ك.ف.أ)، و١٤ ألف ك.ف.أ على الجهد العالي (٦٦ ك.ف.أ)، بالإضافة إلى مد أطوال الشبكات لهذه المحطات لما يربو على سبعة آلاف كم، وإنشاء أربعة مراكز تحكم، وبتكلفة إجمالية نحو ١٢٧,١ مليار جنيه [ملحق رقم (٦)].

- مشروعات تطوير شبكات توزيع الكهرباء: تضم إنشاء ٣٤ مركز تحكم في شبكات النقل والتوزيع تغطي أنحاء الجمهورية، وإضافة شبكات أطوال (١٧٢٥ ألف كم)، و٦٣٩ موزعاً للجهد المتوسط، ونحو ٧٢٤٠ ألف عداد ذكي ومسبوق الدفع، وموصلات معزولة (١٠٩ ألف كم)، وتحويل خطوط هوائية مارة داخل الكتل السكنية لكابلات أرضية (٧٠٠ كم)، وبتكلفة إجمالية تبلغ نحو ٢٤,٦ مليار جنيه [ملحق رقم (٧)].

- مشروعات الربط الكهربائي: من المستهدف تنفيذ ثلاثة مشاريع للربط الكهربائي مع المملكة العربية السعودية، بطول ١٣٣٦ كم، وبقدرة ٣٠٠٠ ميجاوات على الجهد

المستمر، والسودان وأوروبا من خلال قبرص واليونان، بسعة ٢٠٠٠ ميجاوات على الجهد الفائق المستمر بطول حوالي ١٦٤٨كم، بتكلفة تقديريه ١٢ مليار جنيه.

- مشروعات إضافة قدرات كهربائية من المصادر المتجددة: بقدرات ١٣٨٢ م.و (محطات رياح) و٦٤٨ م.و (محطات طاقة شمسية) بتكلفة إجمالية تبلغ ١٨,١ مليار جنيه خلال سنوات البرنامج الأربعة [ملحق رقم (٨)]، ومن هذه المشاريع:

  - محطة كهرباء بطاقة الرياح (جبل الزيت) قدرة ٣٢ م، بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.
  - محطة كهرباء بطاقة الرياح (خليج السويس) قدرة ٢٠٠ م، بالتعاون مع بنك التعمير الألماني، وقدرة ٢٠٠ م. بالتعاون مع الوكالة الفرنسية.

هذا بالإضافة إلى مشروع إنشاء المحطة النووية بالضبعة والذي يضم أربع محطات طاقة نووية بقدرة إجمالية ٤٨٠٠ ميجاوات، يتم تنفيذها بالتعاون مع الجانب الروسي، بتكلفة إجمالية خلال سنوات البرنامج، تبلغ ٢١,٦ مليار جنيه.

البرنامج الفرعي الثاني: تنمية الثروة البترولية

يستهدف برنامج تنمية إنتاج الزيت الخام والمنتجات البترولية الذّي تقدر تكلفته الإجمالية بحوالي ٣,٤ تريليون جنيه، تحقيق ما يلي:

- تنمية الاحتياطيات بتكثيف أنشطة البحث والاستكشاف من خلال طرح مزايدات عالمية لتنمية واستكشاف ٥٨ منطقة، مستهدف أن ينتج عنها إبرام ٣٤ اتفاقية بترولية جديدة، وضخ استثمارات في مجالي البحث والتنمية بقيمة ٣٧٠ مليار جنيه، لاستكشاف وتنمية ٢٩ بئراً، ينتج عنها عائدات نقدية ١٧٨ مليار جنيه.
- تأمين احتياجات البلاد من المنتجات البترولية حيث أنه من المستهدف زيادة إنتاج الزيت الخام والمُتكثفات والبوتاجاز من حوالي ٣٣ مليون طن عام (٢٠١٨/١٧) إلى ٣٤,٤ مليون طن بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١)، وبما يفي بنحو ٨٨٪ من الاستهلاك المحلي.

- تنمية الصادرات البترولية بنسبة ١٦٪ من ٤٥٥٨ ألف طن حاليًا إلى ٥٣٠٦ ألف طن بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١)، بعائد ١٧١ مليار جنيه في الأربع سنوات، وتصدير ما يزيد على أربعة ملايين طن من المنتجات البترولية بقيمة تصل إلى ٤٢ مليار جنيه [شكل رقم (٤)].

شكل رقم (٤) صادرات الزيت الخام والمنتجات البترولية المستهدفة خلال سنوات البرنامج

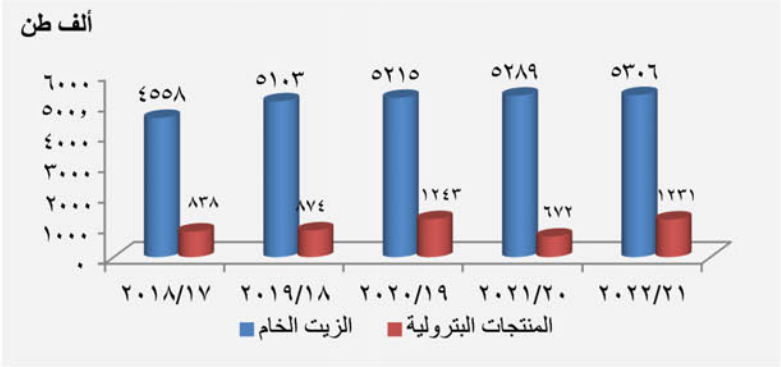

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

- ضمان إمدادات المنتجات البترولية لقطاعات الاستهلاك المختلفة من خلال إنشاء خمسة مشاريع تكرير جديدة، بطاقة إنتاجية تبلغ ١١,٤ مليون طن من المنتجات البترولية، كما يستهدف البرنامج إنشاء وتطوير ٢٦ خطاً جديداً لنقل الخام والغاز والمنتجات، بطول ١٣٥٦ كم، وإنشاء ٢٧ صهريجاً لتخزين الخام والمنتجات البترولية لزيادة السعات التخزينية بحوالي ٦٤٠ ألف طن، ويوضح الملحق (٩) أهم مشروعات التكرير والتصنيع المستهدف تنفيذها، بتكلفة إجمالية نحو ١٤٠,٧ مليار جنيه.

ويوضح الملحق رقم (١٠) أهم مشروعات مستودعات الخام والمنتجات، بتكلفة إجمالية تبلغ خمسة مليارات جنيه.

البرنامج الفرعي الثالث: تنمية نشاط الغاز الطبيعي

يستهدف هذا البرنامج ما يلي:

- تنمية الاحتياطيات بتكثيف أنشطة البحث والاستكشاف من خلال طرح أربع مزايدات عالمية، متوقع أن ينتج عنها إبرام ٢٠ اتفاقية بترولية جديدة، وضخ استثمارات بحوالي ٤٤ مليار جنيه.

- **تنمية الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي والمسال والمشتقات** من خلال زيادة كميات الإنتاج من الغاز الطبيعي بنسبة ٩٨٪ من ١٩٤٥ مليون قدم^{3} حاليًا (٢٠١٨/١٧) إلى ٢٦٩٤ مليون قدم^{3} في نهاية سنوات البرنامج (٢٠٢٢/٢١)، من خلال تنفيذ ١٤ مشروعاً لتنمية حقول الغاز تبلغ تكلفة تنفيذها حوالي ٤١٧,٨ مليار جنيه [شكل رقم (٥) وملحق رقم (١١)].

شكل رقم (٥) كمية إنتاج الغاز الطبيعي المستهدفة خلال سنوات البرنامج

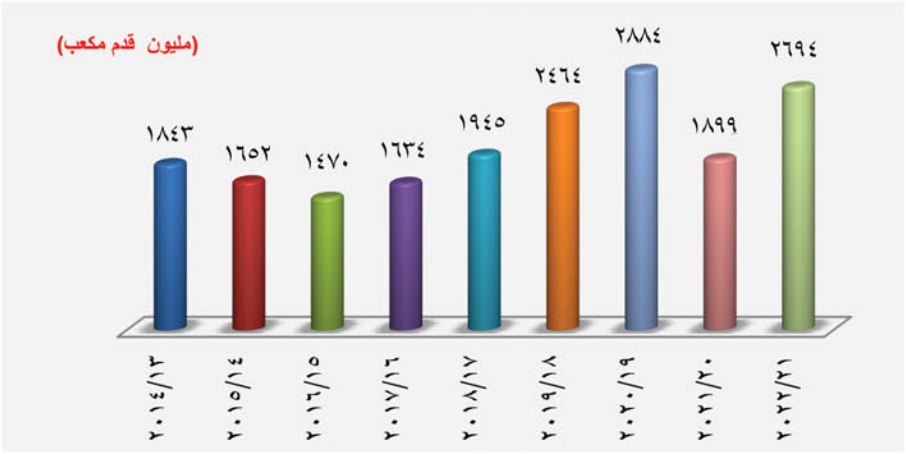

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

- **تلبية احتياجات السوق المحلي من الغاز الطبيعي والمشتقات والمنتجات البترولية** من خلال توفير ١٩ مليون طن من الوقود السائل لمحطات الكهرباء (مازوت)، وتوفير ٢٢٠ ألف طن سنويًا من السولار بزيادة ١٦٪ عن الكميات التي يتم توفيرها لمحطات الكهرباء حاليًا (٢٠١٨/١٧).
- **تنمية صادرات الغاز الطبيعي**: من المُستهدف أن تصل كمية صادرات الغاز الطبيعي إلى ٨٠٧ مليار قدم^{3} خلال الأعوام الثلاثة الأولى من البرنامج وبعائد تصدير يبلغ ٦٧,٧ مليار جنيه في ذات الفترة [جدول رقم (٢)].

جدول رقم (٢) تطوّر صادرات الغاز الطبيعي وقيمتها خلال السنوات الثلاث الأولى من البرنامج

البيان	٢٠١٨/١٧ (الوضع الراهن)	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	معدل النمو (٢٠١٨/١٧-٢٠٢١/٢٠)
صادرات الغاز الطبيعي والمسال (مليار قدم٣)	٣٧	١٩١	٣٦٦	٢٥٠	٥٧٦
قيمة صادرات الغاز الطبيعي والمسال (مليار جنيه)	٢,٣	١٥,٥	٣١,٣	٢٠,٩	٨١٤

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

- **توصيل الغاز الطبيعي للوحدات السكنية بمختلف محافظات الجمهورية: من المستهدف تحويل ٣,٤ مليون وحدة سكنية للعمل بالغاز الطبيعي، وإحلال الغاز الطبيعي بدلاً من ٦١ مليون أسطوانة بوتاجاز، خلال سنوات البرنامج الأربع، مما يحقق وفراً قدره ٦,٢ مليار جنيه نتيجة عملية الإحلال [شكل رقم (٦)]، وذلك بتكلفة إجمالية تُقدر بحوالي ١٨ مليار جنيه.**

شكل رقم (٦) مؤشرات أداء توصيل الغاز الطبيعي للوحدات السكنية على مستوى محافظات الجمهورية

عدد الوحدات السكنية المحولة للعمل بالغاز الطبيعي

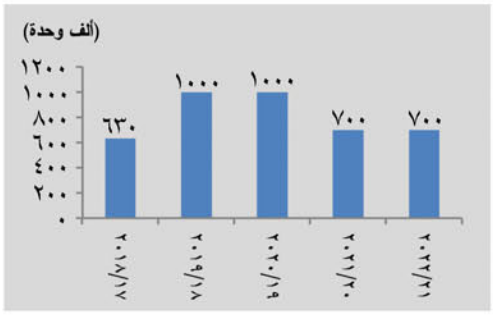

إحلال الغاز الطبيعي بدلاً من اسطوانات الغاز

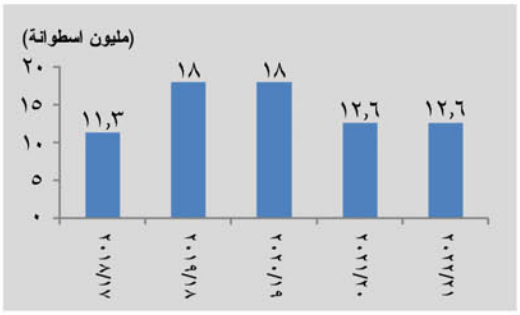

قيمة الوفر نتيجة الإحلال محل اسطوانات الغاز

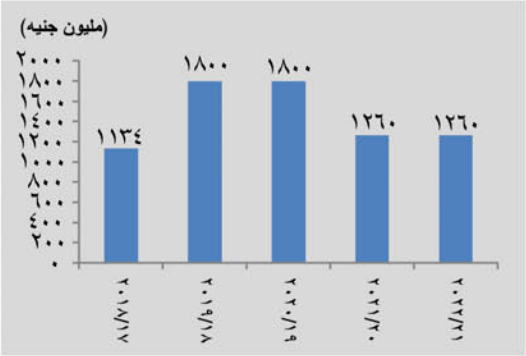

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

البرنامج الفرعي الرابع: تنمية وتطوير صناعة البتروكيماويات

يستهدف برنامج تنمية وتطوير صناعة البتروكيماويات، والذي تبلغ تكلفته الإجمالية ٢,٦ مليار جنيه، تنفيذ عدة مشروعات، منها ما يلي:

- مجمع التكرير والبتروكيماويات بالسويس، بتكلفة ١,٦ مليار جنيه، ومن المتوقع الانتهاء منه نهاية عام ٢٠٢٢.
- مجمع التكرير والبتروكيماويات بالعلمين، بتكلفة ٧٥٠ مليون جنيه، ويستهدف إنتاج حزمة من المنتجات البتروكيماوية والبترولية ذات قيمة مضافة تُقدر بـ ٢,٤ مليون طن سنوياً، ومن المتوقع الانتهاء منه بنهاية عام ٢٠٢٤.
- مشروع إنتاج الألواح الخشبية متوسطة الكثافة، بتكلفة ١٦٧ مليون جنيه، ويستهدف إنتاج ١٢٠ ألف متر مكعب سنوياً، ومن المتوقع الانتهاء منه في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠.
- مشروع مركبات البولي إيثلين، بتكلفة ٦٤ مليون جنيه، بهدف إنتاج (٤٠ ألف طن سنوياً) من مركبات البولي إيثلين (مرحلة أولى)، وتلبية جزء من احتياجات السوق المحلي (حوالي ٨٠ ألف طن سنوياً)، ومن المتوقع بدء التشغيل عام ٢٠٢٠/١٩.

البرنامج الفرعي الخامس: تنمية أنشطة الزيت والغاز بجنوب الوادي

تستهدف الحكومة تنفيذ برنامج طموح لتنمية أنشطة الزيت والغاز بجنوب الوادي، بتكثيف أنشطة البحث والاستكشاف، بطرح أربع مزايدات عالمية، وإبرام ١٢ اتفاقية بترولية جديدة، وضخ استثمارات بقيمة ٢٣٠ مليون جنيه، خلال السنوات الأربع المقبلة، وإنشاء شركة لأعمال المسح الجوي، لمسح ٦٢٧ ألف كم طولي، وإنشاء ١٤ قاعدة بيانات جيوفيزيقية، ومشروع لاستخلاص الطاقة من حرارة الباطن، لتوفير ٤٠-٥٠ ميجاوات، وتبلغ تكلفة تنفيذ البرنامج حوالي ١,٦ مليار جنيه.

البرنامج الفرعي السادس: تنمية الثروة المعدنية

يستهدف البرنامج، الاستمرار في جهود الاستغلال الأمثل للثروة المعدنية في شبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية والغربية وجنوب الوادي وفي المناطق الأخرى الغنية بالخامات المعدنية وذلك بتكلفة إجمالية تبلغ ٢١٨ مليون جنيه، وتعظيم الاستفادة من إنتاج الذهب بمنجم السكري ومن خامات الرخام بمحافظة أسوان والرمال السوداء بمنطقة البرلس (بتكلفة ١ مليار جنيه) [ملحق رقم (١٢)].

البرنامج الفرعي السابع: توفير الطاقة المستهلكة في الإنارة العامة للطرق والشوارع

يهدف البرنامج إلى استبدال كشافات الإنارة الخاصة بالشوارع والطرق بأخرى مُوفرة في الاستهلاك، ومن المستهدف خلال السنوات الأربع القادمة توريد ٣,١٤ مليون كشاف موفر بتكلفة ٣ مليارات جنيه، (وذلك مُقارنةً بحوالي ١,٨٦ مليون كشاف تم تركيبهم خلال السنوات الأربع الماضية)، مما يتوقع معه تخفيض الأحمال بحوالى ٦٠٠ ميجاوات سنوياً، وبما يُعادل وفراً في فاتورة الاستهلاك بقيمة ٢,٣ مليار جنيه سنويًا.

بناء الانسان المصري

- تقاس ثروة الأمم برأسمالها البشري، لذا يعد الاستثمار في التعليم وتنمية البشر هو أجدى أنواع الاستثمار، ليس لارتفاع عائده الاقتصادي بل لتأثيره الإيجابي على تحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.
- تدرك الحكومة أهمية تعزيز القيم الإيجابية وترسيخ الهوية الثقافية والعلمية في المجتمع المصري، لبناء أمة واحدة متماسكة ومتضامنة.
- الالتزام ببناء نظام تعليمي حديث ومتطور، يراعي بناء الشخصية القادرة على الابتكار والابداع وريادة الأعمال واكتساب المعارف الحديثة.
- أن كفاءة مخرجات التعليم تقاس بمدى توافقها مع متطلبات التنمية وإحتياجات سوق العمل.
- أن التوجه نحو تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل، يعكس قناعة الحكومة بضرورة إتاحة الخدمات الصحية للمواطنين كافةً، وتيسير حصولهم عليها.
- تسليماً بأهمية التعليم والصحة، تلتزم الحكومة بالوفاء بالاستحقاقات الدستورية ذات الصلة، بتوفير الاعتمادات المالية المحددة.

بناء الإنسان المصري

تُقاس الثروة الحقيقية للأمم برأسمالها البشري. ولذا، كان الاستثمار في تنمية رأس المال البشري هو أجدي أنواع الاستثمار ليس لارتفاع عائده الاقتصادي والاجتماعي فحسب ولكن لاستدامته في الزمن الطويل.

ولنا في تجارب الدول المتقدمة دروس مُستفادة حيث أدركت هذه الدول – منذ عهود طويلة مضت – أهمية الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب والتعلّم والابتكار قبل الاستثمار في رأس المال المادي (العيني)، بل إن ما نشهده اليوم من تراكم معرفي ومعلوماتي ما هو إلا حصيلة الاستثمار في تنمية البشر، وحصاد ما أُنفق في هذا الخصوص لسنوات طويلة مضت.

وإيماناً بذلك، فقد جاء في مقدمة الأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة هدف "بناء الإنسان المصري". ويُقصد بذلك "تكوين الشخصية المصرية السوية القادرة علي التفاعل الإيجابي مع الأحداث والمستجدات، والإدراك الواعي بتوابعها الراهنة والمحتملة، وكذا التأثير الفاعل في الظروف المحيطة".

ومثل هذه الشخصية السوية، تتمتع بسمات عديدة أبرزها الرغبة القوية في الإنجاز وإثبات الذات، والإصرار علي التفوق والنجاح، وتخطي العقبات والأزمات. ولذا تتسم الشخصية السوية بالطموح وعدم الاستكانة، كما تتوفر فيها سمات المواطنة الجيدة، مثل الحق في التعبير واحترام الرأي الآخر، والحق في المشاركة المجتمعية الفاعلة، والالتزام بأداء الواجبات وبصون الموارد الطبيعية وحفظ المال العام، وغيرها.

ومن هذا المنطلق، كان حرص برنامج الحكومة علي تبني البرامج التنفيذية التي من شأنها استنفار الجهود التي تُرسّخ الهوية الثقافية والحضارية للمواطن المصري، وتلك التي تؤكد هويته العلمية وقدرته علي الإبداع والتجديد والابتكار، فضلاً عن تحسين التكوين البدني، والظروف الصحية والبيئية بما يتوافق والبناء السليم والشامل للإنسان المصري.

ويوضح الشكل رقم (٧) الصورة الكلية للبرامج الداعمة لهدف بناء الإنسان المصري والتي سنعرض محتوى كل منها على حدة في الفقرات التالية.

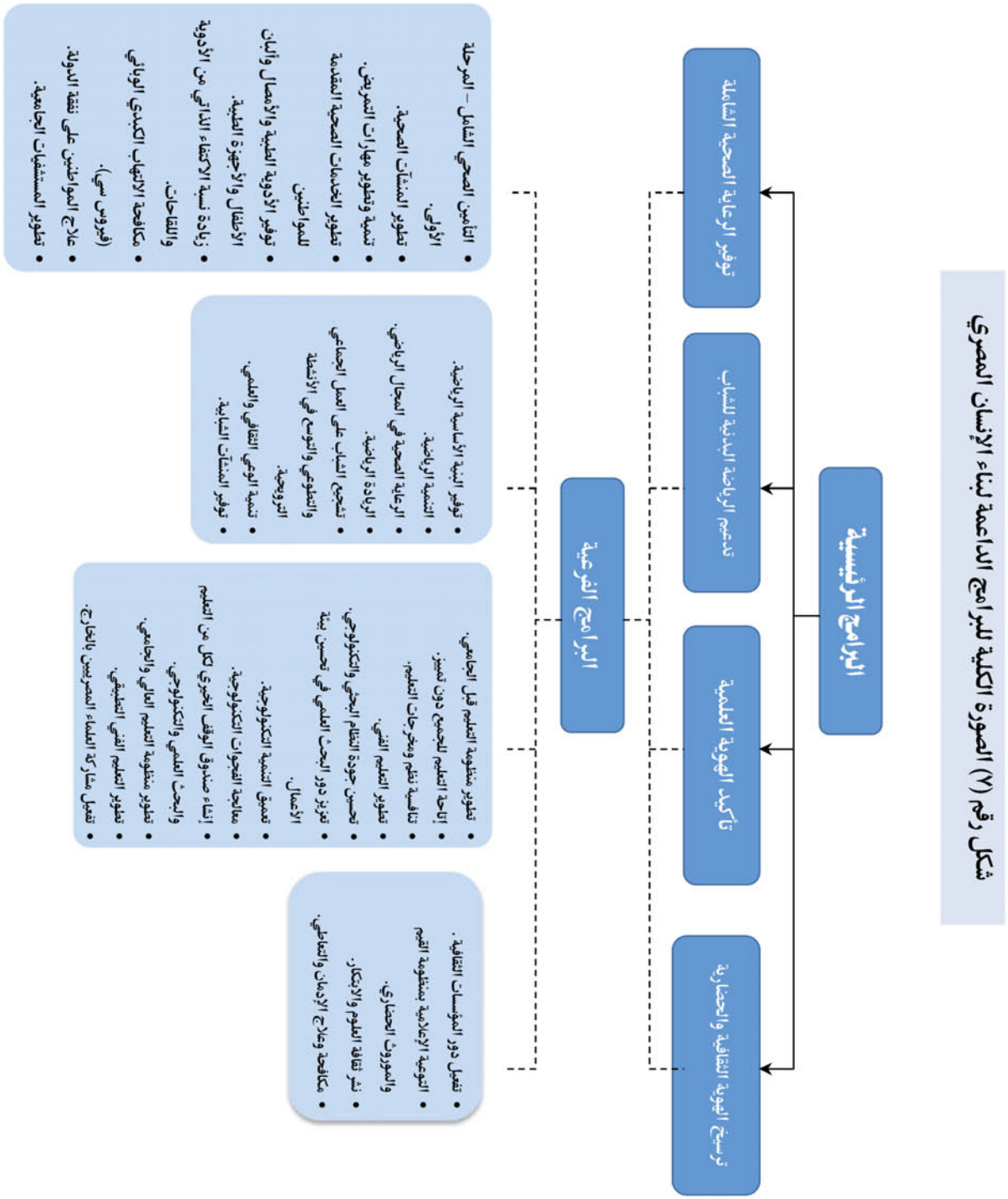

البرنامج الرئيسي الأول: ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية

يضم هذا البرنامج عِدَّة برامج فرعية تركز على التنشئة الثقافية لكل فئات المجتمع، وتعزيز القدرات التنافسية للصناعات الثقافية، مثل الحرف التراثية والفنون البصرية والاستعراضية، والتوعية الإعلامية بمنظومة القيم الثقافية والموروثات الحضارية.

البرنامج الفرعي الأول: تفعيل دور المؤسسات الثقافية

تبلغ التكلفة الإجمالية لتنفيذ هذا البرنامج خلال الأربع سنوات القادمة نحو ١٢,٤ مليار جنيه، منها تكلفة استثمارية حوالي ٣,٥ مليار جنيه. ويوضح الملحق رقم (١٣) مؤشرات أداء برنامج تفعيل المؤسسات الثقافية، وتستهدف الحكومة من خلاله تحقيق ما يلي:

- **تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع**: خاصةً القيم الشخصية والقيم الإيجابية في العلاقة بالآخر، وتعزيز قيم الهوية الوطنية، بهدف بناء شخصية المواطن المصري، لكي يكون إيجابياً وعضواً فاعلاً ومؤثراً في بناء اجتماعي متماسك، وتفعيل القيم الإيجابية مثل الصدق والطموح والسعي للنجاح في الحياة والإنجاز والدقة في العمل، علاوة على تعزيز الهوية الوطنية المشتركة من خلال مواطنين قادرين على بناء أمة واحدة متماسكة ومتضامنة تضم الجميع في دولة قوية قادرة على تحقيق التقدم، وذلك من خلال الأنشطة الثقافية والندوات وورش العمل التي تستهدف الحكومة تنفيذها.
- **تنمية الموهوبين والنابغين والمبدعين**: ليكونوا مصدر قوة مضافة لمصر اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، وقاطرة تقود مصر في السنوات القادمة إلى تحقيق التقدم والريادة والمنافسة إقليميا وعالمياً، وذلك من خلال تنظيم المسابقات والجوائز الثقافية والفنية وفى العلوم الإنسانية والاجتماعية، ونشر مراكز اختبار الموهبة والنبوغ في مجالات الفنون والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ومراكز رعاية الموهوبين والنابغين والمبدعين، إضافة إلى نشر ثقافة تعزيز الموهبة والنبوغ والإبداع في المجتمع، وتفعيل التعاون مع

منظمات المجتمع المدني في رعاية وتشجيع الموهوبين (نموذج التعاون مع مؤسسة مصر الخير).

- العدالة الثقافية: بهدف تعزيز المشاركة الثقافية للجميع على قدم المساواة بما يحول دون استبعاد أي فئة اجتماعية والحد من أي حواجز اجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية وجسدية تحول دون تمكين كافة فئات المجتمع من المشاركة الفعالة في العمل الثقافي بكافة مراحله، وذلك من خلال تدشين مشروع (الثقافة للجميع)، الذي يشمل نشر المكتبات المتنقلة وأنشطة مكتبة الأسرة والقراءة للجميع، وتطوير معارض الكتاب المتنقلة في كل مكان، والقوافل الثقافية المتكاملة، وتعزيز التواصل الثقافي مع المصريين في الخارج.

وكذلك التمكين الثقافي لذوي القدرات الخاصة، بإعادة تأهيل المؤسسات الثقافية لتمكين المعاقين من المشاركة الثقافية، ونشر ثقافة احترام حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة من المعاقين.

- تحقيق الريادة الثقافية (قوة مصر الناعمة): بهدف تنمية دور مصر الثقافي على الساحة الدولية والإقليمية، بأن تصبح البيئة الثقافية المصرية حاضنة لكل الإبداعات الفنية والفكرية والثقافية والأدبية من كل أنحاء العالم، وذلك من خلال تطوير المهرجانات والمسابقات الدولية، والانفتاح على الثقافات المختلفة، عن طريق تدشين المشروع القومي للترجمة من وإلى اللغة العربية، ومشروع التبادل الثقافي والفني بين مختلف دول العالم، ومشروع التمثيل الدولي في الفعاليات والمهرجانات الدولية.

- تطوير المؤسسات الثقافية: من خلال تمكين الشباب لقيادة العمل الثقافي، ومعالجة الفجوة الجغرافية في توزيع المؤسسات الثقافية للوصول إلى المناطق النائية والمناطق الحدودية والفئات الفقيرة، وإنشاء شبكة بنية معلوماتية ورقمية متكاملة، وإطلاق بوابة ثقافية تفاعلية ورقمية على شبكة الإنترنت للوصول عالي قطاعات عريضة من المستخدمين داخل مصر وخارجها، ومشروع أطلس المواقع الثقافية.

- **حماية وتعزيز التراث الثقافي:** بهدف الاهتمام بالتراث الثقافي المصري بروافده المختلفة الفرعونية والقبطية والإسلامية والعربية وغير ها من الروافد التاريخية التي أثرت المكون الحضاري لمصر، وذلك من خلال تدشين مبادرة "تراثك أمانة"، ودمج التراث في مناهج التعليم، ورقمنة التراث الثقافي.

- **دعم الصناعات الثقافية:** لتشجيع وحماية الإنتاج الثقافي من خلال تهيئة بيئة محفزة لنمو الصناعات الثقافية تكفل لها الحماية وتتيح القنوات التسويقية والتمويلية المختلفة اللازمة لنموها وتوسيع دائرة تأثيرها، من خلال إنشاء الشركة القابضة للصناعات الثقافية وتطوير صناعة الكتب وتطوير مدينة السينما بأرض مدينة الفنون بالهرم، وتطوير الصناعات الحرفية والتراثية.

- **الإصلاح التشريعي:** من خلال مراجعة عدد من القوانين، بهدف تحقيق السياسات الثقافية الجديدة وبما يجعل منظومة العمل الثقافي متكاملة ومترابطة وفعالة، أبرزها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحفاظ على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها بحيث يتم تغليظ عقوبة الإفصاح غير المصرح له، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ بفرض ضريبة مقابل دخول المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي بحيث يتم تخفيف الأعباء الضريبية على الصناعات الثقافية وتضمين الجمعيات الغير هادفة للربح التي يكون نشاطها الأساسي دعم وتنمية الثقافة والفنون والآداب بالإعفاء الضريبي المنصوص بالقانون في إقامة الحفلات، وقانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بحيث يتم تسهيل شروط الإصدار، والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة لتعزيز حرية التعبير، وقانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ لضمان حرية التعبير، وقانون الملكية الفكرية لضمان حماية الصناعات الثقافية وتعديل بند السقوط في الملك العام لمنتجات السينما والتليفزيون.

البرنامج الفرعي الثاني: التوعية الإعلامية بمنظومة القيم والموروث الحضاري

تؤكد الحكومة أن منظومة القيم الاجتماعية تُعد من أقوى ما تُبنى به المجتمعات، وأن هناك علاقة وثيقة تربط بين المنظومة الإعلامية ومنظومة القيم. وفي هذا السياق، يستهدف برنامج الحكومة ما يلي:

- تفعيل دور الإعلام في نشر القيم الإيجابية والأنماط السلوكية الحميدة والبناءة والتي تفرز روح المشاركة والتعاون والمحبة في المجتمع، وتنبذ الممارسات الخاطئة وأعمال العنف والعدوان التي تَحُث على الحقد والكراهية.
- تنظيم الفتاوى الدينية في كافة أجهزة الإعلام ومتابعة مدى الالتزام بقوائم الفتوى التي يحدّدها الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية.
- إلزام المؤسسات الإعلامية بتطبيق نُظم للمشاهدة المسبقة لإحكام الرقابة على البرامج.
- تفعيل العمل بلائحة الجزاءات الصادرة عن المجلس الأعلى للإعلام على كل شاشة أرضية أو فضائية خاصة أو عامة تتجاوز الآداب العامة وقيم المجتمع، وسحب الترخيص في حالة تكرار التجاوز ثلاث مرّات خلال ستة أشهر.

البرنامج الفرعي الثالث: نشر ثقافة العلوم والابتكار

يهدف هذا البرنامج إلي نشر ثقافة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتهيئة بيئة مُشجعة للبحث العلمي والتعليم الإبداعي، وذلك من خلال استحداث وتطوير بعض البرامج والمشروعات والحملات والبرامج القومية التي تتواكب مع التكنولوجيا، وتتلاقي ومتطلبات الشباب والنشء. وتتمثل أهم مكونات البرنامج في الآتي:

- مواصلة برنامج جامعة الطفل بمشاركة المحافظات المصرية و٣١ جامعة حكومية وخاصة. وقد شارك في دورات الثلاث سنوات السابقة (٢٠١٥ – ٢٠١٧) نحو عشرة آلاف طالب.
- تفعيل برامج أكاديمية الشباب المصرية للعلوم، والتوسع في المعارض الدولية للابتكارات، وفي تطوير إنشاء متاحف للعلوم في طنطا وسوهاج والوادي الجديد، وإعداد الأفلام والمسلسلات والمواد التعليمية المبتكرة والمسلسلات ثلاثية الأبعاد، مثل مسلسل الأزهر ومسلسل نور.

البرنامج الفرعي الرابع: مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي

تولي الحكومة أهميَّة قصوى لقضية مُكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، وتستهدف تنفيذ برنامج طموح في هذا الشأن تبلغ تكلفته التقديرية حوالي ٢٥٠ مليون جنيه يعمل على تنفيذ ما يلي:

- تكثيف أنشطة التوعية بخطورة الإدمان وتعاطي المخدرات، ومن المستهدف أن يستفيد من هذه الحملات حوالي ١,٢ مليون شاب بحلول عام ٢٠٢٢/٢١ مقارنةً بحوالي ٦٥٠ ألف شاب حاليًا (٢٠١٨/١٧).
- زيادة عدد مراكز العلاج من الإدمان والتعاطي من ١٩ مركزاً إلى ٣٠ مركزاً.
- تهيئة بيئة ١٥ ألف مؤسسة تعليمية لتصبح مناهضة لتعاطي المُخدرات.
- تعظيم دور خمسة آلاف مؤسسة شبابية ورياضية وثقافية، وحوالي عشرة آلاف مؤسسة دينية في مواجهة ممارسات التدخين وتعاطي المخدرات.

البرنامج الرئيسي الثاني: تأكيد الهوية العلمية

البرنامج الفرعي الأول: تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي

اتفاقاً ورؤية استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ في مجال التعليم، يتبنى برنامج الحكومة الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية:

- تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية.
- إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.
- تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم.

(أ) <u>تأهيل المدارس للاعتماد:</u>

يهدف البرنامج إلى حصول مؤسسات التعليم قبل الجامعي على الاعتماد من هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد NAQAEA، وذلك من خلال الالتزام بتطبيق المعايير المعلنة، وتستهدف

الحكومة حصول نسبة من المؤسسات التعليمية تقدر بـ ٨٪، ١٥٪، ٣٥٪، ٥٠٪ على الاعتماد التربوي من إجمالي المدارس الراهنة، وذلك من خلال سنوات الأعوام الأربعة القادمة بدءاً من ٢٠١٩/١٨ على التوالي.

ولبلوغ هذه النسب، سوف يتم توفير ٤٥٠ كادراً مؤهلاً لدعم المؤسسات التعليمية، هذا بالإضافة إلى تنمية قدرات عدد ٣٠٠ قيادة تعليمية على معايير الجودة. أما على مستوى العاملين بإدارات الجودة بالمديريات والإدارات التعليمية، فمن المزمع تنمية قدرات عدد ٢١٠٠ كادر على مدار سنوات البرنامج الأربع.

(ب) تطوير المناهج التعليمية، والكتاب المدرسي، ونظم التقويم:

سوف يتم التركيز على مناهج كلٍ من الرياضيات والعلوم واللغات بجميع المراحل، مع تطوير التعامل مع اللغات من حيث التناول وأساليب التوصيل إلى المتعلمين، وتوظيف التكنولوجيا في هذا المجال، مع تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد التعليمية المتاحة، وخاصة بنك المعرفة المصري EKB، كما يتم التركيز بشكل خاص على تنمية قدرات التفكير، وحل المشكلات، ومهارات وقدرات العمل الجماعي.

وفيما يخص تطوير الكتاب المدرسي، سوف يتم المراجعة المستمرة لجميع الكتب القائمة من حيث المحتوى، والتصميم، مع توفير البدائل الأكثر اقتصاداً له كإتاحتها على موقع الوزارة، أو على اسطوانات مُدمجة، وتحويل كتب بعض المواد الدراسية إلى كتب تفاعلية إلكترونية لجميع المواد الدراسية بجميع المراحل، مع التركيز على مرحلة التعليم العام الثانوي والفني.

وفيما يتعلق بتطوير نظم التقويم، فسوف يتم من خلال تطوير فلسفة التقويم وأساليب التقويم وأدواته ما بين تقويم شامل، وتقويم قومي مقنن، وتقويم إلكتروني.

ومن أجل ضمان موضوعية الحكم على جودة نواتج تعليم الخريجين بمراحل التعليم، تعتزم الحكومة المشاركة في الدورات القادمة من الدراسات / المسابقات الدولية لتقييم أداء الطلاب بمراحل التعليم، ومنها مسابقتي الرياضيات والعلوم (TIMSS) ومدى تقدم القراءة (PIRLS).

(ج) تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية والمالية للمعلمين وهيئات التدريس:

ويتأتى ذلك بالتوسع في برنامج "المعلمون أولاً" بواقع ٥٠٠ ألف فرصة تدريبية سنويًا بما يُغطي نسبة ٨٠٪ من المعلمين بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١)، وتأكيداً لتطوير وضمان جودة العملية التعليمية، تعتزم الحكومة البدء في منح تراخيص مزاولة للمعلمين، ويبدأ تفعيل هذا المجال بوضع معايير لمزاولة المهنة في عام ٢٠١٩/١٨، على أن يتم البدء الفعلي للتطبيق في عام ٢٠٢٠/١٩، ويحصل عدد (١٥٠٠٠) معلم على الرخصة في عام ٢٠٢١/٢٠، ويرتفع العدد ليصل إلى ٤٠٠ ألف معلم حاصل على ترخيص مزاولة المهنة في عام ٢٠٢٢، كما تعتزم الحكومة العمل على زيادة إنتاجية المعلمين، وذلك من خلال إنشاء نظام يربط الحافز والأجر بالأداء.

(د) تطوير البنية التكنولوجية بالتعليم قبل الجامعي:

سوف يتم توفير معامل حاسب آلي للمدارس بالتعليم الأساسي لتصل إلى معدل ١:١ خلال سنوات البرنامج، بالإضافة إلى تجهيز فصول هذه المدارس بالأجهزة الإلكترونية لما يقرب من ٨٥ ألف فصل.

أما فيما يخص التعليم الثانوي العام، فسوف يتم تزويد عدد ٢٥٠٠ مدرسة بشبكات لاسلكية وسلكية متطورة وربطها بشبكة الإنترنت وتوزيع أجهزة إليكترونية تعليمية على الطلاب والمعلمين سنويًا، بما يُمكنهم من ممارسة عمليات التعليم والتعلم وفق مستهدفات النظام التعليمي الجديد.

وبالنسبة للتعليم الفني، فسوف يتم تزويد المدارس الفنية (١٨ ألف فصل) بالأجهزة التكنولوجية المتقدمة. ومن ناحية أخرى، من المستهدف تدريب عدد ١١٠ ألف معلم خلال الأربع سنوات على كيفية تحقيق الاستغلال الكامل للمتاح من تكنولوجيا في العملية التعليمية، فضلاً عن توفير برامج تدريبية لعدد ١٦٠ ألف كادر في مجال إنتاج البرمجيات وقواعد البيانات والإنترنت.

(هـ) التصدي لمشكلة الأمية:

تهدف الحكومة محو أمية (٨) ملايين أمي خلال سنوات البرنامج الأربع، وذلك بواقع محو أمية مليوني دارس على أساس سنوي لتنخفض نسبة الأمية (١٥-٣٥ سنة) إلى ١٥٪ عام ٢٠٢٢/٢١ مقارنةً بنحو ٢٩٪ في العام الأول من البرنامج.

تعتزم الحكومة الاعتماد في هذا الشأن على جهود عددٍ من الجمعيات الأهلية النشطة في هذا المجال، كذلك تشجيع الجامعات وجميع الجهات الحكومية، والقطاع العام، وقطاع الأعمال، والقطاع الخاص على أداء دورهم المجتمعي في هذا المشروع القومي الكبير.

ويوضح الملحق رقم (١٤) مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة ببرنامج تحسين الجودة للتعليم قبل الجامعي.

البرنامج الفرعي الثاني: إتاحة التعليم للجميع دون تمييز

سوف تركز الحكومة خلال الفترة المقررة لعمل برنامجها على زيادة عدد المدارس أو الفصول المنشأة، سواء من خلال آليات التمويل الحكومي أو بالمشاركة مع القطاع الخاص. وسوف تعمل الحكومة على توفير ما يقرب من ٧٥٪ من حجم الاحتياج الكلي من الفصول المدرسية (٢٠٠ ألف فصل مدرسي، بواقع ٥٠ ألف فصل على أساس سنوي)، مع التركيز على المناطق الأكثر احتياجاً والمحرومة، وعلى تحقيق العدالة الجغرافية في توزيعها.

ومن ناحيةٍ أخرى، سوف تركز الحكومة على زيادة فصول رياض الأطفال لرفع معدل القيد الإجمالي بها إلى ٣٣,٤٪ في عام ٢٠١٩/١٨ وليصل المعدل إلى ٧٠٪ في عام ٢٠٢٢/٢١.

وتستهدف الحكومة إسناد ٤٠٪ من حجم المنشآت التعليمية السنوية المستهدفة إلى القطاع الخاص (٢٠ ألف فصل دراسي على أساس سنوي). وتحقيقاً لمبدأ عدم التمييز في تقديم الخدمة، فسوف تعمل الحكومة على تعزيز واستمرار تحقيق الإنجازات الحالية في هذا الشأن، حيث لا يوجد أي مظهر من مظاهر التحيز للبنين على حساب الفتيات في جميع المؤسسات التعليمية. أما على مستوى الإتاحة والعدالة الجغرافية، فسوف تسعى الحكومة إلى تقارب المؤشرات بين المناطق من حيث مستوى الخدمة وكثافتها.

ولزيادة القدرة الاستيعابية للفئات الخاصة من المتعلمين، سيتم التوسع في المراكز الداعمة للموهبة والتفوق ونشرها في محافظات الجمهورية، ومن المزمع زيادة هذه المراكز من ٢٤ مركزاً في عام ٢٠١٩ ليصبح عددها ٤٠ مركزاً بنهاية عام ٢٠٢٢.

أما فيما يخص التوسع في فرص التعليم المتاحة أمام المتفوقين، فستعمل الحكومة على نشر المدارس الداعمة لتعليم المتفوقين في مجالات العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والمعروفة باسم STEM ليصل عدد هذه المدارس إلى ١٤ مدرسة في عام ٢٠١٩/١٨، ويصبح معدل الإتاحة لهذه المدارس ١:١، على الأقل بنهاية البرنامج عام ٢٠٢٢/٢١ (أي ٢٧ مدرسة).

وفي إطار حرص الحكومة على توفير نظام تعليمي مُتميز بمعايير عالمية وهوية مصرية، من المستهدف التوسع في إنشاء مدارس النيل (٢٢ مدرسة جديدة خلال برنامج الحكومة) والتي تؤهِّل خريجيها من الالتحاق بالجامعات الدولية، بحيث يصل عددها بنهاية البرنامج إلى ٣٠ مدرسة مُقارنة بثمان مدارس حالياً (٢٠١٨/١٧).

وفي ذات السياق، تستهدف الحكومة التوسع في إنشاء المدارس اليابانية، بإنشاء ١٠٠ مدرسة جديدة تطبق التجربة اليابانية في التعليم، والتي يراعى من خلالها تصميم المناهج بهدف "التنمية الشاملة للطفل" من خلال ثلاث ركائز أساسية " القاعدة الأكاديمية الصلبة، والصحة الجسمانية، والشخصية السوية". فضلاً عن تجهيز وتطوير عدد ١١٢ مدرسة قائمة لتطبيق التجربة اليابانية (١٢ مدرسة حالية)، وذلك بإجمالي تكلفة تطوير تتجاوز ٦,٥ مليار جنيه.

وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً لبرنامج رعاية وتعليم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛ حيث ستعمل على إنشاء مركز نموذجي مصاحب لمدرسة التربية الخاصة بمحافظة الجيزة (٦ أكتوبر) يهدف إلى تقديم خدمات متكاملة وتوفير منظومة للبحث العلمي والتدريب تحقق معايير الجودة المستهدفة، وفتح ١٦٠٠ فصل دراسي لذوي الإعاقة البصرية والسمعية؛ وذلك خلال سنوات البرنامج الأربع، وبواقع ٤٠٠ فصل / سنة، وكذلك سوف يتم توفير ٣٠٠ غرفة مصادر سنوياً للمتعلمين بمدارس الدمج، وتوفير برامج تدريبية لنحو خمسة آلاف أخصائي أو معلم على التعامل مع ذوي الإعاقات البسيطة بمدراس الدمج.

ومن أجل ضمان جودة الإنفاق على التعليم، سوف تستمر الحكومة في تطبيق وتطوير موازنة البرنامج والأداء التي بدأ العمل بها خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦.

ويوضح الملحق (١٥) مؤشرات قياس الأداء التفصيلية لكافة برامج التعليم قبل الجامعي.

البرنامج الفرعي الثالث: تنافسية نظم ومخرجات التعليم

تعتزم الحكومة تحقيق قفزة بالنسبة لترتيب مصر في تقرير التنافسية الدولية، بحيث لا يتخطى الـ ١٣٠ في عام ٢٠١٩، وأن يتحسن بما لا يتجاوز ترتيب الـ ٨٠ في عام ٢٠٢٢. ويتم ذلك من خلال التوسع في دعم مدارس التعليم الأساسي بالبنية التحتية اللازمة للنشاط العلمي والأكاديمي بالمدارس، من معامل، ومكتبات، وتكنولوجيا، ومرافق للأنشطة وخلافه. وتسعى الحكومة لتحسين ترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الابتدائي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، بحيث لا يزيد عن الـ (٧٠) عام ٢٠٢٢/٢١ مقارنة بالمركز (١٣٣) عام ٢٠١٩/١٨.

وكذلك، سوف يتم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحسين ترتيب مصر في المسابقات الدولية، وتميّز نواتج تعلم الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا بتطوير المناهج لتكون داعمة تماماً للمتعلمين لإكسابهم مهارات ومعارف وكفايات وخبرات المسابقات الدولية، مع الشروع في إطلاق نظام تعليمي جديد يبدأ من عام ٢٠١٩/١٨ يطبق على طلاب مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الأساسي (الصف الأول الابتدائي) وتطوير مناهج السنوات التالية وتنفيذ نظام تقويم إليكتروني على طلاب مرحلة الثانوية العامة يحقق العدالة ويقيس المهارات المعرفية وأثر المعرفة المكتسبة.

وفي هذا الإطار، سوف تقوم الحكومة بتصميم البرامج التعليمية الخاصة بترسيخ ثقافة التنمية المستدامة، وإدماج مبادئ الحفاظ على البيئة في ٧٠٪ على الأقل من المناهج التعليمية عام ٢٠٢٢/٢١.

البرنامج الفرعي الرابع: تطوير التعليم الفني

يُعتبر التعليم الفني من الركائز الأساسية لتخريج العمالة الفنية الماهرة والمدربة والتي تستطيع إمداد سوق العمل بالمهارات الفنية اللازمة خاصةً في قطاع الصناعة. وتستهدف الحكومة تحسين جودة مخرجات التعليم الفني من خلال ما يلي:

(أ) تطوير منظومة جديدة على أسس الجودة العالمية: من خلال إعادة منظومة الحوكمة لمجال التعليم الفني والتدريب المهني، واستكمال تفعيل المجلس التنفيذي للتعليم الفني والتدريب المهني بصفته الجهة المعنية بوضع السياسات والاستراتيجيات الشاملة لمنظومة متكلة للتأهيل والتدريب الفني، بهدف تعظيم الاستفادة من إمكانيات مؤسسات الدولة في مجال التدريب المهني والتي تتجاوز ٨٢٠ مركز تدريب ثابت ومتحرك و١٢٠٠ مدرسة و٢ مليون طالب.

وكذلك بناء منظومة جودة جديدة لضمان جودة مدارس التعليم الفني بإنشاء كيان مستقل تتشارك فيه وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مع جهة دولية متخصصة في إدارة الجودة والاعتماد الفني (مثل دولة ألمانيا، إيطاليا أو اليابان)، بهدف وضع وإدارة منظومة مستدامة لإدارة الجودة في مدارس التعليم الفني طبقاً للمعايير الدولية، وتطوير المناهج ومواصلة برنامج لدمج ذوي الإعاقة البسيطة داخل التعليم الفني في التخصصات الملائمة.

كما تستهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج، تدريب كل معلمي التعليم الفني على برامج معتمدة دولياً، بدلاً من المعدل الحالي البالغ ٤٠٠٠ متدرب سنوياً، والاستجابة لمنظومة قومية لمعلومات سوق العمل، وربط التعليم الفني بالمشروعات القومية والخريطة الاستثمارية للدولة قطاعياً وجغرافياً، حيث من المستهدف إقامة برامج تدريبية لعدد ١٠٠٠ معلم بالتعاون مع الهيئة العربية للتصنيع لدعم مشروع ١٠٠ ألف صوبة زراعية بمختلف محافظات الجمهورية، والتوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية لزيادة مسارات التعليم الجامعي أمام طلاب التعليم الفني.

(ب) تفعيل خطة تحول للمدارس الفنية: بإنشاء وتحويل عدد من المدارس الفنية الحالية أو المدارس المنشأة حديثاً إلى "مدارس للتكنولوجيا التطبيقية"، بحيث يرتفع عدد المدارس التكنولوجية التطبيقية ليشكل ١٠٪ –٢٠٪ من مدارس التعليم الفني، خلال السنوات الثلاثة الأولى من البرنامج، بالإضافة إلى حصول جميع مدارس التعليم الفني على شهادة الجودة والاعتماد المؤسسي من قبل الهيئة القومية لجودة التعليم والاعتماد.

واستحداث "الفصل الدراسي المشترك بين كل التخصصات في المدارس الفنية"، بهدف تقوية المهارات الأساسية في اللغات والرياضيات والعلوم ومبادئ تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تعريف الطلاب بمهارات القرن الحادي والعشرين، وتعريفهم بمهن المستقبل لخريج التعليم الفني.

وتستهدف الحكومة كذلك، تعزيز الشراكات الفاعلة مع القطاع الخاص المصري والعالمي من خلال التوسع في برامج، التعليم والتدريب المزدوج المطور، بما يتواكب مع متطلبات الصناعة المحلية وكذلك معايير الأداء الدولية.

ويلخص الملحق رقم (١٦) التكاليف الكلية المقدرة لتنفيذ برامج تطوير التعليم قبل الجامعي موزعة على البرامج المختلفة.

البرنامج الفرعي الخامس: تحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي

يستهدف البرنامج – والبالغ تكلفته حوالي ٩٢٠ مليون جنيه – تأكيد الهوية العلمية للمواطن المصري، من خلال[ملحق رقم (١٧)]:

- استكمال تفعيل خطة العمل القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والربط بين البحث العلمي وقطاعات الإنتاج والخدمات، وتوجيه البحث نحو التخصّصات ذات الأولوية، مثل الطاقة المتجدّدة وتحلية المياه، والزراعة والغذاء، التخصّصات الدقيقة لعلوم الحياة والعلوم الهندسية والتكنولوجيا النادرة والحديثة.
- إنشاء شبكات علمية متخصّصة ومراكز للتميز العلمي والمعامل المركزية، وتشجيع براءات الاختراع والجهود الابتكارية والموهوبين، وتنمية المهارات المعرفية وإتاحة قواعد البيانات، والتوسع في برامج الجيل القادم، ومكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا.
- تطوير نظام البعثات الخارجية، وتحفيز مشاركة العلماء المصريين بالخارج في مجالات البحث العلمي الداعمة للمشروعات التنموية.

البرنامج الفرعي السادس: تعزيز دور البحث العلمي في تحسين بيئة الأعمال

تستهدف الحكومة من خلال برنامج تحسين بيئة الأعمال- والبالغة تكلفته ٤,٦ مليار جنيه - إلى تطوير منظومة وسياسات البحث العلمي، والانتهاء من الخطة التنفيذية لاستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وإصدار حزمة من التشريعات والقوانين مثل قانون (المعايرة)، الذي يهدف إلى التأكد من أن الضوابط القانونية الحاكمة لوحدات ومعايير القياس وأجهزته في مصر متوافقة مع مثيلاتها الدولية، وكذا إصدار قانون حيوانات التجارب، الذي يضع القواعد والأسس التي يجب اتباعها عند استخدام الحيوانات في أغراض التعليم والبحث العلمي، فضلاً عن إصدار قانون حوافز الابتكار، بالإضافة إلى زيادة نسبة التمويل الدولي للابتكار والبحث والتطوير إلى ٥١٪ في عام(٢٠٢٢/٢١)، مقارنة بنسبة ٤٨,٢٪ في عام (٢٠١٧/١٦)، وزيادة نسبة الإنفاق الكلي على البحث العلمي إلى الدخل القومي إلى ١,٢٪ في (٢٠٢٢/٢١)، مقارنة مع ٠,٧١٪ خلال العام (٢٠١٧/١٦) [ملحق رقم (١٨)].

البرنامج الفرعي السابع: تعميق التنمية التكنولوجية

أطلقت الحكومة في عام ٢٠١٦، برنامج دعم التحالفات التكنولوجية (١١٥ تحالفاً) لتعميق التصنيع المحلي في مجالات تحلية المياه والدواء والإلكترونيات والطاقة المتجدّدة والصناعات النسيجية بإجمالي تمويل ١٧٥ مليون جنيه، وساهم في التنفيذ نحو ١٢٠ مؤسسة صناعية وجامعات ومراكز بحثية، وكذلك تم عقد ثلاث دورات لمنتدي التسويق الإلكتروني، وإطلاق برنامج الحاضنات التكنولوجية (انطلاق) وفروعها البالغة ١٧ حاضنة في عِدّة مجالات، منها إنترنت الأشياء، والإلكترونيات والتعليم الإبداعي، وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تنفيذ ٢٤٥ مشروعاً في مجال التصنيع المحلي، بتكلفة ٣٣ مليون جنيه (١٣ مبتكراً، وتم تخريج ١٢ شركة ناشئة).

كما تستهدف الحكومة زيادة عدد الحاضنات التكنولوجية بنسبة ٧٦٪، ليصل العدد الإجمالي في نهاية سنوات البرنامج إلى ٣٠ حاضنة تكنولوجية، وكذا زيادة عدد الشركات الناشئة

المُحتضنة إلى ١٨٥ حاضنة، والوصول بالعدد الإجمالي للتحالفات التكنولوجية إلى ٣٥ تحالفاً مقارنة مع ١١ حالياً، بتكلفة إجمالية تبلغ ٦٩٠ مليون جنيه [ملحق رقم (١٩)].

البرنامج الفرعي الثامن: معالجة الفجوات التكنولوجية

يستهدف البرنامج زيادة عدد مشروعات البحث العلمي المنفذة في المناطق الحدودية بنسبة، من مشروعين حالياً إلى ١٢ مشروعاً في عام (٢٠٢٢/٢١)، وتتضمن المشروعات مجالات الطاقة الجديدة، وتحلية المياه، والزراعة والغذاء، والاستزراع السمكي في تنمية أقاليم مصر الحدودية والوادي الجديد وحلايب وشلاتين، بتكلفة إجمالية ٢٣,٥ مليون جنيه.

البرنامج الفرعي التاسع: إنشاء صندوق الوقف الخيري لكل من التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي

انطلاقاً من أهمية تطوير نظم التعليم ودعم البحث العلمي والتكنولوجي، ورغبة في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، فإنه تبرز الحاجة لتدارس إمكانية تدبير موارد مالية غير تقليدية لتمويل أعمال التطوير المنشودة في مجال التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي.

وفي هذا السياق، من المستهدف إنشاء صندوقي الوقف الخيري للتعليم والبحث العلمي لتحقيق ما يلي:

- توفير موارد تمويلية للنهوض بالمستوى التعليمي، ومعاونة الجامعات المصرية في القيام برسالتها في مجالي التعليم والبحث العلمي، والعمل على دعم المشاريع البحثية ذات النفع العام.
- تنمية الابتكارات الوطنية، وتبني الطلاب المتميزين والباحثين ورعايتهم.
- تبني المشروعات البحثية الهامة في المجالات الصناعية والزراعية والطبية والهندسية والبحوث المختلفة في المجال الاقتصادي.
- التوظيف الفعال للطاقات العلمية والتكنولوجية وتوجيهها نحو امتلاك المعرفة وخدمة القضايا التنموية.

البرنامج الفرعي العاشر: تطوير منظومة التعليم العالي والجامعي

تسعى الحكومة إلى تطوير منظومة التعليم العالي والجامعي لتعزيز تنافسية العمالة المصرية في أسواق العمل الإقليمية والدولية، ويستند تطوير منظومة التعليم العالي والجامعي إلى ثلاث ركائز أساسية، يتعلق أولها بإتاحة الخدمة التعليمية، وثانيها، بجودة الخدمة ذاتها، وثالثها، بمدى تنافسية الخدمة التعليمية في السوق العالمي.

وفيما يلي إشارة لهذه الركائز الثلاث:

- إتاحة الخدمة التعليمية [ملحق رقم (٢٠)]:

يهدف هذا البرنامج إلى التوسع في الجامعات الحكومية وتشجيع الجامعات الخاصة وانتشار جامعات أهلية في تخصصات غير تقليدية، وجذب أفرع للجامعات الدولية المرموقة، علاوة على زيادة برامج التعليم عن بُعد بما يمكن من التوسع في إتاحة الفرصة التعليمية للطلبة والطالبات المؤهلين للالتحاق ببرامج التعليم العالي ولكافة طبقات المجتمع في الريف والحضر على حد سواء، كما يُتيح فرصة استهداف طلاب من دول أخرى (مثل: الدول الإفريقية، والعربية، والأسيوية).

- ✓ الجامعات الحكومية الجديدة: استكمال مقومات الفروع (جامعة الإسكندرية بمطروح، جامعة أسيوط بالوادي الجديد، جامعة جنوب الوادي بالبحر الأحمر، جامعة جنوب الوادي فرع الأقصر).
- ✓ جامعات أهلية ودولية جديدة: جامعة الملك سلمان، جامعة الجلالة للعلوم والتكنولوجيا، جامعة العلمين للعلوم والتكنولوجيا، جامعة المنصورة الجديدة.
- ✓ استكمال مشروع الجامعة المصرية اليابانية.
- ✓ استكمال مشروع جامعة "زويل".

- ✓ إنشاء أفرع جامعات دولية بالعاصمة الإدارية الجديدة: (الجامعات الكندية، جامعة جلوبال، الجامعة الأوروبية، مجمع الجامعات المجرية، مجمع الجامعات الإنجليزية، مجمع الجامعات الأمريكية، فضلاً عن إنشاء ثلاث جامعات تكنولوجية جديدة).
- ✓ التوسع في برامج التعليم عن بعد، وتطوير نظم الدراسة، وتوفير البيئة التكنولوجية المناسبة.

ويترتب على التوسع في المنشآت الجامعية، زيادة عدد الكليات من ٤٧٠ كلية عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٥٧٠ كلية عام ٢٠٢٢/٢١، وزيادة الطلاب من ٢,٩ مليون إلى ٣,٦ مليون طالب وعدد الخريجين المناظرين من ٢٤٠ ألفاً إلى ٢٨٠ ألفاً.

هذا وتُقدَّر تكلفة البرنامج بنحو ٦٩,٣ مليار جنيه.

- تحسين جودة التعليم العالي والجامعات

يهدف البرنامج إلى [ملحق رقم (٢١)]:

- ✓ الوصول إلى نسبة ٥٠٪ من الاعتماد المحلي لجميع الكليات بالجامعات الحكومية.
- ✓ تحفيز الكليات الجامعية للحصول على الاعتماد الدولي.
- ✓ إنشاء المركز القومي لتنمية قدرات هيئة التدريس والهيئات المعاونة لتقديم الخدمة التعليمية بالمستويات المنشودة.
- ✓ استكمال تطوير نظم القياس والتقويم والمشاركة في الجامعات الدولية لقياس مخرجات التعليم العالي.

- تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم الجامعي والعالي [ملحق رقم (٢٢)].

يترتب على برنامجي الإتاحة والجودة زيادة تنافسية نظم ومخرجات التعليم، وبالتالي تحسن ترتيب مصر في مؤشر التنافسية الدولية، وارتقاء ترتيب الجامعات المصرية في المؤشرات العالمية وأخذها ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم، كما يعود بالإيجاب على استقطاب الطلاب الوافدين ودعم الاقتصاد القومي في صورة السياحة التعليمية، بالإضافة إلى إيجاد نوع من التكامل والتنسيق بين التعليم الجامعي وقبل الجامعي والبحث العلمي والتعليم والتعليم

الفني التطبيقي، فضلاً عن تحديث الأنظمة التي يمكن باتباعها إيفاد الطلاب المصريين للدراسة بالخارج والتنوع في إيفاد المبعوثين لدول متميزة في تخصصات حديثة، وكذلك زيادة الشراكات مع الجامعات الدولية في برامج جديدة تنقل الخبرات الدولية للجامعات المصرية. وتقدَّر تكلفة البرنامج بنحو ١١,٣ مليار جنيه.

البرنامج الفرعي الحادي عشر: تطوير التعليم الفني التطبيقي

يتضَمن برنامج التطوير – البالغ تكلفته الكلية نحو ٢,٦٣ مليار جنيه– ما يلي:

- إنشاء جامعات تكنولوجية جديدة (٨ جامعات).
- تحسين المهارات التطبيقية لدى الطلاب، وزيادة نسبة الطلبة المقيدين في الكليات التكنولوجية تدريجياً من ٤٪ لتصل إلى ٨٪ في نهاية عام ٢٠٢٢/٢١.
- بناء قدرات متميزة لهيئة التدريس ٩٠٠ مدرس، وزيادة نسبة تدريب المدرسين من الإجمالي من ١٢٪ عام ٢٠١٧/١٦ ثم ١٥٪، ١٧٪، ٢٠٪ في الأعوام الثلاثة التالية، وزيادة المدربين بالكليات التكنولوجية بواقع ١٠٪ سنوياً من إجمالي ١٢٥٠ فرداً.
- وتطوير المناهج ونظم التقويم والامتحانات لعدد ٥٠٠ مقرر دراسي.
- تطوير الكليات التكنولوجية وتخصصاتها وإعادة تأهيل البنية التحتية لعدد من المعاهد الفنية القائمة.

البرنامج الفرعي الثاني عشر: تفعيل مشاركة العلماء المصريين بالخارج

يستهدف برنامج الحكومة إنشاء قنوات مُستدامة لتفعيل مشاركة العلماء والخبراء المصريين بالخارج في عملية التنمية، بإنشاء كيان مؤسسي لربط العلماء والخبراء المصريين بالخارج بالوطن الأمن مع استمرار مشاركتهم في مؤتمرات "مصر تستطيع" المتخصصة لدعم مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، من المستهدف تنظيم (٤) مؤتمرات دولية بمشاركة (٢٠٠) من العلماء المصريين من أكثر من ٤٠ دولة عام ٢٠٢٢/٢١ مقابل مؤتمرين في عام ٢٠١٩/١٨ بحضور ٦٠ مشاركاً من ٢٠ دولة، وثلاث مؤتمرات بمشاركة ١٢٠ عالماً من ٣٠

دولة عام ٢٠٢١/٢٠، وكذلك تشجيع برامج الشراكة والتوأمة بين العلماء المصريين بالخارج والجهات البحثية، وإنشاء ٢٠ شراكة وبرنامج توأمة بين الجامعات والجهات المصرية ونظيرتها الدولية التي يعمل بها علماء مصريين، بالإضافة إلى إتاحة ٥٠٠ فرصة تدريب للشباب المصري عن طريق العلماء المصريين بالخارج والجهات الدولية، وذلك بتكلفة إجمالية تبلغ ٤٩٧ مليون جنيه [ملحق رقم (٢٣)].

البرنامج الرئيسي الثالث: تدعيم الرياضة البدنية للشباب

البرنامج الفرعي الأول: توفير البنية الأساسية الرياضية

ووفقًا لهذا البرنامج – البالغ تكلفته ٦,٥ مليار جنيه – من المستهدف زيادة عدد الملاعب المفتوحة من ٢٦٤ إلى ٤٢٩ ملعبًا، بحلول عام ٢٠٢٢/٢١، وإنشاء ٦ صالات مُغطاة جديدة لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة اليد عام ٢٠٢١ وغيرها من البطولات، وخمسة أندية رياضية، وكذلك تطوير ١٤ نادياً، وزيادة ملاعب كرة القدم، من ٦٤٠ إلى ٨٥٠ ملعبًا، و١٨ حمام سباحة، وإنشاء أربعة مراكز جديدة للتنمية الرياضية، واستكمال وإنشاء ناديين للمعاقين بسوهاج والمنيا.

ومن المستهدف أيضاً تنفيذ ستاد رياضي جديد بمحافظة المنيا، والبدء في إنشاء ستاد رياضي جديد بمحافظة الجيزة، ليرتفع عدد الاستادات الرياضية على مستوى الجمهورية إلى ٢٥ ستاد بنهاية البرنامج [ملحق رقم (٢٤)].

البرنامج الفرعي الثاني: التنمية الرياضية

يسعى برنامج التنمية الرياضية إلى نشر ثقافة الممارسة الرياضية وزيادة برامج التوعية بأهمية الممارسة العامة للرياضة، لتكوين أكبر قاعدة ممارسة للرياضة في المدارس والجامعات والشركات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى التوسع في برامج الشراكة المجتمعية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، من خلال تشجيع مشاركة المرأة وذوي الأحتياجات الخاصة وكبار السن والفئات الأولى بالرعاية في الأنشطة الرياضية، فضلاً عن توفير الخدمات الرياضية بالقرى الأكثر احتياجًا، وذلك بتكلفة إجمالية ٢٢٥,٣ مليون جنيه (الباب الرابع).

شاب خلال السنوات الأربع القادمة. وتُقدر تكلفة تنفيذ هذا البرنامج بحوالي ٥٧٧ مليون جنيه (الباب الرابع).

البرنامج الفرعي السادس: تنمية الوعي الثقافي والعلمي

تستهدف الحكومة تنفيذ برنامج لتنمية الوعى الثقافي والعلمي، من خلال تبادل الثقافات العملية بين الشباب، وتنفيذ دورات تدريبية لاكتشاف المواهب الشابة وتنمية قدراتهم الفنية والثقافية، وتنفيذ مسابقات وورش عمل لتفعيل مراكز الفنون بالجامعات ومراكز الشباب. ومن المستهدف أن يستفيد من هذه الأنشطة حوالي ٤ ملايين شاب خلال السنوات الأربع القادمة، وذلك بتكلفة تُقدَّر بحوالي ٥٤٣,٨ مليون جنيه (الباب الرابع).

البرنامج الفرعي السابع: توفير المنشآت الشبابية

تستهدف الحكومة تطوير المنشآت الرياضية الحالية، والتوسع في إنشاء منشآت رياضية جديدة، تشمل مراكز للتعليم المدني وحمامات سباحة بمراكز الشباب، ومعسكرات شبابية، وذلك بتكلفة حوالي

٣,٢ مليار جنيه، توجه لتنفيذ ما يلي:

- إنشاء سبعة مراكز للتعليم المدني والمنتديات والمعسكرات الكشفية تتضمَّن مركز التعليم المدني برأس سدر والسويس وتطوير مركز بني سويف.
- استكمال والبدء في إنشاء ٤٠ حمام سباحة.
- تطوير ١١ مُعسكرًا للشباب ومدينة شبابية تتضمن مُعسكري الشباب بمرسى مطروح والطور.
- تطوير ٧٠ مركزًا للشباب بالقرى الأكثر احتياجًا.
- استكمال ٣٠٦ ملاعب خماسية وقانونية وتطوير ١٢٠ مركزًا للشباب.

البرنامج الرئيسي الرابع: توفير الرعاية الصحية الشاملة

البرنامج الفرعي الأول: التأمين الصحي الشامل (المرحلة الأولى)

قامت الحكومة بإصدار قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل (رقم ٢ لسنة ٢٠١٨) والذي يهدف إلى مد التغطية التأمينية الشاملة لجميع المواطنين خلال ١٥ عاماً (خمس مراحل)، توافقاً مع المادة (١٨) من الدستور المصري التي تنص على أن لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة.

وفي ضوء هذا القانون، تتحمل الخزانة العامة للدولة قيمة إشتراك المؤمن عليهم من فئات غير القادرين بمن فيهم المتعطلين عن العمل غير القادرين وكل فرد من أفراد أسرة المعالين، ويبدأ تطبيق القانون عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٩ بمُعدل عامين لكل مرحلة. ويستهدف برنامج الحكومة تطبيق المرحلة الأولى في محافظات إقليم قناة السويس (السويس، بورسعيد، الإسماعيلية، شمال سيناء، جنوب سيناء). وفي هذا السياق، من المستهدف الانتهاء من تطوير مُستشفيات هذه المحافظات البالغ عددها ٣٣ مستشفى و١٣٥ وحدة رعاية صحية أولية وميكنة ١٥ مُستشفى لتكون جاهزة لتطبيق منظومة التأمين الصحي، فضلاً عن تطبيق الآليات التالية [جدول رقم (٣)]:

- إنشاء الهيئات الجديدة التي نص عليها قانون التأمين الصحي الاجتماعي، وتتضمن الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، وصندوق للاستثمار لضمان الاستدامة المالية، والهيئة العامة للرعاية الصحية، والهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية.
- حصر عدد غير القادرين والبدء في تغطيتهم في محافظات المرحلة الأولى.
- تحديد آليات إدراج القطاع غير الرسمي في التغطية الصحية.
- تطبيق منظومة طب الأسرة باعتبارها أهم مكونات الرعاية الصحية الأولية.
- البدء في التوعية الإعلامية.

- تطوير المنشآت الصحية المطبق عليها نظام التأمين الصحي وتأهيلها للحصول على الاعتماد المصري.

جدول رقم (٣) الملامح الأساسية لمنظومة التأمين الصحي خلال برنامج الحكومة

٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
تجهيز محافظة بورسعيد (١١ مستشفى، ٢٠ وحدة صحية).	بدء تغطية المواطنين بمحافظة بورسعيد (٧٤٩ ألف مواطن)، تجهيز محافظات المرحلة الأولى: السويس (٥ مستشفيات، ٣٣ وحدة صحية)، الإسماعيلية (٩ مستشفيات، ٦٠ وحدة صحية)، شمال وجنوب سيناء (٨ مستشفيات و٢٢ وحدة صحية).	تقييم تجربة بورسعيد، للاستفادة منها في التطبيق على كافة الوزارات.	استكمال التطبيق في محافظات المرحلة الأولى (شمال وجنوب سيناء).

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

البرنامج الفرعي الثاني: تطوير المنشآت الصحية

يستهدف برنامج الحكومة تطوير البنية الأساسية في القطاع الصحي بتكلفة ٨٢,٣ مليار جنيه، وذلك لتنفيذ ما يلي:

- تطوير المُستشفيات الصحية (بتكلفة ٥٥,٩ مليار جنيه)، وإنشاء ٣١ مستشفى جديداً، وزيادة عدد أسِرَّة المستشفيات الحكومية من ٣٩,٧ ألف سرير عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٤٣,٥ ألف سرير عام ٢٠٢٢/٢١، وعدد أسرة الأمانة العامة للمراكز الطبية من نحو ٤,٧ ألف سرير إلى نحو ٥,٤ ألف سرير.
- تطوير أقسام الرعاية الحرجة والعاجلة (بتكلفة ٢,١٥ مليار جنيه): لخفض مدة البقاء بالرعايات المركزة من ١١ يوماً إلى ٩ أيام فقط، وزيادة عدد الأسرة بهذه الأقسام ليبلغ المعدل ٨١٥١ مواطن/ سرير، وخفض مدة البقاء بالحضانات إلى أقل من ٢٥ يوماً، ونسبة الإشغال بها إلى ٩٧٪.

- تطوير وحدات الرعاية الصحية الأولية (بتكلفة ١١,١٥ مليار جنيه)، ويشمل تطوير ٤٨ مُستشفى (تكامل) وتحويلهم إلى مراكز أمومة وطفولة متطورة، وبما ينعكس على ارتفاع نسبة الأمهات اللاتي يقمن بأربع زيارات على الأقل لمتابعة الحمل من ٨٤٪ حالياً إلى ٨٦٪ بنهاية البرنامج.
- تطوير وحدات رعاية الأمومة والطفولة (بتكلفة ١٢٣٨ مليون جنيه)، بما يعمل على خفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة من ١٣,٣٣ طفلاً (لكل ألف طفل) حالياً إلى ١١,٨ طفلاً بنهاية البرنامج.
- تطوير وحدات الإسعاف (بتكلفة ١١,٩ مليار جنيه)، وتشمل تطوير خدمة الاستقبال وتلقي الشكاوي، وزيادة عدد نقاط الإسعاف، وتفعيل مشروع إدارة أسطول الإسعاف، وبما يساهم في خفض عدد وفيات حوادث الطرق من ١٢ شخصاً (لكل ١٠٠ ألف مواطن) حالياً إلى تسعة أشخاص عام ٢٠٢٢/٢١.

البرنامج الفرعي الثالث: تنمية وتطوير مهارات التمريض

يستهدف البرنامج زيادة عدد أعضاء هيئة التمريض بالمستشفيات من ٢٠,٦ مُمرض/ ممرضة لكل ألف نسمة حالياً إلى ٤٠,٢ ممرض/ ممرضة عام ٢٠٢٢/٢١، وذلك بالتوسع في برامج التعليم المرتبطة بالتمريض وزيادة عدد خريجي معاهد وكليات التمريض، وبتكلفة كلية تبلغ ٢,٦ مليار جنيه.

البرنامج الفرعي الرابع: تطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين

يستهدف برنامج الحكومة تطوير كافة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين بتكلفة إجمالية تبلغ ٤,٣ مليار جنيه، وبما يشمل ما يلي:

- خدمات مكافحة وعلاج وإعادة تأهيل الإدمان (بتكلفة ٨٦١ مليون جنيه): يهدف إلى خفض نسبة انتشار تعاطي المواد المخدرة من ٢,٤٪ حالياً (٢٠١٨/١٧) إلى ١,٤٪ بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١).

- تطوير الخدمات المُقدمة لذوي الإعاقة (بتكلفة ٨٦٠ مليون جنيه)، بتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية بما فيها الإرشاد الوراثي الوقائي، وإجراء الفحوصات والتحليلات المخبرية للكشف المبكر عن الأمراض، وتسجيل الأطفال حديثي الولادة الأكثر عرضة للإصابة بالإعاقة.
- الكشف المبكر وعلاج الأمراض المزمنة (بتكلفة ١,٧٢ مليار جنيه) من خلال نشر الوعي الخاص بالكشف المبكر وكيفية عدم الإصابة بها، ونشر العيادات الخاصة بالكشف المبكر، وتوفير الأدوية المطلوبة.
- تفعيل جهود مُكافحة العدوى (بتكلفة ٥١٥ مليون جنيه): لخفض نسبة العدوى بالمستشفيات، من خلال التحديث المستمر للدليل الإرشادي لمكافحة العدوى، وعمل فرق متابعة لازمة لفرق العدوى على كافة المستشفيات، وتعظيم دور ضباط مكافحة العدوى بالإدارات والمستشفيات والوحدات الصحية.
- القضاء على قوائم الانتظار الخاصة بالجراحات الأساسية (الرمد، مفاصل عظام، قسطرة القلب): من خلال حصر جميع المستشفيات المقدمة لهذه التخصصات وضمان استغلال كافة الموارد المتاحة من قوى بشرية وتجهيزات ومستلزمات، وتفعيل ميكنة قوائم الانتظار من خلال نظام إليكتروني متكامل والربط والتعاون مع المستشفيات الجامعية.
- القضاء على البلهارسيا وخفض معدل الإصابة بالطفيليات المعوية (٣٣٠ مليون جنيه).
- تجهيز وتشغيل مستشفى نموذجية بكل محافظة: من المستهدف تطبيق هذا النظام في ٢٧ مستشفى عام ٢٠٢١/٢٠.

البرنامج الفرعي الخامس: توفير الأدوية الطبية والأمصال وألبان الأطفال والأجهزة الطبية

يهدف البرنامج إلى توجيه حوالي ١٤,٦ مليار جنيه لضمان تأمين الإحتياجات من الأدوية الحيوية وتوفيرها بالأسعار المناسبة. وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة ما يلي:

- تفعيل الخط الساخن الخاص بنواقص الأدوية، وميكنة كافة الخدمات التي تقدمها الإدارة المركزية للشئون الصيدلية.

- تفعيل منظومة الأبحاث الدوائية وربطها بشبكة البحث العلمي.
- توفير إحتياجات المواطنين من الأمصال وتطبيق أفضل مواصفة تشغيلية لإنتاج الأمصال ونقل تكنولوجيا التصنيع للقاحات جديدة بما يعمل على رفع نسبة المنتج المحلي من الطعوم من ١٥٪ حالياً إلى ٦٠٪ بنهاية البرنامج.
- ميكنة عملية صرف ألبان الأطفال الرُضع وضمان توفير حوالي ٢٢,٥ مليون علبة لبن أطفال سنويًا.
- خفض عدد الأدوية التي لها مستورد واحد من ٣٠ دواء حاليًا إلى ٢٠ دواء عام ٢٠٢١/٢٠.
- خفض عدد الأدوية التي تعاني من النقص من ٧٠ نوعاً إلى ١٠ أنواع فقط عام ٢٠٢٠/١٩.
- إنشاء كيان جديد للرقابة على الدواء.

البرنامج الفرعي السادس: زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الأدوية واللقاحات

يستهدف برنامج الحكومة تشجيع التصنيع المحلي للأدوية الاستراتيجية من خلال تنفيذ ما يلي بتكلفة حوالي ٢,٣ مليار جنيه، من خلال:

- مشروع إنشاء مصنع لقاح إنفلونزا الطيور البيطري، بتكلفة تقدر بحوالي ٣٣٨,٤ مليون جنيه، بحيث يتم بدء الإنتاج عام ٢٠٢٢/٢١ وإنتاج حوالي ٤٠٠ مليون جرعة سنويًا.
- إنتاج الأنسولين محليًا بالتعاون مع شركة نوفو نورديسك بتكلفة حوالي ٩٢٥ مليون جنيه، وذلك بما يعمل على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي إلى ٨٠٪.
- إنشاء مصنع لإنتاج علاج الأورام بتكلفة تبلغ حوالي مليار جنيه. ومن المستهدف بدء الإنتاج عام ٢٠٢١/٢٠، وبما يعمل على خفض نسبة الإستيراد من ٩٠٪ إلى ٣٠٪، ونقل تكنولوجيا التصنيع لعدد ٩٢ مستحضراً لعلاج الأورام.

البرنامج الفرعي السابع: مكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي (فيروس سي)

يستهدف برنامج الحكومة خفض نسبة انتشار الالتهاب الكبدي والحالات المصابة من ٣,٦٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٢,٥٪ عام ٢٠٢٢/٢١، وذلك بتكلفة إجمالية حوالي ٢,٦٦ مليار جنيه، من خلال ما يلي:

- المسح الميداني لاكتشاف المصابين لفحص ست فئات مستهدفة في إطار مبادرة الرئيس التي نتج عنها علاج ٢ مليون مواطن حتى الآن (تكلفة علاج الفرد تبلغ حوالي ٨٠ ألف جنيه)، وإجراء الفحوص لعدد ٣٧ مليون مواطن خلال الفترة.
- تفعيل دور القوافل الطبية المُتخصّصة، وعمل المسح الدوري وعلاج المصابين بصورة دورية، وتكثيف برامج التوعية الصحية للعاملين المعرضين للإصابة.
- توفير كل مستلزمات المعامل للتحليلات الطبية اللازمة.
- ميكنة منظومة العلاج بالكامل لتسجيل الحالات المفحوصة والمعالجة.

البرنامج الفرعي الثامن: علاج المواطنين على نفقة الدولة

يستهدف برنامج الحكومة ميكنة جميع جهات تقديم خدمات العلاج على نفقة الدولة، وتفعيل نظام (فيديو كونفرانس) لمناظرة مرضى العلاج على نفقة الدولة داخل محافظاتهم، وإضافة وتكويد العلاج البيولوجي وخدمة الأطراف الصناعية لذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير مظلة الحماية الاجتماعية لغير القادرين المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، وذلك بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي ٢٩,٦ مليار جنيه.

البرنامج الفرعي التاسع: تطوير المستشفيات الجامعية

ويستهدف البرنامج تطوير أداء وحدات العمل بالمستشفيات الجامعية، وميكنة العمل وتطوير الهياكل التنظيمية والإدارية، بالإضافة للتوسع في المستشفيات الجامعية والوصول لكافة الأقاليم والمحافظات. وتقدر التكلفة الكلية للبرنامج بنحو ٧١,٤ مليار جنيه، منها ١٧,١ مليار جنيه تكلفة استثمارية.

ويتضمن البرنامج زيادة حاضنات الأطفال من ٨٥٦ حاضنة عام ٢٠١٧/١٦ إلى ١٦٠٠ حاضنة عام ٢٠٢٢/٢١ وزيادة عدد العمليات الجراحية الخاصة من ٣١ ألف إلى ٤٠ ألف، وعدد أسرة العناية المركزة من ٢٠٦٦ سريراً إلى ٣٥٠٠ سرير [ملحق رقم (٢٧)].

التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي

√ أن اتجاه الاقتصاد المصري للتعافي في الآونة الأخيرة، يعكس نجاح البرنامج الوطني للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في التصدي للتحديات الهيكلية، مما يمهد الآن لمرحلة الانطلاق وجني الثمار.

√ أن تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام هو شرط أساسي لإمكان تحسين المستويات المعيشية للمواطنين، والنهوض بمستوى الخدمات العامة المقدمة لهم، والتصدي لقضايا البطالة والتضخم.

√ أن تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار مطلب أساسي لتعزيز قدرة الحكومة على تمويل برامجها التنموية لدفع عجلة التنمية.

√ تؤمن الحكومة بالدور الحيوي والإيجابي الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي في ظل آليات السوق المنضبط.

√ تعهد الحكومة بإتخاذ التدابير اللازمة لتعبئة المدخرات المحلية بما يسمح بالوفاء بمتطلبات الاستثمار ودون التعويل كثيراً على الاقتراض الخارجي.

√ تلتزم الحكومة بمواصلة برامج تحسين كفاءة الأداء الحكومي وترشيد الإنفاق العام، وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي.

√ أن المشروعات القومية الكُبرى تسهم بشكل فاعل في إحداث الطفرات التنموية وتطوير البنية الأساسية وتحقيق الانتشار العمراني، وتسريع دوران عجلة الإنتاج.

√ أن رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة، تقتضي الإسراع في تطوير البنية المعلوماتية وتنمية القدرات البشرية للعاملين بالدولة وميكنة وتحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.

التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي

يعد تسريع معدل النمو الاقتصادي – معبراً عنه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي – من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية في كافة أولويات برنامج عمل الحكومة، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لتحقيق مُتطلبات التنمية المستدامة وللتصدي الفاعل للتحديات الراهنة التي تجابه الاقتصاد المصري، فمن ناحية أولى، يؤدي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى تسارع الطاقة الإنتاجية، وبالتالي تنامي القدرة على زيادة المعروض المحلي من السلع والخدمات مما يسمح بالوفاء بالاحتياجات المعيشية للمواطنين ودرء مخاطر الموجات التضخمية. ومن ناحية ثانية، يسهم النمو الاقتصادي المرتفع في دفع عجلة الاستثمار وزيادة مستويات الإنتاج والتشغيل على النحو الذي يُعين في التصدي لمشكلة البطالة. ومن ناحية ثالثة، من شأن إطراد نمو الاقتصاد القومي زيادة الإيرادات العامة للدولة مما يُمكّنها من تدبير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على التعليم والصحة والإسكان الاجتماعي والمرافق العامة ومن توفير الدعم والحماية الاجتماعية للفئات الأقل دخلاً، والأقاليم الأبطأ نمواً، وهو ما يُدعّم بدوره من جهود الدولة في تحقيق التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية والحد من مشاكل الفقر في المجتمع والتفاوت البين في الدخول ومن اتساع الفجوات التنموية بين مختلف الأقاليم.

وإدراكاً للمناقب سالفة الذكر، واحتذاءً بالتجارب الناجحة لدول شرق وجنوب شرق آسيا والصين والهند، والتي حققت طفرات تنموية اقترنت بمعدلات نمو اقتصادي مرتفع، فقد تبنى برنامج عمل الحكومة مستهدفات الخطة متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) في شأنه رفع معدل النمو إلى ٥,٨٪ في عام ٢٠١٩/١٨ ليتصاعد تريجياً حتى يصل إلى ٨٪ في عام ٢٠٢٢/٢١، وهو ما يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة) إلى ٣,٨٧ تريليون جنيه ثم إلى ٤,٧٧ تريليون جنيه في العامين المذكورين على التوالي [شكل رقم (٨)].

شكل رقم (٨): تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي

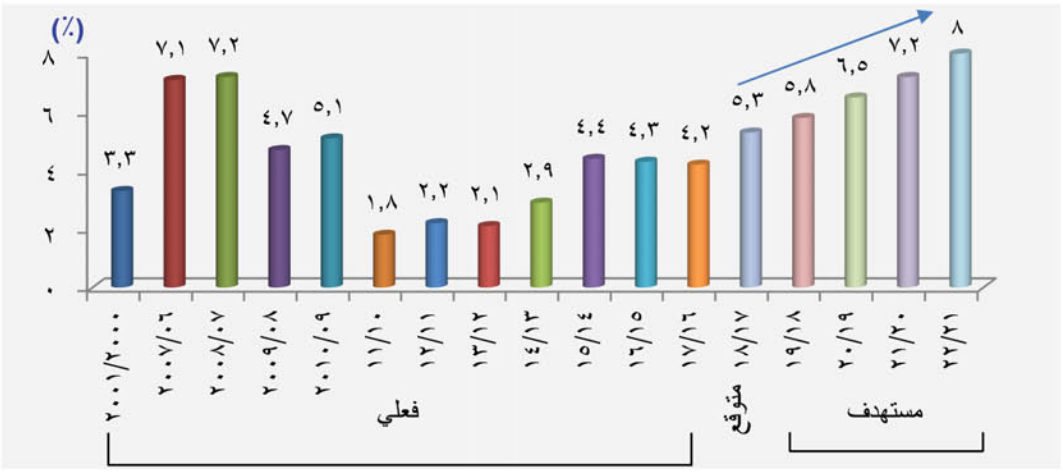

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

يوضح الشكل رقم (٩) الصورة الكلية للبرامج الداعمة للتنمية الاقتصادية، ورفع كفاءة الأداء الحكومي.

شكل رقم (٩) الصورة الإجمالية للبرامج الرئيسية والفرعية

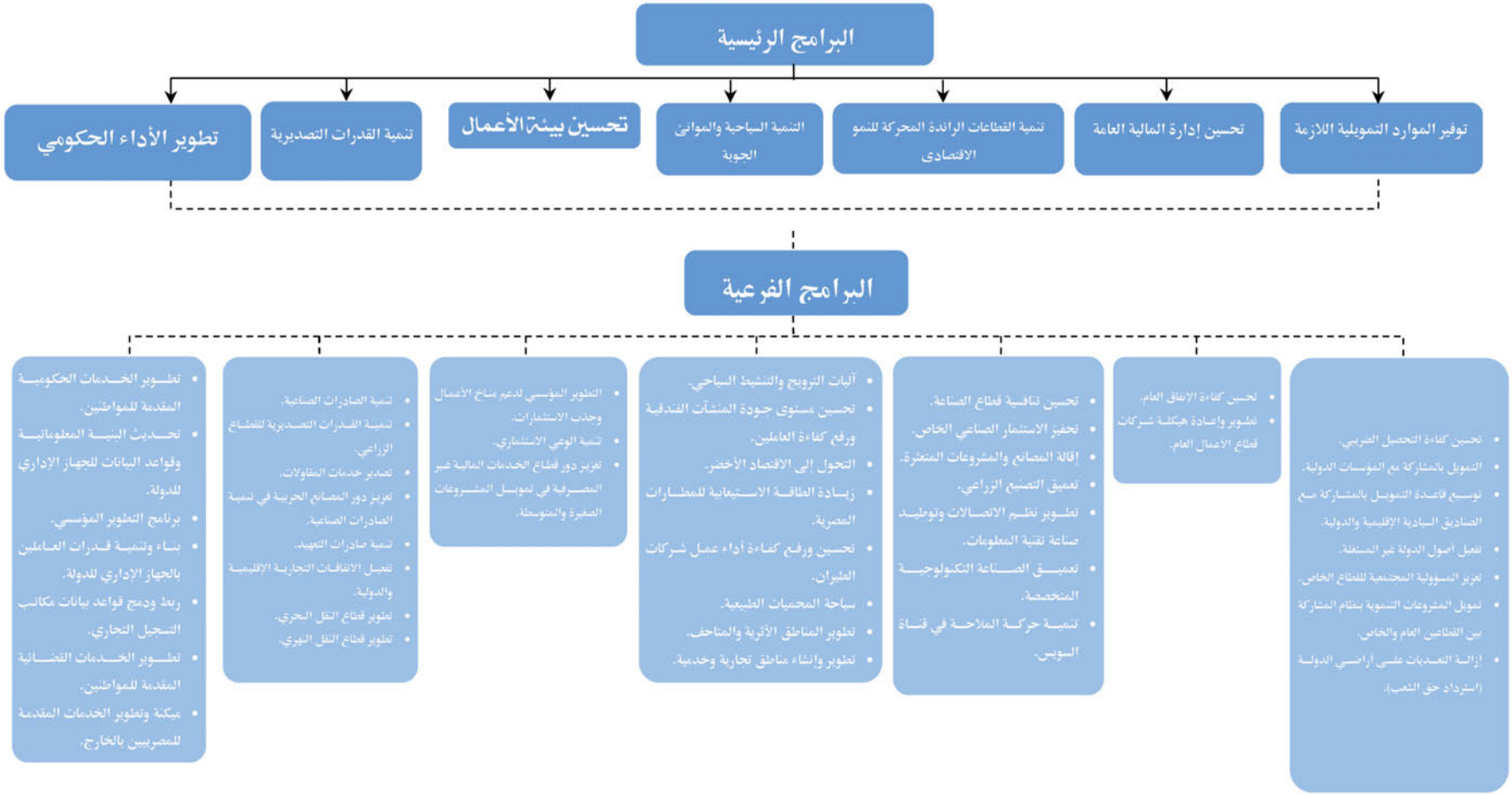

البرنامج الرئيسي الأول: توفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ البرنامج

يتطلب تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة سالفة الذكر، تعبئة مزيد من المدخرات والإرتقاء بمعدل الاستثمار ليصل إلى ٢٥٪ عام ٢٠٢٢/٢١. لذا، تؤكد الحكومة التزامها باتباع حزمة السياسات والإجراءات التي من شأنها رفع معدلات الادخار إلى المستويات المنشودة لتضييق فجوة الموارد وبلوغ معدلات الاستثمار المستهدفة في الأعوام الأربعة القادمة، ومن أهمها ما يلي:

- خفض العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال استمرار نهج السياسة المالية الهادفة إلى تحسين كفاءة الأداء والتحصيل الضريبي وترشيد الاستهلاك الحكومي.
- تواصل استهداف السياسة النقدية امتصاص السيولة المالية الفائضة في الأسواق وكبح جِماح التضخم، من خلال طرح البنوك لأوعية ادخارية جديدة ومتنوّعة، وتأسيس صناديق وشركات استثمار وريادة أعمال، لتشجيع المواطنين على إيداع مدخراتهم في القطاع المصرفي، على غرار بنك ناصر الاجتماعي على سبيل المثال [ملحق رقم (٢٨)].
- انتهاج سياسة استثمارية تستهدف تشجيع إعادة استثمار أرباح الشركات وإعادة تدويرها في الاقتصاد القومي.
- تعزيز الشمول المالي من خلال التوسّع في إنشاء فروع للبنوك ومكاتب البريد في القرى والتجمّعات السكانية التي لا تتوفّر بها خدمات مصرفية.
- تبنّي خطة لتحفيز مُدخرات العاملين بالخارج وضمان تداولها من خلال القطاع المصرفي وزيادة مشاركتهم في التنمية الاقتصادية.
- تبنّي خطة للتوعية بأهمية الادخار لتنمية ثقافة الادخار لدى المواطنين وتنمية الثقافة المالية.
- تفعيل الدور المرتقب للمجلس الأعلى للمدفوعات في السيطرة على التضخم وزيادة معدلات الادخار.

وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة خفض نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٤,١٪ بحلول عام ٢٠٢٢/٢١ [شكل رقم (١٠)]، وتحقيق فائض أولي في حدود ٢٪ بدايةً من عام ٢٠١٩/١٨، وخفض معدلات الدين العام إلى نحو٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢١/٢٠ وإلى ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٢٢/٢١.

شكل رقم (١٠)

تطوّر العجز الكلي في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

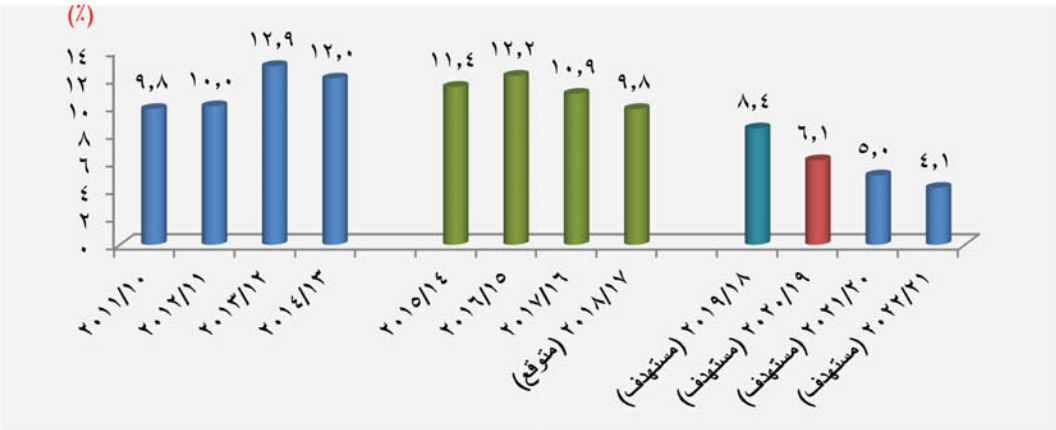

المصدر: وزارة المالية.

وذلك من خلال ما يلي:

- تنويع مصادر التمويل بين المحلي والخارجي (٣٠٪ خارجي، و٧٠٪ داخلي) للحد من تأثير ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المحلي على خدمة الدين، وذلك بالاستفادة من وسائل تمويل مُيسّرة (منخفضة التكاليف وطويلة الأجل) من المؤسسات الدولية، واستهداف تمديد آجال إصدارات أذون وسندات الخزانة إلى آجال أطول لإطالة عمر الدين وضمان استدامة معدلات الدين على المدى المتوسط.
- توسيع قاعدة المستثمرين عن طريق جذب المؤسسات الاستثمارية للاكتتاب في أذون وسندات الخزانة في السوق المحلية لتحقيق خفض تدريجي في تكلفة الدين.
- المشاركة الاستثمارية في طروحات الشركات العامة لتنشيط سوق الأوراق المالية ورفع كفاءة هذه الشركات.

- الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات في مجال ترشيد الإنفاق غير الفعال والذي لا يؤثر بشكل مباشر على الفئات الأولى بالرعاية، مثل دعم الطاقة، والاستمرار في جهود الضبط المالي لتوفير حيز مالي يسمح بتوجيه موارد الدولية للإنفاق الاجتماعي والتنموي بدلاً من أعباء خدمة الدين.
- العمل على تحقيق أعلى عائد لأصول الدولة.

البرنامج الفرعي الأول: تحسين كفاءة التحصيل الضريبي

يستهدف برنامج الحكومة العمل على مضاعفة الإيرادات الضريبية لتصل بنهاية البرنامج إلى ١١٦٠ مليار جنيه، وذلك من خلال ما يلي [شكل رقم (١١)]:

شكل رقم (١١): تطور الإيرادات الضريبية المستهدفة

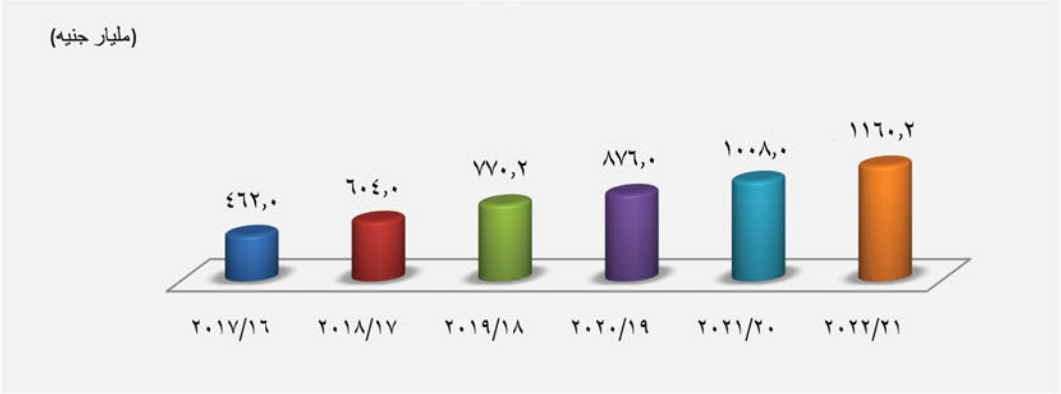

المصدر: وزارة المالية

- **الإرتقاء بكفاءة التحصيل الضريبي وميكنة الخدمات الحكومية بمصلحة الضرائب العقارية**، بما يعمل على زيادة إيرادات الضرائب العقارية من ٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧ إلى ١٠ مليار جنيه بنهاية البرنامج، وذلك من خلال:
  - اعتماد مشروع قانون بزيادة أسعار الرسوم والخدمات على المستخرجات التي تصدر على المصلحة، ومشروع باستحداث قانون بفرض رسم على استلام العقارات.
  - تطوير كافة مقار الضرائب العقارية وميكنتها وتزويدها بالأجهزة والنظم التكنولوجية الحديثة.

- تفعيل استخدام الخرائط الجغرافية الرقمية وتعزيز قدرات ومهارات العاملين بجهاز التحصيل، وميكنة الخدمات الحكومية بميكنة جميع المستخرجات الرسمية وتعديل الرسوم المقرّرة عليها.
- تطوير إجراءات حصر الوحدات العقارية والتقييم العقاري وإجراءات ربط الضريبة والتحصيل.

- **تحسين كفاءة التحصيل بمصلحة الضرائب العامة**، لزيادة الحصيلة الضريبية، من ٤٠٩ مليار جنيه إلى ٨٣٩,٧ مليار جنيه، من خلال:

- مكافحة التهرب الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز ارتباط إيرادات الدولة بالنشاط الاقتصادي.
- ميكنة الضرائب المصرية، حيث تم التعاقد مع إحدى الشركات العالمية شركة إرنست ويونج (E&Y) لدراسة الوضع الحالي لمصلحة الضرائب ووضع أسس جديدة لدورات العمل، كذلك سيتم وضع الهيكل التنظيمي الجديد لمصلحة الضرائب الموحد.
- تفعيل استخدام نظام الفاتورة الإليكترونية، من خلال نظام المعاملات الإليكترونية في قطاع الأعمال (B2B)، الذي يساعد على مراقبة المعاملات المختلفة وضمان وصول ضريبة القيمة المضافة على الفواتير الصادرة من التجار للدولة، وكذلك نظام المعاملات الإليكترونية بين قطاع الأعمال والمستهلكين (B2C) الذي يساعد في الحد من التهرّب الضريبي بقطاع التجزئة.
- مشروع الفحص المُميكن للحسابات بضرائب القيمة المضافة.
- التوسع فى إصدار البطاقة الضريبية الذكية.
- استكمال تنفيذ نظام متكامل لإصدار البطاقات الضريبية المُمغنطة والذكية الجديدة.
- تطبيق نظام ضريبي مُبسّط للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة لتوسيع القاعدة الضريبية وتحفيز القطاع غير الرسمي للدمج في المنظومة الرسمية.

- إنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصّصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين وبعض الأنشطة الاقتصادية.
- إلزام كبار الممولين بالميكنة الإليكترونية في عملية الدفع والتحصيل فيما يخص ضرائب الدخل والقيمة المضافة والجمارك والضرائب العقارية.
- استحداث نظام ضريبي موحّد لمصلحة الضرائب المصرية (ضرائب الدخل، والقيمة المضافة).
- إعداد استراتيجية للإيرادات الضريبية خلال المدى المتوسط.
- الانتهاء من إيجاد شبكة للتحصيل الإليكتروني (٣٧ بنكاً، ٤٢٠٥ فرعاً، ٤٠٠٠ مكتب بريد).
- استهداف زيادة الحصيلة من المهن الحرة.
- المراجعة المستمرة للرسوم على التراخيص.
- تطبيق منظومة الفاتورة الإليكترونية لقطاع الأعمال.
- إنشاء شركة تكنولوجيا الخدمات الضريبية.

- **تحسين كفاءة التحصيل بمصلحة الجمارك:** من خلال الربط بين البنك المركزي ومصلحة الجمارك (نموذج ٤)، ومشروع النافذة الواحدة بمصلحة الجمارك، والذي يهدف إلى تسهيل الإجراءات وتخفيض عدد مستندات التصدير من ستة مستندات حاليًا إلى ثلاثة مستندات فقط عام ٢٠٢٢/٢١، وعدد مستندات الإستيراد من تسعة مستندات إلى ثلاثة مستندات فقط، وتنفيذ مشروع الإقرار الجمركي الإداري الموحد، وإصدار قانون الجمارك الجديد الذي يهدف لتسهيل وتيسير حركة التجارة الدولية، وإدخال نظام الأختام الإليكترونية والأقفال الذكية، وادخال نظام التتّبع المركزي وتفعيل فكرة المخاطر الجمركية.

البرنامج الفرعي الثاني: التمويل بالمشاركة مع المؤسسات الدولية

في إطار هدف تخفيض أعباء الدين الخارجي وإعادة هيكلته، يستهدف برنامج الحكومة تعظيم الاستفادة من فرص التمويل الدولي بشروط ميسرة والاستفادة من المنح والمساعدات في تمويل المشروعات التنموية. وفي هذا السياق، وجهت الحكومة حوالي ٢٨ مليار دولار من المنح والقروض الأجنبية(٤ مليار دولار منح، و٢٤ مليار دولار قروض) لذلك الغرض، تم صرف حوالي ١١,٤ مليار دولار منها خلال الفترة الماضية، ومن المستهدف توجيه المبالغ المتبقية البالغ قيمتها حوالي ١٦,٦٧ مليار دولار لتمويل البرامج والمشروعات التنموية الواردة في برنامج الحكومة [ملحق رقم (٢٩)].

البرنامج الفرعي الثالث: توسيع قاعدة التمويل بالمشاركة مع الصناديق السيادية الإقليمية والدولية

يُعد صندوق مصر أول صندوق سيادي يهدف إلى تنمية ثروات مصر من الأصول والموارد الطبيعية بشكلٍ مستدام، لتعظيم قيمة هذه الموارد للأجيال القادمة.

يركز هذا الصندوق بشكل رئيسي على الاستثمار المحلي، وذلك من خلال الاستثمار في الأصول والشركات القائمة حالياً أو في مشاريع ومناطق جديدة، وذلك بهدف استغلال كافة الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر. وسوف يعمد إلى الاستحواذ على الأصول المستغلة وغير المستغلة وحصص في الشركات العامة بالأسعار السوقية. بالإضافة الى شركات وأصول محدّدة (بما في ذلك الأراضي والمباني) لخلق شراكة مع المستثمرين من القطاع الخاص من أجل ضخ رؤوس الأموال ووضع استراتيجيات الإدارة المتقدمة لتحقيق عوائد أعلى وتوليد مزيد من فرص العمل.

ومن المستهدف توجيه موارد الصندوق للاستثمار في كافة المجالات والقطاعات، إلا أنه سوف يتم التركيز على بعض من القطاعات الواعدة مثل البتروكيماويات، والتعدين، والسياحة، والصناعات الدوائية.

وتستهدف الحكومة تعزيز مشاركة الصندوق مع الصناديق السيادية والمؤسسات المالية الكبرى من خلال ضح رؤوس أموال أو المساعدة بخبراتهم في هذا المجال، وكذلك إمكانية إنشاء شركات وصناديق فرعية.

وسيعمل الصندوق المصري على تحقيق التوازن بين الاستثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل مع التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل التي لها بُعد تنموي.

وتتكون موارد الصندوق من رأسمال مصرح به قدره ٢٠٠ مليار جنيه مصري ورأس مال مدفوغ قدره ٥ مليار جنيه مصري، وسيتم دفع ١ مليار جنيه منها من قبل خزانة الدولة عند إنشاء الصندوق والباقي على مدار ٣ سنوات. وسيكون المصدر الأساسي لموارد الصندوق قاعدة الأصول التي سيستثمر فيها الصندوق وبمشاركة القطاع الخاص.وستشمل الموارد الأخرى استثمارات المؤسسات المالية المحلية والدولية، واستثمارات الشركات والصناديق السيادية في الصناديق الفرعية للصندوق، بالإضافة إلى الأرباح المتبقية من استثمارات الصندوق.

ولا يعمل الصندوق على خصخصة شركات قطاع الأعمال، بل يهدف الصندوق إلى العمل مع الكيانات الحكومية المختلفة لتعظيم العائد من أصول هذه الكيانات وتطويرها، وذلك عن طريق تكوين شراكات مع القطاع الخاص لتحقيق نمو حقيقي في جميع القطاعات في مصر.

البرنامج الفرعي الرابع: تفعيل أصول الدولة غير المستغلة

يستهدف البرنامج تنفيذ رؤية شاملة متسقة مع مشروعات الدولة ذات الصلة لتسريع الخُطى في تنفيذ هذا البرنامج، وذلك من خلال توفير مقرات لهيئات وأجهزة تابعة للدولة وبالتالي تحقيق وفر على الموازنة العامة، والتنسيق مع لجنة الانتقال الى العاصمة الادارية الجديدة لدراسة الاستغلال الأمثل للعقارات التي سيتم إخلاؤها، والتنسيق مع لجنة الحفاظ على القاهرة التراثية لحسن استغلال المباني ضمن المناطق التراثية واستغلالها بمخطط أكثر شمولية.

وفي إطار تحقيق أهداف صندوق مصر السيادي فيما يتعلق بتحسين إدارة موارد الدولة وتحقيق التنمية المستدامة، سوف يتم دراسة وتحديد شرائح من الأصول غير المستغلة لتعزيز الصندوق

السيادي للدخول بها كحصص عينية في مشروعات تنموية ذات جدوى اقتصادية لتعظيم العائد من تلك الأصول.

البرنامج الفرعي الخامس: تعزيز المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص

في ضوء الأهمية الاقتصادية الكبرى التي يلعبها القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتعزيز الرفاه الاجتماعي، تستهدف الحكومة تنفيذ برنامج لتعزيز المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص، ويستهدف البرنامج تنفيذ ما يلي:

- الترويج للسياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الانتاجية وتوفير الوظائف اللائقة وريادة الأعمال والإبداع والابتكار.
- تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة على تبني برامج ومبادىء المسؤولية المجتمعية.
- المساعدة على خلق فرص عمل جديدة تتلائم مع ذات نشاط المؤسسة وتنعكس على ربحيتها.
- تشجيع التناغم مع المنظمات الدولية المعنية ومنظمات المجتمع المدني والمشروعات المتوسطة والصغيرة والشركات دولية النشاط والجامعات حول برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تسهيل التفاعل بين الشركات والجامعات من أجل الاطلاع على وجهة النظر الأكاديمية في التحديات التي تواجهها.

البرنامج الفرعي السادس: تمويل المشروعات التنموية بنظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص

يهدف برنامج الحكومة إلى التوسع فى تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والخاص من خلال آلية (PPP)، خاصةً مشروعات الصرف الصحي وتحلية المياه والنقل والمواصلات والصحة والتعليم، ومن المستهدف خلال الفترة القادمة ما يلي:

- إجراء بعض التعديلات التشريعية والتنفيذية لتقليص مدة الطرح والتعاقد للدفع بتنفيذ المشروعات الاستثمارية، مثل وضع المعايير والمحددات التي تناسب تنفيذ المشروعات من خلال آلية (PPP)، وبحيث يتم تعميم تلك المعايير على جميع الوزارات والجهات الحكومية واستخدام تلك المعايير عند تحديد الموازنة الاستثمارية للدولة كل عام للتأكد من تنفيذ كافة المشروعات المناسبة وفقاً للمعايير المحددة بنظام المشاركة بين القطاع العام والخاص.
- التنسيق مع عديدٍ من المؤسسات الدولية لتوفير منح وتمويل تُخصص لعملية إجراء الدراسات الفنية ودراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية المحتمل تنفيذها وفقاً لآلية المشاركة بين القطاع العام والخاص.
- التوسع في بناء القدرات بالهيئات والوزارات لإدارة مشروعات الـPPP طويلة الأجل من خلال إنشاء وحدات فرعية للمشاركة بين القطاع العام والخاص بكافة الجهات التي لديها مشاريع مزمع طرحها من خلال الـPPP.
- اتخاذ تدابير من شأنها تحفيز المؤسسات الدولية وصناديق التمويل السيادية الاقليمية لتمويل تنفيذ المشروعات القائمة على المشاركة.

البرنامج الفرعي السابع: إزالة التعديات على أراضي أملاك الدولة (استرداد حق الشعب)

تستهدف الحكومة إزالة التعديات على أراضي أملاك الدولة (البالغ عددها ٤٠٢ ألف حالة على مساحة ٧,٨ مليار م^{٢} منها ١٥٩ مليون م^{٢} تعدي بالبناء و١,٨١ مليون فدان تعدي على الأراضي الزراعية) واستردادها وتقنين الحالات الجادة، ومن المستهدف في هذا السياق تحصيل مبلغ وقدره ١٠٠ مليار جنيه.

البرنامج الرئيسي الثاني: تحسين إدارة المالية العامة للدولة

البرنامج الفرعي الأول: تحسين كفاءة الإنفاق العام

تستهدف الحكومة رفع الكفاءة التخصيصية لموارد وإمكانيات الهيئات والوحدات الاقتصادية بما يساعد في تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، ومن المستهدف في هذا السياق تنفيذ ما يلي:

- ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.
- ميكنة عمليات التحصيل الإليكتروني.
- ميكنة نظم رواتب العاملين بالدولة.
- تعديل الإطار التشريعي المنظم للتعاقدات الحكومية، وذلك بتعديل قانون تنظيم المناقصات والمزايدات، والبدء في وضع برامج تدريبية للعاملين بالجهات الإدارية على كيفية تطبيق القانون.
- الشراء المجمع، وذلك بهدف توحيد وتنميط الأصناف المستخدمة بكافة جهات الدولة، وإحكام الرقابة على المخازن، والاستفادة من الأصناف الزائدة في بعض الجهات.
- التخلص من الراكد وعدم شراء أصول زائدة عن الاحتياج، ومن المستهدف زيادة عدد جلسات المزادات من ١٨٠ جلسة عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٢٢٥ جلسة عام ٢٠٢٠/١٩ وبما ينتج عنها تحقيق إيرادات متوقعة في ضوء بيع المخزون بحوالي ١٠٠ مليون جنيه.
- تعميم تطبيق موازنة البرامج والأداء، وذلك على كافة الوزارات بنهاية البرنامج، مقارنةً بسبع وزارات عام ٢٠١٨/١٧ و١٦ وزارة عام ٢٠١٩/١٨ و٢٤ وزارة عام ٢٠٢٠/١٩.

البرنامج الفرعي الثاني: تطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام

بدأت الحكومة خلال السنوات الماضية تنفيذ برنامج طموح لتطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام (٨ شركات و١٢١ شركة تابعة) والذي انعكس في ارتفاع إيرادات النشاط الجاري

لهذه الشركات ليصل إلى حوالي ٨٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦. ويستهدف البرنامج تحقيق نمو في هذه الإيرادات بمعدل ١٢٪ سنوياً، وذلك من خلال المحاور الخمسة التالية:

١) هيكلة الإدارة بإعادة تشكيل مجالس الإدارات، وهيكلة العمالة وتدريبها.

٢) الاستغلال الأمثل للأصول باستخدام الأصول غير المستغلة كحصص عينية في شركات جديدة أو لتسوية المديونيات.

٣) الإصلاح التشريعي بمُراجعة قانون شركات قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

٤) الهيكلة المالية بتسوية المديونيات المُتراكمة، ومن خلال برنامج الطروحات الذي يهدف إلى تمويل الشركات من خلال طرح نسبة (١٥-٣٠٪) من رأس المال في البورصة المصرية، وتتضمن المرحلة الأولى منه ٢٣ شركة مستهدف تنفيذها خلال عامين.

٥) تطوير المصانع والإمكانيات الفنية: تطوير شركات حليج الأقطان، وتطوير شركات الغزل والنسيج ونقل بعض المصانع خارج الكتلة السكنية، وتطوير شركتي الحديد والصلب والدلتا للصلب، واستكمال تحديث شركة النصر لصناعة الكوك، ونقل مصانع الشركة القومية للإسمنت من حلوان إلى محافظة المنيا توافقاً مع الاشتراطات البيئية، وتطوير شركة مصر للألومنيوم بزيادة الطاقة الإنتاجية بمقدار ٢٥٠ ألف طن، وإعادة هيكلة شركتي الدلتا للأسمدة والنصر للأسمدة، والانتهاء من مشروع إعادة تأهيل مصانع شركات الصناعات الكيماوية (كيما) للعمل بالغاز الطبيعي، ودمج بعض الشركات العاملة بقطاع المقاولات، وتطوير كافة الفنادق المملوكة للدولة.

هذا، وتقدر تكلفة تنفيذ البرنامج بحوالي ٦٢,٣ مليار جنيه [ملحق رقم (٣٠)].

البرنامج الرئيسي الثالث: تنمية القطاعات الرائدة المحركة للنمو الاقتصادي

البرنامج الفرعي الأول: تحسين تنافسية قطاع الصناعة

يستهدف برنامج الحكومة تطوير منظومة المواصفات والجودة بما يعمل على **تحسين تنافسية قطاع الصناعة** وتعزيز قدراتها على النفاذ للأسواق العالمية ومنافسة المنتجات المستوردة والإحلال محلها، وفي هذا السياق، من المستهدف تنفيذ ما يلي [ملحق رقم (٣١)]:

- زيادة عدد المواصفات القياسية المتوافقة مع المعايير الدولية من ٥٠٠ مواصفة عام ٢٠١٧/١٦ إلى ١٠٠٠ مواصفة مع بداية تنفيذ البرنامج عام ٢٠١٩/١٨.
- زيادة عدد المواصفات القياسية المتوافقة مع المعايير البيئية الدولية من مواصفتين إلى ٢٠ مواصفة، وذلك بما يعمل على تحسين ترتيب مصر في مؤشر التوافق البيئي.
- تطوير منظومة الاعتماد والجودة، وبحيث يرتفع عدد الاختبارات من ١٠ إلى ٥٠ إختباراً.
- تخفيض متوسط الوقت الزمني المستغرق لتحليل العينات (التحاليل الكيميائية والميكانيكية) من ٣٠ يوماً إلى ثلاثة أيام فقط.
- تدريب ١٠٠ مصنع سنوياً لتأهيلها للحصول على شهادات الجودة.
- تطوير منظومة الرقابة والتفتيش الصناعي بتخفيض الوقت اللازم لاتمام عملية التفتيش من أسبوع إلى ٣ أيام، وزيادة عدد المصانع التي يتم تفتيشها من ألف مصنع إلى ثمانية آلاف مصنع.

البرنامج الفرعي الثاني: تحفيز الاستثمار الصناعي الخاص

يستهدف برنامج الحكومة تحسين بيئة الأعمال المشجعة لدفع الاستثمارات الخاصة بالقطاع الصناعي، والتمهيد لتحقيق تنمية صناعية ملموسة خلال السنوات الأربع القادمة تعمل على

زيادة معدل النمو الصناعي من ٦,٣٪ عام ٢٠١٩/١٨ إلى ١٠,٧٪ عام ٢٠٢٢/٢١، وذلك من خلال ما يلي:

- تبسيط إجراءات التراخيص الصناعية، بتخفيض الوقت المستغرق لبدء الأعمال من شهر حالياً (٢٠١٨/١٧) إلى أسبوع في أول عام من البرنامج (٢٠١٩/١٨)، والاستمرار في تقديم المعاملات إليكترونياً في تسعة فروع تابعة لهيئة التنمية الصناعية، وإنشاء خمسة فروع أخرى.
- إنشاء ١٣ مجمعاً صناعياً بإجمالي ٤,٤٣٦ وحدة: تستهدف توفير نحو ٤٢,٦ ألف فرصة عمل مباشرة، ١٧٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة، بتكلفة حوالي ٥,٤ مليار جنيه (شاملة حوالي مليار جنيه مرافق).
- توفير التجمعات الصناعية صديقة البيئة والهادفة لتعميق الصناعة، وذلك بتنفيذ المرحلة الأولى من مدينة مان كاي (٢٠١٩/١٨) والمرحلة الثانية (٢٠٢٢/٢١)، والمرحلة الأولى من مدينة كوم أوشيم والمرحلة الثانية من مدينة الروبيكي (٢٠٢٠/١٩)، والمرحلة الثانية من مدينة الأثاث (٢٠٢١/٢٠)، والمرحلة الأولى من منطقة المثلث الذهبي للثروة المعدنية ، وإنشاء أربعة مجمعات صناعية عام ٢٠١٩/١٨ (امتداد مرغم ٢، الفيوم، المنيا، أسوان)، وإعادة تأهيل عشرة مجمعات صناعية في محافظات الوجه القبلي (بني سويف، المنيا، أسيوط، أسوان، الأقصر، برج العرب، السادات) [ملحق رقم (٣٢)].
- تطوير الخريطة الاستثمارية، من خلال تفعيل ١٠٠ فرصة استثمارية سنوياً، وإضافة وتحديث ٣٠٠ فرصة استثمارية أخرى، وإعداد ١٠٠ دراسة جدوى لمشروعات صناعية سنوياً مؤهلة للحصول على التمويل من القطاع المصرفي.
- إنشاء صندوق لتمويل مشروعات تنمية الابتكار وربط البحث العلمي بالصناعة (٢٠١٩/١٨)، وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص.
- الانتهاء من تطوير المنطقة الصناعية للغزل والنسيج بكفر الدوار (٢٠١٩/١٨).

- توفير الأراضي الصناعية المُرفقة، من خلال طرح ٣٨ مليون م٢بالمدن الجديدة ومحافظات الصعيد [ملحق رقم (٣٣)].
- يتضمن مكون الإصلاح التشريعي للتنمية الصناعية ما يلي: قانون الصناعة الموحد ،قانون الجودة الموحد، قانون تعميق صناعة السيارات، قانون تحويل الجهاز التنفيذي للمشروعات التعدينية إلى هيئة اقتصادية، بالإضافة إلى تحويل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات من مراقبة المنافذ إلى مراقبة الأسواق.
- كما يتضمن مكون الإصلاح المؤسسي ما يلي: ضم المراكز التكنولوجية لمركز تحديث الصناعة، ضم معهد الجودة للهيئة العامة للمواصفات والجودة، علاوة على تفعيل دور معهد التبين للصناعات التعدينيه وضم مصلحة الكفاية الإنتاجية إليه.

البرنامج الفرعي الثالث: إقالة المصانع والمشروعات المتعثرة

تستهدف الحكومة معالجة كافة المشكلات التي تواجه المصانع المتوقفة والمتعثرة. وفي هذا الصدد، تم تأسيس شركة مصر لرأس المال المخاطر برأسمال ١٥٠ مليون جنيه (مركز تحديث الصناعة: ٣٠ مليون جنيه، بنك الاستثمار القومي: ٣٠ مليون جنيه، شركة أيادي: ٢٠ مليون جنيه، صندوق تحيا مصر: ٧٠ مليون جنيه). وتم خلال الفترة الماضية إقالة ٦٦ مصنعاً من عثرته من إجمالي ١٨٦ مصنعاً متعثراً، أي بنسبة تبلغ حوالي ٣٥٪، ومن المستهدف إقالة ١٢٠ مصنعاً خلال السنوات الأربع القادمة بواقع ٣٠ مصنعاً كل عام، بتكلفة حوالي ٦٠٠ مليون جنيه، وذلك بإتاحة حوالي ٥ ملايين جنيه لكل مصنع.

وعلى صعيدٍ آخر، تستهدف الحكومة خلال السنوات الأربع القادمة، توفير المخصصات المالية، لحل المشكلات التي تواجه المشروعات المتعثرة، وإعطاء الأولوية للمشروعات ذات الأهمية الملحة والمردود المباشر على المواطنين، بعدد ٨٨ مشروعًا، بتكلفة إجمالية تبلغ ٤,٢ مليار جنيه[جدول رقم (٥)]:

جدول رقم (٥): بيان بعدد المشروعات المتعثرة والتكلفة خلال سنوات البرنامج

المشروعات	الإسكان	الصحة	الري	التموين	الشباب والرياضة	مياه الشرب والصرف الصحي	التنمية المحلية	التعليم العالي	النقل	الثقافة	الإجمالي
العدد	١٤	٢٧	١	١	٦	١٨	١١	٢	٦	٢	٨٨
التكلفة (مليون جنيه)	٣٣٠,٩	١٨٤٤,٥	١٥	١٥	٢٠١,٥	١٣٤٣,٨	٢٣٢,٣	٦٢	١٣٨,٨	٤٥	٤٢٢٨,٨

البرنامج الفرعي الرابع: تعميق التصنيع الزراعي

يتضمن البرنامج تنفيذ مشروعات زراعية صناعية متكاملة بناءً على الميزة النسبية لكل منطقة، وإعداد خريطة استثمارية تحدّد فيها العناصر والمكوّنات والميزة النسبية لكل منها.

ومن المُستهدف خلال السنوات الأربع القادمة إقامة مجتمعات زراعية / صناعية / خدمية مُتكاملة جديدة على مساحة ٤١٠ ألف فدان في مناطق امتداد الداخلة وجنوب شرق المنخفض، وغرب المنيا، والفرافرة، وتوشكى، والمغرة، وغرب كوم أمبو، والمراشدة. وتتمثّل أهم الأنشطة الصناعية / الزراعية المُستهدفة في محطات الفرز والتعبئة، ومصانع حفظ المنتجات، واستخلاص الزيوت، وتصنيع الأعلاف من المخلّفات، وتصنيع الزيوت والنشا والذرة الصفراء، والعصائر والعجائن، وتصنيع العبوّات، وتصنيع المخلّفات الزراعية.

البرنامج الفرعي الخامس: تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات

تستهدف الحكومة من خلال برنامج تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات، بتكلفة إجمالية تقدر بنحو ١٨,٦ مليار جنيه، تحقيق ما يلي:

- تهيئة بيئة جاذبة للإبداع والاستثمار التكنولوجي، من خلال زيادة عدد المناطق التكنولوجية بنسبة ٧٥٪، من أربع مناطق حالياً إلى سبع مناطق بنهاية عام(٢٠٢٢/٢١) موزعة على محافظات الجمهورية، وإنشاء ٢٠ من مجتمعات التكنولوجيا والإبداع على مستوى الجمهورية، وإنشاء المدينة الرقمية للمعرفة والتكنولوجيا في العاصمة الإدارية

الجديدة، وإصدار القوانين الخاصة بحماية البيانات وجرائم تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية، وجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٣٥ مليار جنيه.

- تنمية القدرات البشرية، بهدف تأهيل كوادر مصرية شابة على أحدث التقنيات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتوفير ٤٠ ألف فرصة عمل للشباب في كبرى الشركات العالمية والمحلية، وتوفير منح لتدريب طلاب المدارس للتدريب على البرمجة والحصول على شهادات عالمية من خلال منصات التعلم الإلكتروني، بما يستهدف صادرات من الأعمال الحرة تقدر بنحو ٦ مليارات جنيه.

- تطوير البنية الأساسية للاتصالات، من المستهدف طرح تراخيص الجيل الخامس على الشركات المحلية والعالمية، وزيادة شبكات الألياف الضوئية الفقرية، بنسبة ٣٨٪، لتصل إلى ٨٠ ألف كم طولي بنهاية البرنامج، مقارنة مع ٥٨ ألف كم طولي حالياً، وإنشاء ثلاث محطات إنزال كوابل بحرية لتصل إلى ثمان محطات، بدلاً من خمس محطات حالياً، بالإضافة إلى زيادة استقطاب الكابلات البحرية بنسبة ٣١٪، لتصل إلى ١٧ كابلاً بحرياً عابراً بدلاً من ١٣ كابلاً حالياً.

- التحول إلى المجتمع الرقمي، من خلال بناء منظومة تكنولوجية متكاملة لتقديم خدمات مميزة للمواطن، وربط الجهات الحكومية وغير الحكومية وزيادة القدرة على تبادل المعلومات فيما بينهم للوصول إلى مجتمع قائم على المعرفة، وإعادة تأهيل الجهات الحكومية لاستخدام المنظومات الجديدة.

- التنمية المجتمعية، من خلال تأهيلهم وتزويدهم بالمهارات التي تؤهلهم للعمل بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما يوفر ١٣ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة [ملحق رقم (٣٤)].

- تطوير الخدمات البريدية والشمول المالي للمواطنين، من المستهدف تطوير ٣٠٠٠ مكتب بريد رئيسي بنهاية عام ٢٠٢٠، والانتهاء من تطوير جميع المكاتب على مستوى الجمهورية بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١)، ودعم برامج ومبادرات الشمول المالي والاقتصاد الرقمي من خلال شبكة المكاتب البريدية المنتشرة على مستوى القرى، بما

يؤدي إلى زيادة موارد الدولة من خلال الإيرادات البريدية لتصل إلى ٤ مليارات جنيه سنوياً.

البرنامج الفرعي السادس: تعميق الصناعة التكنولوجية المتخصصة

تقدر تكلفة هذا البرنامج بنحو ٣,٣ مليار جنيه، ويستهدف تحقيق ما يلي:

- الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، من خلال وضع مصر ضمن أفضل ٦٠ دولة على مستوى العالم في الإبداع وضمن أفضل ٣٠ دولة في إنتاجية براءات الاختراع، وإنشاء سبعة مراكز تميز لشركات عالمية متخصصة، واحتضان ٣٠٠ شركة ناشئة، وجذب ثلاث شركات استثمار عالمية، ورعاية أكثر من ٦٠ مشروعاً بحثياً وبراءة اختراع على مستوى الجمهورية، وباستثمارات في الشركات الناشئة تقدر بـ٢١٠ مليون جنيه.
- الاستثمار وفتح الأسواق إقليمياً وعالمياً، من خلال التوسع في الاستثمارات الخارجية في مجالات البنية التحتية وخدمات الاتصالات وزيادة عدد المدن الذكية والتحول الرقمي في الدول الأفريقية والإقليمية، مثل السودان، وليبيا، ولبنان، والعراق، وأوغندا، وغانا، ونيجيريا، وغينيا.

البرنامج الفرعي السابع: تنمية حركة الملاحة في قناة السويس

تعمل الحكومة على عدد من البرامج من أجل تنمية نشاط حركة الملاحة بقناة السويس، والتي تضاف إلى مشروع قناة السويس الجديدة. وفي السياق ذاته، تواصل الحكومة تنفيذ عدد من المشروعات، منها مشروعات أرصفة خدمة الوحدات العائمة، وتتمثل في إنشاء وتطوير عدد من الأرصفة البحرية بأطوال وأعماق مختلفة، بالإضافة إلى مشروعات تجديد الترسانات والورش، ويتم بها معظم أعمال بناء وإصلاح الوحدات البحرية، علاوة على تأمين المجرى الملاحي والمعابر، واستكمال الأنفاق أسفل قناة السويس بعدد خمسة أنفاق للسيارات بالإسماعيلية وبورسعيد وشمال خليج سيناء (الشهيد أحمد حمدي ٢) بطول ١٠ كم.

وتستهدف الحكومة، تعظيم دور السياسات التسويقية المرنة في زيادة حركة التجارة العابر لقناة السويس، وذلك من خلال سياسة المنشورات الملاحية، والتي يتم منحها على طرق معنية، يحقق لها طريق قناة السويس وفراً أقل في رسوم العبور، بالإضافة إلى سياسة التخفيض لرحلة واحدة، وسياسة التكامل مع خط أنابيب سوميد.

البرنامج الرئيسي الرابع: التنمية السياحية والموانئ الجوية

البرنامج الفرعي الأول: آليات الترويج والتنشيط السياحي

في ضوء أهمية قطاع السياحة بالنسبة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وذلك كون قطاعه من القطاعات كثيفة العمالة وذات العلاقات التشابكية مع العديد من القطاعات والصناعات (تزيد عن ٧٠ صناعة مغذية). تستهدف الحكومة تنمية الحركة السياحية بتنفيذ عِدّة آليات ترويجية وتنشيطية تتمثل في الآتي [ملحق رقم (٣٥)]:

- التوسع في الحملات التسويقية الدولية، وتوسيع قاعدة الشرائح السياحية المستهدفة، والاختيار الدقيق للوكالات الإعلانية والإدارة اللامركزية لحملات الترويج.
- مواصلة تنفيذ برنامج تحفيز الطيران العارض.
- استهداف أسواق جديدة واعدة، وتنفيذ حملات تسويقية مشتركة مع كبار منظمي الرحلات.
- تيسير الحصول علي تأشيرات الدخول.
- إطلاق منتجات سياحية جديدة.
- تحسين البنية التحتية للنقل العام، ورفع مستوي الأمان في مختلف وسائل النقل (القطارات، الحافلات، المراسي).
- تعزيز البنية التكنولوجية وتشجيع السياحة الإلكترونية وتوفير مقوماتها.

البرنامج الفرعي الثاني: تحسين مستوى جودة المنشآت الفندقية ورفع كفاءة العاملين

يهدف هذا البرنامج إلى الارتقاء بجودة خدمات المنشآت الفندقية والسياحية من خلال تحديث مواصفات هذه المنشآت وتقرير مستوى نجومية كل منها بحسب الالتزام بالمواصفات المُحددة والمُتعارف عليها عالمياً، هذا بالإضافة إلى تقديم مبادرات مالية من البنك المركزي المصري ومن الوزرات والهيئات ذات الصلة لتحفيز جودة المنشآت الفندقية، وفي الوقت ذاته تشديد الرقابة عليها لضمان الارتقاء بنوعية الخدمات المُقدمة والسلامة البيئية.

ويندرج تحت هذا البرنامج أيضاً رفع كفاءة البنية الأساسية بالأماكن السياحية من خلال مشروعات تطوير وتحسين هذه المقاصد بكلٍ من جنوب الصعيد ومحافظات البحر الأحمر وكفر الشيخ والسويس ومطروح والفيوم والوادي الجديد، واستكمال تخطيط وتطوير منطقة الأهرامات بالجيزة في ضوء موافقة مجلس الوزراء (٢٠١٨) على إسناد الإدارة لشركة عالمية متخصّصة.

وعلى جانب آخر، ولضمان الارتقاء بجودة الخدمات الفندقية والسياحية، يستهدف البرنامج تنمية المهارات البشرية للعاملين بالحقل السياحي من خلال تفعيل الخطة القومية للتنمية البشرية في إطار استراتيجية تنمية الموارد البشرية في قطاع السياحة بمصر (٢٠١٨-٢٠٢٣). وتشتمل الخطة على برامج تدريب متخصّصة لمختلف فئات العاملين بالقطاع (العمالة الفندقية/الطهاه/فنيو الصيانة/ خدمات الغرف/ سائقو المركبات/ شرطة السياحة/المرشدون السياحيون/ العاملون بالبازارات السياحية). ويتم ذلك بالتنسيق بين وزارة السياحة واتحادات القطاع السياحي الخاص.

البرنامج الفرعي الثالث: التحول إلى الاقتصاد الأخضر

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم مُبادرات من شأنها توطين تكنولوجيا خضراء منخفضة التكلفة والمناخ الداعم لها مثل تقنيات الطاقة النظيفة والاعتماد على مصادر الطاقة المتجدّدة ورفع كفاءة استخدام الطاقة والتوسع في نشر برنامج النجمة الخضراء في المناطق السياحية لزيادة قدرة الفنادق على الامتثال لمعايير الاستدامة الدولية.

ويتحقق ذلك من خلال الآليات التالية:

- استصدار برنامج تحفيزي للفنادق للحصول على شهادة النجمة الخضراء (١٥ مقصداً سياحياً، لعدد ٢٠٠ فندق).
- تصميم برنامج ترويجي لتشجيع الفنادق علي خفض استهلاك الطاقة واستخدام الطاقة الشمسية في التجمعات السياحية (مبادرات مالية ومنح من برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، والبنك الأوروبي لإعادة التعمير EBRD (نماذج تكرارية).
- التنسيق مع الوكالة الفرنسية للتنمية ووزارة البيئة لتقديم تسهيلات ائتمانية لأنشطة السياحة الخضراء بالمشاركة مع صندوق المناخ الأخضر (بتيسيرات مالية).
- تشجيع الفنادق على استخدام الألواح الفوتوفولطية لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية (بالتنسيق مع وزارة الصناعة). هذا، ومن المستهدف التطبيق علي (١٠) فنادق خلال عامي ٢٠١٩/١٨، ٢٠٢٠/١٩، وتم تخصيص ٣٤٥ ألف دولار للفنادق لهذا الغرض.
- بناء علاقات شراكة وتبادل خبرات مع منظمة السياحة العالمية والمجلس العالمي للسياحة المستدامة والمجلس المصري للتنافسية، في شأن القضايا البيئية ونظم تفعيل السياحة الخضراء والاستفادة من أفضل الممارسات في هذا الشأن.

البرنامج الفرعي الرابع: زيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية

يقّدر معدل نمو حركة الركاب بنحو ٧٪ – ٧,٥٪ سنوياً ليصل العدد إلى ما يربو على ٤٠ مليون راكب بحلول عام ٢٠٢٢، الأمر الذي يستلزم زيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية إلى ٧٩ مليون راكب، وهو ما يسمح باستقبال نحو ٥١٪ من الحركة المتوقعة في ذات العام [ملحق رقم (٣٦)].

وتتضّمن الأعمال المُستهدفة زيادة سعة المبنى رقم (٢) بمطار شرم الشيخ من ٧,٥ مليون راكب حالياً إلى ٩,٥ مليون راكب بنهاية عام ٢٠١٨، وبتكلفة ٤٥٠ مليون جنيه، وكذا إنشاء مبنى جديد صديق للبيئة بمطار برج العرب لترتفع معه الطاقة الاستيعابية من ٢,٧ مليون راكب حالياً

إلى ٦,٧ مليون راكب في منتصف ٢٠٢٣، وبتكلفة تناهز ٢,٣ مليار جنيه، هذا بالإضافة إلى طرح إنشاء مطار جديد برأس سدر بنظام (BOT) على مساحة ٣٤ مليون متر مربع بتكلفة أولية حوالي مليار جنيه.

ويتضمن البرنامج أيضاً رفع كفاءة المطارات المصرية بزيادة قدرة الممرات لاستيعاب الطائرات العريضة الحديثة بمطار برج العرب، ورفع كفاءة الرصف الأسفلتي للمدرج الرئيسي والترماك الجديد بمطار الأقصر، والتطوير الشامل للممر ومنظومة الجوازات، والإحلال والتجديد للسيور بمطار القاهرة، وترميم وتغطية الممر الرئيسي واستعدال الميول بمطار أسوان، ورفع كفاءة الحقل الجوي بمطارات سوهاج وسانت كاترين وشرم الشيخ [ملحق رقم (٣٧)].

وفي ذات السياق، يستهدف البرنامج – التزاماً بتطبيق المعايير الدولية لأمن وسلامة الطيران المدني–تطوير أنظمة الملاحة الجوية، وإنشاء محطات أقمار صناعية أرضية لدعم منظومة الاتصالات الملاحية، وتطوير منظومة المراقبة الجوية ومعامل التحاليل والنظم الأمنية، بالإضافة إلى رفع كفاءة عمليات إدارة الأزمات والسلامة الجوية [ملحق رقم (٣٨)].

البرنامج الفرعي الخامس: تحسين ورفع كفاءة أداء عمل شركات الطيران

يتضمن هذا البرنامج استحواذ شركة مصر للطيران على ٢١ طائرة بنظام الإيجار التشغيلي، وشراء ١٢ طائرة لنقل الركاب، وثلاث طائرات نقل بضائع، وكذلك رفع كفاءة الشركة من حيث الخدمات الأرضية وأعمال الصيانة والأسواق الحرة، بالإضافة إلى تطوير أسطول شركة إير كايرو، واستحواذ شركة سياف على ٣٤ طائرة بنظام التأجير التشغيلي، ليصبح إجمالي أسطولها ٤٠ طائرة [ملحق رقم (٣٩)].

البرنامج الفرعي السادس: سياحة المحميات الطبيعية

يهدف البرنامج– وتكلفته ٦٥٨ مليون جنيه– إلى الإدارة الرشيدة المستدامة للنظم والمحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي والبيئي في إطار التحسين البيئي وتشجيع السياحة البيئية [ملحق رقم (٤٠)].

البرنامج الفرعي السابع: تطوير المناطق الأثرية والمتاحف

يتضمن هذا البرنامج – البالغ تكلفة تنفيذه حوالي ٢٥,٨ مليار جنيه – ما يلي [ملحق رقم (٤١)]:

- استكمال إنشاء المرحلة الثالثة من المتحف المصري الكبير بالهرم والذي يمثل عرضاً للحضارة الفرعونية المصرية ولكنوز توت عنخ آمون.
- استكمال إنشاء المتحف القومي للحضارة المصرية بمنطقة الفسطاط وافتتاحه بشكلٍ كامل، ويضم القطع الأثرية التي تمثل مراحل تطور الحضارة المصرية منذ فجر التاريخ وحتي العصر الحديث. وتُقدر التكلفة المالية لتنفيذ ذلك نحو ٢٣٢٥ مليون جنيه.
- الإنتهاء من ترميم وتطوير عدد من مواقع الآثار المصرية للحفاظ عليها وتقويتها ضد العوامل الجوية.
- إعداد أول قاعدة بيانات رقمية لكافة الآثار الثابتة والمنقولة وتسجيلها وكذالك عمل قاعدة بيانات رقمية للأراضي والمواقع الآثرية، واستمرار تنفيذ إزالة التعديات.
- إعداد مشاريع لخفض المياه الجوفية في مختلف المناطق الآثرية ذات المنسوب المرتفع للمياه الجوفية مثل مناطق كوم أمبو وكوم الشقافة، وخلال السنوات القادمة سيتم تنفيذ مشروعات أخرى لخفض منسوب المياه الجوفية في مناطق صان الحجر ودير أبومينا والمسلة الناقصة ومعبد شنهور، مع إستمرار صيانة وتشغيل مشروعات المياه الجوفية سنوياً بمناطق البر الغربي والبر الشرقي بالأقصر ومعبد إسنا ومعبد الوادي بمنطقة آثار الهرم ومنطقة إهناسيا والأشمونين ومعبد إدفو.
- قيام الوحدة الإنتاجية بوزارة الآثار بتنفيذ مشروعات ترميم وصيانة الآثار بتنفيذ عدد من المشروعات يصل إلى ٣٠ مشروعاً مستهدفاً خلال الأربع سنوات القادمة، وهو ما يؤدي إلى زيادة خبرة وكفاءة المرممين والعاملين بالوحدة.

- إشراك شركات كبرى في إدارة وتشغيل الخدمات بالمواقع الأثرية والمتاحف الكبرى للمرة الأولى فى مصر.
- استكمال أعمال تطوير المنطقة الأثرية بالهرم، بتكلفة ٢٣٠ مليون جنيه بنهاية عام ٢٠١٩/١٨.
- استكمال مشروع كشف وتجهيز مسار طريق الكباش عام ٢٠١٩/١٨، وإزالة الإشغالات، بتكلفة ٢٩٥ مليون جنيه.
- الانتهاء من تطوير بعض المتاحف القائمة، مثل المتحف المصري بالتحرير وغيره.
- تفعيل إسهامات الشركة القابضة للاستثمار (تحت التأسيس) في مجال إدارة الخدمات بالمناطق الأثرية والمتاحف ونشر الثقافة الأثرية.
- تشجيع إقامة المعارض الخارجية الأمر الذى يساعد على تنمية الموارد المالية والترويج للحضارة المصرية.
- زيادة أسعار الدخول للمواقع الأثرية والمتاحف بعد تحسين مستويات الخدمة.
- تطوير وحدة إنتاج النماذج الأثرية وتعظيم الاستفادة من تصنيع المُستنسخات الأثرية.
- الإدارة الرشيدة للمزارات والقصور الأثرية.
- الترويج لتنظيم الحفلات والفعاليات الاجتماعية والثقافية والفنية بالمواقع الأثرية والمتاحف.
- تدريب العاملين وتفعيل دور ورش ترميم الآثار.
- زيادة أعداد البعثات العاملة في مجال التنقيب الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الاكتشافات.
- الانتهاء من أعمال الترميم للآثار في سيناء وغيرها من المناطق.

- توفير سبل ومستلزمات تأمين المواقع الأثرية والمتاحف بالتعامل مع شرطة السياحة والآثار.
- الإنتهاء من اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون حماية الآثار بعد صدور تعديلات بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٨ والتى تتضمن تغليظ العقوبات على مختلف جرائم الآثار.

البرنامج الفرعي الثامن: تطوير وانشاء مناطق تجارية وخدمية

تستهدف الحكومة تنمية قطاع التجارة الداخلية بصفته من القطاعات كثيفة العمالة وذلك من خلال التوسع في إنشاء مناطق تجارية وخدمية جديدة (متوافقة بيئياً) بتكلفة كلية تُقدر بحوالي ٢١٨ مليون جنيه. وفي هذا السياق، من المستهدف طرح ست مناطق تجارية في أربع محافظات (منطقتين بمحافظة البحيرة، ومنطقة بمحافظات الشرقية والمنوفية وقنا والأقصر) تعمل على توفير ٤١ ألف فرصة عمل مباشرة و١٢٤ ألف فرصة عمل غير مباشرة.

البرنامج الرئيسي الخامس: تحسين بيئة الأعمال

تستهدف الحكومة مواصلة الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال، وبما ينعكس على جذب استثمارات خاصة تقدر بحوالي ٣,٤ مليار جنيه، وزيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي ٤٧ مليار دولار خلال سنوات البرنامج.

البرنامج الفرعي الأول: التطوير المؤسسي لدعم مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات

يعتبر بناء الإطار المؤسسي لتعزيز الاستثمار الخاص هو حجر الزاوية في نجاح استراتيجية الاستثمار، وهو شرط مسبق وضروري لزيادة تدفقات الاستثمار الوطني والأجنبي وإيجاد بيئة ملائمة لأنشطة الأعمال.

وفيما يلي أبرز محاور هذا البرنامج:

- تبسيط إجراءات تأسيس وتعديل الشركات، بتفعيل منظومة الميكنة الجاري تطويرها بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والتحول الكامل إلى المنظومة الالكترونية.

- إتمام إجراءات التأسيس والتعديل إلكترونيا، بإنشاء شبكة من المحامين والمحاسبين المعتمدين من الهيئة العامة للاستثمار والمدربين على مختلف خطوات تأسيس الشركات وعلى استعمال المنظومة الإلكترونية.

- الاستمرار في تحديث نظام معلومات الاستثمار وإطلاق خريطة استثمارية شاملة، ويتضمن ذلك تحديث بيانات الفرص الاستثمارية وبناء نظام متكامل للمعلومات. ومن المستهدف في هذا الصدد، إتاحة حوالي ٣٠٠٠ فرصة استثمارية عام ٢٠٢٢/٢١ مقارنةً بحوالي ١١٠٠ فرصة حالياً بنسبة نمو تتجاوز ١٧٣٪.

- إنشاء وتطوير المناطق الحرة، بزيادة عدد المناطق الحرة العامة المتكاملة في كل محافظة ومنطقة حرة لوجستية بالظهير الخلفي لكل ميناء، وكذلك إنشاء خمس مناطق حرة عامة في كل من المنيا ونويبع ومدينة الحرفيين وسوهاج والشرقية، وهو ما يمكن أن يجذب استثمارات تزيد عن ٩,١ مليار دولار أمريكي عبر إنشاء ٧٦٠ مشروعًا، فضلاً عن زيادة نمو الصادرات المصرية، بقيمة تتجاوز ٣ مليارات دولار سنويا، ومن المستهدف أيضًا استكمال إجراءات إنشاء المنطقة الحرة العامة والعاشر من رمضان وفي ميناء شرق بورسعيد بالتنسيق مع الهيئة الاقتصادية لتنمية محور قناة السويس ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

- التوسع في تطوير المناطق الحرة بمختلف محافظات الجمهورية (تكلفة استثمارية بحوالي ١٦٨٢ مليون جنيه)، من خلال الانتهاء من تنفيذ ٨ مناطق حرة (مدينة نصر، بورسعيد، قنا، السويس، الإسكندرية، الإسماعيلية، دمياط، شبين الكوم) [شكل رقم (١٢)].

شكل رقم (١٢) التكلفة الاستثمارية المستهدفة لتطوير المناطق الحرة

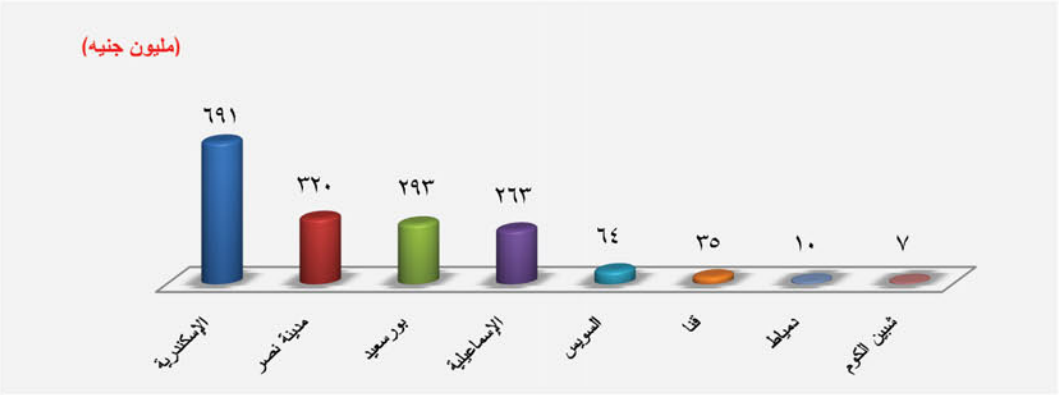

المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.

- **التوسع في إنشاء المناطق الاستثمارية (تكلفة استثمارية بحوالي ٦ مليار جنيه):** بإنشاء ١٢ منطقة استثمارية جديدة [شكل رقم (١٣)].

شكل رقم (١٣) التكلفة الاستثمارية المستهدفة للمناطق الاستثمارية الجديدة

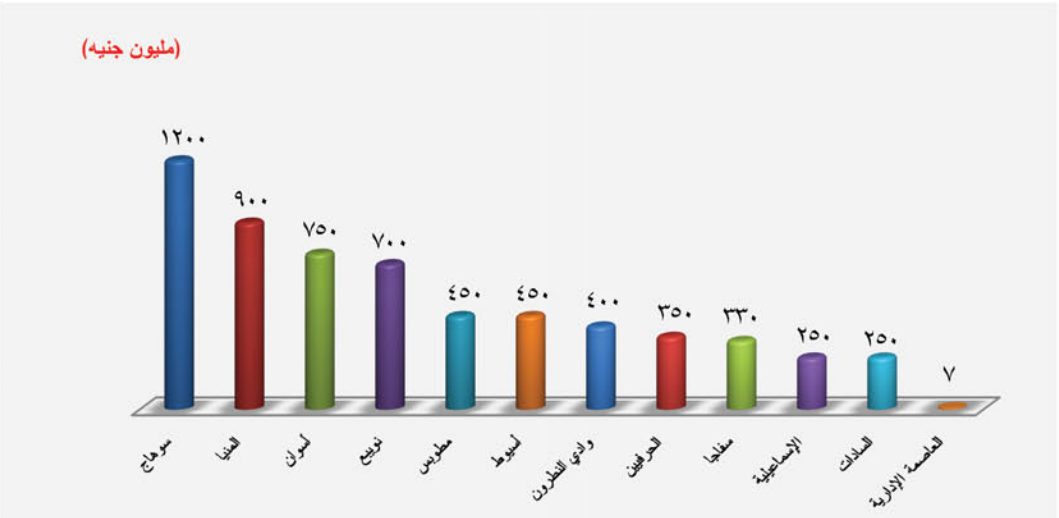

المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.

- **الترويج الاستثماري للمشروعات القومية:** من المستهدف عرض الفرص الاستثمارية المتوفرة بمصر خاصةً في المشروعات القومية على حوالي ٢٧٠٠ مستثمر أجنبي خلال الأربع سنوات القادمة، وكذا تنظيم ٩٣ زيارة ترويجية خارجية.

- **زيادة عدد الشركات الجديدة التي يتم تاسيسها:** إلى نحو ٢٨ ألف شركة في نهاية البرنامج مُقارنةً بنحو ١٧,٧ ألف شركة عام ٢٠١٩/١٨.

البرنامج الفرعي الثاني: تنمية الوعي الاستثماري

يتضمن هذا البرنامج – وتكلفته ٥٨٥ مليون جنيه – تأسيس منصة شاملة تهدف إلى تحفيز نظام بيئة ريادة الأعمال، من خلال أربع ركائز أساسية هي، التمويل، وتأهيل رواد الاعمال، ومراكز خدمة ريادة الأعمال، والإصلاحات التشريعية والتنظيمية الجديدة. وفي هذا السياق، تم إنشاء إطلاق مبادرة "شركتك فكرتك" والتي تهدف إلى اختيار مجموعة من الأفكار المتميزة، وتمويلها بمبالغ تتراوح بين ١٠٠ و٥٠٠ ألف جنيه، من شركة مصر لريادة الأعمال. ومن المستهدف تأسيس حوالي ٨٣٠ شركة على الأقل وفق هذه المبادرة بحلول عام ٢٠٢٢/٢١.

وفي ذات السياق، من المستهدف التوسع في تنظيم حملات توعية لرفع الوعي الاستثماري من ثلاث حملات حالياً (٢٠١٧/١٦) إلى ٢٥ حملة بنهاية عام ٢٠٢٢/٢١ [ملحق رقم (٤٢)].

البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز دور قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تستهدف الحكومة تطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية بما يؤدي إلى تسهيل النفاذ لمصادر التمويل المختلفة، من خلال استحداث أدوات قصيرة الأجل لفترات أقل من عام توجه للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وفي هذا السياق، من المستهدف الوصول بعدد المستفيدين من ٢ مليون حاليًا إلى حوالي ٦ مليون بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١)، وتوجيه نحو ٧٢,٥ مليار جنيه للاستثمار في ابتكار أدوات وأوعية إدخارية جديدة وإتاحة التمويل متناهي الصغر للمرأة قدره ١٩,٣ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ [ملحق رقم (٤٣)].

البرنامج الرئيسي السادس: تنمية القدرات التصديرية

البرنامج الفرعي الأول: تنمية الصادرات الصناعية

يستهدف برنامج الحكومة تنمية الصادرات غير البترولية بما لا يقل عن ١٣٪ سنوياً (متوسط سنوي) لتصل إلى ٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٢/٢١، وذلك من خلال استهداف تنفيذ ما يلي [ملحق رقم (٤٤)]:

- تطوير منظومة المساندة التصديرية، وذلك بربطها بمجموعة من المعايير (نسبة المكون المحلي، الجودة، تنمية الصادرات في محافظات الصعيد والمناطق الحدودية، تنمية صادرات المشروعات الصغيرة، تعزيز النفاذ للأسواق الإفريقية)، واستهداف زيادة قيمة المساندة لترتفع من ٢,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٤ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٩/١٨ بنسبة نمو تبلغ حوالي ٥٤٪.
- تخفيض الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات التصدير من ١٥ يوماً حالياً (٢٠١٨/١٧) إلى ثلاثة أيام فقط مع بداية البرنامج في العام المالي ٢٠١٩/١٨، وكذا تخفيض الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات الفحص والرقابة على الصادرات من يومين إلى يوم واحد فقط، وبما يعمل على تحسين تنافسية مصر الدولية في مؤشر التجارة عبر الحدود.
- إنشاء ١٠ مراكز لوجيستية داعمة لانتقال الصادرات، بإضافة مركزين جديدين سنوياً في منطقة غرب إفريقيا والدول العربية.
- التوسع في تنظيم ورش العمل التوعوية وبرامج التدريب الموجهة للمصدرين حول معلومات التصدير، وذلك بتنظيم ٢٨٠ ورشة عمل يستفيد منها حوالي ٢٠٠٠ مصدر.
- زيادة عدد المعارض والمؤتمرات التي يتم تنظيمها داخل مصر بغرض زيادة المبيعات داخلياً وخارجياً من ٢٦٠ معرض حالياً (٢٠١٨/١٧) إلى ٤٠٠ معرض بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١)، فضلاً عن تنظيم حوالي ٢٠٠ معرض في المحافظات الأكثر إحتياجاً.

- التوسع في عدد المعارض الدولية بتنظيم ٤٠ معرضاً دولياً سنوياً، منهم ثمانية معارض في الدول العربية وثمانية معارض في الدول الإفريقية.
- زيادة عدد المصدرين المستفيدين من برنامج رد الأعباء من ٤٠٠٠ مصدر إلى ٥٠٠٠ مصدر.
- الانتهاء من تطوير ميناء سفاجا (أبو طرطور٢) بما يعمل على تسهيل وخفض تكلفة الحركة التجارية (٢٠١٩/١٨).

ويتضمن مكون الإصلاح التشريعي لتنمية الصادرات ما يلي:

- مراجعة وقياس أثر القرارات التجارية (٤٣ قراراً)، وتفعيل المجلس الأعلى للتصدير.
- التصديق على الإتفاقيات التجارية المعلقة (إتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، تسهيل التجارة، الاتحاد الأوراسي)، ومراجعة قانون المجلس الأعلى للوجستيات، وقانون التمثيل التجاري.

كما يتضمن مكون الإصلاح المؤسسي، فصل منظومة رسم سياسات رد الأعباء التصديرية عن التنفيذ بنقل عملية الدفع إلى بنك تنمية الصادرات ورسم السياسات من خلال المجلس الأعلى للتصدير، بالإضافة إلى تفعيل الدمج الكامل بين الجهات المسؤولة عن منظومة تنمية الصادرات.

البرنامج الفرعي الثاني: تنمية القدرات التصديرية للقطاع الزراعي

يستهدف هذا البرنامج زيادة قدرة المنتجات الزراعية المصرية على النفاذ للأسواق الخارجية للمساهمة في تحسين دخول المزارعين وتنمية متحصلات الدولة من النقد الأجنبي.

ومن المستهدف زيادة قيمة الحاصلات الزراعية الموجّهة للتصدير بشكل تدريجي لتصل إلى ١٠٢,٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢١ بالمقارنة بحوالي ٤٣,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧/١٦، وبنسبة زيادة ١٣٥٪.

ويتأتى تحقيق ذلك من خلال:

- تنمية الحاصلات ذات القدرة التصديرية العالية، مثل الحاصلات البستانية (حيث تصل نسب الاكتفاء الذاتي إلى ١٠٥٪ في حالة الخضروات الطازجة وإلى ١٣٩٪ في حالة الموالح).
- التوسع في مساحات الأراضي المُخصّصة لزراعة الزيتون بنحو ٤٠ ألف فدان لتصل إلى ٢٩٣ ألف فدان مقابل ٢٥٨ ألف فدان في عام ٢٠١٧/١٦.
- زيادة المساحة المنزرعة بالجوافة بمقدار ٣٠ ألف فدان، وتحسين الإنتاجية من ٨,٧ طن / فدان إلى ١٠ طن / فدان.
- التوسّع في إنتاج أصناف نخيل البلح المطلوبة في الأسواق الخارجية.
- التوسّع في إنتاج الفاصوليا، مما يسمح بزيادة الصادرات السنوية من ٤٥ ألف طن إلى ٩٠ ألف طن، وكذلك زيادة الإنتاج من الفلفل لرفع كمية صادراته من ٢٠ ألف طن إلى ١٠٠ ألف طن، وزيادة زراعات البطاطس بنحو ٢٠ ألف فدان سنوياً لدفع عملية التصدير.
- إدخال محاصيل جديدة ذات ميزة تصنيعية تصديرية، مثل الكينوا والكاسافا في المشروع القومي لاستصلاح ١,٥ مليون فدان.
- تحفيز دخول مزيدٍ من الشركات المصرية – والبالغ عددها حالياً ١٠٠ شركة – مجال تصدير المنتجات الزراعية الطازجة.
- فتح أسواق غير تقليدية لتصدير العنب والموالح والثوم إلى الصين وتايوان وكندا، وإيجاد منافذ للمنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية ودول حوض النيل لتنمية الصادرات.
- التوسع في إقامة الصوب الزراعية، على غرار مشروع "١٠٠ ألف صوبة زراعية".
- التعاون المشترك مع بعض الدول المتقدّمة، مثل ألمانيا، في تنفيذ عدد من المشروعات القومية، مثل مشروع إنتاج مليون رأس من الماشية ومشروع الصوب الزراعية.

- تفعيل مشاركة مصر في المعارض الزراعية الدولية، مثل المعرض الزراعي الألماني، والذي يُشكل نافذة هامة لتواجد مصري موسّع في أسواق الاتحاد الأوروبي.

وبوجه عام، يقتضي تنمية الصادرات الزراعية الارتقاء بجودة المنتج الزراعي من خلال الالتزام الجاد بالمواصفات القياسية ومعايير الصحة والصحة النباتية، والتوسع في الزراعات العضوية من خلال توفير المخلفات الزراعية لإنتاج الأسمدة العضوية والاستفادة من الخامات الطبيعية كمصدر للأسمدة غر المخلقة كيماوياً والمسموح باستخدامها في نظم الزراعة العضوية. هذا بالإضافة إلى التواجد الدائم في المحافل والفاعليات الإقليمية والدولية للترويج والتسويق الفعال للمنتجات الزراعية المصرية [ملحق رقم (٤٥)].

البرنامج الفرعي الثالث: تصدير خدمات المقاولات

يستهدف البرنامج تحقيق ما يلي:

- تعزيز قدرات قطاع المقاولات والتشييد، من خلال إقرار صيغة "العقد المتوازن"، لتحسين المناخ التشريعي لقطاع المقاولات، باستبدال عقود الإذعان بعقود متوازنة، وتعديل بعض بنود قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية، وتيسير الضمانات البنكية وكذلك خفض الفوائد البنكية، والاعتماد على مواد البناء المصنعة محلياً، وتدريب العمالة وتأهيلها فنياً واقتصادياً وتعاقدياً، ومعالجة ضعف المستوى الفني للفنين والماليين بجميع الجهات الحكومية.
- تصدير خدمات قطاع المقاولات، وذلك من خلال التغلب على العقبات التي تحد من انتشار شركات المقاولات المصرية بالخارج، ومنها المغالاة في رسوم توثيق سابقة الخبرة وميزانية آخر ثلاث سنوات بالشهر العقاري (٠,٥٪)، وقلة عدد البنوك العاملة في الخارج، ومبالغة البنوك في تغطية خطابات الضمان التي قد تصل إلى ١٢٠٪، ومبالغة شركات التأمين في التأمين على المشروعات.
- تدعيم المقاول الصغير، وذلك من خلال وضع برنامج لتثقيف المقاولين الجُدد من خلال الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء، مع عمل دورات هندسية، وكذلك

دورات على التسعير وكيفية التعاقد وإعداد البرامج الزمنية للمشروعات ودورات في التحكيم.

البرنامج الفرعي الرابع: تعزيز دور المصانع الحربية في تنمية الصادرات الصناعية

تستهدف الحكومة تطوير أداء المصانع الحربية، واستغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة بها، بزيادة الإنتاج الصناعية، وزيادة القدرة على النفاذ للأسواق الإقليمية والدولية، وبحيث ترتفع صادرات هذه المصانع من ٢٠٠ ألف دولار عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٢,٨ مليار دولار بنهاية البرنامج [شكل رقم (١٤)].

شكل رقم (١٤) الصادرات المستهدفة للمصانع الحربية

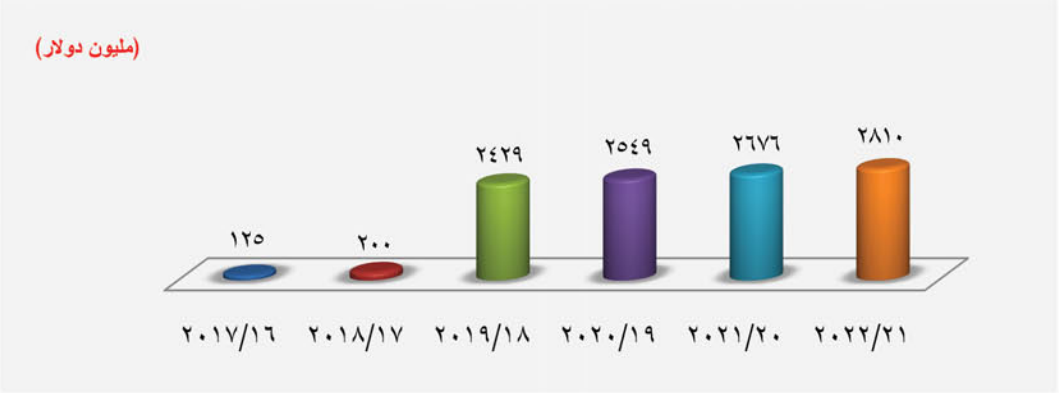

المصدر: وزارة الإنتاج الحربي.

البرنامج الفرعي الخامس: تنمية صادرات التعهيد

يهدف هذا البرنامج إلى تنمية صناعة التعهيد والبرمجيات وخدمات القيمة المضافة والبحث والتطوير، من خلال تطوير البنية التحتية لمنظومة التوقيع الإليكتروني وتقديم الدعم الفني لشركات التوقيع الإلكتروني، حيث أنه من المستهدف:

- ✓ زيادة صادرات تكنولوجيا المعلومات من التعهيد لتصل إلى ٦١,٢ مليار جنيه، ومن تصدير الإلكترونيات لتصل ٨٧,٥ مليار جنيه سنوياً.
- ✓ زيادة فرص العمل المباشرة بقطاع التعهيد لتصل إلى ٢٠٠ ألف فرصة عمل، والإلكترونيات لتصل إلى ١٢٠ ألف فرصة عمل.

- ✓ توفير ٥٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة و٨٠٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة.
- ✓ إنشاء ستة مصانع لتصنيع الإلكترونيات، وجذب ثلاث شركات عالمية للاستثمار بمجال مراكز البيانات.
- ✓ دعم ٣٠ شركة مصرية لتصدير تكنولوجيا حديثة في مجالات إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والتصنيع الرقمي والروبوتكس.
- ✓ تحقيق صادرات تقدر بنحو ١٧٥ مليار جنيه.

البرنامج الفرعي السادس: تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية

يهدف هذا البرنامج إلى متابعة تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية، التي تضم تجمعات الكوميسا، والسادك، وتجمع شرق إفريقيا، بما يسهم في فتح آفاق جديدة أمام الصادرات المصرية، واستيراد منتجات بشروط مناسبة، وكذلك تعزيز الاستفادة من الشراكة المصرية الأوروبية في تقديم الدعم الفني للارتقاء بجودة المنتج المصري وزيادة نفاذ الصادرات المصرية للأسواق الأوروبية.

البرنامج الفرعي السابع : تطوير قطاع النقل البحري

يستهدف برنامج الحكومة تطوير الموانيء البحرية بتكلفة كلية بحوالي ٣٨٦ مليار جنيه لزيادة طاقتها من ١١١,٤ ألف طن عام ٢٠١٨/١٧ إلى ١١٩,٢ ألف طن عام ٢٠٢٢/٢١، وذلك من خلال تنفيذ المشروعات التالية [ملحق رقم (٤٦)]:

- تطوير ميناء الإسكندرية: من خلال إنشاء المحطة متعددة الأغراض على الأرصفة (٥٥-٦٢) على مساحة ٥٥٠ ألف م٢، والمنطقة اللوجيستة على مساحة ٤٠٠ فدان، ومحطة للصب غير النظيف بميناء الدخيلة على مساحة ١٥٥ م٢، وجراج متعدد الطوابق (٢٨٠٠-٣٦٠٠ سيارة).
- تطوير ميناء دمياط: من خلال إنشاء محطة الحاويات الجديدة، ورصيف لشحن المنتجات النيتروجينية بطول ٣٠٠ م، ومحطة متعددة الأغراض بأطوال أرصفة ٦٣٠م.

- تطوير موانيء البحر الأحمر: من خلال إنشاء محطة متعددة الأغراض بميناء نويبع البحري، والمحطة متعددة الأغراض بميناء سفاجا، وتطوير ميناء شرم الشيخ (محطة ركاب سياحية، مارينا لليخوت).

مُكون الإصلاح التشريعي: تأسيس شركة مُساهمة من هيئات الموانيء (الإسكندرية، ودمياط، والبحر الأحمر) لإدارة منظومة اللوجستيات في ميناء الإسكندرية، وإعداد مشروعات قرارات: حزمة الإعفاءات الممنوحة للسُفن السياحية لتشجيع ترددها على الموانئ المصرية، وتطوير لائحة تنظيم مزاولة الانشطة والأعمال المُرتبطة بالنقل البحري، وشروط وضوابط ترخيص مدارس تأهيل وتدريب الغواصين.

البرنامج الفرعي الثامن : تطوير قطاع النقل النهري

يستهدف برنامج الحكومة رفع كفاءة طرق الملاحة النهرية (بما يتوافق مع برامج حماية النيل) بتكلفة تبلغ حوالي ١٣٥٥ مليون جنيه، وبحيث ترتفع كميات البضائع المنقولة نهراً من ٣,٨ مليون طن عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٦ مليون طن عام ٢٠٢٢/٢١ أي بنسبة زيادة تصل إلى حوالي ٥٨٪. وذلك من خلال ما يلي [ملحق رقم (٤٧)]:

- إنشاء موانيء نهرية حديثة، في أسيوط، وسوهاج، وقنا.
- إنشاء عدد ٢ كوبري علوي جديد، فوق أهوسة المالح.
- تطوير أربعة طرق ملاحية (الرياح البحيري/ النوبارية، القاهرة/ أسوان، القاهرة/ دمياط، القاهرة/الإسماعيلية).
- تطوير ترعة الإسماعيلية، بإعادة تأهيلها وتشغيلها كممر ملاحي في نقل البضائع.
- مُكون الإصلاح التشريعي: تعديل قانون الملاحة النهرية رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ بهدف تأمين حركة الملاحة النهرية بما يتناسب مع الوضع الحالي.

البرنامج الرئيسي السابع: تطوير الأداء الحكومي والمؤسسي ومواجهة الفساد

البرنامج الفرعي الأول: تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين

يهدف برنامج الحكومة إلى الاستمرار في الجهود المبذولة لتطوير الخدمات الحكومية، بما ينعكس على تخفيض تكلفة تقديم هذه الخدمات، ويوفر الوقت المستغرق للحصول عليها، وبما يُساعد على تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين ويوفر مزيدًا من الشفافية ويُقلّل حِدّة البيروقراطية الإدارية. ويستهدف هذا البرنامج – البالغ تكلفته حوالي مليار جنيه– تنفيذ ما يلي [ملحق رقم (٤٨)]:

- تعزيز الاستفادة من منصة تبادل الخدمات والبيانات بين الجهات الحكومية، بحيث يتم تفعيل وتسهيل الاتصال ونقل وتبادل البيانات بشكلٍ آمن بين ١٠٠ جهة حكومية بنهاية ٢٠٢٢/٢١، مقارنةً بـ ٢٣ جهة حالياً.
- تطوير منصة تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، ومن المستهدف بنهاية العام ٢٠٢٢/٢١ أن يكون عدد الخدمات الحكومية الإليكترونية المقدمة من خلال المنصة، حوالي ٢٠٠ خدمة مقارنًة بـ ٧٥ خدمة حالياً، أي بنسبة زيادة تصل إلى ٢٣٠٪.
- تعظيم الاستفادة من تطبيقات الهاتف المحمول، بإطلاق تطبيق حكومي للهاتف المحمول خاص بالمواطنين، ومن المستهدف بنهاية ٢٠٢٢/٢١ أن يكون عدد الخدمات المقدمة عبر هذا التطبيق ١٥٠ خدمة، مقارنة بـ ١٣ خدمة حاليًا.
- بوابة المشتريات الحكومية، ومن خلالها يمكن تطوير منظومة المشتريات الحكومية وتوسيع دائرة المتنافسين والمتعاملين مع الحكومة وتعريف قائمة الموردين المعتمدين، بما يؤدي لخفض الإنفاق العام ورفع معدل الشفافية والنزاهة. ومن المستهدف زيادة عدد الجهات الحكومية المسجلة على بوابة المشتريات الحكومية، من ١٠٦٥ جهة حاليًا إلى ٣٠٠٠ جهة رئيسية عام ٢٠٢٢/٢١.

- **تطوير خدمات مصلحة الشهر العقاري**، بميكنة دورات العمل الداخلية بمكاتب الشهر العقاري (الشخصي)، وتطوير إجراءات تسجيل الملكية، بما يحافظ على الملكيات والحقوق ويوثقها ويطور بيئة الاستثمار. ومن المستهدف إعادة تطوير جميع المكاتب (الإصدار الثاني المطور) بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١) مقارنةً بأربعة مكاتب حاليًا.

- **ميكنة وحدات ونيابات المرور**، لتقديم خدمة مرورية سريعة، من ثلاث خدمات حاليًا إلى ١٥ خدمة بنهاية عام ٢٠٢٢/٢١. تكامل وتبادل بيانات بين المرور و ٨ جهات حكومية. وإعادة تاهيل موظفي وحدات المرور والنيابة.

- **فرض وإنفاذ القانون**، وتحقيق سرعة وفاعلية الحسم القضائي بجانب تحقيق العدالة الناجزة، من خلال إنشاء قاعدة بيانات قومية للأحكام القضائية وتوثيق دورات عمل إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام. ويتضمّن ذلك زيادة عدد المحاكم المميكنة من ٥١ محكمة حاليًا إلى ٤٠٩ محكمة، ومن ٥٦ إلى ٣٥٥ قسم شرطة، ومن ١٦٩ نيابة إلى ٣٥٩ نيابة، ومن ١٨ إلى ٤٥ مكتبًا للطب الشرعي.

- **تطوير وميكنة المراكز التكنولوجية لخدمة المواطنين بالمحليات**، ويتضمّن ذلك زيادة عدد الوحدات من ١٥٦ وحدة حاليًا إلى ٣١٨ وحدة محلية بنهاية ٢٠٢٢/٢١.

- **تطوير وإنشاء البوابات الإليكترونية**، بزيادة عدد البوابات المطوّرة بالمحافظات من ٦ حاليًا إلى ١٦ بوابة وزيادة عدد البوابات المطوّرة للوزارات من ٥ إلى ٨ بوابات، فضلاً عن إنشاء ٦٠٠ مركز تكنولوجي جديد بالمحافظات بواقع ١٥ مركزاً في كل محافظة.

- **تطوير خدمات مصلحة الأحوال المدنية**، بما يعمل على زيادة نسبة تنفيذ الطلبات المقدمة للأحوال المدنية من ٤٠٪ إلى ١٠٠٪.

- **الاستمرار في تقديم خدمات التنسيق الجامعى إليكترونيًا**، من خلال ميكنة التقدم لتنسيق القبول بالجامعات عن طريق الإنترنت بالمجان لطلاب الثانوية العامة والأزهرية والشهادات المعادلة والدبلومات الفنية.

البرنامج الفرعي الثاني: تحديث البنية المعلوماتية وقواعد البيانات للجهاز الإداري للدولة

يهدف هذا البرنامج إلى بناء قواعد بيانات موحدة لخلق مجتمع معلومات متكامل وجهات حكومية تتبادل البيانات، فيما بينها، بما يعظم من موارد الدولة ويخفض الإنفاق الحكومي. ومن المتوقع أن يحقق ذلك البرنامج، الذي يتكلف حوالي ٣٠٠ مليون جنيه، العديدٍ من الأهداف، منها توفير المعلومات الدقيقة والحديثة لدعم اتخاذ القرار، والقدرة على وضع السياسات والإجراءات السليمة، والعدالة في حصول المواطنين على نفس البيانات والخدمات، ورفع كفاءة أداء الجهاز الإداري الحكومي والخدمات المقدمة، ورسم خرائط الدعم والأمراض، والوصول لخدمات الشباك الواحد، وتقليل نسبة الأخطاء في الوثائق الحكومية. ومن المستهدف تنفيذ ما يلي [ملحق رقم (٤٩)]:

- **استدامة تسجيل بيانات المواليد والوفيات:** زيادة عدد مكاتب الصحة المطورة من ٤٠٠ إلى ٢٠٠٠ مكتب بنهاية ٢٠٢٢/٢١.
- **النظام المركزي للتطعيمات:** زيادة عدد وحدات التطعيمات الممكنة من ٣٠٠ إلى ٥٠٠٠، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى انتظام وضمان حصول ٢,٧ مليون طفل على التطعيمات (٢١,٦ مليون تطعيم سنويًا).
- **الملف الطبي للمريض:** زيادة عدد المستشفيات المطبق بها النظام من ٣٧١ مستشفى إلى ٧٠٠، فضلاً عن البدء في تطبيق النظام في ٧٠٠ عيادة بحلول عام ٢٠٢٢/٢١.
- **ميكنة أقسام الرعايات والحضانات:** زيادة عدد الأقسام الممكنة من ٢٤٠ حاليًا إلى ٤٥١ بنهاية ٢٠٢٢/٢١.

- **ميكنة المعامل المركزية لوزارة الصحة:** زيادة عدد هذه المعامل المميكنة من ٥ معامل إلى ٢٧ معملاً في ٢٠٢٢/٢١.
- **ميكنة مراكز ومعاهد الأورام:** زيادة عدد المراكز المميكنة والمربوطة بالمعهد القومي للأورام من ٥ إلى ١٣ خلال الأربع سنوات القادمة.
- **ميكنة المستشفيات:** زيادة عدد المستشفيات المميكنة من ٧ إلى ١٠ مستشفيات.
- **تطوير خدمات الإدارة المركزية للشئون الصيدلية:** من أجل التنبؤ بالفجوات الدوائية، خاصة الاستراتيجية، بما يدعم الخريطة الدوائية بجمهورية مصر العربية، من خلال إنشاء قاعدة بيانات دقيقة للمستحضرات الصيدلية وميكنة عملية تسجيل المستحضرات الصيدلية.
- **تطوير إدارات الموارد البشرية بالجهاز الحكومي:** بزيادة عدد الجهات المطبق فيها هذا النظام من ثلاث جهات حاليًا إلى ٢٧ جهة بنهاية العام ٢٠٢٢/٢١.

البرنامج الفرعي الثالث: برنامج التطوير المؤسسي

يتبنى برنامج التطوير المؤسسي خطتين مرحليتين، هما:

١- استحداث وحدات جديدة في الجهاز الإداري للدولة (التخطيط الاستراتيجي والسياسات، التقييم والمتابعة، المراجعة الداخلية، الموارد البشرية، الدعم التشريعي، نظم المعلومات والتحول الرقمي). ومن المستهدف أن يتم التطبيق بدواوين عموم الوزارات (٣٢ وزارة) خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، ثم يتم التطبيق في المحافظات (٢٧ محافظة) خلال السنة المالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، وبحيث يتم التطبيق في الهيئات والمصالح الحكومية (٢٣١ هيئة، و٢٣ مصلحة حكومية) خلال السنتين الماليتين ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ و٢٠٢١/ ٢٠٢٢.

٢- مشروعات دعم تنفيذ برامج محور الشفافية وكفاءة المؤسسات:

تتضمن خطة التطوير المؤسسي ما يلي:

- خطة التعاقب القومية (تستثمر الدولة بالفعل في بناء كوادر واعدة بالجهاز الإداري).
- التواصل ومشاركة العاملين (عقد الاستطاعات السنوية برضى العاملين، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة نتائج الاستطلاع، وتقديم التوصيات، واقتراح آليات إدارة الموارد البشرية).

البرنامج الفرعي الرابع: بناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة

يستهدف البرنامج تنفيذ خمس حِزَم من البرامج التدريبية المتنوعة لتطوير أداء العاملين بالجهاز الإداري، وتشمل:

- برامج الداخلين الجدد للجهاز الإداري (المعينون لأقل من ١٠ سنوات)، وتتضمن مجموعة من المعارف والمهارات الأساسية.
- برامج على حسب المسار الوظيفي (المعينون في الفئة العمرية من ٢٥-٣٠ سنة)، وتستهدف تدريب الموظف على عدد ساعات تدريبية معينة سنويًا حتى يمكنه الحصول على الترقية.
- برامج بناء قدرات الصف الثاني (الفئة العمرية من ٣٠ إلى ٤٠ سنة)، وتستفيد منها الإدارة الإشرافية الوسطى.
- برامج بناء قدرات القيادات العليا (الفئة العمرية من ٤٠ إلي ٥٨ سنة)، وتستهدف الموظفين من درجة مدير عام فأعلى. وفي هذ الصدد تقوم الحكوم حاليًا بتدريب ٤١٠٠ موظف من الإدارة العليا في ٣٣ وزارة.
- برنامج بداية جديدة (الفئة العمرية من ٥٩ إلى ٦٠ سنة)، ويخصص للموظفين الخارجين على المعاش، ويركز على ثلاثة جوانب: نفسية سلوكية، واقتصادية مالية، واجتماعية مجتمعية.

البرنامج الفرعي الخامس: ربط ودمج قواعد بيانات مكاتب التسجيل التجاري

تهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج – والذي تُقدر تكلفة تنفيذه بحوالي ١٢١ مليون جنيه – إلى تطوير وميكنة ٩٠ مكتب تسجيل تجاري في العامين الأولين من البرنامج (٢٠١٩/١٨، ٢٠٢٠/١٩)، وبما يتيح تقديم خدمات استخراج السجل التجاري وتسجيل فروع الشركات للمستثمرين دون التقيد بالموقع الجغرافي ومن خلال شبكة الإنترنت.

البرنامج الفرعي السادس: تطوير الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين

يشمل هذا البرنامج ما يلي:

- **برنامج فرض وإنفاذ القانون:** لإضافة ١١ محكمة جزئية جديدة إلى البرنامج.
- **برنامج متابعة ونشر القضايا المتداولة بين المحاكم ومصلحة الخبراء:** من خلال تطبيقه على ٣٠ مكتب خبراء جديد في ١٧ محافظة.

البرنامج الفرعي السابع: ميكنة وتطوير الخدمات المقدمة للمصريين بالخارج

يستهدف برنامج الحكومة الاستمرار في حماية ومساندة المصريين بالخارج وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمصريين المقيمين بالخارج، وذلك من خلال ميكنة الخدمات التي تُقدمها البعثات المصرية في الخارج. ويشمل البرنامج الانتهاء من تنفيذ ثلاثة مشروعات تشمل ميكنة التصديقات، وتطبيق نظام التأشيرة الإليكترونية لإصدار التأشيرات وسداد الرسوم إلكترونياً، والتنسيق مع مصلحة الأحوال الجنائية لتطبيق نظام إصدار صحيفة الحالة الجنائية إليكترونياً.

وبالإضافة لذلك، استكمال منظومة الشباك الواحد بكافة المصالح والجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمصريين بالخارج (الداخلية، الدفاع، الاستثمار، التجارة والصناعة، الإسكان، السياحة)، والعمل على تفعيل منظومة الكارت القنصلي لتقديم كافة الخدمات بشكل إليكتروني.

وفي ضوء ما سبق عرضه، يمكن الإشارة إلى أن هناك برامج وآليات متنوعة تستهدف الحكومة تنفيذها لمواجهة الفساد وتخفيف حدة البيروقراطية الإدارية خلال الفترة القادمة، يمكن تلخيصها على النحو الوارد بالملحق رقم (٥٠).

النهوض بمستويات التشغيل

√ أن توفير فرص العمل اللائق والمنتج هو الحماية الاجتماعية الحقيقية للمواطنين، لذا فهو الشغل الشاغل للحكومة في المرحلة الراهنة خاصةً في ظل النمو السكاني المتزايد، وهو ما يستلزم السعي لتوفير حوالي ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً لخفض معدلات البطالة.

√ أن تحقيق مستويات عالية من التشغيل، يقتضي تحسين بيئة العمل بالقطاع الخاص وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتركيز على القطاعات كثيفة العمل مثل الصناعة والتجارة الداخلية والسياحة، وتعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

√ تولي الحكومة أهمية خاصة لقطاع الأعمال الصغيرة، من خلال توفير المساندة المالية والفنية، وتدعيم الأجهزة الداعمة لهذا القطاع، وإجراء التطوير الهيكلي والمؤسسي الفاعل.

√ هناك ضرورة عاجلة لدمج القطاع غير الرسمي في منظومة العمل الرسمي، وذلك لتفعيل مشاركته في التنمية الاقتصادية، وتعزيز قدراته الإنتاجية، وتمكينه من الاستفادة من مزايا القطاع الرسمي، وتخصيص ١٠% من أراضي الاستثمار المرفقة للمشروعات الصغيرة.

النهوض بمستويات التشغيل

تستلزم مجابهة قضية التشغيل التحرك الفاعل نحو استهداف التشغيل أو بتعبير آخر "النمو مع التشغيل"، حيث أن النمو الاقتصادي المرتفع – وإن كان شرطاً ضرورياً – إلا أنه قد لا يقترن بمستويات عالية من التشغيل إذا ما تم تفضيل الصناعات كثيفة رأس المال والمشروعات كبيرة الحجم والتقنيات المدخرة للعمالة. ولذلك، ينبغي توطيد العلاقة بين النمو والتشغيل بحيث يكون تنامي مستويات التشغيل سبباً ونتيجة في ذات الوقت للجهود الإنمائية المبذولة.

وتبرز أهمية قضية التشغيل نظراً للنمو السكاني السريع وما يترتب عليه من تزايد مُطرد في المعروض من القوة العاملة، وبالتالي الحاجة الماسة لتوفير فرص عمل بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادات المتتالية في عرض العمل، بالإضافة إلي الرصيد المتاح من المتعطلين والبالغ عددهم نحو ٣,٢ مليون فرد.

ولذا، من المُستهدف توفير نحو ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً بإجمالي ٣,٦ مليون فرصة علي امتداد الأربع سنوات القادمة، منها ١٨٪ في الزراعة و٢٢٪ في الصناعة والتعدين، و١٣٪ في التشييد والبناء، و١٦٪ في تجارة الجملة والتجزئة، و١٠٪ في كلٍّ من النقل والسياحة، و١١٪ في الخدمات المالية والاجتماعية والشخصية.

ولتحقيق هذه المستويات العالية من التشغيل، تستند الاستراتيجية العامة التي تتبناها الحكومة إلي الركائز التالية:

- إيجاد بيئة مواتية لحفز الإنتاج والنمو والتشغيل.
- إفساح المجال أمام القطاع الخاص كي يأخذ دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- تنمية المهارات البشرية من خلال تطوير وتحديث مراكز التدريب.
- ربط سياسات التعليم والتعّلم والتدريب بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، مع التركيز على التعليم الفني والتدريب المهني.

- تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل، ولاسيما في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصِغَر وتلك التي تُدر دخلاً للمرأة المَعيلة، وخاصةً في المناطق الريفية.
- تكثيف الجهود الإنمائية في محافظات الصعيد التي تُعاني من ارتفاع نسبي في معدلات البطالة.

ومن المُستهدف – في ظل تفعيل استراتيجية التشغيل وما ينبثق منها من برامج – أن يتراجع معدل البطالة من مستواه الحالي ١٠,٦٪ إلي نحو ٨,٤٪ عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ [شكل رقم (١٥)].

شكل رقم (١٥) تطور معدل البطالة خلال الفترة (٢٠١٨/ ٢٠١٩ – ٢٠٢١/ ٢٠٢٢)
مقارنة بعامي ٢٠١٦/ ٢٠١٧ و٢٠١٧/ ٢٠١٨

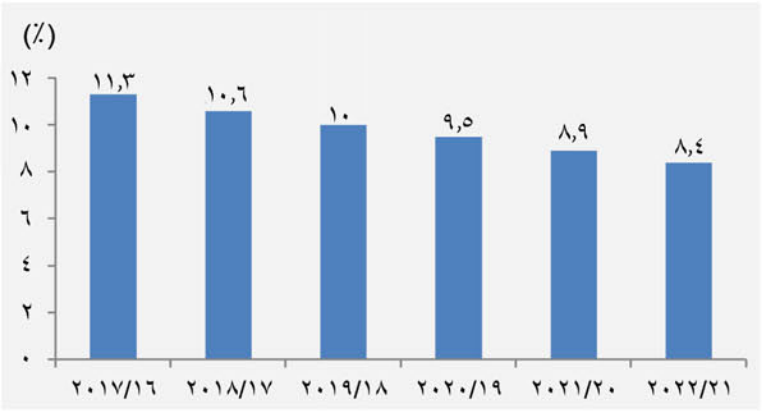

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن هذا المنطلق، تتبني الحكومة مجموعة البرامج الداعمة للتشغيل علي النحو الموضّح بالشكل رقم (١٦).

شكل رقم (١٦) الصورة الإجمالية للبرامج الداعمة للتشغيل

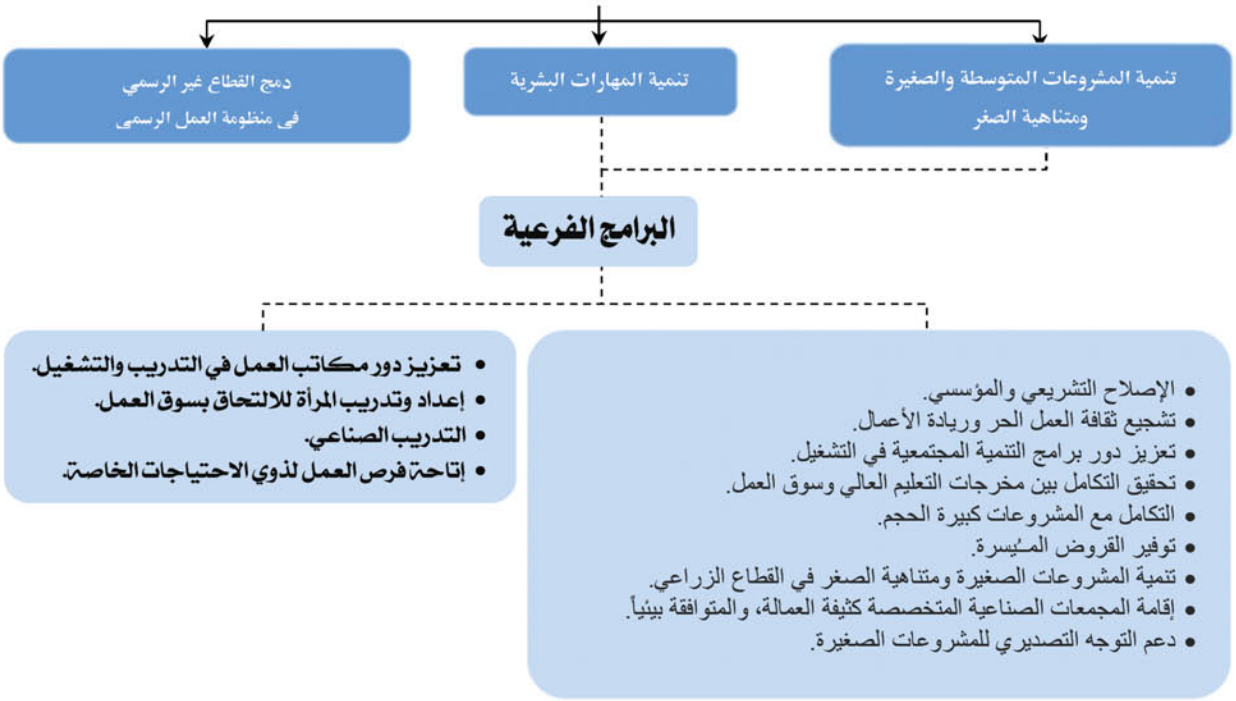

وفيما يلي عرض لأهداف كل برنامج ومكوناته الأساسية والفرعية ومؤشرات قياس الأداء والتكلفة المناظرة.

البرنامج الرئيسي الأول: تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

يندرج تحت هذا البرنامج مجموعة البرامج الفرعية التالية:

البرنامج الفرعي الأول: الإصلاح التشريعي والمؤسسي

يستند التطوير المؤسسي إلي إصدار قانون جديد ينظم عمل هذه المشروعات، وتأكيد التزام الجهات الحكومية بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من الأراضي الشاغرة والمتاحة للاستثمار في مساحات صغيرة ومُرفّقة مناسبة لإقامة المشروعات الصغيرة، وكذلك تفعيل دور الأجهزة ذات الصلة (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، جهاز مشاريع مصر، وغيرها)،

وإطلاق منصة تفاعلية للتواصل وتقديم الخدمات، وتصميم قاعدة بيانات متكاملة ومُحدثة عن هذه المشروعات.

البرنامج الفرعي الثاني: تشجيع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال

تتمثل عناصر هذا البرنامج في إنشاء ٢٠٠ حاضنة أعمال سنوياً، وتصميم برامج ومناهج خاصة بالمدارس والجامعات للتدريب علي ريادة الأعمال، وتنشيط مسابقات التوعية بثقافة العمل الحر والتدريب المُحفز علي مزاولته، باستهداف (٥) آلاف شاب وشابة سنوياً.

ويستهدف البرنامج زيادة فرص أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الجديد والقائمة في الحصول على الخدمات المالية، من خلال الوصول إلى إجمالي عدد المشروعات المُمولة بنهاية سنوات البرنامج إلى ٣٣٥ ألف مشروع، توفر ٤٦٠ ألف فرصة عمل، وزيادة نسبة مشاركة المرأة إلى ٤٨٪.

ويستهدف البرنامج، تنفيذ ٢٤٠٠ برنامج لنشر الوعي بريادة الأعمال وخاصة بين الشباب والفتيات والطلبة والطالبات وتقديم برامج تدريبية وتأهيلية في مجال ريادة الأعمال، من المتوقع أن يستفيد منها ٤٠٠٠ شاب وفتاة، وإصدار أكثر من ٤٨ ألف رخصة نهائية، وكذلك تقديم خدمات الشباك الواحد لأصحاب المشروعات الصغيرة، في ٣ محافظات خلال العام (٢٠١٩/١٨)، وتعميمها على كافة محافظات الجمهورية في عام (٢٠٢٠/١٩).

وكذلك تستهدف الحكومة، زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال برنامج (قرية واحدة، منتج واحد)، والذي تستفيد منه ٨ قرى، وتوفير ١٠,٢ ألف فرصة عمل لشباب الخريجين [ملحق رقم (٥١)].

وكذلك تستهدف الحكومة الاستفادة من الطاقات الإبداعية للشباب وتوظيفها لضمان تحقيق النمو الاقتصادي القائم على الابتكار والمعرفة، وذلك من خلال التوسع في الأنشطة التي يقدمها مشروع "رواد ٢٠٣٠"، سواءً فيما يتعلق بالمنح الدراسية أو دعم الوعي المجتمعي بثقافة العمل الحر، والتوسع في إنشاء حاضنات الأعمال في الجامعات والمدارس الفنية.

البرنامج الفرعي الثالث: تعزيز دور برامج التنمية المجتمعية في التشغيل

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة فرص تشغيل العاطلين من خلال برامج التنمية المجتمعية كثيفة العمالة التي تراعي البعد البيئي، والتي من المتوقع أن يستفيد منها ٤٣٥ ألف أسرة، و١٧,٥ ألف مواطن، و٢٠٧ قرية طوال سنوات البرنامج الأربعة، ففي مجال محو الأمية، يستهدف البرنامج إنشاء ١٥٥٠ فصل لمحو الأمية، في ١٧٧ قرية، يستفيد منها ١٧,٣ ألف أمي، وعقد ٢٩٥ ندوة توعية في مختلف المحافظات.

وكذلك يستهدف البرنامج تحسين مهارات أربعة آلاف عامل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير ٦٢٥ ألف فرصة عمل (يومية) [ملحق رقم (٥٢)].

البرنامج الفرعي الرابع: تحقيق التكامل بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل

يهدف هذا البرنامج – البالغ تكلفته ١٠٩ مليون جنيه – إلي تأهيل مُخرجات القطاع التعليمي لسوق العمل، وذلك من خلال التوسع في إنشاء مراكز ريادة الأعمال وبرامج الربط بين الصناعة وسوق العمل، وتفعيل برامج الإرشاد الوظيفي، فضلاً عن تدارس احتياجات سوق العمل من التخصّصات المختلفة ومدي توافقها مع مُخرجات التعليم العالي والجامعي [ملحق رقم (٥٣)].

البرنامج الفرعي الخامس: التكامل مع المشروعات كبيرة الحجم

يهدف هذا البرنامج إلي تمكين ٢٠٠ مشروع للاستفادة من التشبيك مع المشروعات الصغيرة لضمان تكامل سلاسل التوريد المحلية، وزيادة عدد مشروعات مُقدمي الخدمات التي توفر خدمات فاعلة إلي ٢٠٠٠ مشروع مقارنة بنحو ١٠٠ مشروع فقط عام ١٧/ ٢٠١٨.

البرنامج الفرعي السادس: توفير القروض المـيسرة

يهدف هذا البرنامج إلي زيادة التمويل الموجّه للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ليشكل نسبة ٢٠٪ من إجمالي التمويل المتاح، وزيادة رأس المال للصناديق المتخصّصة في دعم هذه المشروعات ليصل إلي مليار جنيه وبحيث يستفيد منها ١٠٠ ألف شاب.

ويدخل في هذا الإطار توفير قروض مُيسرة للشباب من خلال المشروع القومي للتنمية البشرية والاجتماعية (مشروعك) بتمويل من البنوك المصرية، وتيسير إجراءات بدء النشاط من ٢٨٢ موقعاً علي مستوي الجمهورية. ويستهدف تقديم قروض بحوالي ١٠ مليار جنيه خلال الأربع سنوات القادمة توفر ١٥٠ ألف فرصة عمل مقارنة بقروض قيمتها ٧ مليار جنيه سبق تقديمها خلال الأربع سنوات الماضية وفرت نحو ١٠٠ ألف فرصة عمل.

ومن ناحية أخري، من المستهدف زيادة قيمة التمويل الذي يتيحه جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ليصل إلي ٥,٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ مما يسمح بتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماته التمويلية.

علاوة علي ما تقدم، ساهمت مبادرات البنك المركزي بتوفير التسهيلات الائتمانية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومن المزمع تقديم تمويل مصرفي بإجمالي ٢٠ مليار جنيه علي أربع سنوات وذلك لمساندة نحو ٣٥٠ ألف مشروع صغير ومتوسط.

ويبرز في هذا الصدد أيضاً أهمية تفعيل دور القطاع المالي غير المصرفي لتوفير التمويل متناهي الصغر وإتاحة خدمات التأجير التمويلي.

وفي هذا السياق أيضاً، يهدف البرنامج (من خلال تفعيل دور صندوق التنمية المحلية) إلي توفير قروض لتنفيذ مشروعات متناهية الصغر بالمحافظات للشباب والمرأة المعيلة قيمتها حوالي ١٠٠ مليون جنيه تتيح نحو ٢٠ ألف فرصة عمل، وذلك مقارنة بقروض قدرها ٥٩ مليون جنيه وفرت حوالي ١٣ ألف فرصة عمل خلال الأعوام الأربعة الماضية.

البرنامج الفرعي السابع: تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في القطاع الزراعي

يهدف هذا البرنامج إلي زيادة القدرة التشغيلية للقطاع الزراعي باعتباره من القطاعات كثيفة العمل، وحتي يتسنى تفعيل هذا الدور، يتبني برنامج التشغيل الآليات التالية:

- تنويع مجالات النشاط الاقتصادي والريفي المولدة للدخول والمتكاملة والمرتبطة بالزراعة.
- إحياء الحرف والصناعات التقليدية الريفية لتعزيز القدرات الإنتاجية للقري المصرية، ولإيجاد فرص عمل عديدة مُنتجة خارج الحقول الزراعية.
- الارتقاء بالأساليب الفنية ومستوي الجودة والنوعية للصناعات الريفية للأسر الصغيرة لتحسين الكفاءة الإنتاجية والتسويقية مع الاستغناء التدريجي عن عمالة الأطفال لتنخفض نسبتها من ٩٪ حالياً إلي ٧٪ في نهاية عام ٢١/ ٢٠٢٢.
- التوسع في المشروعات المُدرّة للدخل للمرأة الريفية.
- تقرير أسعار مناسبة للحاصلات الزراعية والإعلان المبكر عنها، وعن قواعد وشروط التسليم مما يُحفّز الزراع علي مزيدٍ من الإنتاج والتشغيل، ويرفع متوسط دخل العامل الزراعي تدريجياً من ٥٠ جنيه/ يوم عام ١٦/ ٢٠١٧ ليصل إلي ٨٠ جنيه/ يوم في عام ٢١/ ٢٠٢٢.

البرنامج الفرعي الثامن: إقامة المجمعات الصناعية المتخصصة كثيفة العمالة والمتوافقة بيئيا

يستهدف البرنامج التوسع في إقامة هذه المجمعات والتي تتمتع بوفورات اقتصادية، مثل مدينة الروبيكي للجلود، ومدينة دمياط للأثاث، ومنطقة "مرغم" للصناعات البلاستيكية مما يوفر فرص عمل جديدة، وخاصة لأصحاب المهن المتخصّصة والحرفيين وحَملَة المؤهلات العليا والمتوسطة.

البرنامج الفرعي التاسع: دعم التوجه التصديري للمشروعات الصغيرة

تتمتع مصر بميزة تنافسية دولية في عديدٍ من الصناعات الخفيفة كثيفة العمل، وبالتالي تتوفر لها إمكانات تصديرية وقدرة استيعابية عالية من العمالة، مثل الصناعات الغذائية والنسجية والخشبية والجلدية وبعض الصناعات الكيماوية والمعدنية والهندسية. وهذه الصناعات يمكن أن تسهم المشروعات الصغيرة فيها بشكل فاعل لأنها ما زلت حتى الآن تشارك بصورة بالغة التواضع في إجمالي الصادرات المصرية بنسبة لا تتعدى ٥٪، في حين تصل – على سبيل المثال– إلى ٤٠٪ في كوريا الجنوبية، ٥٥٪ في تايوان، ٦٠٪ في الصين و٧٠٪ في هونج كونج. ويزمع البرنامج تفعيل هذا الدور من خلال توفير البيانات والمعلومات الدقيقة عن المنشآت الصغيرة، وتنمية الوعي بأهمية الفرص التصديرية، والارتقاء بأساليب الإنتاج والتسويق، والتوسّع في إقامة المراكز البحثية التكنولوجية وحاضنات الأعمال لتقديم الدعم الفني، الأمر الذي يساعد في التخفيف من حِدّة مشكلة البطالة، خاصةً وأن أنشطة التصدير تتسم بقوة العلاقات التشابكية الخلفية والأمامية مما يوسّع من فرص العمل غير المباشرة التي تولّدها في القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها بشكلٍ أو بآخر.

البرنامج الرئيسي الثاني: تنمية المهارات البشرية

البرنامج الفرعي الأول: تعزيز دور مكاتب العمل في التدريب والتشغيل

يستهدف البرنامج تحسين صورة العمل المهني والحرفي، وتعزيز قدرات خريجي مدارس التعليم الفني وربطهم باحتياجات العمل بالقطاع الخاص، وتوفير المعلومات الداعمة لتوفير فرص العمل للشباب، وذلك بتكلفة إجمالية تبلغ ٢ مليار جنيه، وذلك من خلال ما يلي:

١- إنشاء وتطوير مراكز التدريب المهني، لتلبية مُتطلبات سوق العمل، حيث تستهدف الحكومة إنشاء ستة مراكز تدريب جديدة، يستفيد منها نحو ٦٢,٦ ألف مُتدرب طوال سنوات البرنامج، بالإضافة إلى تجهيز ورش وتطوير نحو ١٦ مركزاً آخر [شكل رقم (١٧)].

شكل رقم (١٧) عدد المُتدربين والدورات التدريبية المُستهدفة في مراكز التدريب المهني خلال سنوات البرنامج

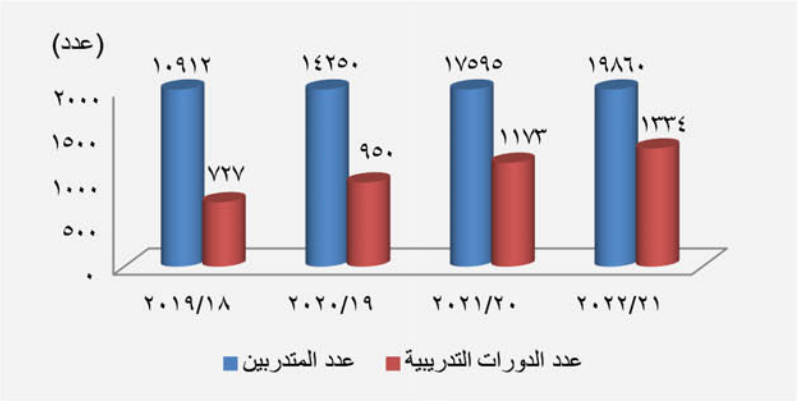

المصدر: وزارة القوى العاملة.

٢- التدريب من أجل التشغيل، بتزويد المُنشآت الصناعية بأكثر من ١٣ ألف من خريجي مراكز التدريب بالمحافظات، بالإضافة إلى سد احتياجات سوق العمل في مهنة الطباعة، من خلال تدريب ٣٢٠ شاباً، وتشغيل ١٦٠ شاباً منهم في المطابع الأميرية.

٣- التدريب التحويلي بتدريب نحو ٨٥٠٠ خريج من حملة المؤهلات الفنية والعليا، وتوظيف ما يقرب من ٤٠٠٠ شاب خلال سنوات البرنامج الأربع، فضلاً عن تدريب ٧٧٠ من حملة الشهادة الإعدادية ومُتسربي التعليم سنة (١٣-١٨)، وتشغيل ٣٠٠ شاب منهم، وتدريب أكثر من ٤٦٠٠ فرد في القطاع الخاص.

البرنامج الفرعي الثاني: إعداد وتدريب المرأة للالتحاق بسوق العمل

يستهدف هذا البرنامج تفعيل مبادرات ومشروعات الأسر المُنتجة التي توفر خدمات التدريب على الحرف التراثية والبيئية للمرأة، مثل التفصيل والحياكة والتطريز اليدوي والسجاد والكليم والصناعات الغذائية والنجارة والسباكة والحدادة وأعمال الحاسب من خلال مراكز إعداد الأسر المنتجة المنتشرة بمختلف محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى تفعيل دور جمعيات تنمية المجتمع المحلي في تدريب المرأة المعيلة ودعمها اقتصادياً في مجال إنتاج الألبان وصناعة وتجهيز الخضروات وصناعة السجاد اليدوي، وغيرها.

البرنامج الفرعي الثالث: التدريب الصناعي

يستهدف برنامج الحكومة زيادة تنافسية الصناعة بتوفير عمالة ماهرة ومدربة، وذلك من خلال زيادة عدد خريجي برنامج التلمذة الصناعية من ١١ ألف (٢٠١٨/١٧) إلى ٣٠ ألف خريج بنهاية عام ٢٠٢٢/٢١، وذلك بإجمالي ٩٠ ألف خريج خلال سنوات البرنامج الأربع، وكذا تأهيل وتطوير ٦٧ مركز تدريب، وإنشاء أربعة مراكز تدريب جديدة ليصل إجمالي عدد المراكز إلى ٤٦ مركز تدريب بنهاية ٢٠٢٢/٢١، وتطوير ١٩ منهج تدريب صناعي للتواكب مع التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال التنمية الصناعية، ودعم ٢٦٥ مشروعاً لرواد الأعمال، فضلاً عن تدريب ٥٠٠٠ مُتدرب سنوياً على برامج ريادة الأعمال، وإنشاء خمس وحدات للانتقال لسوق العمل سنوياً، وتنفيذ خمس شراكات مع القطاع الخاص لتحسين كفاية العملية التدريبية، وإنشاء ٤٠ محطة تدريبية جديدة بحلول عام ٢٠٢٢/٢١ ليصل إجمالي عدد المحطات إلى ٥٠ محطة موزعة على كافة مُحافظات الجمهورية [ملحق رقم(٥٤)]

البرنامج الفرعي الرابع: إتاحة فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة

يهدف هذا البرنامج إلى تفعيل اللائحة التنفيذية لقانون المُعاقين الجديد (رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨)، وتوعية أصحاب العمل به بتنظيم ١٠٠ مُلتقى توظيف، يستفيد منها ٥ آلاف شخص سنوياً، بالإضافة إلى تنظيم ٩٧ ندوة يستفيد منها حوالي ٩٧ ألف شخص، ويشارك فيها ٩٧٠ شركة خاصة، وتنفيذ ٢٦١ حملة تعريفية بالقانون بشركات القطاع الخاص [ملحق رقم (٥٥)].

البرنامج الرئيسي الثالث: دمج القطاع غير الرسمي في منظومة العمل الرسمي

تستهدف الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع انضمام القطاع غير الرسمي إلى منظومة العمل الرسمي، من خلال تنفيذ الآليات التالية:

- منح أولويات في تخصيص الأراضي الصناعية والمجمعات الصناعية الجاهزة لأنشطة التحوّل من الاتجار إلى التصنيع ومشروعات التحول من القطاع غير الرسمي للمنظومة الرسمية ومثال ذلك مجمع مرغم للصناعات البلاستيكية، حيث تحول ٣٠٪ من العاملين في القطاع غير الرسمي للمنظومة الرسمية.
- تفعيل منظومة الترخيص بالإخطار التي تم اعتمادها حيث تسمح بتيسير إجراءات التراخيص وتشجع القطاع غير الرسمي للانضمام للمنظومة الرسمية ليستفيد من الخدمات المقدمة لقطاع الصناعة، وكذا التصدير المباشر، وكذلك تيسير باقي إجراءات ممارسة الأعمال، مثل التسجيل واستخراج تصاريح المباني، وموافقات الجهات الرسمية.
- ربط سلاسل التوريد التي تَخلِق فرص أعمال تستدعي الرسمية للاستفادة من فرص أعمال التشبيك في سلاسل التوريد (مثال الصناعات الغذائية، والحرفية والتراثية، والصناعات الهندسية).
- إصدار قانون للمعاملة الضريبية المتميّزة للمشروعات الصغيرة، والذي يتضمن حوافز إعفاء ضريبي للتحوّل من القطاع غير الرسمي، ومنها مبادرة السيد رئيس الجمهورية، بمنح إعفاء ضريبي من أرباح النشاط لمدة خمس سنوات للمشروعات التي تتحوّل من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
- تسهيل إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية وتوحيدها والانتقال التدريجي من نظام الدفع النقدي إلى آليات المدفوعات والتسويات المصرفية والإليكترونية.
- التشديد على الجهات الحكومية بحظر التعامل إلا مع من لديهم سجل تجاري وبطاقة ضريبية.
- التأكيد على إمساك الدفاتر وإصدار الفواتير مع إعطاء الحوافز المناسبة وتقرير العقوبات في حالة المخالفة وهو ما تحققه جزئيًا منظومة الضرائب على القيمة المضافة.

- توفير المُساندة الفنية والمالية للمنشآت مُتناهية الصِغَر، لتحسين كفاءتها الإنتاجية والاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- مُراجعة قوانين العمل لإكسابها المرونة الكافية لتشغيل العمالة بالقطاع الرسمي، خاصة ما يتعلق بالقواعد المُنظّمة للتشغيل وللتخارج من سوق العمل.
- الاهتمام بتحسين جودة التعليم وضمان اتساق مُخرجاته مع متطلّبات سوق العمل، وتكثيف البرامج التدريبية والتأهيلية لتمكين القطاع الرسمي من استيعاب مزيدٍ من المعروض في سوق العمل، واستقطاب المشتغلين بالقطاع غير الرسمي.
- تشجيع العلاقات الترابطية بين القطاع الرسمي (المُنظَّم) والقطاع غير الرسمي (غير المُنظَّم) والتي من شأنها المُساهمة في نمو القطاع الخاص، وزيادة قدرته الاستيعابية من العمالة، وكذا تحسين كفاءة أداء المنشآت مُتناهية الصِغَر، وتحفيزها للانتقال إلى المنظومة الرسمية.
- تقنين أوضاع العاملين بالقطاع غير الرسمي، بإنشاء مجلس قومي يهدف لدمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية.
- توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية وتحسين الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين به، وإصدار لائحة جديدة لتطوير نوعية هذه الخدمات، حيث من المُستهدف تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية لأكثر من مليون عامل بالقطاع غير الرسمي.
- العمل على توحيد المفاهيم في سياسات القطاع غير الرسمي، وتشجيع الدراسات التطبيقية والبحوث الحقلية المعنيّة بدراسة وتحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع وسُبُل تسريع عملية الدمج في الاقتصاد الوطني.
- تحسين بيئة العمل بالقطاع الخاص، حيث تسعى الحكومة إلى تحسين أوضاع العاملين بالقطاع الخاص، وتشجيع الشباب على الانخراط في العمل به، من خلال إصدار قانون العمل الجديد، لتحقيق جُملة من الأهداف منها ما يلي:

- تحقيق الأمان الوظيفي: من خلال حظر الفصل التعسفي ووضع ضمانات منضبطة لإنهاء علاقة العمل، والقضاء على مشكلة الاستقالة المسبقة، حيث يؤكد القانون الجديد على

ضرورة اعتماد استقالة العامل من الجهة الإدارية المختصة، بالإضافة إلى إحداث توازن بين (الحقوق والواجبات، ومواعيد العمل وفترات الراحة، والتشغيل الإضافي، الإجازات السنوية، وعقد العمل الفردي وإنهائه)، كما يتضمن القانون بعض الامتيازات، منها مثلا، تخفيض ساعات العمل اليومية للمرأة الحامل إلى ساعة على الأقل، اعتباراً من الشهر السادس للحمل، وعدم جواز تشغيلها ساعات عمل إضافية طوال مدة الحمل، وحتى نهاية ستة أشهر من تاريخ الوضع.

- إنشاء صندوق للعمالة غير المنتظمة: يهدف إلى الرقابة على أموال تلك العمالة المتفرقة بالمحافظات في حسابات بنكية تحت اسم (حساب العمالة غير المنتظمة) ويتم الصرف منها في المناسبات.

- تسهيل إجراءات التقاضي وحل النزعات العمالية: من خلال إنشاء مركز للوساطة والتحكيم لتسوية النزاعات العمالية ودياً، بالإضافة إلى إنشاء محاكم عمالية متخصصة، يكون القاضي العمالي، بها متفرغاً للنزاعات العمالية.

- ربط الأجر بالإنتاج والتدريب بسوق العمل: من خلال إرساء مبدأ ربط الأجر بالإنتاج، لبناء علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الإنتاجية، والحفاظ على الحد الأدنى لحقوق العمال، بالإضافة إلى إنشاء مجلس أعلى لتنمية الموارد والمهارات البشرية، يقوم بوضع السياسات العامة لتنمية الموارد والمهارات البشرية والتدريب والتأهيل، وتقديم حوافز للمنشآت التي تتولى تدريب عمالها، من خلال إعفائها من سداد اشتراكات صندوق تمويل التدريب والتأهيل بحد أقصى ٧٠٪.

تحسين مستوى معيشة المواطن المصري

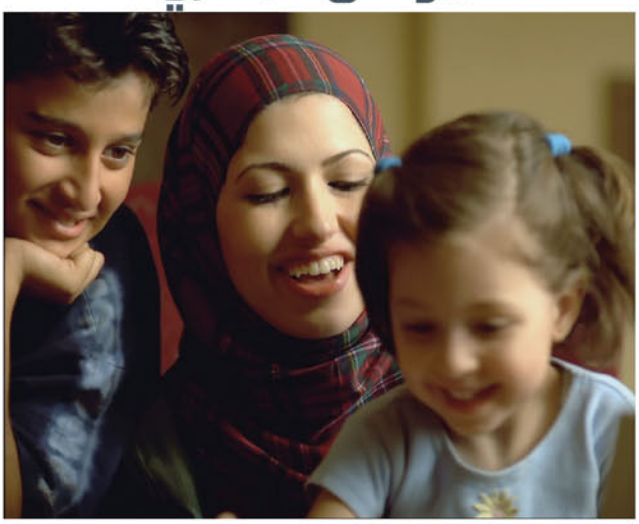

√ أن الارتقاء بمستوى معيشة المواطن المصري وتحسين جودة الحياة هو الغاية الأساسية التي ينشدها برنامج الحكومة.

√ أن النمو السكاني السريع والذي تجاوز ٢.٥ ٪ في الوقت الراهن، يشكل تحدياً قوياً أمام الجهود الإنمائية، حيث أنه يلتهم ثمار التنمية، ويضعف إحساس المواطن بالتحسن المطرد في مستوى معيشته.

√ أن الفجوات التنموية بين المحافظات والأقاليم، تقتضي إعادة النظر في تقرير أولويات التوزيع المكاني للاستثمارات العامة والخاصة على النحو الذي يعطي وزناً كبيراً للمناطق الأكثر إحتياجاً.

√ أن القضاء على ظاهرة التركز السكاني وتداعياته الاجتماعية والبيئية، تقتضي مواصلة الجهود الراهنة في التوسع العمراني وتحقيق الانتشار المكاني من خلال التوسع في المجتمعات العمرانية الجديدة، والمجمعات الصناعية والزراعية والخدمية المتكاملة.

√ أن توفير شبكات الأمان الاجتماعي لمحدودي الدخل يأتي على قمة أولويات الحكومة خلال المرحلة القادمة، لتحقيق التوازن الاجتماعي وضمان مشاركة الجميع في جني ثمار التنمية.

√ أن الارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية للمواطنين، هو واجب تلتزم به الحكومة، من خلال تنفيذ المشروعات المستهدفة في مجالات الاسكان الاجتماعي وتطوير المناطق العشوائية وتطوير خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق، وإتاحتها في كافة أنحاء الجمهورية.

شكل رقم (١٧) الصورة الإجمالية للبرامج الداعمة للهدف الاستراتيجي الخامس
تحسين مستوى معيشة المواطن المصري

تحسين مستوى معيشة المواطن المصري

البرامج الرئيسية

- ضبط النمو السكاني والانتشار العمراني
- التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي
- معالجة الفجوات التنموية
- تطوير خدمات الاسكان
- تطوير المرافق العامة
- عدم التمييز النوعي
- التحسين البيني

البرامج الفرعية

- الحد من الزيادة السكانية.
- التوعية بخطورة الزيادة السكانية.
- تطوير المدن العمرانية القائمة.
- مدن الجيل الرابع.

- الحماية الاجتماعية.
- الرعاية الاجتماعية.
- توفير مظلة تأمينية شاملة للمصريين بالخارج.
- تطوير منظومة الخدمات التموينية.
- رفع كفاءة منظومة الدعم العيني.
- تعزيز الدور الاجتماعي لوزارة الأوقاف.
- تعزيز التعاونيات الاستهلاكية
- تفعيل آليات حماية المستهلك.

- تدعيم خطط التنمية بالمحافظات.
- التنمية المحلية بصعيد مصر.
- التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء.
- تطوير محور طريق ترعة المحمودية.
- تطوير العشوائيات.
- تنمية وتطوير القرى المصرية.
- تنفيذ وصلات الصرف الصحي المنزلية للأسر الأولى بالرعاية.
- تطوير مزلقانات السكك الحديدية الأشد خطورة.
- تحسين الظروف البيئية في القرى الأكثر فقراً.
- رفع كفاءة وتطوير المجازر بالمحافظات.
- تنمية دخل الأسر في المجتمعات الريفية.
- تطوير البنية الأساسية للمجتمعات الفقيرة.

- البرنامج القومي للإسكان.
- تنمية خدمات التمويل العقاري.
- تعزيز دور وزارة الأوقاف في مجال خدمات الإسكان.

- تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.
- الحماية الاجتماعية للمرأة.
- دعم أنشطة الأسر المنتجة.

- تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي.
- تطوير الطرق والكباري.
- تطوير خدمات النقل الجماعي.
- تطوير خدمات السكك الحديدية.
- تطوير وتوسعة شبكة مترو الأنفاق

- تحسين نوعية الهواء.
- تحسين نوعية المياه.
- معالجة تدوير المخلفات.
- التحكم في التلوث الصناعي.
- البرامج البيئية الداعمة.
- ربط البحث العلمي بمشروعات التحسين البيني.
- تغطية الترع والمصارف داخل الكتل السكانية.
- التخلص من النفايات الصحية الخطرة.

البرنامج الرئيسي الأول: ضبط النمو السكاني والانتشار العمراني

البرنامج الفرعي الأول: الحد من الزيادة السكانية

تدرك الحكومة مدى خطورة استمرار معدلات النمو السكاني وفق المعدل الحالي البالغ ٢,٥٦٪، لذا يستهدف برنامج الحكومة تنفيذ إجراءات جادة للحد من الزيادة السكانية بتكلفة تبلغ ١٩٤٢ مليون جنيه، بخفض معدل الخصوبة الكلية للمرأة من ٣,١ طفل/ سيدة إلى ٢,٩ طفل فقط بنهاية البرنامج وذلك من خلال تنفيذ ما يلي [جدول رقم (٦)]:

- توفير وسائل تنظيم الأسرة في المناطق الأكثر احتياجًا زيادة نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٥٩,٥٪ حالياً إلى ٦٤٪ بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١).
- رفع وعي العاملين بالجهاز الحكومي بخطورة الزيادة السكانية، وبما يعمل على زيادة معدل تغطية وسائل تنظيم الأسرة بالقطاع الحكومي من ٣٩٪ إلى ٤٣٪ بنهاية البرنامج.
- خفض معدل التوقف عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٢٧,٥٪ إلى ٢٥,٥٪، وخفض نسبة الإحتياجات غير المُلباة من وسائل تنظيم الأسرة من ١١,٦٪ إلى ٩,٤٪.
- التوسع في برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بإتاحة الخدمات للمناطق النائية من خلال العيادات المتنقلة، ورفع مهارات مقدمي الخدمات، وتأمين توفير وسائل تنظيم الأسرة الحديثة، والتسويق الاجتماعي لهذه الخدمات لرفع الوعي المجتمعي بخطورة الزيادة السكانية ونشر المعلومات عن خدمات ووسائل تنظيم الأسرة، والتعريف بأهمية المباعدة بين الولادات وتأثيرها على صحة الأمهات والأطفال.

جدول رقم (٦) مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج الحد من الزيادة السكانية

مؤشرات الأداء	الوضع الحالي ٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
معدل تغطية وسائل تنظيم الأسرة بالقطاع الحكومي (٪)	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣
نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة (٪)	٥٩,٥	٦١	٦٢,٢	٦٣,٥	٦٤
معدل الخصوبة الكلية (٪)	٣,٤	٣,١	٣,١	٣	٢,٩
معدل التوقف عن استخدام وسائل منع الحمل (٪)	٢٧,٥	٢٥	٢٤,٥	٢٤	٢٣,٥
نسبة الإحتياجات غير الملباة من وسائل تنظيم الأسرة (٪)	١١,٦	١١	١٠,٤	١٠	٩,٤

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

البرنامج الفرعي الثاني: التوعية بخطورة الزيادة السكانية

تسعى الحكومة من خلال هذا البرنامج، إلى تفعيل دور المجلس الأعلى للإعلام في التوعية الإعلامية بمخاطر الزيادة السكانية، وذلك من خلال ما يلي:

- التوعية بأهمية جهود مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة الزيادة السكانية، ومنها مشروع "اثنين كفاية"، الذي أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي، الذي يستهدف ١,١ مليون سيدة من المستفيدات من برنامج "تكافل"، وذلك بالقيام بـ ٣٤٢ ألف زيارة "طرق أبواب"، لعمل التوعية المباشرة، بإجمالي ٤ ملايين زيارة، تشارك فيها ١٠٠ جمعية أهلية، و٢٥٠٠ متطوع ورائدة ريفية وأكثر من ١٤٠ طبيب وممرضة خلال سنوات البرنامج الأربعة.
- استخدام وسائل الاتصال الجماهيري والمباشر في المراكز الإعلامية التابعة للهيئة العامة الاستعلامات وعددها ٦٤ مركز للإعلام الداخلي في مختلف المحافظات، للتوعية بخطورة الزيادة السكانية، والتوعية من خلال وسائل الإعلام وورش العمل بالآثار السلبية الناجمة

عن الزيادة السكانية، وتعزيز التعاون بين الهيئة الوطنية للإعلام والهيئة الوطنية للصحافة، لعمل تنويهات وإعلانات للحد من الزيادات السكنية.

- الجمع بين السياسات التحفيزية والعقابية للحد من النمو السكاني.

البرنامج الفرعي الثالث: تطوير المدن العمرانية القائمة

يستهدف هذا البرنامج البالغ تكلفته الكلية حوالي ٦٥ مليار جنيه تحقيق التوازن في التوزيع السكاني بالمناطق المعمورة الحالية والمستقبلية وتعظيم عوائد التنمية بالمناطق الجديدة، لضمان قدرتها على جذب الزيادة السكانية واحتوائها وتشجيع ودعم الجهود الرامية إلى الانتشار خارج الوادي والدلتا وتعمير الصحراء. ومن المستهدف خلال الأربع سنوات القادمة تنفيذ ما يلي:

- **صيانة وتطوير المدن الجديدة القائمة:** الاستمرار في أعمال صيانة وتطوير المدن القائمة بتكلفة تصل إلى ٢٠ مليار جنيه سنوياً.
- **في مجال طرح الأراضي:** من المستهدف طرح ٢٥٠ ألف قطعة بالمدن الجديدة للمواطنين بمساحة إجمالية ٣٠ ألف فدان، والتوسع فى طرح قطع أراضي بالمشاركة مع القطاع الخاص بالمدن الجديدة القائمة، وذلك في إطار أراضي الإسكان الاجتماعي، وأراضي الفئات القادرة، وبيت الوطن للمصريين بالخارج، وذلك بتكلفة ١٠ مليار جنيه.
- **في مجال تطوير البنية الأساسية للمدن العمرانية القائمة**

يستهدف البرنامج التوسع في مشروعات تطوير البنية الأساسية في المدن العمرانية القائمة، بإضافة ١٢٠٠ كم لشبكة الطرق، و١٠٠٠ كم في شبكة التليفون، وإنشاء ٨٨٠ مبني خدمي جديد، و٢٤ محطة كهرباء، وإضافة ٤٨٠٠ كم لشبكة الكهرباء [جدول رقم (٧)].

جدول رقم (٧) مؤشرات الأداء المستهدفة في مجال تطوير البنية الأساسية

مؤشرات الأداء	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	(٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١)
أطوال شبكات الطرق (كم)	٢٠٠٠	٣١٠	١٢٠٠ (٣٠٠ كم سنوياً)
أطوال شبكات التليفون (كم)	٢٠٠	٢٠٠	١٠٠٠ (٢٥٠ كم سنوياً)
عدد مباني الخدمات (مبنى)	٦٧	١٤٠	٨٨٠ (٢٢٠ مبنى سنوياً)
عدد محطات الكهرباء (محطة)	٨	٤	٢٤ (٦ محطات سنوياً)
أطوال شبكات الكهرباء (كم)	١٠٠٠	١٠٠٠	٤٨٠٠ (١٢٠٠ سنوياً)

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

البرنامج الفرعي الرابع: مدن الجيل الرابع

تستهدف الحكومة إنشاء جيل من المدن الجديدة على محاور الطرق التنموية الجاري تنفيذها بتكلفة تبلغ حوالي ١٥٠ مليار جنيه، وبالفعل تم البدء في تنفيذ ١٣ مدينة عمرانية متكاملة جديدة، ومن المخطط استكمال تنفيذها خلال برنامج الحكومة بتكلفة كلية تبلغ ١٥٠ مليار جنيه، وذلك لإنشاء حوالي ٩٣,٦ ألف وحدة سكنية و٢٠ ألف وحدة تجارية بهذه المدن، وأكثر من ٧٥٥٠ فيلا وشاليه، وتنفيذ أعمال مرافق البنية الأساسية على حوالي ٤٨ ألف فدان، وإنشاء محطات معالجة وتحلية وتنقية بطاقة تبلغ ١١٩٠ ألف م^{٣}/ يوم [ملحق رقم (٥٦)].

وفي هذا الصدد، يستهدف برنامج الحكومة تنفيذ ما يلي:

- **تنفيذ مخططات التنمية المتكاملة لشمال وجنوب سيناء**، بما يشمل أعمال تخطيط وتنفيذ مدينتي بئر العبد ورفح الجديدتين، واستكمال مدينة شرق بورسعيد (سلام)، وتطوير ميناء العريش، ومطار العريش الدولي.
- **العاصمة الإدارية الجديدة**: الانتهاء من تنفيذ ٢٥ ألف وحدة سكنية و٩٥٠ فيلا جاري تنفيذها على مساحة ألف فدان في الحي السكني الثالث، وتنفيذ حي جاردن سيتي الجديدة على مساحة ألف فدان بعدد ٢٣ ألف وحدة، وتنفيذ حي المالي والأعمال، ومدينة الفنون والثقافة، والنهر الأخضر، والبنية الأساسية للمرحلة الأولى بالكامل

بمساحة ٤٠ ألف فدان، وتنفيذ محطة تنقية مياه الشرب بطاقة ٨٠٠ ألف م٣، والمرحلة الأولى لمعالجة الصرف الصحي بطاقة ٢٥٠ ألف م٣/يوم.

"الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة"

وفي ذات السياق، يستهدف برنامج الحكومة، نقل ٣١ وزارة و٥٧ جهة تابعة، إلى العاصمة الإدارية الجديدة على مرحلة واحدة، تبدأ عام ٢٠١٩، وفقاً لعدد من الضوابط، أبرزها أن يتم مراعاة وجود الجهات الخدمية بجانب الجهات المعنية، وأن يتم نقل العاملين طبقاً للعدد الأمثل لكل إدارة وليس طبقاً للعدد الحالي.

وتستهدف الحكومة خلال البرنامج، البدء في توفير الخدمات اللازمة للموظفين في الحي الحكومي (بمساحة حوالي ١,٦ مليون متر مربع)، من خلال إنشاء مجمع عيادات للموظفين، تحت إشراف التأمين الصحي، وإنشاء سجل مدنى ومكتب بريد ومكتب جوازات ومكتب شهر عقاري، وإنشاء مطبعة مركزية تحت إشراف المطابع الأميرية.

- مدينة العلمين الجديدة: تنفيذ الأبراج الشاطئية بعدد ٤٠٠٠ وحدة سكنية، والكورنيش بطول ١٥ كم، وعدد ١٥ كوبري على البحيرات، وتنفيذ ٥٠٠٠ وحدة بمشروع سكن مصر و١٣٢٠ وحدة إسكان متميز، وتنفيذ مدينة الفنون والثقافة، وجامعتي العلمين للعلوم والتكنولوجيا والأكاديمية البحرية للعلوم والتكنولوجيا، ومدرسة لوزان للفندقة، وتنفيذ وتشغيل المنطقة الصناعية، وتنفيذ محطة تحلية مياه البحر بطاقة ١٥٠ ألف م٣/يوم ومحطة معالجة الصرف الصحي بطاقة ٩٠ ألف م٣/يوم.
- مدينة ناصر (غرب أسيوط): تنفيذ البنية الأساسية للمرحلة الأولى بمساحة ١٦٠٠ فدان، وتنفيذ المرحلة الأولى لمحطة تنقية مياه الشرب بطاقة ٢٥ ألف م٣/يوم، وتنفيذ ١٥٠٠ وحدة إسكان اجتماعي و١١٠٠ وحدة إسكان سكن مصر.
- مدينة غرب قنا: تنفيذ البنية الأساسية للمرحلة الأولى بمساحة ١١٠٠ فدان، وتنفيذ المرحلة الأولى لمحطة تنقية مياه الشرب بطاقة ٢٥ ألف م٣/يوم، وتنفيذ ١٥٠٠ وحدة إسكان اجتماعي، و١١٠٠ وحدة إسكان سكن مصر.

- مدينة شرق بورسعيد (سلام): تنفيذ ١٠ آلاف وحدة إسكان اجتماعي و٥٧٠٠ وحدة فيلات وشاليه.
- مدينة المنصورة الجديدة: تنفيذ ١٦ ألف وحدة إسكان اجتماعي ومتوسط، و٩٠٠ فيلا، ومرافق المرحلة الأولى بمساحة ٢٠٠٠ فدان، والكورنيش، وجامعة المنصورة الجديدة للعلوم والتكنولوجيا.
- استكمال تنفيذ مدن أكتوبر الجديدة وحدائق أكتوبر والعبور الجديدة وتوشكى الجديدة.
- البدء في تنفيذ مدن ملوي الجديدة والفشن الجديدة والأقصر الجديدة والشيخ زايد الجديدة.

البرنامج الرئيسي الثاني: التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي

البرنامج الفرعي الأول: الحماية الاجتماعية

يستهدف برنامج عمل الحكومة تطوير منظومة حماية اجتماعية عادلة وفعَّالة لحماية كافة الأسر تحت خط الفقر بتكلفة إجمالية للبرنامج تتجاوز ٦٧٨ مليار جنيه، حيث يتم استهداف تقديم دعم نقدي لنسبة ٦٠٪ من السكان تحت خط الفقر (حوالي ٣,٢ مليون أسرة مُستفيدة) بنهاية البرنامج مُقارنةً بنسبة تبلغ ٥٢٪ (٢٠١٩/١٨)، والوصول بنسبة الأسر المستفيدة من دعم السلع التموينية إلى ١٠٠٪ مُقارنةً بنسبة ٨٠٪ حالياً وذلك بتكلفة تقدر بحوالي ٧٥ مليار جنيه، وزيادة عدد الأسر التي تم تلبية احتياجاتها الأساسية ضمن خدمات برنامج سكن كريم (يشمل رفع كفاءة المنازل ومد وصلات مياه ووصلات صرف) من ٢٢ ألف أسرة حالياً إلى ١٥٠ ألف أسرة، وذلك بتكلفة تبلغ حوالي ٢ مليار جنيه [شكل رقم (١٨)].

شكل رقم (١٨) تطور عدد الأسر المستفيدة من برنامج سكن كريم

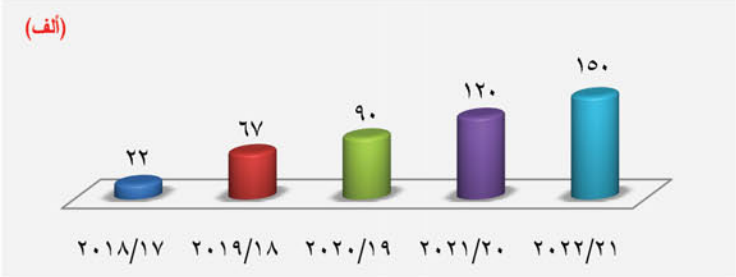

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي.

وفي ذات السياق، من المستهدف تنفيذ ما يلي:

- الميكنة الكاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية على المستوى المركزي والمحلي والربط الإليكتروني مع الوزارات المعنية بالمشروطية.
- صدور قانون موحد للدعم النقدي والضمان الاجتماعي وكذا اللائحة التنفيذية للقانون.
- استكمال قواعد بيانات الأسر الفقيرة بإجمالي ٣٠ مليون مواطن تقريباً، وربطها بالسجل الوطني الموحد لزيادة فاعلية الدعم النقدي.
- تفعيل مشروطية الصحة والتعليم والتغذية ضمن عمليات مُكثفة للتوعية الأسرية والاستثمار في رأس المال البشري.
- شمول المرأة المَعيلة بخدمات الدعم وكافة خدمات الحماية بالتنسيق مع شركاء المجتمع المدني.
- إغاثة ١٠٠٪ من مُتضرّري الأزمات والكوارث الفردية والعامة وتوفير خدمات الدعم النفسي والحماية الاجتماعية.
- التطوير المؤسسي لإجمالي ٢٦ مركز إغاثة، واستكمال الأجهزة والمعدات المستخدمة في مواجهة الأزمات.

بالإضافة لذلك، تستهدف الحكومة تطوير منظومة التأمينات والمعاشات والتي من المستهدف أن تكلف الدولة حوالي ٦٥٠ مليار جنيه خلال سنوات البرنامج، وبما ينعكس على زيادة نسبة التغطية التأمينية للعمالة المنتظمة وغير المنتظمة لتصل إلى ١٠٪، وسيتم العمل على تحقيق هذه المستهدفات من خلال ما يلي:

- الإصلاح التشريعي لمنظومة التأمينات والمعاشات وصدور قانون موحد (٢٠١٩/١٨).
- السيطرة على التهرب التأميني وإتاحة الضبطية القضائية لتسهيل عمليات التفتيش.
- إيجاد آلية لإخطار المناطق والمكاتب التأمينية بالأنشطة الجديدة حتى يتسنى متابعتها في سداد اشتراكات التأمين الاجتماعي.

- التوسع في التأمين على العمالة غير المنتظمة وتقديم كافة التسهيلات بما يضمن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية.
- رفع الوعي التأميني لدى أصحاب الأعمال والعاملين وأسرهم.

البرنامج الفرعي الثاني: الرعاية الاجتماعية

يستهدف برنامج الحكومة تقديم حماية وخدمات رعاية ذات جودة تُساعد في تمكين ودمج فاقدي الرعاية من الأطفال والبالغين بتكلفة تتجاوز ٤٠٠ مليون جنيه جنيه، وبحيث يتم تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية وزيادة نسبة المؤسسات الحاصلة على الجودة من ١٠٪ عام ٢٠١٩/١٨ إلى ٨٠٪ بنهاية البرنامج، وزيادة عدد المسنين الحاصلين على خدمات الرعاية من ١٦٤,٣ ألف عام (٢٠١٧/١٦) إلى ٢٠٠ ألف بنهاية البرنامج، فضلاً عن تنفيذ ما يلي [ملحق رقم (٥٧)]:

- تطوير وتطبيق معايير لمتابعة وتقييم الأداء لمؤسسات الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي وفقا للمعايير الدولية.
- بناء قدرات الأخصائيين الاجتماعيين وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- تطوير وتطبيق نظام قومي موحد وشامل لإدارة الحالة للأطفال المُعرضين للخطر.
- تنفيذ البرامج الداعمة للمرأة المعيلة المستهدفة لبرامج الحماية الاجتماعية وذلك لدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة.

وكذلك يستهدف البرنامج دمج الأسر والأفراد فاقدي الرعاية ضمن كيان أُسرى من خلال برامج دعم أسرى مُتكاملة، وبحيث يتم زيادة نسبة الأطفال المُلحقين بأسر بديلة من إجمالي أطفال المؤسسات من ٢٠٪ حالياً إلى ٣٠٪ بنهاية البرنامج، وكذا زيادة نسبة الأطفال العائدين لأسرهم من إجمالي أطفال بلا مأوى من ١٠٪ إلى ٢٠٪، وزيادة عدد الأسر الحاصلة على خدمات الاستشارات الأسرية والنوادي الاجتماعية ومكاتب المراقبة من ٣٥٠ أسرة إلى ٢٠٠٠ أسرة، وإنشاء مراكز الاستشارات الأسرية في كافة المحافظات.

وفي مجال تعزيز الوعي الإيجابي نحو مكانة المرأة ودورها في تنمية المجتمع، يستهدف برنامج الحكومة تطوير كل مراكز استضافة النساء المُعرّضات للعنف التي يتم تطويرها بنهاية البرنامج، وكذا تنفيذ برامج التوعية على المستويات المحلية حول مناهضة المُمارسات الضارة ضد الفتيات والنساء، وذلك في ١٠٠ مُجتمع محلي عام ٢٠٢٢/٢١ مقارنةً بحوالي ١٦ مُجتمعاً عام ٢٠١٧/١٦.

ومن ناحية أخرى، يستهدف البرنامج زيادة نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة الريفية في سوق العمل، وذلك من خلال تعزيز قدرات حوالي ١٧٩ ألف سيدة في المجتمعات الريفية والمناطق العشوائية خلال سنوات البرنامج الأربع في مجال ريادة الأعمال والتسويق، والوصول بعدد المُستفيدات من مشروعات تنمية المرأة الريفية من ١٩ ألف (٢٠١٧/١٦) إلى ٨٠ ألف بنهاية البرنامج. وبالمثل، زيادة عدد المستفيدات من مراكز خدمة المرأة المعيلة من ٤٠ ألف إلى ١٥٠ ألف بنهاية البرنامج. وفي ذات السياق، من المستهدف تطوير ١٠٠ حضانة سنوياً وفقا للمعايير الدولية الخاصة بالتعليم قبل الابتدائي، وإنشاء عدد ألف حضانة منزلية وفقاً للمعايير الدولية.

وفي مجال حماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، يستهدف برنامج الحكومة تطوير وتطبيق معايير تقييم الأداء على ١٠٠٪ من مؤسسات الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي وفقاً للمعايير الدولية، وتطوير ٦٥٠ مؤسسة من مؤسسات رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للمعايير الدولية، وتوظيف نسبة ١٠٠٪ من ذوي الإعاقة المتقدمين للحصول على عمل مُقارنةً بنسبة ٤٠٪ حالياً، وتغطية ١٠٠٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة الحاصلين على برامج الدعم النقدي بتقارير القومسيون الطبي (١٠٪ حالياً).

البرنامج الفرعي الثالث: توفير مظلة تأمينية شاملة للمصريين بالخارج

يستهدف برنامج الحكومة العمل على تفعيل مظلة تأمينية شاملة للمصريين بالخارج تشمل حالات الحوادث والوفاة، وتوفير المساعدة القانونية، والرعاية للمصريين بالخارج وأسرهم، وحل المشاكل والمعوقات التي تواجههم سواءً بداخل مصر أو خارجها. ومن المستهدف شمول

هذه المظلة لحوالي ٢ مليون مواطن مصري بالخارج مقيمين في ١٥ دولة بحلول عام ٢٠٢٢/٢١، وذلك بتكلفة كُلية تُقدر بحوالي ٣٥٦ مليون جنيه.

البرنامج الفرعي الرابع: تطوير منظومة الخدمات التموينية

يهدف هذا البرنامج إلى:

- إتاحة السلع الأساسية والضرورية بالمنافذ الحكومية سواء الثابتة أو المتحركة على مستوى ٤٠ ألف منفذ.
- إضافة عدد ١٣٠٠ منفذ من منافذ مشروع جمعيتي خلال عام ٢٠١٩/١٨ ومستهدف بنهاية الخطة أن يصل عدد منافذ المشروع إلى ٥٠٠٠ منفذ بنهاية البرنامج، وذلك بهدف زيادة المعروض من السلع وتوفير مزيد من فرص العمل للشباب.
- تكوين مخزون كافٍ من السلع الاستراتيجية يصل إلى متوسطات تفي باحتياجات البلاد لمدة
لا تقل عن ثلاثة شهور.
- رفع كفاءة شبكات التوزيع لضمان تواجد السلع الاستهلاكية في كافة المناطق، وخاصة المناطق النائية أو المناطق ذات الطبيعة غير المنتجة لهذه النوعية من السلع.
- البدء في ميكنة الخدمات المقدمة من قبل العلامات التجارية والنماذج الصناعية، مثل: الربط الإلكتروني مع مكاتب السجل التجاري، واستكمال مشروع ميكنة قواعد بيانات الشركة القابضة للصناعات الغذائية، واستكمال ربط قواعد البيانات الخاصة بالبطاقات التموينية، فضلاً عن تنقية البطاقات واستبعاد الشرائح غير المستحقة للدعم.
- إتاحة السلع الأساسية بالمنافذ الحكومية بأسعار عادلة تقل عن مثيلتها بالقطاع الخاص.
- زيادة السعات التخزينية للسلع الاستراتيجية (القمح)، وإحكام الرقابة على قطاع المطاحن والمخابز لضمان توافر الدقيق والخبز ومطابقته للمواصفات من حيث الأوزان

والأسعار المقررة وانتظام الإنتاج طبقاً للمعدلات المعتادة ومنع تسرب الدقيق للسوق السوداء.

- إنشاء مناطق لوجستية على نطاق المحافظات، سواء محورية أو إقليمية يكون من شأنها تقليل عدد الوسطاء بمنظومة تداول السلع.
- التوسع في القوافل بمحافظة شمال سيناء من ٢١ قافلة حالياً (بإجمالي ٢٦٧ سيارة) إلى ١٠٠ قافلة بألف سيارة خلال الأربع سنوات القادمة.
- إنشاء ثلاث مناطق لوجستية حدودية بمطروح والعريش وجنوب سيناء بتكلفة ٣ مليار جنيه.

وتهدف الحكومة من خلال البرنامج إلى رفع كفاءة المكاتب التموينية وتحديثها وتطويرها تكنولوجيًا بتكلفة ٢١٦ مليون جنيه، بما يؤدى الى تحسين الخدمات التموينية المقدمة للمواطنين وتوفير الوقت المستغرق في الحصول على الخدمة من (٣٠) دقيقة إلى (١٠) دقائق [ملحق رقم (٥٨)].

البرنامج الفرعي الخامس: رفع كفاءة منظومة الدعم العيني

بلغ إجمالي عدد بطاقات المستفيدين من الدعم لما يقرب من ٢١ مليون بطاقة بإجمالي عدد ٦٨ مليون مستفيد، فضلاً عن عدد ٧٦ مليون مستفيد من صرف الخبز البلدي المدعم بإجمالي دعم مالي يقدر بحوالي ٨٩ مليار جنيه في خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨. ومستهدف استدامة توفير مظلة الحماية الاجتماعية من قبل الدولة لمستحقي الدعم، حيث تهدف الحكومة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، كما تسعى لتطوير منظومة الدعم المقدم للمواطن لتحقيق أعلى معايير لكفاءة الإنفاق الحكومي، من خلال إصلاح مخططات الدعم الغذائي بعمل نظام معلومات متكامل لإدارة البطاقات ووضع القواعد اللازمة لضمان حصول الفئات الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية على الدعم المستحق وتحقيق عدالة التوزيع.

البرنامج الفرعي السادس: تعزيز الدور الاجتماعي لوزارة الأوقاف

تستهدف الحكومة تعزيز الدور الاجتماعي لوزارة الأوقاف بتخصيص إعانات نقدية ومُساعدات عينية (يستفيد منها ٥٧٠ ألف مواطن سنويًا) بقيمة إجمالية ٩٦٦ مليون جنيه خلال سنوات البرنامج الأربع (بزيادة سنوية تصل إلى ٢٠٪)، بالإضافة إلى تقديم قروض حسنة بحوالي ٣٩٣ مليون جنيه (يستفيد منها ٧٥٠٠ شخص سنويًا) [شكل رقم (١٩)].

شكل رقم (١٩)

الإعانات النقدية والمساعدات العينية والقروض الحَسَنة المُستهدفة خلال برنامج الحكومة

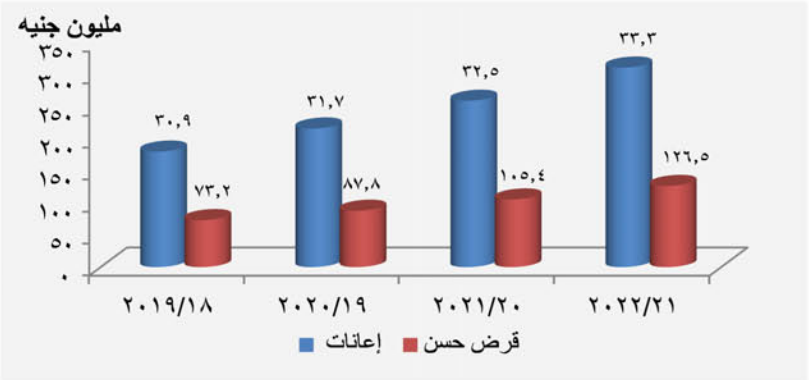

المصدر: وزارة الأوقاف.

البرنامج الفرعي السابع: تعزيز التعاونيات الاستهلاكية

يستهدف برنامج الحكومة تعزيز دور التعاونيات الاستهلاكية في إتاحة السلع الغذائية لحوالي ٢٠٠٩ جمعية تعاونية استهلاكية نشطة تضم قاعدة عملاء تقدر بنحو ٢,٥ مليون عميل بحجم استثمارات يقدر بحوالي ١٨ مليار جنيه.

البرنامج الفرعي الثامن: تفعيل آليات حماية المستهلك

يهدف البرنامج إلى تطوير الدور الذي يقوم به جهاز حماية المستهلك في ضبط أسواق السلع، ومنع الممارسات غير السوية من جانب التجار والموزعين.

وفي هذا الإطار، من المستهدف ما يلي:

- تطوير آليات التواصل مع المواطنين لتلقي الشكاوى حوالي ٣٥ ألف شكوى عام ٢٠١٩/١٨ مقارنةً بحوالي ٢٣,٤ ألف شكوى عام ٢٠١٨/١٧.
- تأسيس أربعة أفرع جديدة لجهاز حماية المستهلك في محافظات الأقصر والغربية والبحر الأحمر والشرقية ليصل العدد الإجمالي إلى عشرة أفرع على مستوى الجمهورية بنهاية ٢٠١٩/١٨، وإنشاء فروع في كل محافظة بإجمالي ٢٧ فرع بنهاية الخطة.
- زيادة عدد الجمعيات الأهلية المرخّص لها بممارسة نشاط حماية المستهلك من٩٧ جمعية عام ٢٠١٨/١٧ إلى ١١٠ جمعية عام ٢٠١٩/١٨، ليصل العدد الإجمالي إلى ٣٣٠ جمعية بنهاية الخطة.
- التصدي لظاهرة الباعة الجائلين وبائعي الأطعمة المكشوفة نظراً لخطورتها على الصحة العامة، خاصة بالمناطق الشعبية.

البرنامج الرئيسي الثالث: معالجة الفجوات التنموية

البرنامج الفرعي الأول: تدعيم خطط التنمية بالمحافظات

تهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى تدعيم خطط التنمية بعدد ٢٧ محافظة في كافة المحاور التنموية بتكلفة قدرها ٦٠ مليار جنيه، وتشمل [ملحق رقم (٥٩)]:

- رفع كفاءة خدمات الكهرباء والطاقة خاصةً بالمناطق المحرومة والمستجدة لخدمة ١٥ مليون مواطن، وتشمل مد ١٥٠٠ كم شبكات كهرباء، وتنفيذ عدد ١٠٠ ألف عامود كهرباء بمشتملاتها، وعدد ٥٠٠ محول.
- تحسين خدمات الطرق والنقل لخدمة ٢٥ مليون مواطن، من خلال رصف ورفع كفاءة ١٣ ألف كم طرق محلية، وإقامة عدد ١٠٠ كوبري للسيارات والمشاة.
- رفع كفاءة منظومة الأمن والإطفاء والمرور عن طريق توريد عدد ٥٠٠ سيارة مرور ونحو ١٠٠٠ سيارة إطفاء و١٠٠ معدة إنقاذ، وإقامة ١٠٠ نقطة إطفاء.

- تطوير ورفع كفاءة منظومة النظافة وتحسين البيئة للحفاظ على الصحة العامة لعدد ٦٠ مليون مواطن، بتوريد ٢٥٠٠ معدة نظافة متنوعة، وتنفيذ عدد ٢٠٠ محطة وسيطة و١٠٠ مصنع تدوير و٥٠ مدفن صحي آمن، وإنشاء شركة قابضة للنظافة والتجميل يتبعها شركات فرعية المحافظات بهدف رفع كفاءة المنظومة.

البرنامج الفرعي الثاني: التنمية المحلية بصعيد مصر

تستهدف الحكومة استكمال تنفيذ برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر بالتعاون مع البنك الدولي الذي قدّم مساندة مالية قدرها ٥٠٠ مليون دولار ومساهمة إضافية من الحكومة بقيمة ٤٥٧ مليون دولار، وذلك لإحداث تنمية في إقليم الصعيد بدءاً بمحافظتي قنا وسوهاج، وذلك بالتركيز على زيادة القدرة التنافسية والاقتصادية وتطوير البنية الأساسية لهذه المحافظات ورفع كفاءة الوحدات المحلية لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وفي هذا السياق، تم طرح ٢٥ مشروعاً بتكلفة بحوالي ٢,١ مليار جنيه بمحافظة سوهاج، فضلاً عن ١٢ مشروعاً بمحافظة قنا لتنفيذها خلال العام المالي الأول من برنامج الحكومة (٢٠١٩/١٨).

ومن أهم المشروعات المستهدف تنفيذها خلال العام المالي الأول (٢٠١٩/١٨) بمحافظة سوهاج ١٤ مشروعاً للصرف الصحي بثلاثة مراكز و١٢ قرية (منها: مشروع معالجة الصرف الصحي بالهجارية، وإدفا)، وعشرة مشروعات لتطوير المناطق الصناعية وتقديم الدعم الفني للتجمعات الصناعية يستفيد منها أربعة مراكز (منها: رصف طريق المنطقة الصناعية وتطوير مجمع الأثاث بغرب طهطا)، فضلاً عن تعزيز قدرات ٥١٥ موظفاً بالوحدات المحلية.

وفي محافظة قنا، تتركز أهم المشروعات المستهدفة في تنفيذ خمسة مشروعات للصرف الصحي في خمسة مراكز و١٢ قرية، وثمانية مشروعات مياه شرب للمناطق المحرومة في ستة مراكز وتسع قرى، وثمانية مشروعات لتطوير المناطق الصناعية والدعم الفني للتجمّعات الصناعية.

البرنامج الفرعي الثالث: التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء

نظراً للأهمية القصوى التي تحتلها شبة جزيرة سيناء، فقد خصّص لها استثمارات تبلغ ٢٧٥ مليار جنيه حتي عام ٢٠٢٢، منها ١٧٥ مليار جنيه يتم توفير مصادر تمويلها من الدول العربية من خلال المؤسسات والصناديق العربية.

وتتمثّل أهم المشروعات الإنمائية بشبه جزيرة سيناء في الآتي:

١. **إنشاء واستكمال مشروعات التنمية المتكاملة بسيناء:**

- **مدينة شرق بورسعيد الجديدة (١,١٥ مليون نسمة).**
- **مدينة الإسماعيلية الجديدة (٢٥٠ ألف نسمة).**
- **مدينة رفح الجديدة (١٥٠ ألف نسمة).**
- **مدينة بئر العبد الجديدة (١٥٠ ألف نسمة).**
- **مدينة جديدة بمنطقة رأس الكنيسة في قطاع الطور/ رأس محمد) على مساحة ٢٢٥٠٠ فدان**

٢. **رفع كفاءة منظومة الطرق لربط التجمعات السكانية بسيناء بالمدن، ومن المستهدف تنفيذ ١٠٠ كم في العام الأول من البرنامج (٢٠١٩/١٨) بالإضافة إلى ٦٠ كم خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧.**

٣. **إقامة المنطقة الصناعية ببورسعيد (٢٦٣ مليون متر مربع)، منها (٢٠) مليون م٢ قيد التنفيذ.**

٤. **إنشاء البحيرة الطبيعية بمنطقة القناة بمساحة (١٠) آلاف متر مربع.**

٥. **المزارع السمكية علي مساحة (١٥٥٩٠) فداناً بالمشروع القومي لقناة السويس.**

٦. **إنشاء (٨١) ألف وحدة سكنية، و(٢٤٢١) بيتاً بدوياً، بتكلفة (٢٤,٣) مليار جنيه [تم الانتهاء من تنفيذ (٨٠٧٢) وحدة].**

٧. **إقامة (١٢٠٠) وحدة سكنية بالمساعيد بالعريش، و(٦) آلاف وحدة بجنوب سيناء.**

٨. إنشاء (٣٢) ألف وحدة سكنية بمدينة الإسماعيلية الجديدة [تم نهو المرحلة الأولى بإنشاء (١٢) ألف وحدة بمنشآتها الخدمية، وجارى تنفيذ نحو (٥٠٠٠) وحدة إسكان اجتماعي، (٤٨٨٩) إسكان متميّز].

٩. إنشاء (١٠) آلاف وحدة سكنية، و(٤٠٠) بيت بدوي بمدينة رفح الجديدة.

١٠. إنشاء (٢٦) تجمّعاً تنموياً بمحافظتي شمال وجنوب سيناء، منها (١٨) تجمّعاً سكنياً وزراعياً، (٨) تجمّعات لقرى الصيادين بالبردويل.

١١. تنفيذ (١٥) مستشفى ووحدة صحية بتكلفة (١,٢) مليار جنيه [تم الانتهاء من تنفيذ تسعة مستشفيات].

١٢. تنفيذ وتطوير (٥٣) مدرسة وجامعة ومعهداً وإدارة تعليمية، بتكلفة مالية (٥,٥) مليار جنيه [تم تنفيذ (٤٥) مشروعاً منها]، وجارى تنفيذ المدارس المصرية اليابانية بالطور والإسماعيلية الجديدة.

١٣. البدء في تنفيذ مشروع جامعة الملك سلمان بن عبد العزيز في طور سيناء بواقع ست كليات بمدينة الطور، وثلاث كليات بمدينة رأس سدر، وكليتين بمدينة شرم الشيخ.

١٤. تنفيذ خمسة مشروعات في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي بتكلفة (٢٦,١) مليار جنيه [تم نهو روافع شبكات الري لمساحة (١٣٦٨٠) فداناً ببئر العبد، ونهو محطة معالجة مياه وصرف بحر البقر، ومياه مصرف المحسمة].

١٥. تنفيذ (٥٤) مشروعاً إمداد مياه بتكلفة (٣١) مليار جنيه [تم نهو (٢٣) مشروعاً، منها محطة تحلية مياه البحر بسهل القاع بمدينة الطور بطاقة (٣٠) ألف م^{٣}/يوم، ومحطة تحلية مياه البحر بطابا بطاقة (١٥٠٠) م^{٣}/ يوم، ومحطة رأس غارب بطاقة (١٥٠٠) م^{٣}/يوم، (٢٧) بئراً بمدينتي رفح والشيخ زويد، وجارى تنفيذ محطة ترشيح وتنقية المياه بالإسماعيلية الجديدة بطاقة (١٤٠) ألف م^{٣}/يوم، ومحطة تحلية مياه البحر بالعريش بطاقة (١٠) آلاف م^{٣}/يوم، ومحطة تحلية المياه بشرق بورسعيد بطاقة (١٥٠) ألف م^{٣}/يوم قابلة للتوسّع إلي (٢٥٠) ألف م^{٣}/يوم وتعزيز شبكة مياه الشرب بالعريش.

١٦. تطوير ورفع كفاءة مطار العريش ومطار شرم الشيخ.

١٧. إنشاء مرسى للصيادين برمانه.

١٨. إنشاء وتطوير سبعة طرق بأطوال (٤٣٦) كم، وتطوير المنطقة الصناعية وسط سيناء لصناعات الرخام والزجاج.

١٩. استكمال تنفيذ مشروع استصلاح (٤٠٠) ألف فدان بشمال سيناء، وطرح الأراضي علي الشباب وصغار المزارعين وشركات الاستثمار:

- سهل الطينة وجنوب القنطرة (١٢٥) ألف فدان.
- رابعة وبئر العبد (١٥٦,٥) ألف فدان.
- السر والقوارير (٨٥,٠) ألف فدان.
- المزار والميدان (٣٣,٥) ألف فدان.

٢٠. تنفيذ مشروعات الصرف الصحي المتكامل بمدينة بئر العبد.

٢١. استكمال رفع شبكات الكهرباء على الطرق بمدن الطور وأبو رديس ونويبع ودهب وطابا ورفح.

٢٢. توسعة وتطوير وإنارة ٨٢٠ كم من الطرق بشمال سيناء [عدد (٨) طريق]، بالإضافة إلى استكمال تنفيذ مطار "المليز" المدني (نسبة التنفيذ إلى الآن (٨٩٪).

٢٣. تنفيذ ثلاث مجموعات من الأنفاق (غرب بورسعيد، شمال الإسماعيلية، شمال السويس).

٢٤. تنفيذ (٢٨) مشروعاً في مجال الرياضة والثقافة والتربية بتكلفة (٦) مليار جنيه. [تم الانتهاء من (٧) مشروعات، منها نادي الفيروز بالإسماعيلية الجديدة، والمدينة الشبابية الأولى بشرم الشيخ، والصالة الرياضية المُغطاة بالعريش].

٢٥. استكمال تنفيذ ثمانية مشروعات طرق بجنوب سيناء بتكلفة ٥٤٠ مليون جنيه (دهب، والطور، وأبو زنيمة، ورديس، وشرم الشيخ).

٢٦. تطوير المنطقة العشوائية بالرويسات بشرم الشيخ (ترفيق ٦٠٠ قطعة أراضي، وإنشاء ٣١ عمارة).

٢٧. استكمال تنفيذ مشروع معالجة مخاطر انهيار هضبة أم السيد بنبق بشرم الشيخ بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه.

٢٨. إنشاء واستكمال وتطوير مناطق صناعية، تشمل:

- المنطقة الواقعة على طريق بغداد – الحسنة بوسط سيناء، بمساحة ١٠ آلاف فدان، مخصّصة للأنشطة الصناعية.
- المنطقة الصناعية الحرفية بالمساعيد (٣٦٨ فداناً) للورش (رخام، ميكانيكا، حدادة، سمكرة، نجارة، طوب وبلاط، ملابس جاهزة، صناعة غذائية خفيفة).
- المنطقة الصناعية ببئر العبد على مساحة ٢٣٨ فداناً للمشروعات المعدنية والغذائية والكيماوية والخشبية ومواد البناء.
- المنطقة الصناعية بوسط سيناء على مساحة ٣٨٧,٨ فداناً.
- تطوير المنطقة الصناعية، أبو زنيمة بجنوب سيناء (صناعات تعدينية ومواد بناء، وكهربائية، وصناعة سجاد ومشغولات يدوية).
- استكمال تجهيزات وتطوير المشروعات الصغيرة بجنوب سيناء (رأس سدر، ونبق، وعيون موسى، ودهب).

البرنامج الفرعي الرابع: تطوير محور طريق ترعة المحمودية

تهدف الحكومة تطوير محور المحمودية لتدعيم السياحة الداخلية بتسهيل التحرك والانتقال إلى شواطيء شرق محافظة الإسكندرية، وربط محور المحمودية بالمحاور الداخلية لتيسير انتقال الأفراد داخل المحافظة، وبالمحاور الخارجية الرئيسية (الزراعي والصحراوي والدائري)، إلى جانب الحد من الإسكان الخطر غير المخطط في المنطقة القبلية من ترعة المحمودية، كما تستهدف تكوين مُجتمعات جديدة (سكنية وتجارية) في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، وتفعيل نظام النقل الجماعي باستخدام أحدث النظم العالمية (BRT)

لتقليل التكلفة وتيسير الانتقال في زمن قصير. وسوف يتم تنفيذ المشروع والبالغ تكلفته حوالي ٤,٨ مليار جنيه على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى**: (تغطية كاملة) من محطة السيوف وحتى المصب، بحيث يتم عمل حائط صناعي (مفيض) بعد مسافة ٢٠٠ متر من مأخذ محطة مياه الشرب مع تغطية مسار ترعة المحمودية حتى نهايتها في المصب عند ميناء الإسكندرية، وذلك لخلق محور برى يسع ست حارات في كل اتجاه، مع عمل منطقة اقتصادية في الجهة القبلية بعرض لا يقل عن ٢٠ متراً، وإنشاء خط أتوبيس وترام بأنواعها.
- **المرحلة الثانية**: (الترعة المكشوفة) من الحدود الإدارية للإسكندرية وحتى محطة السيوف، وبحيث يتم تغيير قطاع الترعة وتوسعة الطريق على جانبيها.

البرنامج الفرعي الخامس: تطوير العشوائيات

يهدف برنامج الحكومة إلى الانتهاء بالكامل من جميع المناطق غير الآمنة خلال العام المالي الأول ٢٠١٩/١٨ (٨٠ ألف وحدة سكنية) بالإضافة إلى ١٣٩ منطقة تم تطويرها خلال العامين الماضيين. وفي الأعوام الأربعة القادمة، سيتم تطوير عدد ١١٠٠ سوق عشوائي على مستوى الجمهورية، وكذلك تطوير ثلاث مناطق عشوائية غير مخططة بعاصمة كل محافظة بإجمالي ٨١ منطقة بمساحة إجمالية ٦١,٧ ألف فدان، كما سيتم الانتهاء من تطوير منطقتي ماسبيرو وسور مجرى العيون، وذلك بتكلفة كلية حوالي ١٣٢ مليار جنيه.

البرنامج الفرعي السادس: تنمية وتطوير القرى المصرية

تهدف الحكومة من خلال هذا المشروع القومي إلى تنمية وتطوير جميع القُرى المصرية وعددها ٤٧٤١ قرية وتوابعها البالغة ٣٠٨٨٨ عزبة وكفر ونجع. ويتم تنفيذ المشروع على ست مراحل زمنية، تهدف المرحلة الأولى (٢٠١٥/١٤ – ٢٠١٨/١٧) تطوير ٧٨ قرية، وقد تم من خلالها تنفيذ ٢١٩ مشروعاً حتى الآن (٥٨ مشروعاً لمياه الشرب، و٣٦ مشروعاً للصرف الصحي، و٦٢ مشروعاً لرصف الطرق، و٦٣ مشروعاً للأعمال الكهرباء)، وبتكلفة ١,١ مليار جنيه، ووجهّت نسبة ٥٠٪ منها لمحافظات بورسعيد، والشرقية والفيوم والإسماعيلية وكفر الشيخ والمنيا والجيزة وبني سويف

والقليوبية. وتستهدف المرحلة الثانية (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١) تطوير ٢٠٨ قرية (٨ قُرى بكل محافظة) بتكلفة ٧,٣ مليار جنيه، تتضمن تنفيذ ١٤٥ كم شبكات مياه، و٤٠ خزان مياه شرب، و٢٠ محطة مياه شرب، و١٠ محطات معالجة صرف صحي، و١٠ محطات رفع، و٦٠ ألف عامود إنارة، و٥٠٠ كم شبكة كهرباء، و٦٠ محول كهرباء، ورصف ١٢٠٠ كم، وإنشاء ٢٠ كوبري سيارات، و٢٠ كوبري مشاه، ورفع كفاءة ٤٠ وحدة صحية، وتنفيذ ٤٠ وحدة بيطرية، بالإضافة إلى تطوير ٣٠ مركز شباب، و٢٠ مجمع تنموي متكامل للتيسير على المواطنين، وتطوير ٣٥ مدرسة، وذلك في إطار تنفيذ أولويات رؤية مصر ٢٠٣٠ الخاصة بتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة [ملحق رقم (٦٠)].

البرنامج الفرعي السابع: تنفيذ وصلات الصرف الصحي المنزلية للأسر الأولى بالرعاية

يستهدف البرنامج تنفيذ ٥٠٠ ألف وصلة نهائية منزلية للصرف الصحى بعدد ٣٠٢ قرية لخدمة ٣ ملايين مواطن بتكلفة استثمارية ٥٠٠ مليون جنيه كصندوق دوار بالتقسيط على المشتركين بما لايزيد عن ٢٠ جنيه قسط شهري لكل مشترك. وفي هذا السياق، تم توصيل عدد ١٠ آلاف وصلة لخدمة ٦٠ ألف مواطن خلال الفترة الماضية [ملحق رقم (٦١)].

البرنامج الفرعي الثامن: تطوير مزلقانات السكة الحديد الأشد خطورة

تستهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج تنفيذ عدد من الكباري والأنفاق للسيارات والمشاة على مزلقانات السكة الحديد الأشد خطورة للحفاظ على أرواح المواطنين وحل الإختناقات المرورية بمناطق عبور المزلقانات. وقد تم خلال الفترة الماضية تطوير ١٥ مُزلقاناً في عشر محافظات بإقامة هذه الكباري والأنفاق بتكلفة ٢,٧٥ مليار جنيه. واستكمالاً لهذه الجهود، تستهدف الحكومة في الفترة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) تنفيذ أعمال صناعية بعدد ٢٠ مزلقاناً خطراً، وتنفيذ ٢٠ كوبرياً ونفقاً لكل من السيارات والمشاة بمناطق هذه المزلقانات، وذلك بتكلفة استثمارية حوالي ٣ مليار جنيه.

البرنامج الفرعي التاسع: تحسين الظروف البيئية في القرى الأكثر فقرا

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الظروف البيئية في القرى الأكثر فقراً من خلال توفير المعدات اللازمة للتخلص من المخلفات وزيادة محطات معالجة الصرف الصحي المتنقلة. وتقدر تكلفة هذا البرنامج بنحو ٢٤٨ مليون جنيه.

البرنامج الفرعي العاشر: رفع كفاءة وتطوير المجازر بالمحافظات

يهدف برنامج الحكومة إلى تطوير كافة المجازر بالمحافظات (٤٧٩ مجزراً) بإغلاق جميع المجازر ونقاط الذبيح غير الصالحة والمتهالكة والقريبة من الكتلة السكنية، وإنشاء مجازر آلية مطورة ببعض المحافظات، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال المجازر. وفي هذا الصدد، من المستهدف تطوير ١١٤ مجزراً يقع النسبة الأكبر منها بمحافظة أسيوط (٣٠ مجزراً)، وإنشاء ١١ مجزراً آلي ونصف آلي بتكلفة تبلغ حوالي ١,٤ مليار جنيه.

البرنامج الفرعي الحادي عشر: تنمية دخل الأسر في المجتمعات الريفية

تهدف الحكومة إلى تنمية دخل الأُسر في المُجتمعات الريفية، من خلال الاستغلال الأمثل للمزايا النسبية المتوفرة بها. وفي هذا السياق، من المستهدف إنشاء ٣٠ معصرة زيوت لإنتاج زيت الجوجوبا والمورينجا في خمس محافظات (الإسماعيلية، أسيوط، مطروح (العلمين)، الفيوم، الوادي الجديد)، بطاقة إنتاجية نحو٧٥٠ طن / سنة، وتعمل على توفير فرص عمل لحوالي ٦٠ شاباً بتكلفة ٣,٥ مليون جنيه، وكذا تنفيذ ١٢ مشروع إنتاجي بتكلفة كُلية ٨ مليون جنيه تعمل على تحسين وزيادة دخل حوالي ٢٠٠٠ أسرة بنطاق محافظة كفر الشيخ.

وفي ذات السياق، من المستهدف إنشاء ٣٢ منفذاً ثابتاً لشباب الخريجين (٢٠٠ فرصة عمل) بتكلفة كلية ١,٥ مليون جنيه وذلك في ١٥ محافظة، وكذا إقامة معرض دائم للسلع في بني سويف بتكلفة كلية ١٥٠ ألف جنيه، ومصنع للتعبئة والتغليف للمواد الغذائية بتكلفة ٤,٥ مليون جنيه بمحافظات القاهرة وسيناء.

البرنامج الفرعي الثاني عشر: تطوير البنية الأساسية للمجتمعات الفقيرة

من المستهدف التوسع في الدور الاجتماعي الذي يقوم به جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك من خلال مساعدة ألف أسرة سنويًا لتوفير بيئة مجتمعية ملائمة، وتنفيذ ٣٠٠ مشروع خلال سنوات البرنامج الأربع في مجال تطوير البنية الأساسية للمجتمعات الفقيرة بما يشمل توصيلات المياه والصرف الصحي.

البرنامج الرئيسي الرابع: تطوير خدمات الإسكان

البرنامج الفرعي الأول : البرنامج القومي للإسكان

تستهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج توفير مُتطلبات الحياة الكريمة للمواطنين فيما يتعلق بتوفير مسكن صحي ومناسب، وذلك من خلال مشروعات الإسكان الاجتماعي، والإسكان المتوسط، والإسكان منخفض التكاليف، والتعاوني، فضلاً عن مشروعات الإسكان الموجهة للمناطق الأكثر احتياجاً مثل إسكان البدو وقرى التوطين بسيناء، وقرى الظهير الصحراوي، ومدينة رفح الجديدة، وإسكان النوبة. وفي هذا السياق، تبلغ التكلفة الإجمالية المُخصصة لهذه المشروعات خلال الأربع سنوات القادمة حوالي ١١١ مليار جنيه، يخص مشروعات الإسكان الاجتماعي النسبة الأكبر (٥٦٪)، يليه الإسكان الاجتماعي المتميز (٢٢,٥٪)، ثم الإسكان المتوسط (١٨٪).

- **الإسكان الاجتماعي**

يهدف برنامج الحكومة إلى التوسع في تقديم وحدات الإسكان الاجتماعي المُقدمة للمواطنين بسعر تكلفة الإنشاء فقط بالإضافة لدعم مباشر لكل مستفيد يتراوح بين ٥-٢٥ ألف جنيه وتسهيل السداد على ٢٠ عاماً، وبما يُتيح لمحدودي الدخل الاستفادة من هذه الوحدات. وفي هذا السياق، من المستهدف خلال السنوات الأربع القادمة، نهو تنفيذ ٢٣٠ ألف وحدة سكنية جاري إنشاؤها حالياً، بالإضافة إلى تنفيذ ٥٠٠ ألف وحدة سكنية جديدة، وذلك بتكلفة تبلغ حوالي ١٥٠ مليار جنيه، وليصل العدد الإجمالي المنفذ في هذا المشروع القومي إلى ١,١ مليون وحدة سكنية [شكل رقم (٢٠)].

شكل رقم (٢٠) عدد وحدات الإسكان الاجتماعي المنفذة والمستهدفة

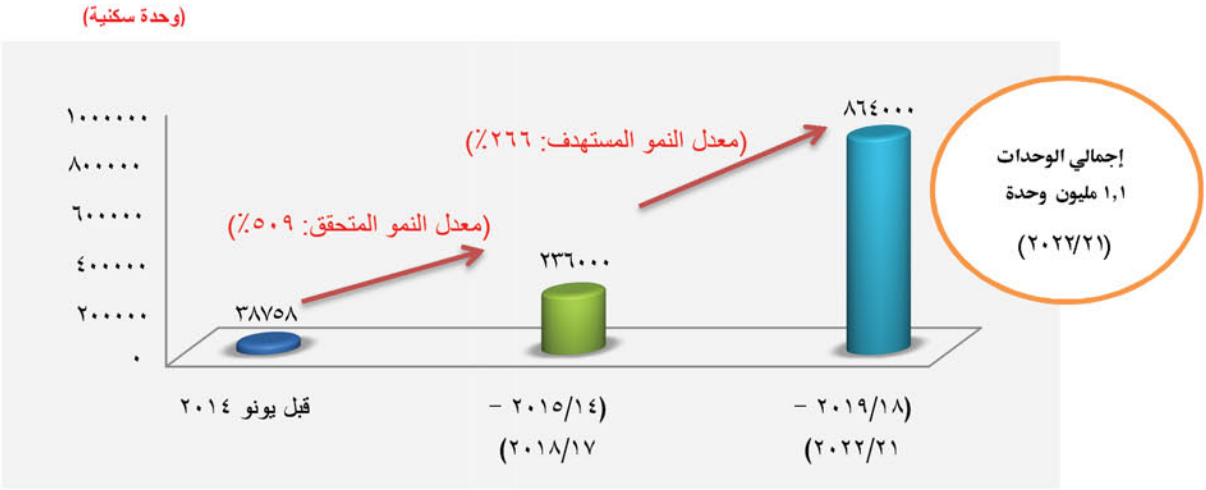

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

- **الإسكان المتوسط:** توفير إسكان للطبقة المتوسطة وغير المدعومة:

  - **سكن مصر**

من المستهدف الانتهاء من تنفيذ ٥٠,٨ ألف وحدة سكنية وجاري تنفيذ ١٤٥ ألف وحدة سكنية أخرى وذلك بمدن الجيل الرابع (١٣ مدينة) وذلك بتكلفة تبلغ حوالي ٢٥ مليار جنيه، وذلك بالإضافة إلى ٥٠٠٠ وحدة سكنية تم تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧، وليصبح إجمالي المنفذ حوالي ١٩٦ ألف وحدة سكنية.

  - **دار مصر**

من المستهدف استكمال الوحدات الجاري تنفيذها حالياً والبالغ عددها حوالي ٨٠ ألف وحدة، وتنفيذ ١٠٤ ألف وحدة جديدة في ١٢ مدينة وذلك بتكلفة تبلغ حوالي ٢٠ مليار جنيه، بالإضافة إلى ١٦ ألف وحدة سكنية تم تنفيذها خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧، وليصبح إجمالي المنفذ حوالي ١٨٤ ألف وحدة سكنية لذوي الدخل المتوسط.

- **عدد وحدات إسكان البدو وقرى التوطين**

من المستهدف خلال الأربع سنوات القادمة، بناء ١٠٠ منزل بسيناء و١٠٠ بالوادي الجديد، وعدد ٢٠٠ وحدة توطين بالبحر الأحمر، و٧ بيوت بدوية بمطروح وذلك بتكلفة تبلغ حوالي مليار جنيه.

- **قُرى الظهير الصحراوي**

من المستهدف الانتهاء من القرى، التي تم البدء في تنفيذها، والتي تبلغ ١١ قرية، في كلٍ من أسيوط وأسوان والمنيا والوادي الجديد وأطفيح والإسماعيلية، فضلاً عن استكمال تنفيذ القرى الجديدة الأخرى خاصةً أبو زنيمة والطور وبئر العبد بسيناء، وذلك بتكلفة تبلغ حوالي ١٣٥ مليون جنيه.

- **إسكان النوبة**

من المستهدف خلال السنوات الأربع القادمة إحلال وتجديد ١٠٠٠ مسكن نوبي بمركز نصر النوبة بتكلفة تبلغ حوالي ١,٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى ما تم تنفيذه عامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧ البالغ ١٤٦٣ مسكن نوبي بتوشكى وتوماس وعافية وقسطل ونصر النوبة وكركر.

- **مدينة رفح الجديدة**

من المستهدف تنفيذ المرحلة الأولى من مدينة رفح الجديدة بتكلفة ٥٤٠ مليون جنيه في ضوء تحسن الظروف الأمنية.

البرنامج الفرعي الثاني : تنمية خدمات التمويل العقاري

تستهدف الحكومة تحقيق التكامل بين خدمات التمويل العقاري والتأمين، بدعم الفئات محدودة الدخل في الحصول على وثيقة تأمين تضمن العميل لدى مؤسسات التمويل وبصفةٍ خاصة المستفيدين من شقق الإسكان الاجتماعي. وفي هذا السياق، من المستهدف زيادة حجم التمويل العقاري من ٧,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٧/١٦ إلى ١٩,٧ مليار جنيه بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١)، وبحيث يرتفع عدد المستفيدين من ٤٣ ألف مستفيد إلى أكثر من ٦٣,٢ ألف مستفيد، ويسهم في تنفيذ هذا البرنامج القطاع المالي غير المصرفي الذي يقدم خدمات التمويل العقاري.

البرنامج الفرعي الثالث : تعزيز دور وزارة الأوقاف في مجال خدمات الإسكان

يستهدف برنامج الحكومة تعزيز دور هيئة الأوقاف في مجال خدمات الإسكان بتنفيذ ٤٢٥٦ وحدة سكنية و٢٢٨ محل تجاري، تتضمن مشروع "زهرة المعمورة" بالإسكندرية بعدد ٨

عمارات والتي يستفيد منها ٦٨٢ مواطن، وأبراج الندى بمحافظة المنيا بإجمالي عدد ٤٨٤ وحدة سكنية، وتسكين مشروع الشباب بمدينة العاشر من رمضان بعدد ٢٥٨٤ وحدة سكنية، ومشروع "فارسكور" بدمياط بعدد ١٣٥٤ وحدة سكنية، بالإضافة إلى إنشاء مدينة الزهور في محافظة الإسكندرية بعدد ٣٨ عمارة، وإنشاء أبراج الياسمين بترعة الزُمر، ومدينة الحرفيين بالغردقة، وإنشاء ١٠ أبراج سكنية بأسوان، ومُجمع سكني متكامل بمدينة السادس من أكتوبر على مساحة ٢٨ فداناً، وتطوير العشوائيات بمنطقة طبطباي بالمنيل في القاهرة، وتطوير سوق الخميس بالمطرية، وذلك بتكلفة إجمالية ٣٠ مليار جنيه.

البرنامج الرئيسي الخامس: تطوير المرافق العامة

البرنامج الفرعي الأول : تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي

يهدف برنامج الحكومة إلى تحسين خدمة **مياه الشرب** كماً وكيفاً بتنفيذ ٢٦٥ مشروعاً بطاقة ٤٢٣٨ ألف م^{٣}/ يوم وبأطوال ٣٣٣٤ كم يستفيد منها نحو ١٥,٥ مليون نسمة للوصول بطاقة المحطات بنهاية البرنامج إلى ٣٩ مليون م^{٣}/ يوم [شكل رقم (٢١)]، وذلك للوصول إلى نسبة تغطية ١٠٠٪.

ومن المستهدف أيضاً الوصول بنسبة تغطية **الصرف الصحي** في المدن إلى ١٠٠٪ وإلى نسبة ٦٠٪ في القرى بعدد ١١٥٢ قرية في حالة توافر تمويل قدره حوالي ٣٣ مليار جنيه للقري، وذلك من خلال تنفيذ ٥٩٤ مشروع صرف صحي بطاقة ٥٠٦٥ ألف م^{٣}/ يوم وبأطوال ٤٦٠٧ كم للوصول بطاقة محطات الصرف إلى حوالي ١٩ مليون م^{٣}/ يوم بنهاية البرنامج، وإحلال وتجديد ١٣١١٣ كم من شبكة الصرف الصحي القائمة [شكل رقم (٢٢)].

وفي ذات السياق، تستهدف الحكومة تنفيذ ما يلي:

- التوسع في إنشاء محطات تحلية مياه البحر في المدن الساحلية، والانتهاء من تنفيذ محطات التحلية لخدمة مدن العلمين، وشرق بورسعيد، والمنصورة الجديدة بطاقات تصل إلى ٤٠٠ ألف م^{٣}/ يوم.

- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من محطة مياه الشرب بالعاصمة الإدارية الجديدة بطاقة ٨٠٠ ألف م٣/ يوم.
- رفع كفاءة إدارة منظومة المياه لزيادة الكفاءة الكلية للاستخدام من ٨٠٪ إلى ٨٥٪، من خلال زيادة نسبة إعادة الاستخدام من المياه المتجددة من٣٣٪ إلى ٤٢٪.
- خفض الفاقد في شبكات مياه الشرب من ٣٠٪ إلى ٢٥٪.

شكل رقم (٢١) تطوّر طاقات محطات مياه الشرب (مليون م٣/يوم)

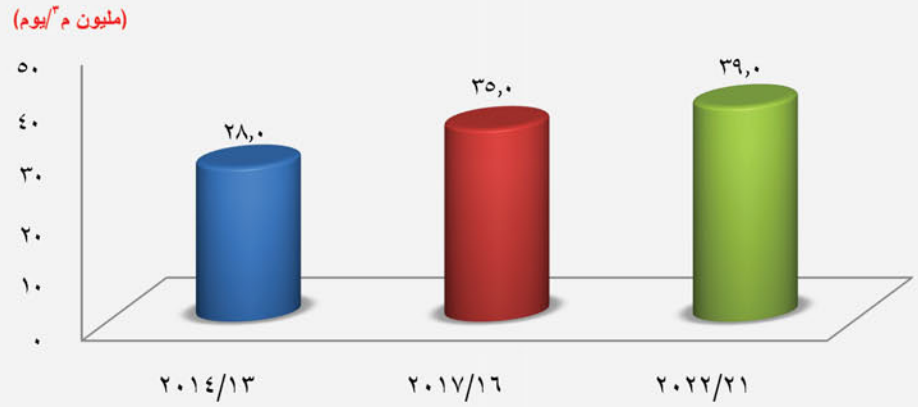

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

شكل رقم (٢٢) تطوّر طاقات محطات الصرف الصحي (مليون م٣/يوم)

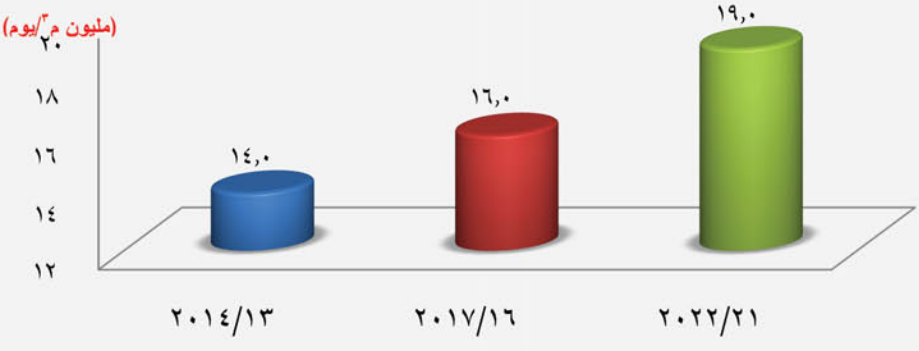

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

البرنامج الفرعي الثاني : تطوير الطرق والكباري

يهدف برنامج الحكومة إلى الاستمرار في تطوير خدمات النقل لأثرها الإيجابي على الاستثمار الخاص وتحسين جودة حياة المواطنين، وفي هذا الصدد من المستهدف تنفيذ مشروعات نقل حيوية بتكلفة حوالي ١٦ مليار جنيه (مشروعات تنفذها وزارة الإسكان)، ومنها:

- **الطُرق القومية (٦٠١ كم):** من المستهدف خلال العام المالي الأول من البرنامج (٢٠١٩/١٨) الانتهاء من تنفيذ محور ٣٠ يونيو (٩٥كم)، ومحور الفرافرة/ ديروط (٣١٠ كم)، وذلك بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي ٨ مليار جنيه.
- **الطرق والمحاور الرئيسية:** تنفيذ ٢٧ طريق بتكلفة تبلغ حوالي ٩,٦ مليار جنيه، وتتضمن محور تنيدة منفلوط (٢٨٥ كم)، وطريق الأقصر/ مرسى علم (١٢٥ كم).
- **الطرق الداخلية:** تنفيذ ٦٥ طريق داخلي بأطوال ٤٥٠ كم وبتكلفة تتجاوز ٣ مليار جنيه، وتتضمن طرق داخلية بمطروح (٢٠٠كم).

وبالإضافة لذلك، تستهدف الحكومة **تطوير شبكة الطرق والمحاور والكباري (التي تنفذها الهية العامة للطرق والكباري) بتكلفة كلية تبلغ حوالي ٩٣,٦ مليار جنيه**، يستهدف برنامج الحكومة التوسع في شبكة الطرق القومية الحالية من خلال تنفيذ ما يلي:

- **المشروع القومي للطرق (١٧ مليار جنيه):** إضافة حوالي ألف كم جديد ضمن المشروع القومي للطرق ليرتفع أطوال شبكة الطرق المنقذة في هذا المشروع من ٢٦,٥ ألف كم حالياً إلى ٢٧,٧٥ ألف كم بحلول عام ٢٠٢٢/٢١ وبنسبة نمو تبلغ حوالي ٥٪ وذلك بتكلفة تبلغ حوالي ١٧ مليار جنيه [شكل رقم (٢٣)].

شكل رقم (٢٣) أهم المشروعات المستهدف تنفيذها ضمن المشروع القومي للطرق

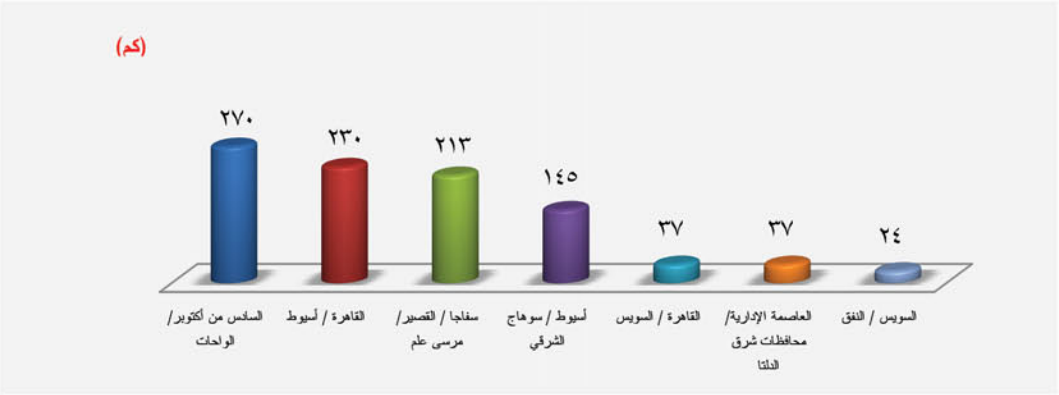

المصدر: وزارة النقل.

- **شبكة الطرق والكباري الاستراتيجية (٣٥ مليار جنيه)**: تطوير ورفع كفاءة ١١٥٠ كم بشبه جزيرة سيناء بتكلفة تبلغ ٩,٥ مليار جنيه، وإنشاء وتطوير ١٥٠٠ كم أخرى بتكلفة ١٥,٢ مليار جنيه، والانتهاء من تنفيذ ٨ محاور على النيل (طما، ديروط، كلابشة، بني سويف، سمالوط، قوص، دراو، طملاي) بتكلفة ٨ مليار جنيه، فضلاً عن إنشاء وتطوير ٢٠ كوبري علوي على النيل (أهمها: البلينا، جرجا، قلما على الطريق الزراعي، كفر الشيخ، ٣ كباري علوية على طريق بنها/ المنصورة، توشكى على طريق أسوان/ أبو سمبل، ٣ كباري علوية على الطريق الدائري لبورسعيد) بتكلفة ٢,٤ مليار جنيه.

مُكون الإصلاح التشريعي: تعديل قانون الطُرق العامة رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ لتحديد الأحمال المحورية على شبكة الطرق وتحديث رسوم مرور السيارات على الطُرق وتحديد مسافات حرم الطريق.

البرنامج الفرعي الثالث : تطوير خدمات النقل الجماعي

يستهدف برنامج الحكومة إتاحة خدمات النقل للمواطنين بجودة عالية خاصةً بالقاهرة الكبرى والإسكندرية (الأكثر كثافة سكانية) لنقل ٢,٦ مليون مواطن يوميًا من خلال تطوير ورفع كفاءة عدد ٣٨٠٠ أوتوبيس نقل عام وتوريد ٤٠٠ أوتوبيس جديد مميز يتوفر بها خدمات التكييف والإنترنت ومعلومات الرحلة (٤٢ حالياً)، وذلك في إطار حرص الحكومة على توفير خدمات نقل مميزة متاحة للمواطنين خاصةً من الطبقة المتوسطة.

البرنامج الفرعي الرابع : تطوير خدمات السكك الحديدية

في مجال تطوير شبكة خطوط السكك الحديدية بتكلفة كلية تبلغ حوالي ١١١,٥ مليار جنيه، يستهدف برنامج الحكومة تطوير شبكة السكك الحديدية البالغ طولها حالياً حوالي ١٠ آلاف كم (منها أطوال خطوط بحوالي ٦ ألاف كم) من خلال تنفيذ ما يلي:

- **تطوير أسطول عربات السكك الحديدية: من خلال توريد ١٣٠٠ عربة حديثة و٣٠٠ عربة بضاعة، بما يعمل على زيادة عدد ركاب السكك الحديدية من ٢٤١ مليون راكب (٢٠١٨/١٧) إلى ٢٧٢ مليون راكب (٢٠٢٢/٢١) بنسبة نمو بحوالي ١٣٪.**
- **تطوير أسطول الجرارات: من خلال توريد ١٠٠ جرار حديث، وتأهيل ٨١ جرار و١٠٠ جرار.**
- **زيادة عدد القاطرات (إضافة ١٨١ قاطرة جديدة): من ٧١٠ قاطرة (٢٠١٨/١٧) إلى ٨٩١ قاطرة (٢٠٢٢/٢١) بنسبة نمو تبلغ حوالي ٢٥٪.**
- **زيادة عدد عربات البضائع (إضافة ٥٥٠ عربة جديدة): من ٨٧٣١ عربة إلى ٩٢٨١ عربة، وبما يعمل على زيادة مساهمة السكك الحديدية في نقل البضائع من ٤,٧ مليون طن (٢٠١٨/١٧) إلى ٢٠ مليون طن (٢٠٢٢/٢١) بنسبة نمو تتجاوز ٣٢٥٪.**
- **إنشاء خطوط سكك حديد جديدة (٤ خطوط): بأطوال تبلغ حوالي ٧٧٣ كم، تشمل خط الروبيكي/ التبين (٦٩ كم)، والعين السخنة/ حلوان (١٤٠ كم)، والمناشي/ ٦ أكتوبر (٦٠ كم)، والقطار الكهربائي عالي السرعة للركاب والبضائع (السخنة/ العاصمة الإدارية/٦ أكتوبر/ العلمين) بطول ٥٠٤ كم، فضلاً عن إعادة تأهيل خط سفاجا/ قنا/ الخارجة (٧٣٢ كم).**
- **دعم شبكة الخطوط الحالية: بتطوير ألف كم.**
- **كهربة الإشارات: بأطوال تبلغ حوالي ١٠٨٩ كم [شكل رقم (٢٤)].**

شكل رقم (٢٤) أهم خطوط السكك الحديدية المستهدف كهربتها

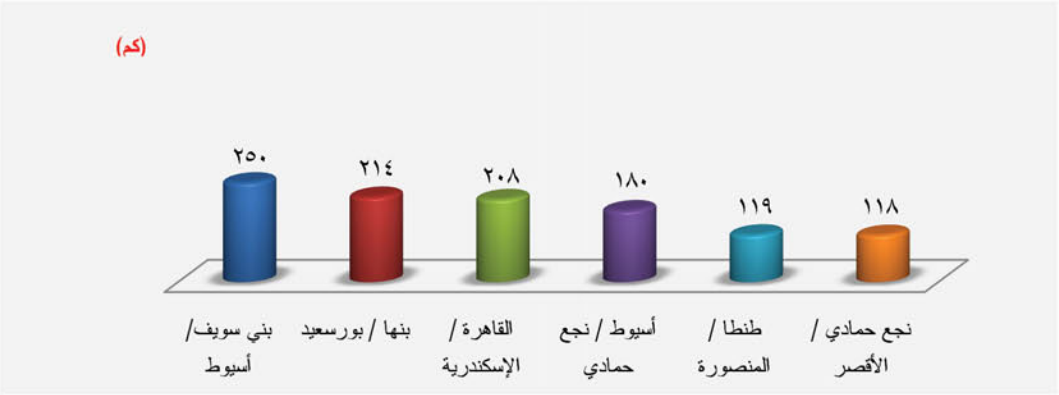

المصدر: وزارة النقل.

مُكون الإصلاح التشريعي: يستهدف برنامج الحكومة تعديل قانون السكك الحديدية رقم (١٥٢) لسنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر للسماح بمُشاركة القطاع الخاص في أعمال إنشاء البنية الأساسية والصيانة، وكذا إصدار مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن نظام السفر بالسكك الحديدية والمُعدل بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩ لوضع إجراءات رادعة للأخطاء التي يتم ارتكابها بشكل مُتعمد وذلك لزيادة مستويات الأمان.

البرنامج الفرعي الخامس : تطوير وتوسعة شبكة مترو الأنفاق

يستهدف برنامج الحكومة تطوير شبكة مترو الأنفاق الحالية بتكلفة كلية بحوالي ٣٨٦ مليار جنيه وتوسعتها بإضافة حوالي ٩٧,٢ كم جديدة لشبكة مترو الأنفاق الحالية البالغ طولها حوالي ٧٧,٦ كم ليصل أطوال الشبكة ١٧٤,٨ كم بنهاية عام ٢٠٢٢/٢١ بنسبة نمو تتجاوز ١٢٦٪، وبما يعمل على زيادة عدد ركاب مترو الأنفاق من ٨٥٥ مليون راكب سنوياً (٢٠١٨/١٧) إلى مليار راكب بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١)، وذلك من خلال تنفيذ ما يلي [شكل رقم (٢٥)]:

- الخطين الأول والثاني: تطوير البنية الأساسية والوحدات المتحركة، بتوريد ٢٢٥ بوابة تذاكر لا تلامسية والانتهاء من أعمال إزدواج المرج/ المرج الجديدة، وتوريد ٣٢ قطار للخط الأول و٦ قطارات للخط الثاني.

- **الخط الثالث لمترو الأنفاق**: تنفيذ المرحلة الثالثة (العتبة/ إمبابة/ جامعة القاهرة) بطول ١٧,٧ كم و١٥ محطة، وتنفيذ الجزئين A4.B4 من المرحلة الرابعة (هارون/ النزهة/هشام بركات/عدلي منصور) بطول ١١,٥ كم.
- **الخط الرابع لمترو الأنفاق**: تنفيذ المرحلة الأولى (٦ أكتوبر/ الملك الصالح/ الفسطاط) بطول ١٩ كم.
- **الخط الخامس (مدينة نصر/ الساحل)**: بطول ٢٤ كم.
- **الخط السادس (الخصوص/المعادي الجديدة)**: بطول ٣٠ كم.
- **القطار الكهربائي (السلام/العاشر من رمضان/العاصمة الإدارية)**: بطول ٧٠ كم.
- **ترام الرمل بالإسكندرية**: تطوير وإعادة تأهيل.

شكل رقم (٢٥) تطور أطوال شبكة مترو الأنفاق

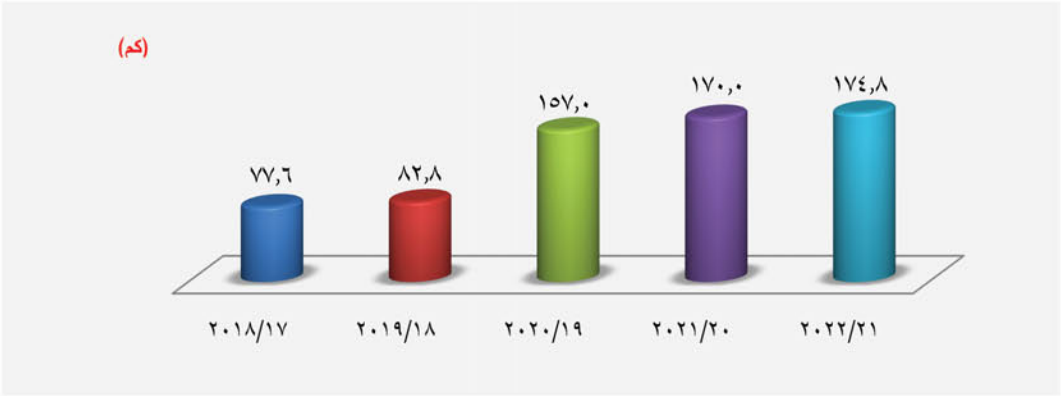

المصدر: وزارة النقل.

مُكون الإصلاح التشريعي: يستهدف برنامج الحكومة تعديل قانون الهيئة القومية للأنفاق رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء الهيئة للسماح للهيئة بإنشاء شركات لإدارة وتشغيل وصيانة خطوط المترو.

البرنامج الرئيسي الخامس: عدم التمييز النوعي

البرنامج الفرعي الأول: تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة

يتضمن هذا البرنامج، والبالغ تكلفته حوالي 160 مليون جنيه، تنفيذ عديد من الأنشطة التي تراعي عدم التمييز النوعي وتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعياً، وتشمل:

- التمكين السياسي للمرأة، بتنفيذ برامج تدريبية وتوعية، سواءً للمرشحات لمجلس النواب أو في المحليات بهدف دعم قدراتهن في الترشح ورفع كفائتهن فى تبني القضايا التنموية المجتمعية.
- بناء قدرات وحدات تكافؤ الفرص بالجهاز الإداري للدولة، من أجل زيادة نسبة تمثيل المرأة فى مواقع صنع القرار.
- استخراج بطاقات الرقم القومي للمرأة، بهدف إصدار ٤٠٠ ألف بطاقة رقم قومي للسيدات في المحافظات الحدودية، من أجل تحسين وضع المرأة واستفادتها من الخدمات المقدمه من الدولة.
- تنفيذ مبادرات تهدف إلى تبني منهج "إمرأة منتجة داعمة للاقتصاد القومي"، ورفع الوعي بأهمية مشاركة المرأة فى كافة القطاعات الاقتصادية.
- تعزيز الشمول المالي للمرأة، من خلال تنفيذ برامج تدريبية وتوعية على مستوى المحافظات، عن أهمية الشمول المالي وتشجيع السيدات على إنشاء حسابات بنكية خاصةً فى المحافظات، التي تقل فيها نسبة المتعاملات مع البنوك، وتنفيذ برامج تدريبية وتوعية لتشجيع الإدخار لطالبات المدارس والجامعات بفتح حسابات إدخارية، وتنفيذ مبادرات لمحو الأمية المالية للمرأة، من خلال التعريف بالخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية الموجهة للمرأة، والخدمات المتاحة وتسهيل حصولهن عليها من خلال قنوات إليكترونية ميسّرة، بما في ذلك القروض الموجّهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويستهدف ذلك المرأة العاملة وغير العاملة والرائدات الريفيات.

- **حماية المرأة العاملة فى القطاع الرسمي وغير الرسمي والعمل المنزلي**، ومعرفة مدى توافر الخدمات المساعدة للمرأة العاملة، مثل خدمات رعاية الأطفال وتحقيق الحماية لهن داخل وخارج بيئة العمل.

البرنامج الفرعي الثاني: الحماية الاجتماعية للمرأة

يتضمن هذا المحور – الذي يتكلف ٤٩ مليون جنيه – برنامجين رئيسين، وهما:

- **برنامج مناهضة العنف ضد المرأة**، ومفاده متابعة إجراءات إنشاء مفوضية مناهضة للعنف ضد المرأة، وتشكيل لجنة بهدف مراجعة قانون الإعلام، بما يضمن تحسين صورة المرأة وتعزيز النماذج الإيجابية، ومتابعة إجراءات صدور قوانين داعمة للمرأة المصرية لمناهضة العنف والتمييز، فضلاً عن تنفيذ برامج تدريبية وتوعية تستهدف المأذونين علي مستوى المحافظات للتوعية بموضوعات تتعلق بالعنف الأسري والتسرب من التعليم والزواج المبكر والصحة الإنجابية وتكريم المرأة فى الأديان.
- **تعزيز دور المرأة في الحفاظ على الموارد البيئية**، ويتضمن تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية بهدف بناء قدرات المرأة على مواجهة المخاطر المرتبطة بالبيئة والتغير المناخي والاستهلاك غير المستدام، وهو ما يمكن أن يؤدي لخفض معدلات الاستهلاك وزيادة فرص عمل المرأة فى الأنشطة المعتمدة على الموارد الطبيعية النظيفة وخفض نسب المعرضات للأمراض، نتيجة استخدام بدائل الطاقة النظيفة وتحسن صحة المرأة ورفع الوعي بالأنشطة الداعمة للاقتصاد الأخضر.

البرنامج الفرعي الثالث: دعم أنشطة الأسر المنتجة

يهدف هذا البرنامج البالغ تكلفته حوالي ٢٩٦ مليون جنيه إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية، وبما يعمل على توفير حوالي ٨٠ ألف فرصة عمل عام ٢٠٢١/٢١ مقارنةً بحوالي ٤٠ ألف فرصة عمل حاليًا (٢٠١٨/١٧)، وزيادة مبيعات

الأسر المنتجة بنسبة تصل إلى ٢٠٠٪ سنوياً مقارنةً بنسبة نمو تبلغ ١١٨٪. وسيتم تنفيذ هذه الأهداف من خلال ما يلي [جدول رقم (٨)]:

- تعزيز قدرات حوالي ٥٠ ألف سيدة في مجال ريادة الأعمال والتسويق.
- إنشاء قاعدة بيانات للأسر المنتجة والحرفيين.
- تنفيذ معارض محلية لدعم القدرات التسويقية للأسر.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لإيجاد فرص توظيف في المصانع والمناطق الصناعية.
- تعزيز ممارسات الشمول المالي والبدء في ميكنة الصرف في كافة المعاملات المالية.

جدول رقم (٨) مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج دعم أنشطة الأسر المنتجة

البيان	الوضع الحالي	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
نسبة الزيادة في مبيعات الأسر المنتجة (٪)	١١٨	١٣٠	١٥٠	١٨٠	٢٠٠
عدد النساء اللاتي تم تعزيز قدراتهن في مجال التسويق وريادة الأعمال (ألف)	٤,٧	٢٤	٣٠	٤٠	٥٠
فرص التوظيف المتاحة للنساء (ألف)	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي.

البرنامج الرئيسي السادس: التحسين البيئي

البرنامج الفرعي الأول: تحسين نوعية الهواء

يتضمن البرنامج – وتكلفته نحو ٣٤٤ مليون جنيه – زيادة عدد محطات الشبكة القومية لرصد نوعية الهواء المحيط من ٩٢ محطة عام ٢٠١٧/١٦ إلى ١١٩ محطة عام ٢٠٢٢/٢١، وكذلك زيادة نسبة الخفض في أحمال التلوث من الأتربة الصدرية الدقيقة العالقة في الهواء بنسبة ٤٪ في العام الأول ٢٠١٩/١٨ وترتفع إلى ١٥٪ في عام ٢٠٢٢/٢١، بالإضافة إلى زيادة عدد محطات الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية من ٣٠ محطة عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٤٠

محطة عام ٢٠٢٢/٢١، علاوة على زيادة غرف عمليات الرصد اللحظي للشبكة القومية للانبعاثات الصناعية من ١٩٦ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٢٨٥ عام ٢٠٢٢/٢١، وزيادة عدد المركبات التي يتم فحص عادمها على الطرق [ملحق رقم (٦٢)].

البرنامج الفرعي الثاني: تحسين نوعية المياه

يتضمن البرنامج – وتكلفته ٣٠٢ مليون جنيه – زيادة محطات الرصد نوعية مياه نهر النيل وفروعه من سبع محطات عام ٢٠١٧/١٦ إلى ١٥ محطة عام ٢٠٢٢/٢١، وكذلك زيادة مواقع الرصد الدوري لنوعية مياه البحيرات المصرية من ٩٧ موقعاً إلى ١٥٦ موقعاً في العامين المذكورين على التوالي، بالإضافة إلى زيادة غرف عمليات الرصد اللحظي لنوعية مياه الصرف الصناعي من ٩ غرف إلى ٣١ غرفة، وزيادة نسب حجم الصرف الصناعي المتوافق بيئياً على محطة قويسنا، ونسب خطط توفيق الأوضاع البيئية لشركات الورق والسكر بصعيد مصر على النمو الموضح بالمرفق سالف الذكر [ملحق رقم (٦٣)].

البرنامج الفرعي الثالث: معالجة تدوير المخلفات

يستهدف ها البرنامج – وتكلفته ٢,٢ مليار جنيه ما يلي:

- زيادة نسبة التخلص من المخلفات الصلبة بصورة آمنة من ٤٪ عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٤٠٪ عام ٢٠٢٢/٢١.
- رفع كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة من ٦٠٪ في سنة الأساس إلى ٨٠٪ في نهاية البرنامج، مع زيادة نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة والتي يتم تدويرها بطريقة سليمة بيئياً من ١٠٪ إلى ٢٥٪ في العامين المذكورين على التوالي [ملحق رقم (٦٤)].

البرنامج الفرعي الرابع: التحكم في التلوث الصناعي

يتعلق هذا البرنامج – وتكلفته ٤٥ مليون جنيه– بالتلوث البيئي الناجم عن مكامير الفحم النباتي، ويقّدر عدد المكامير المستهدف تطويرها وفقاً لمعايير البيئية بنحو ٢٥٠ وحدة في عام

٢٠١٩/١٨، وكذلك عدد الموافقات لخطط توفيق أوضاع مكامير الفحم النباتي بنحو ٢٥٠ موافقة، بالإضافة إلى إعداد ثمانية نماذج لتطوير هذه المكامير.

البرنامج الفرعي الخامس: البرامج البيئية الداعمة

يضم هذا البرنامج مجموعة برامج داعمة منها ما يتعلق برفع كفاءة الفروع الإقليمية لمكاتب ومراكز التحسين البيئي (بتكلفة ٣٧٧ مليون جنيه)، ومنها ما يتعلق بحملات الإعلام والتوعية والتفتيش البيئي (بتكلفة٧٣ مليون جنيه) وتدريب العاملين والتطوير المؤسسي والتشريعي (بتكلفة ٦٠ مليون جنيه)، والتطوير المؤسسي والتشريعي (٤٦ مليون جنيه) وأيضاً ما يخص مجابهة التغيرات المناخية.

البرنامج الفرعي السادس: ربط البحث العلمي بمشروعات التحسين البيئي

يهدف هذا البرنامج إلى تعميق التصنيع المحلي في مجال مشروعات الطاقة المتجدّدة والمياه، وتطوير البحيرات المصرية والحفاظ عليها من التعديات وتنميتها على نحو مستدام.

وفيما يخص تعميق التصنيع المحلي، يتضمن البرنامج إنشاء مركز إقليمي للطاقة المتجدّدة بأكاديمية البحث العلمي وفروعه بسوهاج وبرج العرب وبلبيس، واطلاق مبادرات لتعميق التصنيع المحلي في مجالات تحليه مياه الآبار ومياه البحر بالطاقة الشمسية، وتصنيع العدادات الذكية للمياه والكهرباء محلياً، مع تشغيل مشروعات الوحدات الحرارية الشمسية الصغيرة لمجمعات حوض البحر المتوسط (STS (MED، مع دول الشراكة بالاتحاد الأوروبي، وكذلك محطة مركزات الطاقة الشمسية (MATS) وتحلية المياه المقام ببرج العرب على مساحة ١٢ فداناً لإنتاج ٥ ميجاوات طاقة حرارية وتحلية ٢٥٠ م٣/يوم من المياه، واستكمال إنشاء المعمل المصري الصيني للطاقة المتجدّدة بسوهاج، ودعم مشروعات تعميق التصنيع المحلي مع هيئة الإنتاج الحربي والشركة القابضة لكهرباء مصر لتصنيع العدّادات الذكية وألف وحدة تحلية مياه الآبار بالطاقة الشمسية، وألف محطة تناضح عكسي مستقلة لتحلية مياه البحر تعمل بالطاقة الشمسية.

وتُقدر العوائد المنتظرة بنحو (٣) مليار جنيه مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة إلى وفورات في ميزان المدفوعات بنحو (١,٢) مليار دولار سنوياً في مجالات الإنتاج المختلفة.

وفيما يخص تطهير البحيرات المصرية، يستهدف البرنامج التحكم في كفاءة ومواصفات مياه البحيرات والتوسّع في إنشاء المفرّخات السمكية وسعة طاقة البحيرات التي تعاني من فداحة التدهور البيئي، مثل بحيرة البرلس التي تشهد إطماء بوغاز البرلس ومصبات المصارف والتجفيف والتعديات والصيد الجائر وتهريب الزريعة.

ويوضح البيان التالي عد المشروعات المزمع تنفيذها خلال الأعوام الأربعة القادمة بتكلفة كلية نحو ٢,٣٥ مليار جنيه.

المؤشر	٢٠١٧/١٦ فعلي	٢٠١٨/١٧ فعلي	٢٠١٩/١٨ مستهدف	٢٠٢٠/١٩ مستهدف	٢٠٢١/٢٠ مستهدف	٢٠٢٢/٢١ مستهدف
مشروعات الطاقة والمياه	١٥	١٥	٢٠	٢٥	٣٥	٤٠
مشروعات بحثية أساسية وتطبيقية	١١٥	١١٥	١٢٠	١٤٠	١٤٠	١٥٠
عدد مشروعات تعميق التصنيع المحلي	١٤٨	–	٥٠	٥٥	٦٠	٨٠

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

البرنامج الفرعي السابع: تغطية الترع والمصارف داخل الكتل السكانية

يستهدف البرنامج تغطية حوالي ٣٠ كم من الترع والمصارف داخل الكتل السكنية، بزيادة ١٢٤٪ مُقارنة بما تم إنجازه خلال الأربع سنوات الماضية (٢٠١٥/١٤-٢٠١٨/١٧) البالغ ١٣,٤ كم، وذلك للحفاظ على المياه وضمان وصولها للأراضي الزراعية في التوقيت المحدد وحماية البيئة من التلوث والحفاظ على الصحة العامة للمواطنين، بتكلفة كلية ٣٢١ مليون جنيه [شكل رقم (٢٦)].

شكل رقم (٢٦)

الترع والمصارف المستهدف تغطيتها

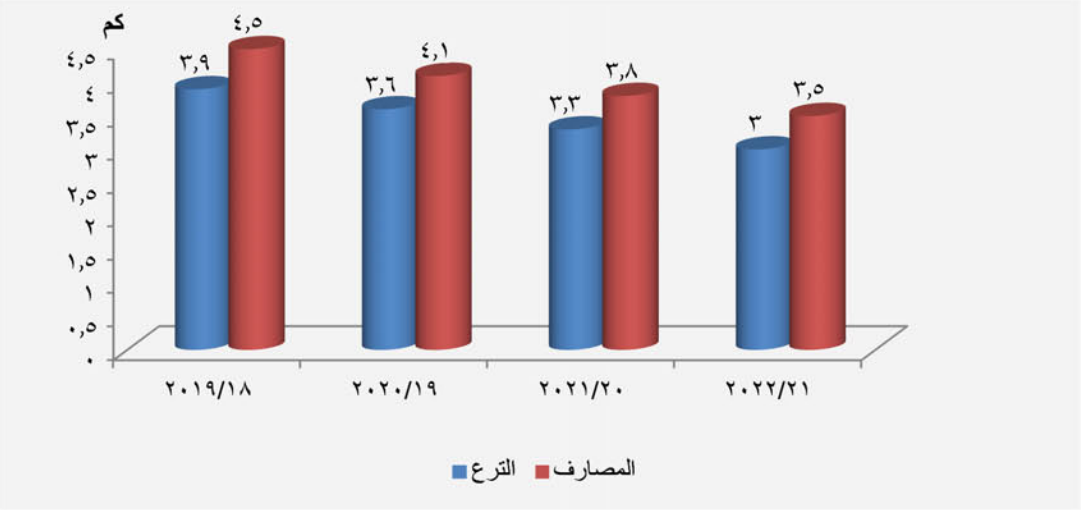

المصدر: وزارة الموارد المائية والري.

البرنامج الفرعي الثامن: التخلص من النفايات الصحية الخطرة

يستهدف برنامج الحكومة خلال الأربع سنوات القادمة ضمان التنسيق الكامل بين وزارتي الصحة والسكان والبيئة في مجالات تطوير أنظمة إدارة مخلفات الرعاية الصحية وتزويد المستشفيات بأجهزة الفرم والتعقيم، وتفعيل سياسات التخلص من النفايات الخطرة وتعميمها على كافة المنشآت الصحية، وذلك بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي ٢٢٧٩ مليون جنيه، فضلاً عن تأكيد أهمية قياس مسببات التلوث وإتخاذ الإجراءات المناسبة لها من خلال زيادة نسبة عينات مياه الشرب المطابقة المأخوذة من طرود محطات مياه الشرب وشبكاتها من ٩١٪ حالياً إلى ٩٥٪ بنهاية البرنامج، وذلك بتكلفة تبلغ حوالي ٥٤٧ مليون جنيه.

ملاحق مؤشرات الأداء

ملاحق مؤشرات الأداء

ملحق رقم (١) مؤشرات أداء برنامج الحفاظ على الهوية المصرية لأبناء المصريين بالخارج

الأنشطة	المؤشر	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
تنظيم دورات للتوعية بالأمن القومي لأبناء المصريين بالخارج	عدد الدورات	٤	٦	٨	١٠
	عدد المشاركين بالدورات	٢٥٠	٤٠٠	٦٠٠	١٠٠٠
تقديم برامج تعليم اللغة العربية لأبناء المصريين في الخارج بلغات أجنبية مختلفة	عدد البرامج المقدمة بلغات مختلفة	٤	٦	٨	١٠
	عدد المستفيدين	٢٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
إنشاء منتديات الحوار ومنصات التفاعل الاجتماعي بين المصريين بالخارج	عدد المنتديات ومنصات التفاعل	٤	٤	٤	٦
	عدد المشاركين	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠

المصدر: وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج.

ملحق رقم (٢) تطوّر عدد الآبار والعيون الطبيعية والخزانات الأرضية المستهدف حفرها وتطويرها

المؤشر	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	العدد الإضافي خلال البرنامج
حفر الآبار	٧٥	٧٤	٢٣	٢٣	٢٢	142
إحلال وتجديد الآبار	٤	٢٩	٢٦	٢٦	٢٥	106
العيون الطبيعية	٠	٢٠	١٠	١٠	١٠	50
الخزانات الأرضية	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	500
الإجمالي	١٧٩	٣٢٣	١٥٩	١٥٩	١٥٧	798

المصدر: وزارة الموارد المائية والري.

ملحق رقم (3) مؤشرات قياس أداء المخرجات والنتائج الاستراتيجية لبرنامج ترشيد ورفع كفاءة استخدام مياه الري

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/٢١
الطاقة الاستيعابية لخزانات مياه الأمطار (مليون م٣)	٣,٢	٣,٥	٤	٤,٢٥	٤,٥	٥
نسبة الموارد المائية المستخدمة في قطاع الزراعة (٪)	٨١,٥	٨١	٨١	٨٠	٨٠	٨٠
نسبة الأراضي التي تروى باستخدام طرق الري الحديثة (٪)	١٦,٥	١٧	١٨	٢٠,٨	٢٢	٢٤
تطوير مراوي ومساقي ترع فرعية (ألف فدان)	٣٨١,٧	٤١٨,٢	٤٠٩,٩	٤٠٠,٩	٩٩٧,٠	٩٩٧,٠
مساحة الأراضي التي يغطيها مشروع الري الحقلي (ألف فدان)	٣٠,٤	٨٧,٧	٦٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠
نسبة الأراضي التي تروى باستخدام طرق الري الحديث (ألف فدان)	١٦,٥	١٧	١٨	٢٠,٨	٢٢	٢٤

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/٢١
مساحة الأراضي التي يغطيها مشروع الري الحقلي (ألف فدان)	٣٠,٤	٨٧,٧	٦٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠
نسبة الأراضي التي تروى باستخدام طرق الري الحديث	١٦,٥	١٧	١٨	٢٠,٨	٢٢	٢٤

ملحق رقم (٤) تطور نسب الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل ومنتجات الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية

المصدر وزارة الموارد المائية والري

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	/٢١ ٢٠٢٢
نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك (٪)	٩٠	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان (٪)	٩٠	٩١	٩٣	٩٤	٩٤,٥	٩٩
نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء (٪)	٧٩	٨٠	٨٠	٨١	٨١,٥	٨٢
نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواجن (٪)	٩٥	٩٦	٩٦	٩٧	٩٧	٩٨
نسبة الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب (٪)	–	٧٦	٨٠١	٨٠	٨٠	٨٥
نسبة الاكتفاء الذاتي من البقوليات (٪)	–	٢١	٢٥	٢٨	٢٨	٣٠
نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزيتية (٪)	–	٥	٧	٩	٢١	٢٥
نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل السكرية (٪)	–	٨٠	٨٥	٨٥	٨٥	٨٨
نسبة السلع الغذائية المستوردة لإجمالي الواردات (٪)	٨,٧	٧	٧,٥	٦,٩	٦,٥	٦,٦

المصدر: وزارة الزراعة والري واستصلاح الأراضي.

ملحق رقم (٥)

مؤشرات قياس الأداء لتطور قدرات التوليد الحرارية

المؤشر	٢٠١٧/١٦ (فعلي)	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)	التكلفة الكلية للبرنامج (مليون جنيه) (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)
قدرات التوليد الحرارية المضافة (ميجاوات)							
أكتوبر (دورة مركبة)			٣٤٠				٤٥١٥
غرب القاهرة (البخارية)				٦٥٠			٩٠٧٢
غرب دمياط (دورة مركبة)		٢٥٠					٤٢٩٢
غرب دمياط٢		٢٥٠					

المؤشر	٢٠١٧/١٦ (فعلي)	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)	التكلفة الكلية للبرنامج (مليون جنيه) (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١)
(دورة مركبة)							
السويس (البخارية)	٦٥٠						٩٧١٨
الشباب (دورة مركبة)		٥٠٠					٧٧٢٠
أسيوط (البخارية)				٦٥٠			٨٠٨٢
جنوب حلوان (البخارية)			١٩٥٠				١٩٣٧٩
غرب أسيوط (دورة مركبة)		٢٥٠	٢٥٠				٩٩٠١
القاهرة الجديدة (سيمنس)	٨٠٠	٤٠٠٠					٤١٣١٣
البرلس (سيمنس)	٢٤٠٠	٢٤٠٠					٤٢٢٢٤
بني سويف (سيمنس)	٢٤٠٠	٢٤٠٠					٣٩٢٤٨
الإجمالي	٦٢٥٠	١٠٠٥٠	٢٥٤٠	١٣٠٠			١٩٥٤٦٤

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

ملحق رقم (٦)

مؤشرات قياس الأداء لتطوير شبكات نقل الكهرباء

المؤشر	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)	التكلفة الكلية للبرنامج (مليار جنيه) (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١)
سعات محطات المحولات على الجهد الفائق ٥٠٠ ك.ف	٥٥٠٠	٧٥٠٠	١١٠٠٠	١٢٧٥٠	٤٥٠٠	31.2
سعات محطات المحولات على الجهد الفائق ٢٢٠ ك.ف	٥٦٢٥	٣٨٢٥	٣٨٢٥	٨٠٩٥	٢٣٩٥	26.0
سعات محطات المحولات على الجهد العالي ٦٦ك.ف	٢٥٧٥	٢٨٠٠	٦٠٠٠	٤١٦٠	١٠٤٠	15.0
أطوال الشبكات المضافة على الجهد الفائق ٥٠٠ ك.ف	١١٢٢	٧٧٢	٤٠٢	٦٥٥	٣	29.5

المؤشر	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)	التكلفة الكلية للبرنامج (مليار جنيه) (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)
أطوال الشبكات المضافة على الجهد الفائق ٢٢٠ ك.ف	٦٦٥	٤٧٠	٦٦٩	١٠٩٨	٥٢٠	17.5
أطوال الشبكات المضافة على الجهد العالي ٦٦ ك.ف	٢١٧	٧٣٤	٥٧٢	٨٦	٣	3.2
مراكز التحكم (عدد)	–	–	٣	–	١	4.9
إجمالي تكلفة البرنامج						١٢٧,٣

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

ملحق رقم (٧)

مؤشرات قياس الأداء لتطوير شبكات توزيع الكهرباء

المؤشر	٢٠١٧/١٦ (فعلي)	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)	التكلفة الكلية للبرنامج (مليون جنيه) (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)
أطوال الشبكات المضافة علي كافة الجهود (ألف كم)	٢٢٧,٣	٩,٧	١٣٤,٢	٣٧٥,٢	٥٩٢,٥	٦٢٣,٣	٨٦٦٠
مراكز التحكم (عدد)	٤	٢	١٤	٨	٥	٧	٧٨٧٣
مراكز الخدمة (عدد)	٢٥١	١٩	٢١	١٧	١٥	١٢	٤٢
الموصلات المعزولة (ألف كم)	١٥٢,٦	١٣,٦	٩٧,٦	٣,٤	٣,٨	٣,٩	١٠٠٥
موزعات الجهد المتوسط (عدد)	٨٠٥	٨٣	٤٦٩	٦٤	٥٢	٥٤	٩٩٧
العدادات الذكية ومسبوقة الدفع (بالألف)	٢٠٦٥,٢	١٠١٣,٧	١٩٧٣,٧	١٦٢٣,٨	١٧١٦,١	١٩٢٥,٧	٥٢٣٦
تحويل الخطوط الهوائية المارة بالكتل السكنية لكابلات أرضية (كم)	٢٣٢	٦٢٣	٦٠٥	٤١	٢٨	٢٦	٧٦٧
الإجمالي							٢٤٥٨٠

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

ملحق رقم (٨)

مؤشرات قياس الأداء لتنمية مصادر الطاقة المتجددة

المؤشر	٢٠١٧/١٦ (فعلي)	٢٠١٨/١٧ (مستهدف)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)	التكلفة الكلية للبرنامج (مليون جنيه) (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١)
محطات الرياح (قدرة ميجاوات)	٨٣٠	--	٤٨٢	٤٥٠	٤٥٠	--	
التكلفة (مليون جنيه)	٣٥١٦	--	٢١١٠	٣٤٧٢	٣٣١٦	--	١٢٤١٤
محطات الطاقة الشمسية (قدرة ميجاوات)	٦٠	--	٢١٦	٢١٦	٢١٦	--	
التكلفة (مليون جنيه)	١٠	--	١٠٥٠	٢٢٨٠	٢٣٧٩	--	٥٧١٩

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

ملحق رقم (٩) الملامح الأساسية لمشروعات التكرير والتصنيع المستهدف تنفيذها

الشركة	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة (مليون جنيه)
أنربك	إنشاء وحدة إضافية لإصلاح النافتا بالعامل المساعد، بطاقة تغذية ٦٠٤ ألف طن سنوياً، لإنتاج ٥٦١ ألف طن/السنة ريفورمات لإنتاج البنزين عالي الأوكتان و١٠ آلاف طن/السنة البوتاجاز	--	سبتمبر ٢٠١٨	٤٠٧٧
المصرية لتكرير البترول	إنشاء مجمع تكسير هيدروجيني متكامل للمازوت لتحويله إلى مقطرات وسطى عالية الجودة وإنتاج حوالي ٢٢٥٥ ألف طن/سنة سولار، ٥٢٢ ألف طن/سنة بنزين عالي الأوكتان، ٧٩ ألف طن/سنة بوتاجاز، ٥٩٩ ألف طن/سنة وقود نفاثات	--	التشغيل التجريبي أكتوبر ٢٠١٨	٦٤٠٠٠
شركة ميدور	توسعات معمل تكرير الشركة وذلك بهدف رفع الطاقة التكريرية للمعمل بنسبة ٦٠٪، وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمشروع التوسعات حوالي ٦٠٠ ألف طن/السنة من البنزين ٩٥، وحوالي ١٠٠٠ ألف طن/السنة سولار، و ١٤٥ ألف طن/السنة بوتاجاز، و ١٣٠٠ ألف طن/السنة وقود النفاثات		الربع الثالث ٢٠٢١	٣١٥٠٠
أسيوط لتكرير البترول	إنشاء مجمع إصلاح النافتا بالعامل المساعد (CCR) والأزمرة بالشركة بطاقة تغذية ٦٦٠ ألف طن/ سنة نافتا لسد احتياجات مناطق الوجه القبلي من المنتجات البترولية من خلال إنتاج حوالي ٦٠٣ ألف طن / سنة بنزين و٢٣ ألف طن / سنة بوتاجاز		أبريل ٢٠٢٠	٦٦٦٧
	إنشاء مجمع جديد للتكسير الهيدروجيني للمازوت بأسيوط		٢٠٢٢	٣١٥٠٠

الشركة	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة (مليون جنيه)
	بطاقة تغذية حوالي ٢,٥ مليون طن/سنة من المازوت لإنتاج حوالي ١,٦ مليون طن / سنة سولار، ١٠٢ ألف طن / سنة بوتاجاز، ٤٠٣ ألف طن/سنة نافتا			
الإسكندرية للبترول	تطوير وحدة استخلاص العطريات باستخدام NMP بديلا" للفورفورال بالشركة بهدف زيادة الإنتاج (١٠ – ١٦) ألف طن/ سنة زيوت، (١ – ٢) ألف طن/سنة شموع		ديسمبر ٢٠١٨	٢٣١
السويس لتصنيع البترول	إنشاء وحدة جديدة لاسترجاع الغازات (VRU) بطاقة تغذية٢٠٠ ألف طن / سنة نافتا خفيفة بهدف تحسين إقتصاديات تشغيل الوحدات الإنتاجية بالشركة وتعظيم إنتاجية البوتاجاز وكذلك تعظيم إنتاجية البنزين، حيث من المخطط إنتاج حوالي ٤٨ ألف طن/سنة بوتاجاز و٨٥ ألف طن نافتا خفيفة لإنتاج البنزين بالخلط		٢٠٢٠	١٣١٢
السويس لتصنيع البترول	إعادة تأهيل مجمع التفحيم بشركة السويس لتصنيع البترول بهدف تحقيق استمرارية التشغيل الآمن للمعدات الإنتاجية بالمجمع والوصول إلى طاقة التغذية التصميمية والتى تبلغ ١,٥ مليون طن / سنة مازوت لتعظيم إنتاجية السولار والبوتاجاز، حيث من المخطط الوصول إلى إنتاج حوالي ٧٧٠ ألف طن / سنة سولار، ٥٦ ألف طن/سنة بوتاجاز	جاري إعداد التصميمات الهندسية	٢٠٢٠	--
	إنشاء وحدة جديدة لإنتاج الأسفلت بالشركة بطاقة تغذية ٧٢٦ ألف طن/ سنة مازوت لإنتاج حوالي ١٢٠٠ طن/ يوم أسفلت ٧٠/٦٠ بديلاً للاستيراد	--	٢٠٢٠	١٣٨٩
	جملة التكلفة			١٤٠٦٧٦

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

ملحق رقم (١٠) الملامح الأساسية لمشروعات مستودعات تخزين الخام والمنتجات

الشركة	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة (مليون جنيه)
وبكو لتخزين الزيت الخام	إنشاء المستودع السابع بميناء الحمرا بسعة ٦٣٠ ألف برميل لاستيعاب الزيادة المتوقعة في إنتاج الزيت الخام بمنطقة الصحراء الغربية		ديسمبر ٢٠١٨	٣٩٣,٥
	إنشاء مستودع تخزين للزيت الخام رقم ٨ بسعة تخزينية ٥٥٠ ألف برميل	٢٠١٩	--	٥٦٠
شركة سونكر لتموين السفن	إنشاء محطة الصب السائل بالعين السخنة بهدف زيادة السعات التخزينية للمنتجات الاستراتيجية (سولار/ بوتاجاز) المستوردة عن طريق إنشاء عدد (٦) صهاريج		يونيه ٢٠١٩	٣٨٥٠

الشركة	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة (مليون جنيه)
	تخزين وتداول تلك المنتجات بإجمالي سعة ٢٥٠ ألف م٣			
قارون للبترول	إضافة خزان إلى منطقة شحن دهشور بسعة ٢٠٠ ألف برميل لأعمال الصيانة المستقبلية للخزانات الحالية	٢٠٢٠	--	٢٦٢,٥
جملة التكلفة				٥٠٦٦

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية

ملحق رقم (١١) الملامح الأساسية لمشروعات تنمية حقول الغاز المستهدفة

الشركة	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة (مليون جنيه)
بتروبل	تنمية حقل ظهر (مرحلة الوصول للإنتاج الكلى للمشروع) بالبحر المتوسط بشركة بهدف تنمية الاحتياطيات المكتشفة والتي تقدر بحوالي ٣٠ تريليون قدم٣ من الغازات و٢٧ مليون برميل متكثفات، وتهدف المرحلة الثانية إلى الوصول لطاقة إنتاجية ١٧٥٠ مليون قدم٣/يوم في أغسطس ٢٠١٨ تزيد لتصل إلى ٢,٧ مليار قدم٣/يوم مع انتهاء مرحلة الإنتاج الكلى في عام ٢٠١٩ والمحافظة عليها		أغسطس ٢٠١٨ و٢٠١٩	١٩٠٧٥٠
	تنمية منطقة جنوب غرب بلطيم بالبحر المتوسط ويهدف المشروع إلى إنشاء التسهيلات اللازمة لاستيعاب كمية تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون قدم٣ غاز/يوم من خلال حفر عدد (٦) آبار		الربع الرابع ٢٠١٩	٨٧٥٠
البرلس	تنمية حقول المرحلة B التاسعة (غرب الدلتا مياه عميقة) بالبحر المتوسط بشركة البرلس والذي يهدف إلى إنتاج حوالي ١٠٠ مليون قدم مكعب غاز يومياً		النصف الثاني ٢٠١٨	٣٢٢٠
بي بي الانجليزية	تنمية حقول شمال الإسكندرية وغرب دلتا النيل (جيزة وفيوم وريفين) بالبحر المتوسط والذى يهدف إلى تنمية الاحتياطيات المكتشفة بالمياه العميقة من الغازات الطبيعية والمتكثفات والتي تقدر بحوالي ٣ تريليون قدم٣ من الغازات و٥٢ مليون برميل متكثفات من ٣ حقول (جيزة وفيوم وريفين) ويبلغ الإنتاج حوالى ٧٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من حقلى (جيزة وفيوم) ،		أكتوبر ٢٠١٨ وأكتوبر ٢٠١٩	١٥٢٢٥٠

الشركة	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة (مليون جنيه)
	وإنتاج ٨٥٠ مليون قدم٣ يومياً من حقل (ريفين) ، ومخطط الانتهاء من حقلى (جيزة وفيوم) في أكتوبر ٢٠١٨ وحقل(ريفين) في أكتوبر ٢٠١٩			
دسوق	المرحلة (B) لتنمية منطقة دسوق بدلتا النيل، ويهدف إلى زيادة معدلات الإنتاج بحوالي ١٠٠ مليون قدم ٣ غاز/يوم من ٩ آبار بالإضافة إلى ٢٧٠ برميل متكثفات/يوم	--	أبريل ٢٠١٩	٦١٢
شمال سيناء	استكمال المرحلة الثانية لتنمية حقول شمال سيناء بالبحر المتوسط والذي يهدف إلى إنتاج حوالي ١١٠ مليون قدم٣/يوم	--	الربع الرابع ٢٠١٨	٨٤٠
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية	جنوب دسوق بمنطقة جنوب دسوق الأرضية-دلتا النيل والذي يهدف إلى إنتاج حوالي ٤٥ مليون قدم٣/يوم	--	ديسمبر ٢٠١٨	٤٠٢
	استكمال المرحلة التاسعة B بمنطقة غرب الدلتا مياه عميقة/بحر متوسط ويهدف المشروع إلى إنتاج حوالي ٢٩٠ مليون قدم٣ غاز/يوم بالإضافة إلى ٤٦٤٠ برميل متكثفات/يوم	--	الربع الرابع ٢٠١٩	٩٩٠٥
	تنمية حقول غرب البرلس بالبحر المتوسط ويهدف المشروع إلى إنتاج حوالي ١٠٠ مليون قدم٣ غاز/يوم بالإضافة إلى ٢٠٠٠ برميل متكثفات/يوم	--	الربع الثالث ٢٠٢٠	٤٨٣٠
	تنمية حقل هارمتان العميق بمنطقة البرج البحرية/بحر متوسط ويهدف المشروع إلى إنتاج حوالي ١٠٠ مليون قدم٣ غاز/يوم بالإضافة إلى ٢٣٠٠ برميل متكثفات/يوم	--	يونيو ٢٠٢١	٥٤٢٥
	تنمية حقول رحمات بمنطقة البرلس البحرية/بحر متوسط ويهدف المشروع إلى إنتاج حوالي ٢٠٠ مليون قدم٣ غاز/يوم بالإضافة إلى حوالي ٣٠٠٠٠ برميل متكثفات/يوم	--	يونيو ٢٠٢١	٣٢٧٢٥
	تنمية حقول قطامية بمنطقة شمال دمياط البحرية /بحر متوسط ويهدف المشروع إلى إنتاج حوالي ٤٥ مليون قدم٣ غاز/يوم	--	الربع الأخير ٢٠٢١	٢٨٣٥
	إنشاء خط غاز (نورس / أبو ماضى / الجميل) بطول ١٢٧ كم / ٢٤" ، ٣٢" بالإضافة إلى إجراء تعديلات وأعمال الـ Tie-ins للربط على منطقتي أبو ماضى والجميل بهدف التغلب على الانخفاض الطبيعي لضغط خزان حقل نورس وسهولة استيعاب أي كميات من الغاز		ديسمبر ٢٠١٨	٥٢٥٠

الشركة	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة (مليون جنيه)
	المكتشفة مستقبلاً فضلاً عن نقل حوالى ٧٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من انتاج حقل نورس الى مصنع غازات الجميل لزيادة استخلاص البوتاجاز وزيادة الغاز المدفع من مصنع الجميل الى مصنع الشركة المتحدة لمشتقات الغاز بغرض زيادة انتاج البروبان			
شركة خالدة للبترول	تطوير محطة ضواغط القصر بشركة خالدة للبترول للحفاظ على معدلات الإنتاج بحقل القصر والتي تقدر بحوالي ٣٦٥ مليون قدم^{3} غاز/يوم		يونيو ٢٠١٩	٤٥
إجمالي التكلفة				٤١٧٨٣٩

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية

ملحق رقم (١٢) الملامح الأساسية لمشروع الرمال السوداء

وصف المشروع	• إنشاء مصنع لفصل الرمال السوداء في منطقة البرلس، بمحافظة كفر الشيخ، بهدف استخراج ٤١ عنصراً معدنياً من الرمال السوداء والتي تدخل في العديد من الصناعات منها، صناعة الصواريخ والطائرات واستخراج الإشعاع النووي والمفاعلات النووية والسيراميك والدهانات وغيرها من الصناعات الحديثة. • يقدر الاحتياطي من الرمال السوداء في منطقة البرلس وحدها بـ٢٨٨,٥ مليون طن ويستمر استخراج المعادن من ٢٠ إلى ٢٥ عاماً.
الشركة المالكة	تم تأسيس الشركة المصرية للرمال السوداء، كشركة مساهمة مصرية، تابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، باستثمارات مشتركة من (محافظة كفر الشيخ، وهيئة المواد النووية، وبنك الاستثمار القومي، والشركة المصرية للثروات التعدينية).
الاستثمارات	مليار جنيه
بداية المشروع	تم وضع حجر الأساس يونيو ٢٠١٨
مدة التنفيذ	٣٠ شهراً، ومتوقع بدء الإنتاج عام ٢٠٢٠
عدد فرص العمل	٢٠ ألف فرصة عمل
الإيرادات المتوقعة	٣ مليار جنيه سنوياً
الشركة المنفذة	شركة (MINERAL TECHNOLOGIES) الأسترالية، التي تتولى توريد وتركيب مصنعي الفصل والتركيز لمشروع فصل المعادن الاقتصادية من الرمال السوداء، وتدريب الكوادر الفنية المؤهلة لتشغيل المصانع.

ملحق رقم (١٣) مؤشرات الأداء المستهدفة لبرامج التنمية الثقافية

مؤشرات الأداء	٢٠١٨/١٧ الوضع الحالي	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد الأنشطة الثقافية بالمحافظات لصندوق التنمية الثقافية	١٦٦	٢٠٠	٢٢٠	٢٥٠	٢٨٠
عدد الأنشطة الثقافية المقدمة بمراكز الإبداع لصندوق التنمية الثقافية	٢٩٥٥	٣٣٠٠	٣٦٥٠	٤٠٠٠	٤٣٥٠
عدد الورش الفنية لقطاع الفنون التشكيلية	٤٦٢	٥٠٠	٦٢٥	٧٥٠	٨٠٠
عدد شهادات التقدير المقدمة من قطاع الفنون التشكيلية	٩٦٣	١٥٠٠	١٧٥٠	٢٠٠٠	٢٢٥٠
عدد الجوائز الفنية المقدمة من قطاع الفنون التشكيلية	٦٧	٨٠	١٠٠	١٢٥	١٥٠
عدد الأنشطة الفنية والمهرجانات لقطاع الإنتاج الثقافي	١١٩	١٢٥	١٣٠	١٣٥	١٤٠
عدد الورش الفنية لقطاع الإنتاج الثقافي	٨	١٠	١٥	٢٠	٢٥
عدد أنشطة أكاديمية الفنون	٢٧	٢٩	٣٣	٣٧	٤١
عدد طلاب المرحلة قبل الجامعية بأكاديمية الفنون	٥٥٥	٥٨٩	٦١٢	٦٤٤	٦٨٩
عدد طلاب المرحلة الجامعية بأكاديمية الفنون	١٧٩٩	١٨٢٤	١٨٩٥	١٩١٤	١٩٥٥
عدد الجوائز ومنح التفرغ المقدمة من المجلس الأعلى للثقافة	٤١	٤٤	٤٩	٥٤	٥٩
عدد الندوات والمؤتمرات التابعة للمجلس الأعلى للثقافة	١٨٩	٢١١	٢٤٠	٢٦١	٢٨٩
عدد أنشطة ذوى الاحتياجات الخاصة	٨٥	١٠٠	١٢٠	١٤٠	١٦٥
عدد إصدارات مكتبة الأسرة (الهيئة المصرية العامة للكتاب)	١٣٦	٥٨	٨٠	١٠٠	١٣٠
عدد الورش الفنية لمكتبة مصر العامة	١٣٨٠	١٦٤٠	٢٠٠٠	٢٤٠٠	
عدد المستفيدين من أنشطة مكتبة مصر العامة (ألف مستفيد)	٢٠,٧	٢٦,٨	٣٧,٧	٣٦٠,٨	
عدد الأنشطة والمهرجانات التابعة لمكتبة مصر العامة	٣٨٦٠	٤١٠٠	٤٣٠٠	٤٥٥٠	
عدد إصدارات مكتبة مصر العامة (ألف إصدار)	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	
عدد المعارض الداخلية للهيئة المصرية العامة للكتاب (معرض داخلي)	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤٢
عدد المشروعات المخططة	١٠				٦٣
عدد المكاتب الجديدة التابعة لقطاع التنمية الثقافية	٢	٣	٤	٥	٦
عدد الخدمات المميكنة	٠	١	٢	٣	٤
عدد المواقع المرتبطة بالشبكة	٠	١٥٠	٣٠٠	٤٥٠	٦٠٠
عدد المهرجانات المقامة بالمحافظات بالاشتراك مع دول أجنبية	٦	٨	٩	١٠	١١
عدد المهرجانات المدعومة والمقامة بالاشتراك مع دول أجنبية	١٣	١٦	١٨	٢٠	٢٢
عدد الدول المشاركة في معرض القاهرة للكتاب	٣٠	٣٥	٦٠	٦٥	٧٠
عدد العلاقات الثقافية الخارجية (أنشطة داخل)	٩٠	٩٥	٩٨	١٠٠	١١٠
عدد الأنشطة المحلية للمجلس القومي للمسرح بمشاركة دولية	٥	٨	١٠	١١	١٢
عدد المهرجانات التابعة لقطاع صندوق التنمية الثقافية	٩	١٠	١٢	١٤	١٦
عدد الدول المشاركة بمهرجانات صندوق التنمية الثقافية	٩٤	١٠٥	١١٥	١٢٥	١٥٠
عدد الأنشطة الخارجية لقطاع الفنون التشكيلية	٥٥	٧٥	١٠٠	١٢٥	١٥٠
عدد الأنشطة المحلية لقطاع الفنون التشكيلية	٤	٦	٨	١٠	١٢
عدد الكتب المترجمة الصادرة عن المركز القومي للترجمة	١٦١	١٧٧	١٨٩	٢١١	٢٢٩
عدد برامج التبادل الثقافي مع الدول برعاية المركز القومي للمسرح	–	٥	٦	٧	٨
عدد الأنشطة الخارجية التابعة للمجلس القومي للمسرح	–	٢	٤	٦	٨
عدد العلاقات الثقافية الخارجية (أنشطة خارج)	٢٢٣	٢٢٦	٢٣٠	٢٣٣	٢٣٥

مؤشرات الأداء	٢٠١٨/١٧ الوضع الحالي	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد العلاقات الثقافية الخارجية (دول عربية)	٥٥	٥٨	٦٠	٦٣	٦٦
عدد العلاقات الثقافية الخارجية (دول أجنبية)	٢٨٠	٢٩٠	٣٠٠	٣١٠	٣٣٠
عدد الأنشطة الدولية لثقافة الطفل	١١	١٢	١٤	١٦	١٨
عدد المعارض الخارجية للهيئة المصرية العامة للكتاب	٤١	٤١	٤٢	٤٣	٤٤
عدد المهرجانات الخارجية بمشاركة الأوبرا المصرية	١٠	١٢	١٥	١٧	٢٠
عدد إصدارات الهيئة العامة للكتاب (نشر عام ومجلات)	٤٣٨	٥٨٤	٧٣٠	٨٧٦	١٠١٠
عدد الأنشطة الفنية والمهرجانات التابعة للمركز القومي للمسرح	٦	١٠	١٢	١٥	١٨
عدد ليالي العرض للبيت الفني للفنون الشعبية	١٠٤٠	١١٦٠	١١٥٠	١١٩٠	١١٧٠
عدد العروض المسرحية للبيت الفني للفنون الشعبية	١١	١٢	١٣	١٥	١٧
عدد المهرجانات المدعومة للمركز القومي للسينما	٠	٢	٣	٤	٥
عدد المهرجانات التي يشارك بها المركز القومي للسينما	٢٠	٢٥	٣٠	٣٥	٤٠
عدد الافلام المنتجة للمركز القومي للسينما	٥	١٠	١٣	١٥	–
عدد تصاريح استيراد الأفلام والمواد الدعائية وتصدير البرامج للمركز القومي للسينما	٥٤١	٥٥٥	٥٩٣	٦١٥	٦٤٣
عدد الاتفاقيات الدولية مع (المغرب، الأردن، فرنسا) المبرمة من قبل المركز القومي للسينما	٣	٥	٦	٧	٩
عدد تراخيص دور العرض السينمائي للمركز القومي للسينما	٠	٣	٥	٧	١٠
عدد تسهيلات تصوير الافلام الأجنبية للمركز القومي للسينما	٠	٥	١٠	١٥	٢٠
عدد الحرفيين التابعين لصندوق التنمية الثقافية	٦٠	٦٥	٧٠	٧٥	٨٠
عدد الحرف التابعة لصندوق التنمية الثقافية	١٠	١٢	١٢	١٤	١٥
عدد المعارض الصناعية الثقافية التابعة لصندوق التنمية الثقافية	٢٠	٢٤	٢٧	٣٠	٣٣
عدد الصناعات التراثية والحرف لقطاع الفنون التشكيلية	٢٥٠	٥٠٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٢٥٠
عدد الاتفاقيات الحفاظ على المباني التراثية المسجلة للجهاز القومي للتنسيق الحضاري	٦٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠
عدد الباحثين المهتمين بالتراث والمناطق الأثرية	٢٥	١٠٠	١٥٠	٢٥٠	٣٥٠
عدد المستفيدين من مشروع "عاش هنا"	٦٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠٠

المصدر: وزارة الثقافة.

ملحق رقم (١٤) مؤشرات الإنجاز الرئيسية الخاصة ببرنامج تحسين الجودة للتعليم قبل الجامعي

المؤشر	المستهدف	
	عام ٢٠١٩/١٨	عام ٢٠٢٢/٢١
نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد التربوي من هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد (تعليم قبل جامعي)	٤,١٪	٥٠٪
نسبة التسرب من التعليم قبل ١٨ عاماً	٢٪ تقريباً	لا يزيد عن ١,٥٪
متوسط عدد الطلاب في الفصل	٤٢,٨	٤٠
عدد الطلاب لكل حاسوب بمراحل التعليم قبل الجامعي	–	٢٠/حاسب
معدل إتمام التعليم الابتدائي		لا يقل عن ٩٩٪

المؤشر		المستهدف	
		عام ٢٠١٩/١٨	عام ٢٠٢٢/٢١
معدل إتمام التعليم الثانوي			لا يقل عن ٩٩٪
نسبة استهلاك الطاقة في قطاع التعليم قبل الجامعي			١٥٪ أقل
عدد المدارس الخضراء بقطاع التعليم قبل الجامعي			١٠٪ من المدارس
نسبة الأميين بين السكان في الفئة العمرية (١٥ – ٣٥ سنة)	٢٨,٩٪		١٥٪

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

ملحق رقم (15) مؤشرات قياس الأداء التفصيلية لكافة برامج التعليم قبل الجامعي

البيان	الحالي (٢٠١٨/١٧)	المستهدف (٢٠١٩/١٨)	المستهدف (٢٠٢٠/١٩)	المستهدف (٢٠٢١/٢٠)	المستهدف (٢٠٢٢/٢١)
أولاً: برنامج تنمية وتطوير مرحلة رياض الأطفال					
عدد القاعات الجديدة (قاعة)	٢٦٥٠٨	٢٧٣٧٨	٣٠٦٣٣	٣٣٤٦٣	٣٦٢٩٣
عدد المدارس اليابانية المنشأة (مدرسة)	٢٢	٤٥	١٩	١٨	١٨
عدد الفصول الجديدة بتمويل القطاع الخاص (فصل)	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
عدد الغرف المخصصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (غرفة)	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
عدد المدارس الحاصلة على االاعتماد في قواعد الجودة (مدرسة)	٣٠٤	٦٤٦	٩٥٤	٩٥٤	٩٥٤
عدد الطلاب المستفيدين من المسابقات الدولية للتفوق والابداع (طالب)	٣٦٧٦٠	٣٦٧٦٠	٣٦٧٦٠	٣٦٧٦٠	٣٦٧٦٠
ثانيًا: برنامج تنمية وتطوير التعليم الابتدائي					
عدد الفصول الجديدة (فصل)	٢١٢٠٣٩	٢١٦٧٨١	٢٢٦٩٣٨	٢٤١١٥٢	٢٤٨٢٥٩
عدد المدارس اليابانية المنشأة (مدرسة)	٢٢	٤٥	١٩	١٨	١٨
عدد الطلاب المشاركين في الأنشطة الرياضية (طالب)	٢٠٠٠٠٠	٢٥١٧٠٠	٢٥١٧٠٠	٢٥١٧٠٠	٢٥١٧٠٠
عدد الأنشطة الجماعية الرياضية للطلاب (نشاط)	٢٠٦٠٠	٢٨٦٠٠	٢٨٦٠٠	٢٨٦٠٠	٢٨٦٠٠
نسبة مراجعة وتعديل الكتب الدراسية بجميع الصفوف الدراسية (٪)	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
ثالثًا: برنامج تنمية وتطوير التعليم الإعدادي					
عدد الفصول الجديدة (فصل)	١٠٠٢٩٥	١٠٢٥٠٨	١٠٦٠٢٦	١٠٩٥٤٤	١١٣٠٦٣
عدد المدارس المطورة بالمشاركة الاجتماعية (مدرسة)		١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠

البيان	الحالي (٢٠١٨/١٧)	المستهدف (٢٠١٩/١٨)	المستهدف (٢٠٢٠/١٩)	المستهدف (٢٠٢١/٢٠)	المستهدف (٢٠٢٢/٢١)
عدد المدارس الحاصلة على الاعتماد (مدرسة)	٦٩٢	١٠٦٨	١٠٦٠	١٠٦٠	١٠٦٠
عدد الطلاب المشاركين في الأنشطة الرياضية (الألعاب الفردية – الجماعية)		٢٠٦٢٠٠	٢٠٦٢٠٠	٢٠٦٢٠٠	٢٠٦٢٠٠
عدد الطلاب المشتركين في الكشافة (طالب)	٢٧٠٠٠	٨٠٠١٠	٨٠٠١٠	٨٠٠١٠	٨٠٠١٠
عدد المعسكرات الصيفية (معسكر)		٩٦٠	٩٦٠	٩٦٠	٩٦٠
رابعًا: برنامج تنمية وتطوير التعليم الثانوي العام					
عدد الطلاب الجدد المستفيدين من الفصول الجديدة (طالب)	٣٥٤٦٧	٣٦٦٣٣	٣٦٩٠٨	٣٦٩٩٣	٣٧٠٧٨
عدد المدارس الحاصلة على شهادات الجودة	٣٠	٨٠	٢٩٥	٢٩٥	٢٩٥
عدد الطلاب المشاركين في رحلات ومعسكرات "اعرف بلدك" (مليون طالب)	٢	٣	٣	٣	٣
عدد الأنشطة الرياضية للطلاب (الألعاب الفردية – الجماعية)		٩٣٨٤٥	٩٣٨٤٥	٩٣٨٤٥	٩٣٨٤٥
عدد الطلاب المشتركين في الكشافة (طالب)		١٦٠٠٢٠	١٦٠٠٢٠	١٦٠٠٢٠	١٦٠٠٢٠
عدد المعسكرات الصيفية (معسكر)		٩٦٠ معسكرًا	٩٦٠	٩٦٠	٩٦٠
خامسًا: برنامج تطوير التعليم الفني					
عدد الفصول الجديدة (فصل)	٤٥٤٨١	٤٥٧٣٣	٤٦٤٥١	٤٦٩٢٧	٤٧٤٠٢
عدد المدارس المُطورة (مدرسة)	١٢٠	١٦٥	١٢٠	١٢٠	١٢٠
عدد الأنشطة التربوية الوطنية (نشاط)	١٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
عدد الطلاب المشاركين في رحلات ومعسكرات "اعرف بلدك" (طالب)	٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠
عدد الطلاب المشاركين في الأنشطة (الألعاب الفردية – الكشافة – الجماعية)	١٨٠٠	٧٩٠٠	٧٩٠٠	٧٩٠٠	٧٩٠٠
عدد المدارس الحاصلة على شهادات الجودة	٣١	٩٣	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠
عدد الشراكات المنعقدة مع القطاع الخاص	٥٠	١٠٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠

البيان	الحالي (٢٠١٨/١٧)	المستهدف (٢٠١٩/١٨)	المستهدف (٢٠٢٠/١٩)	المستهدف (٢٠٢١/٢٠)	المستهدف (٢٠٢٢/٢١)
سادسًا : التربية الخاصة					
برنامج الدمج ومدارس ذوي الإعاقة – الفائقون والموهوبون					
إنشاء فصول جديدة	٤٥٨٤	٤٦٤٩	٤٧١٤	٤٧٧٩	٤٨٤٤
عدد الطلاب المستفيدين من البرامج التدريبية (طالب)	٢٣٠٠	٢٥٣٠	٢٧٨٣	٣٠٥٠	٣٣٥٠
عدد الطلاب المشاركين في الأنشطة (الألعاب الفردية – الكشافة – الجماعية)	٣٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
عدد رحلات الإرادة والتحدي	٤٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
عدد الطلاب المستفيدين من البطولات (محلياً واقليمياً ودولياً)	١٤٦٠٠	٣٠٤٠٠	٣٠٤٠٠	٣٠٤٠٠	٣٠٤٠٠
عدد مراكز التفوق والموهبة على مستوى المديريات التعليمية (مركز)	٤٩	٦٩	٧٢	٧٧	٨١
عدد المستفيدين من الأنشطة العلمية والفنية للتشجيع على الإبداع والابتكار	٧٧٢٩١	٩٦٥٩١	١٢٠٧٣٨	١٣٨٨٤٨	١٥٢٧٢٢
برنامج تطوير التعليم المجتمعي					
عدد فصول التعليم المجتمعي	٤٨٩٩	٥٠٠٠			
عدد الفصول الجديدة الممولة من القطاع الخاص	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥
عدد المدارس الجديدة في المناطق النائية والمحرومة (مدرسة)	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠

ملحق رقم (١٦) التكاليف الكلية للبرامج من كافة الأبواب
على مستوى كل برنامج والمدى الزمني المُقرّر (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

البرنامج	التكلفة الكلية (مليار جنيه)					
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	جملة	النسبة (٪)
برنامج تنمية وتطوير مرحلة رياض الأطفال	٣,٥١	٤,٥٣	٥,٨٩	٥,٧٣	١٩,٦٦	٣,٣
برنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الأساسي	٥٨,٣٣	٧٠,٤٦	٩١,٥٤	١٢٥,٥	٣٤٥,٨٣	٥٨,٧
برنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الثانوي (العام والمهني)	٢٢,٠٥	٢٦,٣١	٣٤,٠٢	٤٦,٦	١٢٨,٩٨	٢١,٩
برنامج تنمية وتطوير التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة	٠,٩٤	١,٠٩	١,٤٦	١,٩١	٥,٤	٠,٩
برنامج تنمية وتطوير التعليم المجتمعي	٠,٧٣	٠,٨٠	١,١٠	١,٤٨	٤,١١	٠,٧
برنامج تنمية وتطوير الإدارة	٣,١٩	٤,٧٧	٦,٣٠	٨,٣٧	٢٢,٦٣	٣,٨
برنامج محو الأمية وتعليم الكبار	٠,٣٥	٠,٤٨	٠,٦٣	٠,٨٥	٢,٣١	٠,٤

البرنامج	التكلفة الكلية (مليار جنيه)					
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	جملة	النسبة (٪)
برنامج الإصلاح الطارئ لنظام التعليم الحالي	–	٨,٩٦	٨,٩٦	٨,٩٦	٢٦,٨٦	٤,٦
برنامج الإصلاح الطارئ لنظام التعليم الحالي	–	١١,٠٠	١١,٠٠	١١,٠٠	٣٣,٠٠	٥,٧
الجملة	٨٩,١٠	١٢٨,٤٠	١٦٠,٩٠	٢١٠,٤٠	٥٨٨,٨٠	١٠٠
الأهمية النسبية (٪)	٪١٥,٢٠	٪٢١,٨٠	٪٢٧,٣٠	٪٣٥,٧٠	٪١٠٠	

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

ملحق رقم (١٧) مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تطوير جودة النظام البحثي والتكنولوجي

٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	الآليات
فعلي	فعلي	مستهدف				
عدد مراكز التميز العلمي التابعة للوزارة						
٣١	٣١	٣٤	٣٧	٤٠	٤٤	• الإعلان عن منح لإنشاء المراكز. • اختيار أفضل الجهات في التخصصات الرامية للتنمية المستدامة. • التعاقد وتوفير التمويل. • متابعة التنفيذ وتقويم النتائج.
عدد الباحثين في مجال البحوث والتطوير (بالألف)						
١٢٧,٨	١٣٢,١	١٣٦,٥	١٤١	١٤٥,٥	١٥٠	• تحديد الاحتياجات البحثية من التمويل ومساعدي الأبحاث. • اختيار أفضل العناصر. • التعاقد وتقويم الأداء.
عدد الشبكات العلمية						
٣	٥	٦	٧	٩	١٠	• دعم إنشاء تحالفات تكنولوجية تربط بين البحث العلمي والصناعة من خلال الإعلان عن تكوين شبكات جديدة في مجالات التميز والعلوم البيئية، وتوفير التمويل ومتابعة الأداء وقياس المردود.
عدد العاملين المصريين في مجال البحوث والتطوير (بالألف لكل مليون نسمة)						إعداد تقارير دورية للإنجازات وتقويم الأداء في ضوء الالتزام بمستهدفات وبرامج البحث العلمي.
١,١٤	١,٤٣	١,٨٠	٢,١٦	٢,٥٣	٢,٨٩	
نسبة المشاركة الدولية في البحوث وبراءات الاختراع (٪)						
٤٧,٢	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	
الترتيب العالمي في الابتكار في مؤشر التنافسية العالمية						
١٢٢	١٠٩	١٠٥	١٠٠	٩٥	٩٠	
الترتيب العالمي في مؤشر الابتكار الفرعي للبحث والتطوير						
٥٢	٥٤	٤٦	٤٠	٣٤	٣٠	

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جدول رقم (١٨) مؤشرات قياس الأداء لبرنامج تحسين بيئة الابتكار والبحث والتطوير

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
حجم الإنفاق الكلي على البحث والتطوير (مليار جنيه)	١٩,١٩	–	–	–	–	–
نسبة التمويل الدولي للابتكار والتطوير إلى إجمالي التمويل	٤٨,٢	–	٤٨,٦	٥٠	٥٠,٤	٥٠,٨
نسبة الإنفاق الكلي على البحث العلمي كنسبة من الدخل القومي (٪)	٠,٧١	–	٠,٧٥	١,٠	١,١	١,٢
عدد براءات الاختراع المتخصصة من مكاتب براءات الاختراع المصري.	٧٢	٩٢	–	–	–	–
عدد براءات الاختراع (مصريون وأجانب)	٥٥٥	–	٥٩٠	٦٥٠	٧٠٠	٧٥٠
عدد طلبات براءات الاختراع للمصريين	٩١٨	١٠١٤	١٠٣٠	١٠٤٥	١٠٥٥	١٠٨٠
عدد الأبحاث المنشورة دولياً	١٨	–	٢٠	٢١	٢١,٥	٢٢,٠
ترتيب مصر في النشر العلمي في المجالات المفهرسة عالمياً.	٣٥	–	٣٥	٣٤	٣٤	٣٣
نسبة الأبحاث المنشورة دولياً بالمقارنة مع دول أجنبية من إجمالي الأبحاث المنشورة عالمياً	٥١٪	–	٥١,٥٪	٥٢٪	٥٣٪	٥٤٪
عدد مشروعات التخرج	٢٠٢	٣٠٠	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٥٥٠
عدد مكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا	٢٧	٤٣	٤٥	٥٠	٦٠	٦٥
عدد منح الماجستير (علماء الجيل القادم)	٢٥٧	٣٠٠	٣٠٠	٣٥٠	٣٦٠	٣٧٠

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ملحق رقم (١٩) مؤشرات أداء برنامج الحاضنات والتحالفات التكنولوجية مع القطاعات الاقتصادية

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد الحاضنات التكنولوجية	١٢	١٧	٢٠	٢٢	٢٥	٣٠
عدد الشركات الناشئة المُحتضنة	٤٥	٦٣	٩٣	١٠٥	١٣٥	١٨٥
عدد الشركات التي تخرجت من الحاضنة وتعمل في السوق	١٠	١٢	٥٠	٧٥	١٥٠	٣٠٠
عدد التحالفات التكنولوجية	١١	١٥	١٧	٢٠	٣٠	٣٥
عدد المشروعات التي تم تسويقها تكنولوجياً	٨	١٠	١٢	١٥	١٧	٢٠
عدد المشروعات لتعميق التصنيع المحلي	١٤٨	--	٥٠	٥٥	٦٠	٨٠

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ملحق رقم (٢٠) مؤشرات إتاحة خدمات التعليم العالي والجامعي

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد الكليات الجامعية	٤٧٠	٤٩٠	٥١٥	٥٤٢	٥٧٠
عدد الطلاب المقيدين (بالمليون)	٢,٩	٣,٠٥	٣,٢٠	٣,٤٥	٣,٦٠
نسبة القيد في التعليم الجامعي	٣,٥	٣٥,٥	٣٦	٣٦,٥	٣٧
عدد الجامعات الحكومية الجديدة	٢٤ + الجامعة اليابانية ومدينة زويل	استكمال مقومات أفرع الجامعات الحكومية (٤)	٢٥	٢٦	٢٨
عدد الجامعات الأهلية الدولية	القديم (٤)	بدء الإنشاءات	بدء الدراسة بجامعة الجلالة	بدء الدراسة بجامعة سلمان وجامعة العلمين الجديدة	بدء الدراسة بجامعة المنصورة الجديدة
فروع الجامعات الأهلية	القديم (٦)	بدء الإنشاءات والتجهيزات	فرع واحد	٣ فروع	٦ فروع
عدد الخريجين (بالألف)	٢٤٠	٢٥٠	٢٦٠	٢٧٠	٢٨٠

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ملحق رقم (٢١) مؤشرات تحسين جودة التعليم الجامعي والعالي

المؤشر	٢٠١٧/١٦ (فعلي)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)
نسبة الطلاب المنخرطين في برامج وأنشطة تحسين الجودة إلى إجمالي المقيدين	٪١٠	٪١٢	٪١٥	٪١٨	٪٢٠
نسبة الكليات الجامعية الحاصلة على الاعتماد المحلي من إجمالي الكليات	٪٢٠	٪٢٥	٪٣٠	٪٤٠	٪٥٠
نسبة الكليات الجامعية الحاصلة على الاعتماد والدولي	–	–	–	٪٥	٪١٠
نسبة الطلبة لأعضاء هيئة التدريس	١:٤٠	١:٣٧	١:٣٥	١:٣٣	١:٣٠

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ملحق رقم (٢٢) مؤشرات تحسين تنافسية نظم التعليم الجامعي والعالي

المؤشر	٢٠١٧/١٦ (فعلي)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)
البرامج القومية للدراسة بالخارج	٩٥٠	١١٥٠	١٢٦٥	١٣٩٠	١٥٣٠
أعداد الطلاب الوافدين (بالألف)	٧٠,٥	٨٥	٩٤	١٠٣	١١٤
عدد الجامعات المصرية المدرجة في أفضل ١٠٠٠ جامعة	٦	٧	٨	١٠	١١

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ملحق رقم (٢٣) مؤشرات تفعيل مشاركة العلماء المصريين بالخارج

المؤشر	المؤشر	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
المشاركة في المؤتمرات المتخصصة مع الوزارات والجهات الوطنية "مصر تستطيع"	عدد المؤتمرات	٢	٣	٣	٤
	عدد العلماء المشاركين	٦٠	١٠٠	١٢٠	٢٠٠
	عدد الدول المشارك منها العلماء	٢٠	٢٥	٣٠	٤٠
إنشاء شراكات وبرامج توأمة بين الجامعات المصرية ونظيرتها الدولية	الشراكات وبرامج التوأمة	٤	٨	١٠	٢٠
مساهمة العماء المصريين بالخارج في رعاية شباب الموهوبين والمبتكرين	فرص رعاية الموهوبين	١٠	٢٠	٥٠	١٠٠
	فرص التدريب	٥٠	١٠٠	٣٠٠	٥٠٠
إتاحة فرص تدريب وبعثات دراسية وبحثية لشباب المصريين عن طريق العلماء المصريين بالخارج	المشاركين في التدريب والبعثات	٢٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠

المصدر: وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج.

ملحق رقم (٢٤) مؤشرات برنامج الاستثمار الرياضي (الإنشاءات الجديدة)

المؤشر	إجمالي عدد المنشآت بالجمهورية ٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)	إجمالي المنشآت بالجمهورية ٢٠٢٢/٢١
عدد الملاعب المفتوحة	٢٤٦	٢٥	٤٠	٦٠	٤٠	٤٢٩
عدد الصالات المغطاة	١١٢	١	٢	١	٢	١١٨
عدد الأندية الرياضية	١٢٤٨	١	٢	١	١	١٢٥٣
عدد الاستادات الرياضية	٢٤	٨٠٪ من عدد ١ استاد رياضي	الانتهاء من إحلال وتجديد عدد ١ استاد رياضي	٣٠٪ من انشاء عدد ١ استاد رياضي جديد	الانتهاء من تنفيذ انشاء عدد ١ استاد	٢٥
عدد وحدات ومراكز الطب الرياضي المتخصصة	١٥	تطوير ٢	تطوير ٢	تطوير ٣	تطوير ٣	سيتم تطوير ١٠ مراكز
عدد أندية المعاقين	–	٥٠٪ من عدد ١ نادي معاقين	١	٥٠٪ من عدد ١ نادي معاقين	الانتهاء من تنفيذ إنشاء عدد ١ نادي معاقين	٢
عدد ملاعب كرة القدم	٦٤٠	١٠	٣٠	٧٠	١٠٠	٨٥٠
عدد حمامات السباحة	٢٣٧	٣	٥	٥	٥	٢٥٥
عدد صالات المنازلات	١٨	١	١	١	١	٢٢
عدد مراكز التنمية الرياضية المنشأة	٨	١	١	١	١	١٢

المصدر: وزارة الشباب والرياضة.

ملحق رقم (٢٥) مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التنمية الرياضية

البيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد المستفيدين من برامج التنمية الرياضية (ألف)	٨٥٠	١٠٠٠	١٢٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠
عدد المستفيدين من البرامج الرياضية المقدمة للمرأة (ألف)	١٠٠	١٢٠	١٥٠	٢٠٠	٣٠٠
عدد المستفيدين من البرامج الرياضية المقدمة في القرى المحرومة (ألف)	٧٠	٩٠	١٠٠	١٢٠	١٥٠
عدد المستفيدين من البرامج الرياضية المقدمة لطلاب المدارس والجامعات (ألف)	١٥٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠
عدد المستفيدين من الكرنفالات السياحية الرياضية (ألف)	٥٠	٧٠	١٠٠	١٥٠	٢٥٠

البيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد المستفيدين من ملتقيات أبناء الجاليات المصرية بالخارج (ألف)	--	٠,٥	١	٢	٢,٥
جملة عدد المُستفيدين	١٢٢٠	١٤٨٠,٥	١٨٥١	٢٣٧٢	٣٢٠٢,٥

المصدر: وزارة الشباب والرياضة.

ملحق رقم (٢٦) مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج الريادة الرياضية

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد برامج الأداء الرياضي	٤٧	٤٨	٥٠	٥٣	٥٥
عدد الدورات التدريبية المتخصصة	٤٣	٨٠	١٤٧	٢٠٠	٢٦٧
عدد المسجلين بالمشروع القومي للناشئين	٢١٥٠	٢٣٠٠	٢٤٠٠	٢٥٠٠	٢٦٣٠
عدد البطولات الرياضية التي تشارك فيها مصر محلياً وإقليميًا	٣٥٠	٣٦٠	٣٦٥	٣٨٠	٤٠٠
عدد البطولات الرياضية التي تشارك فيها مصر دوليًا	٥٠٠	٦٠٠	٦٢٥	٧٠٠	٧٥٠

المصدر: وزارة الشباب والرياضة.

ملحق رقم (٢٧) مؤشرات تطوير المستشفيات الجامعية

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
رقمنة المستشفيات الجامعية	تم الانتهاء من إعداد الدراسة مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات	٪٥٠	٪٧٥	٪١٠٠	–
القيام بعدد ١٠٧ برنامجاً للصيانة والتطوير والتوسع بالمستشفيات الجامعية	–	٪٢٥	٪٥٠	٪٧٥	٪١٠٠
حوكمة العمل بالمستشفيات الجامعية	اعتماد قانون ١٩ لسنة ٢٠١٨	إنشاء المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية			
تدريب الجهاز الطبي والإداري	تدريب	٪١٠	٪٢٠	٪٣٠	٪٤٠
عدد حاضنات الأطفال	٨٥٦	١٠٠٠	١٢٠٠	١٤٠٠	١٦٠٠
عدد المستفيدين من خدمات المستشفيات الجامعية(مليون وحدة)	١٧	١٨	١٩	١٩,٥	٢٠

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد جلسات الغسيل الكلوي (مليون جلسة)	١,٢	١,٢٥	١,٢٦	١,٢٧	١,٢٨
عدد العمليات الجراحية ذات المهارات الخاصة (بالألف)	٣١	٣٣	٣٥	٣٧	٤٠
عدد أسرة العناية المركزة	٢٠٦٦	٢١٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠

المصدر: وزارة الصحة والسكان

ملحق رقم (٢٨) مستهدفات بنك ناصر الاجتماعي لتعبئة المدخرات وتحفيز الاستثمار

الهدف الاستراتيجي	مؤشرات قياس الأداء علي مستوي المُخرجات والنتائج الاستراتيجية						آليات تحقيق الهدف ومؤشرات الأداء	الموازنة (٤ سنوات)
	اسم المؤشرات	١٧/ ٢٠١٨ (فعلي)	١٨/ ٢٠١٩ (مستهدف)	١٩/ ٢٠٢٠ (مستهدف)	٢٠/ ٢٠٢١ (مستهدف)	٢١/ ٢٠٢٢ (مستهدف)		
طرح منتجات ادخارية واستثمارية	زيادة نسبة النمو في طرح المنتجات الادخارية والاستثمارية	٥,٣٪	٥,٨٣٪	٦,٤١٪	٧,٥٠٪	١,٧٦٪	طرح منتجات ادخارية واستثمارية وإدراج برامج ادخارية مبتكرة.	٨ مليار جنيه
توفير منتجات تمويلية جديدة في مجالات الاستثمار العقاري ووسائل النقل والإسكان والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر	نسبة النمو في تطوير المنتجات التمويلية الجديدة	١٠,٥٪	١٢,٦٪	١٥,١٢٪	١٨,١٤٪	٢١,٧٧٪	• تطوير منتج تمويل وسائل النقل. • الاستثمار العقاري. • تمويل الإسكان. • تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.	٢٠٠ مليون جنيه
توفير الاستثمارات من خلال المساهمة في شركات ذات عائد تنموي	تطور الاستثمارات المالية (مليون جنيه)	٤٠٠٠	٤٠٣٠	٤٠٥٠	٤٠٨٠	٤١٠٠	• تأسيس صندوق الاستثمار الخيري. • تأسيس شركة دعم وتسويق الصناعات الحرفية. • تأسيس شركة لإدارة حاضنات الأعمال.	١٠٠ مليون جنيه
استكمال تطوير جميع الفروع، واستهداف تطويرها علي مدار أربعة سنوات	عدد الأفرع التي تم تطويرها (تراكمي)	٥٠	٦٠	٧٠	٨٥	١٠٠	• تطوير جميع الفروع القائمة بالإضافة إلي المركز الرئيسي الجديد. • إنشاء ٢٦ فرع جديد للبنك	١٦٥ مليون جنيه

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي.

ملحق رقم (٢٩) التمويل المستهدف توفيره من خلال المنح والقروض

البرامج	الفعلي (إجمالي المسحوب حتي ٢٠١٨/١٢/٣١)	(المستهدف) خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢	التكلفة الكلية للبرنامج (مليون دولار)
خدمات الكهرباء والغاز الطبيعي	٣٤٩٢,٣	٤٥٣٦,٠	٨٠٢٨,٣
خدمات النقل العام	٨٤٢,٦	٣٢٦٦,٤	٤١٠٩,٠
خدمات المياه والصرف الصحي	١٢٢٢,٧	٢٠١٧,١	٣٢٣٩,٨
برنامج الاصلاح الاقتصادي	١٤٠٦,٧	٥٠١,٧	١٩٠٨,٤
التوجه التنموي المكثف لشبه جزيرة سيناء	٥٨٤,٣	١٢٢٦,٠	١٨١٠,٤
دفع عجلة التنمية بمحافظات الصعيد	٦١٤,٢	١١٩٠,١	١٨٠٤,٣
تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي	٥١٢,٠	٨٩٢,٢	١٤٠٤,٢
تسهيل النفاذ للتمويل بشروط ميسرة	٤٢٨,٧	٣٢٧,٧	٧٥٦,٣
تعزيز المؤسسية	٥١٥,٠	٢١٢,٢	٧٢٧,٢
الإسكان الإجتماعي	٢٠٥,٥	٢٩٧,٠	٥٠٢,٥
إحياء منظومة القيم والموروث الحضاري	٨٥,٢	٣٩٢,٣	٤٧٧,٦
ري وصرف	١٦٢,٣	٢٩١,٤	٤٥٣,٧
الدعم النقدي المشروط	٣٨٠,٠	٢٠,٠	٤٠٠,٠
تنمية المهارات البشرية وريادة الأعمال	١٥,٢	٢١٠,٩	٢٢٦,١
تطوير منظومة التعليم العالي والجامعي	٤٣,٦	١٦٢,١	٢٠٥,٦
تطوير شبكة البنية الأساسية لقطاع النقل	٦٤,٨	١٣١,٩	١٩٦,٧
منظمات المجتمع المدني	١٨٤,٠	١٢,٥	١٩٦,٦
الحد من التلوث وتحسين نوعية الهواء	٨٨,٩	١٠٣,٣	١٩٢,٢

البرامج	الفعلي (إجمالي المسحوب حتي ٢٠١٨/١٢/٣١)	(المستهدف) خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢	التكلفة الكلية للبرنامج (مليون دولار)
الري الزراعي	١٤٤,٣	٤٥,٤	١٨٩,٧
رفع كفاءة الخدمات الصحية	٣٥,٥	١٥٢,٥	١٨٨,٠
تحقيق الأمن الغذائي	٧٠,٣	١٠٣,٤	١٧٣,٧
تطوير المنشآت الصحية والعلاجية	١٦,١	١٤١,٤	١٥٧,٤
تطوير منظومة الخدمات التموينية	٤٥,٢	٦٨,٨	١١٤,١
تنمية قطاع التجارة الداخلية	٢٣,٩	٥٦,٠	٧٩,٩
البرنامج القومي للتغذية المدرسية	٦٤,٢	١١,٩	٧٦,١
معالجة وتدوير المخلفات	٥,٧	٦٢,٤	٦٨,١
اكتشاف ورعاية المبتكرين والموهوبين	١٩,٣	٤٦,٤	٦٥,٨
دعم القدرات التسويقية والتقنية للمشروعات	٤٩,٢	١٢,٢	٦١,٤
تطوير المناطق العشوائية	٤٠,١	٨,٣	٤٨,٥
برامج التنمية المحلية	١٩,٣	٢٠,٦	٣٩,٩
تطوير أداء القطاع السياحي	٧,٦	٢٨,٢	٣٥,٧
تنمية المهارات المعرفية	١٥,٣	١٩,٦	٣٤,٩
الصحة الانجابية	٠,٠	٣٠,٨	٣٠,٨
تمكين المرأة	٠,٠	١٨,٩	١٨,٩
تحسين ظروف العمل	٠,٠	١٥,٧	١٥,٧
تضامن اجتماعي	٠,١	١٥,٥	١٥,٦
تعزيز قدرات العاملين بالجهاز الاداري	٥,٣	٨,٤	١٣,٦
اتاحة وتسيير بيئة استثمارية متكافئة	٢,٩	٢,١	٥,٠
المشروعات القومية	٢,٢	٢,١	٤,٣
الشمول المالي	٢,٠	٢,٠	٤,٠
تفعيل دور المؤسسات الثقافية	٣,٤	٠,٥	٣,٩
مكافحة الفساد	٠,٣	٣,٢	٣,٥
التجمعات الصناعية	٠,٣	٠,١	٢,٥
التمويل بالمشاركة PPP	٠,٠	٢,٤	٢,٤
تطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية	١,٠	١,٢	٢,٢
توفير العلاج لغير القادرين علي نفقة الدولة	٠,٧	١,٠	١,٧
توفير المناطق الحرة والاستثمارية	٠,٥	١,١	١,٦

البرامج	الفعلي (إجمالي المسحوب حتي ٢٠١٨/١٢/٣١)	(المستهدف) خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢	التكلفة الكلية للبرنامج (مليون دولار)
تنمية الصادرات الزراعية والصناعية	٠,٦	٠,٣	٠,٩
تنمية محور قناة السويس	٠,٠	٠,١	٠,١
الإجمالي	١١,٤٢٥	١٦,٦٧٣	٢٨,٠٩٨

المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.

ملحق رقم (٣٠) الملامح الأساسية لمشروعات تطوير شركات قطاع الأعمال العام

الشركة	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة (مليون جنيه)
مصانع الدلتا والصلب	إنشاء عدد ٢ فرن حث كهربائي سعة ٢٥ طن وفرن بوتقة وماكينة صب لإنتاج ٢٥٠ ألف طن بليت سنوياً.	يوليو ٢٠١٨	إبريل ٢٠١٩	١٩٨
مصر للألومنيوم	زيادة الطاقة الإنتاجية بحوالي ٢٥٠ ألف طن لتصبح ٥٧٠ ألف طن (نمو بنسبة ١٢٨٪).	٢٠١٨	٢٠٢٢	١٣٩٠٠
النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية	إنشاء بطارية ثلاثية لزيادة الطاقة الإنتاجية بمقدار ٥٦٠ ألف طن سنوياً من فحم الكوك.	٢٠١٨	٢٠٢٠	٣٦٠٠
القابضة للغزل والنسيج والملابس	دمج ٢٣ شركة تابعة لتصبح ١٠ شركات فقط ذات كيانات قوية.	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٣/٢٢	١٩٠٠٠
القابضة للغزل والنسيج والملابس	إنشاء مصنع جديد متكامل للغزل والنسيج بكفر الشيخ على مساحة ٨٠ فدان.	٢٠١٩/١٨	٢٠٢١/٢٠	١٥٠٠
الدقهلية للغزل والنسيج	إنشاء وحدة معالجة مياه صرف صناعي بسعة ٥٠٠ م٣/يوم	يونيو ٢٠١٨	مارس ٢٠١٩	٢٥,٥
القابضة للنقل البحري والبري	إنشاء وتشغيل وصيانة محطة متعددة الأغراض بميناء الإسكندرية/ إنشاء مركز لوجيستي بشرق بورسعيد/ إنشاء محطة حاويات على مساحة ٥٤٠ ألف م٢/ بناء ميناء جاف على مساحة ١٠٠ فدان بالسادس من أكتوبر.	--	--	١٧١٠٠
دمياط لتداول الحاويات	المشاركة في إنشاء وتشغيل محطة الحاويات الجديدة بميناء دمياط.	٢٠١٩/١٨	٢٠٢١/٢٠	٦٢٠
بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع	زيادة طول رصيف الشركة من ٩٥٠ م إلى ١٦٢٠ م بميناء غرب بورسعيد.	--	--	٢٨٨٠
الدلتا للأسمدة والصناعات الكيماوية	تأهيل ضواغط غاز ثاني أكسيد الكربون للقضاء على نسبة فاقد الغاز/ زيادة إنتاجية حامض النيتريك من ٤٤٠ طن يومياً إلى ١٢٠٠ طن/ تأهيل وحدة إنتاج سماد النترات.	٢٠١٨	٢٠٢١	٣١٦٠

الشركة	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة (مليون جنيه)
المصرية لصناعة المواسير والمنتجات الإسمنتية	إنشاء مصنع فلنكات لخط أبو طرطور- سفاجا / رفع الطاقة الإنتاجية لمصنع الفلكنات الخرسانة بمصانع شرق المعصرة.	سبتمبر ٢٠١٨	يناير ٢٠٢١	١٤٥
النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية	مُعالجة مياه الصرف الصناعي بطاقة ٤٠٠ م٣/ساعة، وإنشاء محطة معالجة الصرف الصحي بطاقة ٣٥٠ م٣ / ساعة، وتأهيل الغلاية رقم (٣) بطاقة ٨٠ طن /ساعة.	سبتمبر ٢٠١٨	مايو ٢٠٢٠	٢١٦
جملة التكلفة				٦٢٣٤٥

المصدر: وزارة قطاع الأعمال العام.

ملحق رقم (٣١) مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تحسين تنافسية قطاع الصناعة

البيـــــان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد المواصفات القياسية التي يتم إصدارها والمتوافقة مع المعايير الدولية	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
عدد شهادات المطابقة وعلامات الجودة الممنوحة للمنتجات محلية الصنع	٢٠	٣٠	٥٠	٦٠	٨٠	١٠٠
عدد المواصفات القياسية المتوافقة مع المعايير الدولية البيئية	٢	٥	١٠	١٠	١٥	٢٠
عدد الإختبارات التي يتم إضافتها في معامل الجودة	١٠	١٥	٢٠	٢٥	٣٠	٥٠

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

ملحق رقم (٣٢) الملامح الأساسية للمدن الصناعية الجديدة المستهدف تنفيذها

البيان	الموقع	التكلفة الاستثمارية	التخصص	فرص العمل (ألف)	آلية التنفيذ	مراحل التنفيذ
منطقة المثلث الذهبي	محاور مدن (سفاجا، قنا، قفط، القصير)	١٨,٥ مليار دولار، (المرحلة الأولى: ٥,٥ مليار	الأنشطة التعدينية، والسياحية، والزراعية	٣٦٥	تم إنشاء هيئة تنمية منطقة المثلث الذهبي (يوليو ٢٠١٧)، تشكل الاستثمارات الخاصة نسبة ٨٦٪ من التكلفة الاستثمارية لتنفيذ	خلال ٣٠ عاماً، تنفذ المرحلة الأولى بنهاية عام ٢٠٢٢/٢١

البيان	الموقع	التكلفة الاستثمارية	التخصص	فرص العمل (ألف)	آلية التنفيذ	مراحل التنفيذ
		دولار)			المشروع	
كوم أوشيم الصناعية	شمال منطقة كوم أوشيم في موقع متميز يرتبط بالطريق الدائري الإقليمي وطريق القاهرة/ الفيوم الإقليمي	١٥ مليار جنيه	الأنشطة الصناعية الداعمة لسد الفجوة التكنولوجية والتصديرية	١١٠	بنظام المشاركة مع شركة سنغافورة للهندسة والتطوير والذي يتحمل التكلفة الاستثمارية لإنشاء المدينة بالكامل في حين تتحمل الحكومة تكاليف توصيل المرافق، ومن المستهدف إنشاء شركة خاصة لتنفيذ المشروع	خلال ٢٠ عاماً على أربع مراحل، تنفذ المرحلة الأولى بنهاية عام ٢٠٢٠/١٩
مدنية الأثاث بدمياط	دمياط		صناعات الأثاث	٣٠	منطقة صناعية قائمة على أراضي الدولة طبقاً لقرار التخصيص رقم ٩٩٩ لسنة ٢٠١٥ الصادر من رئيس مجلس الوزراء	يتم التنفيذ من خلال ثلاث مراحل تشمل الأولى تنفيذ منطقة الورش النموذجية (٥٠، ١٠٠ متر)، والثانية منطقة المصانع الكبيرة، والثالثة المطقة الاستثمارية والتجارية
مجمع مرغم المرحلة الأولى	استكمال أعمال تطوير منطقة الأربعة فدان، وتوفير الدعم الفني والتسويقي لمستثمري المجمع لإكمال نموذج العناقيد الصناعية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.					
مجمع مرغم المرحلة الثانية	تنفيذ أول منطقة صناعية مستدامة تقوم على الصناعات البلاستيكية ذات العناقيد الأعلى.					
مشروع الألف مصنع	استكمال تطوير البنية الأساسية لرفع نسبة الإشغال من ٣٥٪ إلى ١٠٠٪ بعد أن كانت ٨٪ في مطلع عام ٢٠١٦.					

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

ملحق رقم (٣٣) مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التنمية الصناعية

البيـــــان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
الزمن المستغرق لبدء الأعمال (يوم)	٣٠	٣٠	٧	٧	٧	٧
عدد الفرص الاستثمارية الجديدة والمحدثة المضافة لخريطة الاستثمار الصناعي	٢٨١١	٦٦٤	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
مساحة الأراضي الصناعية المرفقة المطروحة (مليون م^{٢})	١٦,٥	١٢	١٣	١٠	١٠	٥
المواقع		بدر، السادات، العاشر، الفيوم الجديدة، سوهاج، أسيوط، قنا، بني سويف، المنيا، الأقصر، الوادي الجديد، أسوان	الفيوم، السادات، برج العرب	الفيوم، السادات، برج العرب	الفيوم، السادات، برج العرب، العاشر من رمضان	الفيوم، السادات، برج العرب

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

ملحق رقم (٣٤) مؤشرات أداء برنامج التنمية المجتمعية

الهدف	مؤشرات قياس الأداء
الدمج الكامل للأشخاص متحدي الإعاقة والفئات الأولى بالرعاية والمجتمعات المهمشة	إنشاء مركز إقليمي عربي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يكون مقره مصر
	دمج ١٢٠٠ مدرسة وتمكين ٢٤٠ ألف طالب وتأهيل ٦٠ ألف معلم
	تدريب وتأهيل ٣٠٠ متدرب للالتحاق بسوق العمل
	دعم وتشجيع الشركات لتقديم ١٨٠ من حلول تكنولوجية مبتكرة لدمج متحدي الإعاقة
	إتاحة الخدمات الدامجة لعدد ٩٠ جهة حكومية
	إتاحة خدمة العلاج عن بُعد على مستوى الجمهورية للمناطق النائية والمحرومة
	إنشاء ٢٠٠ مركز مجتمعي يقدم تدريب وتأهيل ١٨ ألف من متحدي الإعاقة والشباب في المناطق الفيرة والنائية

المصدر: وزارة الاتصالات تكنولوجيا المعلومات.

ملحق رقم (٣٥) مؤشرات أداء الخطة التنشيطية لقطاع السياحة

المؤشر	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
المؤتمرات الدولية	٢٣	٣٥	٣٨	٤٢	٤٦
الأحداث الداخلية والمهرجانات	١٦	١٩	٢٣	٢٥	٢٧
المعارض الدولية	٦٥	٦٨	٧١	٧٣	٧٦
الحملات المشتركة	٣٥	١١٠	١٥٠	١٧٠	١٧٠
الرحلات التعريفية	٥٢	٦٠	٧٢	٨٥	٩٠
القوافل السياحية	١٥	١٨	٢٢	٢٦	٢٨
المؤتمرات وورش العمل الخارجية	٢٤	٢٨	٣٢	٣٦	٤٠
المطبوعات	٢٦	٤٣	٤٧	٥٠	٥٣

المصدر: وزارة السياحة.

ملحق رقم (٣٦) تطور إجمالي الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية وحركة الركاب المتوقعة (مليون راكب / سنة)

السنة	الطاقة الاستيعابية	حركة الركاب	٪ من الطاقة
٢٠١٧	٧٣	٢٨,٦	٣٩,٢
٢٠١٨	٧٣	٣٠,٤	٤١,٦
٢٠١٩	٧٥	٣٢,٦	٤٣,٥
٢٠٢٠	٧٥	٣٤,٩	٤٦,٥
٢٠٢١	٧٥	٣٧,٥	٥٠
٢٠٢٢	٧٩	٤٠,٢	٥٠,٩

المصدر: وزارة الطيران.

ملحق رقم (٣٧)

البرنامج الزمني لبدء ونهو أعمال رفع الكفاءة والتكلفة التقديرية المناظرة لكل منها

المطار	تاريخ بدء العمل	تاريخ نهو العمل	التكلفة (مليار جنيه)
شرم الشيخ	٢٠١٩/٣/٨	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٠
برج العرب	٢٠١٨/١١/١	٢٠٢٠/١١/١	٢٢٥
الأقصر	٢٠١٦/١١/٧	٢٠١٩/٢/٧	١١٣,١

المطار	تاريخ بدء العمل	تاريخ نهو العمل	التكلفة (مليار جنيه)
أسوان	٢٠١٧/٧/٦	٢٠١٩/٧/٦	٢٨٩
سوهاج	٢٠٢٠/١٠/١	٢٠٢٢/٦/٣٠	١٥٠
سانت كاترين	٢٠٢٠/١٠/١	٢٠٢٢/٦/٣٠	١٥٠
مطار القاهرة			
- (رفع كفاءة وتطوير شامل للممر)			٦٠٠
- تطوير منطقة الجوازات			٨٥
- إحلال وتجديد سيور			٦٠٠

المصدر: وزارة الطيران.

ملحق رقم (٣٨)

البرنامج الزمني لأعمال الأمن وسلامة الطيران المدني والتكلفة التقديرية

المطار	تاريخ بدء العمل	تاريخ نهو العمل	التكلفة
• التغطية الإدارية لتأمين المجال الجوي			
- نظم الحركة الحيوية			
- تطوير نظم الاتصالات	٢٠١٦/١١/١٥	٢٠٢٠	٢٧٨,٨ مليون يورو
• استكمال إنشاء ٢١ محطة أقمار صناعية أرضية جديدة ٨ خطوط شبكة مايكروويف	٢٠١٧/١/١٧	٢٠٢٠	٨٩,٥ مليون دولار
• تنفيذ منظومة المراقبة الجوية بمطار القاهرة (كاميرات)	٢٠١٧/١٢/١	٢٠١٨/١٢/١	٨٥ مليون جنيه
• تطوير معامل التحاليل لتحقيق وفحص خواص الطيران (مطار القاهرة)	٢٠١٨/١٧	٢٠٢١/٢٠	٢٣,٢ مليون جنيه
• تطوير النظم الأمنية وتأمين القيمة المعلوماتية بجميع المطارات	٢٠١٨/١٧	٢٠٢١/٢٠	٩٦,٣ مليون دولار و٢,٤ مليار يورو و٢٣٥,٥ مليون جنيه
• تطوير ورفع كفاءة مركز العمليات وإدارة الإزمات والسلامة الجوية (تحديث صور الأقمار الصناعية والأجهزة الملاحية)	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٢/٢١	٩٩,١ مليون جنيه

المصدر: وزارة الطيران.

ملحق رقم (٣٩)
البرنامج الزمني لأعمال رفع كفاءة شركات الطيران المصرية والتكلفة التقديرية

الأعمال	البيان	تاريخ البدء	تاريخ النهو	التكلفة
مصر للطيران إيجار تشغيلي لعدد ٦ طائرات	طراز B787-900	فبراير ٢٠١٧	يوليو ٢٠١٩	٢٠١,٣ مليون دولار
إيجار تشغيلي لعدد ١٥ طائرة	طراز A320Neo	فبراير ٢٠١٧	ديسمبر ٢٠٢٠	١٢٠,٦ مليون دولار
شراء ١٢ طائرة ركاب	طراز CS300	يونيو ٢٠١٩	مايو ٢٠٢٠	٧٥٠ مليون دولار
شراء ٣ طائرات بضائع	طراز A200/330	٢٠١٨/٦/٣٠	٢٠١٩/٦/٣	٢,٤ مليار جنيه
رفع كفاءة شركة مصر للطيران				١,٦ مليار جنيه
شركة سياف لتأجير الطائرات استحواذ ٣٤ طائرة بنظام التأجير التشغيلي	١٦ طائرة مستعملة ١٨ طائرة جديدة	٢٠١٨	٢٠٢٢	٤٠٠ مليون دولار
شركة إير كايرو تطوير أسطول الشركة				١٦٩ مليون دولار
إنشاء نادي إيروسبورت		٢٠١٨/٥/٤	٢٠٢٠ (تاريخ الافتتاح)	٣٠٠ مليون جنيه

المصدر: وزارة الطيران.

ملحق رقم (٤٠) مؤشرات قياس أداء المخرجات والنتائج الاستراتيجية
لبرنامج سياحة المحميات الطبيعة

المؤشر		٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	الآليات
الزيادة في طاقة التخييم والإقامة السياحية بالمحميات (بالألف)	مصريون	٢٩,٨	٣٥	٤٠	٤٥	٥٠	التطوير المستمر للبنية التحتية والخدمات وتطبيق القانون الحديث لإدارة المخلفات اقتصادياً
	أجانب	٢١,٣	٢٥	٣٠	٣٥	٤٠	
عدد مراكز الزوار بالمحميات الطبيعية		–	٦	١٢	–	–	–
نسبة الإيرادات الذاتية للمحميات لإجمالي الإنفاق		–	٣٢٪	٤٤٪	٤٩٪	٥٤٪	تحسين خدمات زيادة منافذ وأساليب التشغيل
المساحات التي يتم تقييم النظم البيئية لها من إجمالي المحميات (ألف كم٢)			٣٥	٣٦	٣٦,٢	٣٦,٤	–
نسبة المحميات التي لها خطط إدارة معتمدة ومفعلة		٢	٧	١٥	٢٢	٣٠	–
عدد الزائرين للموقع ذات حماية		–	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	الآليات
خاصة أو أهمية عالمية للتنوع البيولوجي (بالألف)						
نسبة الانتهاء من تطوير الخدمات والبنية الأساسية من المحميات المستهدفة (٪)	٥٪	١٠٪	٢٦٪	٣١٪	٣٦٪	
نسبة السكان المحليين إلى إجمالي العاملين في سياحة المحميات		٢٠٪	٣٠٪	٤٠٪	٥٠٪	
جملة اعتمادات برنامج سياحة المحميات الطبيعية (بالمليون جنيه)		٨٨	١١٠	١٣٧	١٦٩	الإجمالي ٥٠٤

المصدر: وزارة البيئة.

ملحق رقم (٤١) المشروعات المُخطط تنفيذها خلال الأربعة أعوام القادمة والتكلفة الاستثمارية المُقدرة لها

البيان	٢٠١٩/١٨		٢٠٢٠/١٩		٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٢/٢١	
	عدد	مليون جنيه	عدد	مليون جنيه	عدد	مليون جنيه	عدد	مليون جنيه
المتحف المصرى الكبير								
- مُستهدف		٣٨٢٧		٤١٢٢		٤٠٤٣		٤٦٥٠
افتتاحها								
المتحف القومى للحضارة المصرية								
- مُستهدف		٦٢٥		٧٠٠		٥٠٠		٥٠٠
افتتاحها								
آثار مصرية:								
- تحتاج ترميم	١٧	٧٠١	٢١	٥٩٦	١٥	٣١٠	٤	٨٢
- مُستهدف	٣		٧		١٢		٤	
افتتاحها								
آثار القاهرة التاريخية:								
- تحتاج ترميم	١٠	١١٧	١٢	١٧٨	٨	٩٤	٧	٩٤
- مُستهدف	٣		٦		٢		٧	
افتتاحها								
آثار إسلامية وقبطية:	١٣	٣٤٣	١٨	٦٣٧	١٠	٣٤٨	٥	١٠٥
- تحتاج ترميم								
- مُستهدف	٨		٩		٦		٥	
افتتاحها								
متاحف:								
- تحتاج ترميم	٦	٦١١,٥	٦	١١٤٠	١	٧٧٥	١	٦٦٠
- مُستهدف	--		١		--		١	
افتتاحها								

المصدر: وزارة الآثار.

البيان	٢٠١٩/١٨		٢٠٢٠/١٩		٢٠٢١/٢٠		٢٠٢٢/٢١	
	عدد	مليون جنيه	عدد	مليون جنيه	عدد	مليون جنيه	عدد	مليون جنيه
- مُستهدف افتتاحها	--		١		--		١	

المصدر: وزارة الآثار.

ملحق رقم (٤٢) مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية الوعي الاستثماري

مؤشرات الأداء	٢٠١٧/١٦ (الوضع الحالي)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)
عدد الأفكار التي تم استقبالها	٣٦٠٠	٥٠٠٠	٦٥٠٠	٧٨٥٠	٩٠٠٠
عدد حملات التوعية	٣	١٠	١٥	١٨	٢٥
عدد الأفكار المتبناة	٧٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠	١٣٠٠	١٥٠٠
عدد الشركات المنشأة	٣٥	٨٠	١٥٠	٢٥٠	٣٥٠-٥٠٠
عدد الفعاليات التدريبية	٢٧	٥٠	٧٥	١٠٠	١٥٠
برامج الشراكات المحلية والدولية	٢	٣	٥	٧	٨
مراكز ريادة الأعمال	١	٣	٥	٨	١٢
عدد المستفيدين من الخدمات	٥٠٠	١٥٠٠	٢٥٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠
أدوات تسريع الأعمال	٣	٥	٥	٧	٨

المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.

ملحق رقم (٤٣) مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية الخدمات المالية غير المصرفية

مؤشرات الأداء	٢٠١٧/١٦ (الوضع الحالي)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)
عدد المواطنين المستفيدين من تطوير نشاط التمويل متناهي الصغر	٢٠١٤٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠	٣٨٧٩٠٠٠	٤٨٤٩٠٠٠	٦٠٦٠٠٠٠
صافي جملة الاستثمارات عن ابتكار أدوات وأوعية ادخارية جديدة (مليون جنيه)	٤٦,١	٥٤,٣٩	٦٢,٦٧	٦٧,٦	٧٢,٥٢
حجم التمويل متناهي الصغر الممنوح للإناث (مليون جنيه)	٣,٨٧	٨,٤٣	١١,١	١٤,٦٣	١٩,٢٩

المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.

ملحق رقم (٤٤) مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تنمية الصادرات الصناعية

البيـــــان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات التصدير (يوم)	٣٠	١٤	٣	٣	٣	٣
عدد المراكز اللوجستية المنشأة	١	٢	٢	٢	٢	٢
عدد ورش التوعية المقدمة للمصدرين	٥٠	٥٠	٥٠	٦٠	٧٠	١٠٠
عدد الشراكات التي تم تفعليها مع القطاع الخاص بهدف تسويق الصادرات	١٠	٢٠	٣٠	٥٠	٧٠	١٠٠
عدد المعارض والمؤتمرات التي يتم تنظيمها بالقاهرة	٢٦٣	٢٤٦	٢٦٠	٣٠٠	٣٥٠	٤٠٠

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

ملحق رقم (٤٥) مؤشرات أداء تنمية الصادرات الزراعية

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
	فعلي	فعلي	مستهدف			
نسبة صادرات المنتجات الزراعية لإجمالي الصادرات (٪)	٢٢٪	٢٣٪	٢٤٪	٢٥٪	٢٥٪	٢٦٪
نسبة الصادرات من جملة المنتج من الحاصلات البستانية (٪)	١٤٪	١٦٪	١٩٪	٢٢٪	٢٦٪	٣٠٪
مساحات الزراعة العضوية (بالألف فدان)	٢١٠	٢٥٠	٢٧٥	٣٠٠	٣٢٥	٣٥٠

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

ملحق رقم (٤٦) مؤشرات الأداء المُستهدفة لبرنامج تطوير النقل البحري

البيان	الوضع الحالي	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
ميناء الإسكندرية:					
الطاقة العاملة (قاطرة)	٢٨	٣٢	٣٦	٣٦	٣٦
عدد السفن	٤٧٨٦	٥٠٠٠	٥٥٠٠	٦٠٠٠	٧٥٥٠
الإيراد المحقق (مليون جنيه)	٢٦٤١	٣٤٠١	٣٧٤١,١	٤١١٥,٢	٤٥٢٦,٧
ميناء دمياط:					
الطاقة الاستيعابية (ألف طن)	٣٣٣٩١	٣٧٧٨٩	٣٩٩٧٧	٧٠٣٠٥	٧٢٤٩٣

البيان	الوضع الحالي	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد السفن	٢٥٧٧	٢٧٦٥	٢٨٥٧	٢٩٤٩	٣٠٤٠
الإيرادات (مليون جنيه)	١٦٨٥	٢٥٠٠	٣١٨٢	٤٤٤٨	٤٩١١
موانيء البحر الأحمر:					
الطاقة الاستيعابية لمساحات التخزين (ألف م٣)	٥٤٣,٥	٦٩٢,٥	٧٦١,٧	٨٣٧,٩	٩٢١,٧
عدد السفن	٥٢٩٧	٥١٤٠	٥٦٥٤	٦٢١٩	٦٨٤١
الإيرادات (مليون جنيه)	١٥٦٤,٥	١٥٧٥	١٧٣٣	١٩٠٦	٢٠٩٦

المصدر: وزارة النقل.

ملحق رقم (٤٧) مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج تطوير النقل النهري

البيان	الوضع الحالي	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
المسافات المطهرة (مليون م٣)	٣	٥	٧	٧	٧
عدد الأهوسة	٣	٣	٢	٢	٣
عدد الكباري	٠	٤	٤	٢	٢
عدد الوحدات المطورة	٤	٤	٤	٣	٢
عدد الوحدات الجديدة المشتراة	٠	٠	٢	٢	٢

المصدر: وزارة النقل.

ملحق رقم (٤٨): مؤشرات أداء برنامج تطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين

مؤشرات الأداء	٢٠١٨/١٧ (الوضع الحالي)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)	الإجمالي بنهاية البرنامج
عدد الجهات الحكومية المرتبطة بمنصة تبادل الخدمات الحكومية	٢٣	١٧	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٠
عدد الخدمات الحكومية الالكترونية على البوابة	٧٥	٣٠	٣٠	٣٠	٣٥	٢٠٠
عدد الخدمات الحكومية الالكترونية على المحمول	١٣	٣٧	٥٠	٥٠	٥٠	١٥٠

مؤشرات الأداء	٢٠١٨/١٧ (الوضع الحالي)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)	الإجمالي بنهاية البرنامج
عدد مكاتب الشهر العقاري المطورة	٥	١١	٦	٦		٢٨
عدد خدمات المرور المتاحة بعد ميكنة وحدات ونيابات المرور	٣	٦	٦			١٥
ميكنة المحاكم	٥١	٣٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧	٤٠٩
ميكنة أقسام الشرطة	٥٦	١٩٠				٣٥٥
ميكنة النيابات	١٦٩	٦٠	٧٩	٨٠	٨٠	٣٥٩
ميكنة مكاتب الطب الشرعي	١٨	١٠	١٠	٦		٤٥
عدد الوحدات المحلية المرتبطة بالنظام الإلكتروني المركزي	١٥٦	٩٢	٧٠			٣١٨
عدد البوابات المطورة بالمحافظات	٦	٤	٤	٤	٤	١٦
عدد البوابات المطورة بالوزارات والجهات الحكومية	٥	٢	٢	٢	٢	٨

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ملحق رقم (٤٩): مؤشرات أداء برنامج تحديث البنية المعلوماتية للجهاز الإداري للدولة

مؤشرات الأداء	٢٠١٨/١٧ (الوضع الحالي)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)	الإجمالي بنهاية البرنامج
عدد مكاتب الصحة المطورة	٤٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠
عدد وحدات التطعيمات المميكنة	٣٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١١٠٠	٥٠٠٠
عدد المستشفيات المميكنة ضمن خدمة الملف الطبي للمريض	٣٧١	٣٢٩				٧٠٠
عدد العيادات المميكنة ضمن خدمة الملف الطبي للمريض	٠		٣٥٠	٣٥٠		٧٠٠
عدد أقسام الرعايات المميكنة والمرتبطة بمركز معلومات وزارة الصحة	٢٤٠	٢١١				٤٥١
عدد المعامل المركزية المميكنة بوزارة الصحة	٥	٢٢				٢٧
عدد مراكز الأورام المميكنة والمربوطة بالمعهد القومي للأورام	٥					١٣
عدد جهات وإدارات الموارد البشرية المطورة	٣	٦	٦	٦	٦	٢٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ملحق رقم (٥٠) الآليات المستهدفة لمواجهة الفساد وتخفيف حدة البيروقراطية

البرنامج	آليات التنفيذ خلال برنامج الحكومة	الجهات المسؤولة عن التنفيذ
الأهداف		
الارتقاء بمستوى أداء الجهاز الحكومي والإداري		
تحديث الهياكل التنظيمية ودعم الرقابة الداخلية وإصلاح نظم التعيين والمرتبات وتدريب العاملين	• إنشاء وحدات (التخطيط الاستراتيجي، والتقييم والمتابعة، المراجعة الداخلية، الموارد البشرية، الدعم التشريعي، نظم المعلومات والتحول الرقمي) داخل الجهاز الحكومي والإداري.	وزارة التخطيط
	• تفعيل قانون الخدمة المدنية.	وزارة التخطيط
	• مواصلة برامج الحوكمة والإصلاح الإداري.	وزارة التخطيط
تفعيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية إليكترونياً	• تنفيذ مشروع لربط جميع الجهات الحكومية • مقارنة مع ٢٣ جهة حالياً.	وزارة التخطيط

البرنامج	آليات التنفيذ خلال برنامج الحكومة	الجهات المسؤولة عن التنفيذ
تبسيط الإجراءات الإدارية والجماهيرية وميكنتها	• ميكنة ٢٠٠ خدمة حكومية مقارنة مع ٥٧ خدمة حالياً. • إطلاق تطبيق حكومي للهاتف المحمول، لتقديم ١٥٠ خدمة، مقارنةً بـ ١٣ خدمة حالياً. • ميكنة جميع مكاتب مصلحة الشهر العقاري (تم). • الاستمرار في تطوير المراكز التكنولوجية لخدمة المواطنين بالمحليات عبر نظام موحد مركزي، وزيادة عدد الوحدات المطورة إلى ٣١٨ مقارنة مع ١٥٦ حالياً. • زيادة عدد البوابات المطورة بالمحافظات من ٦ حالياً إلى ١٦ بوابة وزيادة عدد البوابات المطورة للوزارات من ٥ إلى ٨ بوابات. • الاستمرار في تقديم خدمات التنسيق الجامعي الكترونياً. • بناء نظام أرشفة إليكترونية لتطوير خدمات مصلحة الأحوال المدنية لزيادة نسبة تنفيذ الطلبات المقدمة للأحوال المدنية إلى ١٠٠٪ مقارنة مع ٤٠٪ حالياً.	وزارة التخطيط وزارة التنمية المحلية وزارة الداخلية وزارة العدل
إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة لدى العاملين بالجهاز الإداري للدولة		
تفعيل مدونات سلوك الموظفين	• تفعيل قانون الخدمة المدنية.	وزارة التخطيط
ميكنة إقرارات الذمة المالية	• الإسراع في ميكنة إقرارات الذمة المالية، بما يتيح تحليلها إليكترونياً.	وزارة المالية
إتاحة البيانات والمعلومات عن أعمال الجهاز الإداري وإتاحة تقارير الجهات الرقابية ونشر الموازنة العامة	• إصدار قانون حرية تداول المعلومات.	المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام مجلس النواب
نشر التوعية عن الأجهزة الرقابية واختصاصاتها في مجال منع ومكافحة الفساد	• عمل برامج توعوية في وسائل الإعلام المختلفة.	المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام
ضبط الإنفاق الحكومي	• تخفيض الإنفاق على البعثات الخارجية. • ترشيد الإنفاق على الطاقة والمياه. • رفع معدلات الصيانة وضبط منظومة الحوافز والمكافآت وربطها مباشرة بالإنتاج.	مجلس الوزراء وزارة التخطيط وزارة المالية
سن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد		

البرنامج	آليات التنفيذ خلال برنامج الحكومة	الجهات المسؤولة عن التنفيذ
استحداث وتطوير منظومة تشريعات مكافحة الفساد	• إصدار قانون حماية الشهود والمبلغين. • تعديل قانون المناقصات والمزايدات. • إصدار قانون لضم الصناديق الخاصة إلى الموازنة العامة.	وزارة العدل وزارة المالية مجلس النواب
تطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة		
تطوير نظم العمل بجهات التحقيق والمحاكم مع توفير الدعم الفني والمالي اللازمين	• إنشاء محاكم متخصصة في مكافحة الفساد.	وزارة العدل مجلس النواب
دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد		
تطوير هياكل الأجهزة الرقابية وتوفير الدعم المالي والفني لها	• إصدار قانون لتنظيم ومنع تضارب عمل الأجهزة الرقابية. • زيادة المخصصات المالية والفنية للأجهزة الرقابية.	وزارة العدل وزارة المالية
الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية		
رفع مستوى الدخول وعدالة توزيعها	• ضمان حصول محدودي الدخل على دعم السلع التموينية، من خلال خفض عدد البطاقات التموينية إلى ١٦ مليون بنهاية البرنامج، من ٢١ مليون حالياً، وخفض عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز من ٦٨ مليون مستفيد إلى ٦٠ مليون مستفيد. • تفعيل قانون الحد الأدنى والأقصى للأجور. • إصدار قانون التأمينات الموحد.	وزارة التموين وزارة التضامن الاجتماعي وزارة المالية مجلس النواب
زيادة التمويل المقدم للمشروعات المتوسطة والصغيرة	• إنشاء ١٠٠ ألف مشروع جديد توفر ٣٠٠ ألف فرصة عمل. • زيادة رأس مال الصناديق المُتخصصة في دعم هذه المشروعات ليصل إلى مليار جنيه. • إصدار قانون التأجير التمويلي والتخصيم. • تنفيذ برنامج لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني.	جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وزارة الاستثمار وزارة التربية والتعليم
تحقيق العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبي والجمركي	• إصدار قانون الضريبة على الدخل. • تغليظ عقوبات جرائم التهرب الجمركي.	وزارة المالية

البرنامج	آليات التنفيذ خلال برنامج الحكومة	الجهات المسؤولة عن التنفيذ
رفع مستوى الوعي الجماهيري بخطورة الفساد وأهمية مكافحته وبناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة		
ترسيخ القيم الدينية والعادات السلوكية الإيجابية، والتوعية الجماهيرية، وتفعيل دور الإعلام وتدعيم الثقة في مؤسسات الدولة	• إصدار برامج ونشرات توعوية وعقد مؤتمرات. وندوات في جميع محافظات الجمهورية. • التزام الحكومة بالشفافية أمام المواطنين.	مجلس الوزراء وزارة الأوقاف الأزهر الشريف المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام
تعزيز التعاون المحلي في مجال مكافحة الفساد		
تطوير التشريعات والأطر الحاكمة لتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد	• إصدار قانون لتنظيم ومنع تضارب عمل الأجهزة الرقابية وتعاونها.	مجلس الوزراء مجلس النواب
مشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد		
مراجعة ووضع الأطر القانونية لإنشاء وعمل الجمعيات الأهلية	• إصدار قانون الجمعيات الأهلية. • إصدار قانون حرية تداول المعلومات.	وزارة التضامن الاجتماعي المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

ملحق رقم (٥١)

مؤشر أداء برنامج الخدمات المالية وغير المالية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

الهدف	الأنشطة الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء	المستهدف
زيادة فرص أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الجديدة والقائمة في الحصول على الخدمات المالية	تقديم خدمات مالية من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة	حجم تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (مليار جنيه)	٢٤
		عدد المشروعات الممولة (ألف مشروع)	١١٦١
		عدد فرص العمل (ألف فرصة)	١٥٨٨
		نسبة مشاركة المرأة	٤٨٪
زيادة فرص أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الجديدة والقائمة في الحصول على الخدمات غير المالية	زيادة الوعي بريادة الأعمال وخاصة بين الشباب/ الفتيات والطلبة الطلبات وتقديم برامج تدريبية وتأهيلية في مجال ريادة الأعمال	عدد ندوات التعريف بريادة الأعمال ونشر فكر العمل الحر	٨٠٠
		عدد البرامج التدريبية لرفع المهارات الريادية	٤٠٠
		عدد البرامج التدريبية للتأهيل للعمل الحر	١٥٠٠
		عدد الشباب والفتيات المستفيدين من برامج التوجيه والإرشاد لرواد الأعمال	٤٠٠٠
		عدد مسابقات رواد الأعمال	٨
		عدد الرخص النهائية المصدرة (٨٠٪ من الرخص المؤقتة)	٤٨٧٥٦
	تقديم خدمات الشباك الواحد	نموذج موحد للشباك الواحد	٣ محافظات كمرحلة تجريبية
	التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال برنامج (قرية واحدة، منتج واحد)	عدد القرى	٨
	تشغيل شباب الخريجين	عدد فرص العمل	١٠١٦٠

المصدر: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة.

ملحق رقم (٥٢)

مؤشر أداء برنامج التنمية المجتمعية والبشرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

الهدف	الأنشطة الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء	المستهدف
زيادة فرص تشغيل العاطلين بالمجتمعات المستهدفة من خلال برامج التنمية المجتمعية كثيفة العمالة مشروعات خدمات مجتمعية كثيفة العمالة تراعي البعد البيئي بالمناطق المستهدفة	متابعة وتنفيذ مشروعات كثيفة العمالة في مجال الصحة	عدد الأسر المستهدفة	١٥,٠٠٠
	توقيع عقود وتنفيذ مشروعات كثيفة العمالة في مجال الصحة	عدد الأسر المستهدفة	٤٢٠,٠٠٠
	متابعة وتنفيذ مشروعات كثيفة العمالة في مجال	عدد المستفيدين من الوعي البيئي	١٧,٥٠٠

الهدف	الأنشطة الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء	المستهدف
	البيئة		
	توقيع عقود وتنفيذ مشروعات كثيفة العمالة في مجال البيئة	عدد القرى المستهدفة	٢٠٧
		عدد المتدربين كمثقف بيئي	٩٦٦
	توقيع عقود في مجال رياض الأطفال	عدد الفصول رياض أطفال المنشأة	٦٢٠
		عدد المدرسين المدربين	٦٢٠
	توقيع عقود وتنفيذ مشروعات كثيفة العمالة في مجال محو الأميه	عدد الأفراد المستهدف محو أميتهم	١٧,٣٦٠
		عدد فصول محو الأمية المستهدف إنشاؤها	١٥٥٠
	توقيع عقود وتنفيذ مشروعات كثيفة العمالة في مجال مبادرات الشباب	عدد القرى المستفيدة	١٧٧
		عدد ندوات التوعية	٢٩٥
	توفير يوميات عمل من خلال العقود الموقعة الجديدة (مليون يومية عمل)	يوميات عمل	٥,٤
رفع كفاءة الشباب وتأهيلهم في المجالات الفنية والمهارات الحياتية	تقييم وتحسين مهارات العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	عدد العاملين المستفيدين في المشروعات	٤٠٠٠
زيادة فرص تشغيل العاطلين بالمجتمعات المستهدفة من خلال مشروعات البنية الأساسية كثيفة العمالة	متابعة تنفيذ مشروعات بنية أساسية كثيفة العمالة في المناطق غير المخططة	عدد المشروعات المنفذة	١١
		فرص العمل (يوميات عمل)	٣٠٠,٠٠٠
	إعداد وتوقيع عقود جديدة لمشروعات بنية أساسية كثيفة العمالة	عدد المشروعات الموقعة	٢٨
		فرص عمل (يوميات/عمل)	٦٢٥,٠٠٠

المصدر: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة.

ملحق رقم (٥٣) مؤشرات أداء تحقيق التكامل بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل

اسم المؤشر	٢٠١٧/١٦ (فعلي)	٢٠١٩/١٨ (مستهدف)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)	٢٠٢١/٢٠ (مستهدف)	٢٠٢٢/٢١ (مستهدف)
عدد مراكز ريادة الأعمال	١٠	٢٤	٣٠	٣٥	٤٠
عدد الخريجين الحاصلين علي الإرشاد الوظيفي	٥٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠
عدد برامج الربط مع الصناعة	٥٠	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥
عدد ورش العمل للربط مع الصناعة	--	٥	٦	٦	٦

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

ملحق رقم (٥٤)

مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج التدريب الصناعي

البيـــــان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد خريجي التلمذة الصناعية (ألف)	١٠	١١	١٥	٢٠	٢٥	٣٠
عدد مراكز التدريب المطورة	٩	١٠	١٢	١٥	١٥	٢٥
عدد المناهج التدريبية المطورة	٢	٣	٤	٥	٥	٥
عدد مشروعات رواد الأعمال التي دعمها بالتدريب الصناعي	٣	١٠	١٥	٥٠	١٠٠	١٠٠
عدد الطلاب المستفيدين من التدريب الصناعي	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
عدد وحدات الإنتقال لسوق العمل المنشأة	١	١	٥	٥	٥	٥
عدد الشركات التدريبية مع القطاع الخاص	١	٣	٥	٥	٥	٥
عدد المحطات التدريبية المنشأة لتوفير عمالة ماهرة للمصانع	٨	١٠	١٥	٢٠	٤٠	٥٠

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

ملحق رقم (٥٥) الأنشطة المستهدفة لتوعية أصحاب العمل بقانون المُعاقين الجديد

البيـــــان	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد الندوات	٢٧	٢٠	٢٥	٢٥
عدد المُستفيدين	٢٧٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
عدد الشركات المستهدف مشاركتها	٢٧٠	٢٠٠	٢٥٠	٢٥٠
عدد الحملات التعريفية لتفعيل القانون	٨١	٥٠	٦٠	٧٠

المصدر: وزارة القوى العاملة.

ملحق رقم (٥٦) الإنجازات المستهدف تحقيقها في مدن الجيل الرابع

البيان	العاصمة الإدارية	مدينة العلمين الجديدة	مدينة ناصر (غرب أسيوط)	مدينة غرب قنا	مدينة شرق بورسعيد	المنصورة الجديدة	الإجمالي
عدد الوحدات السكنية (وحدة)	٤٨٠٠٠	١١٩٢٠	٢٦٠٠	٢٦٠٠	١٠٠٠٠	١٥٥٠٠	٩٣٦٢٠
عدد الوحدات التجارية (وحدة)	٢٠٠٠٠	--	--	--	--	--	٢٠٠٠٠
عدد الفيلات والشاليهات	٩٥٢	--	--	--	٥٧٠٠	٩٠١	٧٥٥٣
مرافق البنية الأساسية (فدان)	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠	١٦٠٠	١١٠٠	٢٠٢	٢٠٠٠	٤٨١٠٢
محطة معالجة / تحلية (ألف م٣/ يوم)	٨٠٠	١٥٠	٢٥	٢٥	١٥٠	٤٠	١١٩٠

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

ملحق رقم (٥٧) مؤشرات الأداء المستهدفة لبرنامج الرعاية الاجتماعية

البيان	الوضع الحالي	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
نسبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحاصلة على الاعتماد (٪)	٠	١٠	٢٠	٥٠	٨٠
عدد مؤسسات الرعاية التي تم تطويرها (تراكمي)	٠	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠
عدد الأخصائيين ومقدمي الخدمات بوزارة التضامن الاجتماعي إلى المستفيدين	١ لكل ٢٥	١ لكل ٢٥	١ لكل ٢٠	١ لكل ٢٠	١ لكل ٢٠
عدد المسنين الحاصلين على خدمات الرعاية الاجتماعية (ألف)	١٦٤,٣	١٦٨	١٦٠	١٩٠	٢٠٠
نسبة الأطفال المُلحقين بأسر بديلة من إجمالي أطفال المؤسسات (٪)	٢٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
نسبة الأطفال العائدون لأسرهم من إجمالي أطفال بلا مأوى (٪)	١٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
عدد الأسر الحاصلة على خدمات الاستشارات الأسرية والنوادي الاجتماعية ومكاتب المراقبة	٣٥٠	٥٦٠	١٠٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠
عدد المجتمعات التي تم رفع وعي أفرادها حول مناهضة الممارسات الضارة والعنف ضد الفتيات والنساء	١٦	٥٤	٨١	٩٠	١٠٠

البيان	الوضع الحالي	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد النساء اللاتي تم تعزيز قدراتهن في مجال قطاع الأعمال والتسويق	٤,٧٠٠	٢٤,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
عدد المستفيدات من مشروعات تنمية المرأة الريفية	١٩,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
عدد المستفيدات من مراكز خدمة المرأة العاملة	٤٠,٠٠٠	٨٣,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
عدد الحضانات القائمة التي تم تطويرها (تراكمي)	٠	٠	٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
عدد مراكز خدمات الأسرة والطفل التي تم إنشائها	٠	٢٥	٣٠	٣٠	٣٠
عدد الحضانات المنزلية التي تم إنشائها (تراكمي)	٠	٢٠٠	٦٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي.

ملحق رقم (٥٨) مؤشرات الأداء المستهدفة للتوسع في شبكة الأمان الاجتماعي

مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد مكاتب التموين التي سيتم تطويرها على مستوى الجمهورية (مكتب)	٦٠	٢٠٠	٣٦٠	٥٣٥
نسبة التغطية على مستوى المديرية (٪)	١١	٣٧	٦٧	١٠٠
عدد المكاتب المميكنة (مكتب)	٦٠	٢٠٠	٣٦٠	٥٣٥
نسبة رضاء الجمهور عن الخدمة (٪)	٣٠	٥٠	٧٠	١٠٠
معدل التدريب للعاملين بمكاتب التموين (٪)	٦٠	٨٠	٩٠	١٠٠
نسبة شكاوى الجمهور عن الخدمة (٪)	١٥	١٠	٥	٢

المصدر: وزارة التموين والتجارة الداخلية.

ملحق رقم (٥٩) مؤشرات الأداء المستهدف لبرنامج تدعيم خطط التنمية بالمحافظات

المشروعات	مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
كبارى وأنفاق للسيارات والمشاة على الطرق (٢٠ كوبري للسيارات و٢٠ كوبري للمشاة)	عدد الكباري	–	١٢	١٣	١٥
	عدد القرى المستفيدة	–	١٢	١٣	١٥
	عدد المواطنين المستفيدين (مليون)	–		٨	
رصف الطرق (١٢٠٠ كم)	أطوال الطرق (كم)	٢٣٠	٢٦٠	٣٠٠	٤٠٠
	عدد القرى	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨
	عدد المواطنين المستفيدين (مليون)	١٠	١٠	١٠	١٠
أعمدة إنارة	عدد الأعمدة	١٥٠٠	١٧٠٠	٢٠٠٠	٢٢٠٠

المشروعات	مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
(٧٤٠٠ عمود)	عدد القرى	٢٥	٢٨	٣٠	٣٢
	عدد المواطنين المستفيدين (مليون)		١٠		
وصلات صرف صحى منزلية (٥٠٠ ألف وصلة)	عدد الوصلات (ألف)	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
	عدد القرى	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
	عدد المواطنين المستفيدين (ألف)	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠
انشاء وتطوير مجازر آلية ونصف آليه (تطوير ١١٤ مجزر وتنفيذ ٦ مجزر)	عدد المجازر التى سيتم تطويرها (المجازر الجديدة)	١١٤ (٠)	١١٤ (٠)	١١٤ (١١)	١١٤ (١١)
	عدد المحافظات المستفيدة	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
الأمن والإطفاء (٢٠٠ معدة إطفاء)	عدد معدات الإطفاء	٤٠	٤٥	٥٥	٦٠
	عدد القرى	٤٠	٤٥	٥٥	٦٠
	عدد المواطنين المستفيدين (مليون)	٣	٣,٥	٤	٥
العبارات النهرية (١٨ عبارة)	عدد العبارات النهرية	٣	٤	٥	٦
	عدد القرى المستفيدة	٣	٤	٥	٦
	عدد المواطنين المستفيدين (مليون)	١,٥	٢	٢,٤	٢,٦
المخططات الاستراتيجية (١٠٧ مدينة و١١٠٤ قرية)	عدد المدن	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
	عدد القرى	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦
الاحوزة العمرانية (٤١ مدينة و٣٢١ قرية و٩٤٢٩ عزبة ونجع)	عدد المدن	١٠	١٠	١٠	١٠
	عدد القرى	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
	عدد العزب والنجوع	٢٣٥٧	٢٣٥٧	٢٣٥٧	٢٣٥٧
المخططات التفصيلية (١٥٦ مدينة و١٠٦٣ قرية)	عدد المدن	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
	عدد العزب والنجوع	٢٦٥	٢٦٥	٢٦٥	٢٦٥

المصدر: وزارة التنمية المحلية.

ملحق رقم (٦٠): مؤشرات الأداء المستهدفة للمشروع القومي لتطوير القرى المصرية (٢٠٨ قرية)

المشروعات	مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
شبكات المياه (١٤٥ كم شبكات مياه)	أطوال شبكات المياه (كم)	٣٠	٣٥	٣٨	٤٢
	عدد القرى	٥٠	٥٥	٦٠	٨٠
	عدد المواطنين المستفيدين (مليون)	٢,٥	٢,٧٥	٣	٤
خزانات علوية	عدد الخزانات	٧	٨	١٠	١٥

المشروعات	مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
(٤٠ خزان مياه شرب)	عدد القرى	٧	٨	١٠	١٥
	عدد المواطنين المستفيدين (ألف)	٣٥٠	٤٠٠	٥٠٠	٧٥٠
محطات مياه الشرب (٢٠ محطة)	عدد محطات	٣	٥	٥	٧
	عدد القرى	١٢	٢٥	٢٥	٢٨
	عدد المواطنين المستفيدين (مليون)	٠,٧٥٠	١,٢	١,٢	١,٦
محطات معالجة الصرف الصحي (١٠ محطة)	عدد محطات	٢	٢	٣	٣
	عدد القرى	٨	٨	١٢	١٢
	عدد المواطنين المستفيدين (ألف)	٤٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٦٠٠
محطات الرفع (١٠ محطة معالجة)	عدد محطات الرفع	٢	٢	٣	٣
	عدد القرى	٨	٨	١٢	١٢
	عدد المواطنين المستفيدين (ألف)	٤٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٦٠٠
أعمدة الإنارة (٦٠ ألف عامود)	عدد الأعمدة	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٦٠٠٠	١٩٠٠٠
	عدد القرى	١٠٠	١٥٠	١٥٠	١٩٠
	عدد المواطنين المستفيدين (مليون)	٥	٧,٥	٨	٩,٥
شبكات الكهرباء (٥٠٠ كم)	أطوال الشبكة (كم)	١٠٠	١٢٥	١٣٠	١٤٥
	عدد القرى	٥٠	٦٢	٦٥	٧٢
	عدد المواطنين المستفيدين (مليون)	٢,٥	٣,١	٣,٢	٣,٦
محولات كهرباء وإنارة (٦٠ محول كهرباء)	عدد المحولات	١٠	١٥	١٥	٢٠
	عدد القرى	١٠	١٥	١٥	٢٠
	عدد المواطنين المستفيدين (مليون)	٥	٠,٧٥	٠,٧٥	١
رصف طرق (١٢٠٠ كم)	أطوال الطرق (ألف كم)	٢٣٠	٢٦٠	٣٠٠	٤٠٠
	عدد القرى	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨
	عدد المواطنين المستفيدين (مليون)	١٠	١٠	١٠	١٠
كباري للسيارات والمشاة (٢٠ كوبري سيارات، و٢٠ كوبري مشاه)	عدد القرى	١٠	١٢	١٨	٢٠
	عدد المواطنين المستفيدين (مليون)	٠,٥	٠,٦	٠,٩	١
تطوير وحدات صحية (رفع كفاءة ٤٠ وحدة صحية)	عدد القرى	٨	١٠	١٠	١٢

المصدر: وزارة التنمية المحلية.

المصدر: وزارة التنمية المحلية.

ملحق رقم (٦١) مؤشرات الأداء المستهدفة لمشروع تنفيذ وصلات الصرف الصحي المنزلية للأسر الأولى بالرعاية بالقرى الفقيرة للشريحة الأولى من البرنامج

المحافظة	عدد الوصلات المستهدفة	عدد القرى المخدومة	عدد السكان (نسمة)	التكلفة (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للتكلفة (٪)
المنوفية	٥٦,١٣٣,٠	٤٧,٠	٢٨٠,٦٦٥,٠	١٥٥,٦	١٧,١
الغربية	٥٤,٢٠٨,٠	٢٥,٠	٢٦٠,٠٦٦,٠	١٣٥,٦	١٤,٩
القليوبية	٣٤,٨١١,٠	١٨,٠	٢٧١,٤٥٧,٠	١٠٨,٦	١١,٩
الفيوم	٢٦,٧٨١,٠	١١,٠	١٨٢,٠١٤,٠	٧٤,٠	٨,١
الجيزة	١٦,٥٠٠,٠	٥,٠	٨٢,٥٠٠,٠	٦٦,٠	٧,٣
البحيرة	١٥,٠٨٨,٠	٥,٠	٨٠,٢٢١,٠	٥٧,٥	٦,٣
أسيوط	١٤,٣٤٠,٠	٧,٠	٧٥,٢٣٩,٠	٥٧,٤	٦,٣
سوهاج	١٥,٦٢٨,٠	٩,٠	١٣٤,٤٤٠,٠	٤٦,٩	٥,٢
دمياط	١٥,٣٠٠,٠	٩,٠	٩٨,٠٠٠,٠	٣٨,٣	٤,٢
المنيا	١٨,٤٣٥,٠	٧,٠	٩٤,١٥٥,٠	٣٦,٨	٤,٠
الشرقية	٦,٦٣٠,٠	٤,٠	٣٦,٥٣٣,٠	٣٠,٠	٣,٣
قنا	٨,٥٠٠,٠	١٠,٠	٤٢,٥٠٠,٠	٢٦,٤	٢,٩
الأقصر	٧,٣٧٣,٠	٣,٠	٩٤,٥٠٧,٠	٢٥,٨	٢,٨
الدقهلية	٦,٦٣٦,٠	٥,٠	٣٣,١٨٠,٠	١٨,٠	٢,٠
بني سويف	٤,٨٥٤,٠	٦,٠	٥٠,٤٠٥,٠	١٤,٦	١,٦
كفر الشيخ	٨,٤٥٠,٠	٩,٠	٤٠,١٧٥,٠	١١,٠	١,٢
الإسكندرية	٢,٦١٣,٠	٢,٠	١٣,٠٦٤,٠	٦,٥	٠,٧
الإجمالي (١٧ محافظة)	٣١٢,٢٨٠,٠	١٨٢,٠	١,٨٦٩,١٢١,٠	٩٠٩,٠	١٠٠

المصدر: وزارة التنمية المحلية.

ملحق رقم (٦٢)

مؤشرات قياس أداء المخرجات والنتائج الاستراتيجية لبرنامج تحسين نوعية الهواء

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	الإضافة الكلية
عدد محطات الشبكة القومية لرصد نوعية الهواء المحيط (إنشاء شبكة رصد) (١٨ محافظة)	٩٢	١٠٠	١٠٧	١١٤	١١٩	٢٧ محطة
إدارة وتشغيل غرف عمليات الرصد اللحظي للشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية (عدد الغرف)	١٩٦	٢٤٠	٢٥٥	٢٧٠	٢٨٥	٨٩ غرفة جديدة
نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية الدقيقة العالقة في الهواء (القاهرة الكبرى والدلتا)	١٩٪-	٤٪-	٥٪-	١٠٪-	١٥٪-	-
عدد محطات الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية (عدد محطات الرصد)	٣٢	٣٤	٣٦	٣٨	٤٠	١٠ محطات
عدد المركبات التي يتم فحص عادمها على الطرق (بالألف)	٦٣	٦٣,٥	٦٤	٦٤,٥	٦٥	٢٠٠٠ سيارة

المصدر: وزارة البيئة.

ملحق رقم (٦٣)

مؤشرات قياس أداء المخرجات والنتائج الاستراتيجية لبرنامج تحسين نوعية المياه

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	الإضافة الكلية
استكمال منظومة رصد نوعيه مياه نهر النيل وفروعه (محطات رصد)	٧	٩	١١	١٣	١٥	٨ محطة رصد
إدارة وتشغيل غرف عمليات الرصد اللحظي لنوعيه مياه الصرف الصناعي (غرف)	٩	١٣	١٩	٢٥	٣١	٢٢ غرفة
نسبة تنفيذ خطط توفيق الأوضاع البيئية لشركات السكر والورق بصعيد مصر	٥٠٪	٦٠٪	٧٠٪	٨٠٪	٩٠٪	-
نسبة حجم الصرف الصناعي المتوافق بيئياً	٢٠٪	٣٠٪	٤٠٪	٥٠٪	٦٠٪	-

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١	الإضافة الكلية
على محطة قويسينا						
نسبة زيادة مواقع الرصد الدوري لنوعيه مياه البحيرات المصرية	٩٧ موقعاً	١١٧	١٢٩	١٤٢	١٥٦	–

المصدر: وزارة البيئة.

ملحق رقم(٦٤) مؤشرات قياس أداء المخرجات والنتائج الاستراتيجية لبرنامج معالجة تدوير المخلفات

المؤشر	٢٠١٧/١٦	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
عدد المخلفات التي لها خطة إدارة للمخلفات البلدية	٤	٢٣	٢٧	٢٧	٢٧
نسبة المخلفات البلدية الصلبة التي يتم التخلص منها بصورة آمنة (٩محافظات)	٤٪	٢٠٪	٢٥٪	٣٠٪	٤٠٪
كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة (٪) (٩ محافظات)	٦٠٪	٦٥٪	٧٠٪	٧٥٪	٨٠٪
نسبة المخلفات البلدية الصلبة المجمعة التي يتم تدويرها بطريقة سليمة بيئياً (٩ محافظات)	١٠٪	١٥٪	١٧٪	٢٠٪	٢٥٪

المصدر: وزارة البيئة.

رئاسة مجلس الوزراء